الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (303)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	34
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	48
حقوق الانسان في العالم	192

المدنية لـ حقوق الإنسان: لا نفرق بين الجامعي المنتظم والمنتسب إلا في الوظائف التعليمية

المصدر: جريدة الوطن الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=60278&CategoryID=5

الرياض :عبد الله فلاح 2011-06-30 1:54 AM

أكد مدير عام التوظيف بوزارة الخدمة المدنية عطا السبتي إمكانية الحاصل على المؤهل الجامعي عن طريق الانتساب التقدم للمفاضلات التي تعلنها الوزارة سواء كانت مفاضلة إدارية أو مفاضلة تعليمية، مستبعدا وجود تفرقة بين المنتظمين والمنتسبين عند التقدم .

ولفت السبتي إلى أنه لا توجد تفرقة إلا في حال التقدم على الوظائف التعليمية، مبينا أن الأولوية للترشيح على الوظائف التعليمية حسب الضوابط التي ترد من وزارة التربية والتعليم تكون للتربويين، ذلك أن الحاصلين والحاصلات على مؤهلات بالانتساب غير تربويين .

جاء ذلك خلال خطاب جوابي تلقته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ردا على خطاب من الأخيرة تطلب فيه إفادة وزارة الخدمة المدنية حول مدى نظامية عدم توظيف المتخرجين من الجامعات عن طريق الانتساب، بعد أن ورد للجمعية تظلم من مواطن يفيد بأنه درس في إحدى الجامعات عن طريق الانتساب، وعند تخرجه من الجامعة فوجئ برفض عدد من الوزارات والجهات الحكومية قبوله في المسابقات الوظيفية بحجة عدم قبول الطلاب المتخرجين عن طريق الانتساب.

مدير التوعية في الداخلية: العقوبات غير رادعة .. القاضي الغيث: رادعة لكنها تتأخر..

جرائم الاغتصاب تتفاقم .. من المسؤول

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م العدد 3666
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110701/Con20110701430398.htm

نعيم تميم الحكيم ـ جدة

ضعف الاهتمام بالتأهيل النفسي للضحايا والتأخر في تنفيذ الحكم الشرعي، والمبالغة الإعلامية في التعاطي مع قصص المغتصبات أبرز مآخذ أهالي الفتيات المغتصبات على الجهات الرسمية المخولة بالتعامل الرسمي مع قضايا الاغتصاب.

وهو ما يؤكده محمد سعيد الزهراني والد الفتاة مها التي تسببت في كشف وحش جدة الذي اغتصب ثلاث عشرة قاصرا، يقول الزهراني: «للأسف هناك تأخر واضح في العلاج النفسي للمتعرضات للاعتداء وقد سبق أن وصلتنا لجنة من الصحة النفسية لدراسة قضية البنت وحتى الآن لم يتم تطبيق برامج التأهيل النفسي»، ورأى الزهراني أن هناك تأخرا وبطءا شديدا في إصدار الحكم على الوحش مرتكب جرائم الاغتصاب من قبل الجهات القضائية، داعيا لضرورة الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية حتى يقتص أهالى المغتصبات من هذا الوحش الذي لم يراع صغر سن هؤلاء الفتيات.

وبين الزهراني أنه مكث مع ابنته ثلاثة أيام في البحث عن المجرم بالتعاون مع الجهات الأمنية حتى استطاعت الفتاة كشف المجرم الذي ظل مجهولا مدة أربع سنوات، وامتدح الزهراني الدور الذي قامت به الجهات الأمنية في الكشف عن المجرم وتقديمه للعدالة.

ويشير والد إحدى الفتيات ـ رفض الكشف عن اسمه ـ إلى أن هناك ضعفا وقلة خبرة في التعامل مع ضحايا الاغتصاب من قبل الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين، ويشير كذلك إلى أن وسائل الإعلام تتعامل مع القصص بشكل مثير أكثر من بحثها عن العلاج للحد من ظهور حالات الاغتصاب، ولفت إلى مسألة مهمة وهي الحكم الشرعي لرتق غشاء البكارة للفتاة المتعرضة للاغتصاب نظرا لأن هذا الأمر يؤثر على نفسية الفتاة ويساهم في تدمير مستقبلها، مؤكدا أهمية التعامل الخاص مع الفتيات في المدارس وذلك من خلال برامج تشارك فيها جميع الجهات ذات العلاقة.

مبديا استياءه الكبير من تأخر تنفيذ القصاص في المجرم. وهو ما أيده القاضي في المحكمة الجزائية في الرياض الدكتور عيسى الغيث، ومؤكدا كذلك وجود تأخر في تنفيذ الأحكام القضائية بحق المغتصبين، ومؤيدا مطالبات أهالي المغتصبين بضرورة الإسراع في التنفيذ مع تكثيف الحرص والاهتمام من قبل الجهات المعنية بالتعامل مع ضحايا الاغتصاب بشكل إيجابي.

مطالب أهالي المغتصبات جعلتنا نخصص الجزء الثاني من ملف الاغتصاب عن التعامل الرسمي من الجهات ذات العلاقة كالداخلية والقضاء والصحة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم وحقوق الإنسان والشورى والإعلام مع قضايا الاغتصاب خصوصا أن جريمة وحش جدة تعد أول اختبار حقيقي ميداني في التعامل مع قضايا الاغتصاب بشكل كبيروعلني فإلى تفاصيل الجزء الثاني :

ضعف العقوبات

بداية بين مدير التوجيه والتوعية في وزارة الداخلية الدكتور سعد اللحيد أن عدم وجود عقوبات رادعة ساهم في ظهور حالات الاغتصاب، مضيفا: لو وجدت عقوبات رادعة بحق المغتصبين لما رأينا ظهور هذه الحالات، وهنا يرد القاضي في المحكمة الجزائية في الرياض الدكتور عيسى الغيث على كلام اللحيد مشددا على أن العقوبات رادعة لكنها تتأخر بعض الوقت.

وبالعودة لكلام اللحيد فإنه يرجع سبب ظهور هذه الحالات إلى ضعف الوازع الديني وسهولة المؤثرات خصوصا في وسائل الإعلام، والتفكك الأسري والانشغال عن الأبناء والبنات وإهمالهم وعدم وجود قنوات تواصل ومصارحة بين الطرفين هو السبب الرئيس في ظهور حالات الاغتصاب.
ويشدد اللحيد على أهمية تقوية الوازع الديني للنشء والمجتمع، والحد من الإعلام الهابط وتسهيل الزواج للشباب والفتيات، وإيجاد عقوبات رادعة وسريعة للمغتصبين حتى يكونوا عبرة للآخرين.
ويرى مدير التوجيه والتوعية في وزارة الداخلية أن التعاطي الإعلامي مع قضايا الاغتصاب يبحث عن الإثارة أكثر من كونه يعالج القضية ويساهم في إعطاء الحلول للحد من ظهور حالات متكررة في المجتمع، لافتا إلى أهمية أن يكون عرض القضية في وسائل الإعلام من خلال تعظيم الجريمة وتبشيعها في عيون المجتمع، مع أهمية أن تقوم وسائل الإعلام بدور الوسيط من خلال التواصل بين أهالي المغتصبات والجهات المختصة، داعيا إلى أهمية إيجاد خط هاتف ساخن للإبلاغ عن حالات الاغتصاب.
وعن العلاج النفسي للضحايا قال اللحيد: «الأثر النفسي في حالات الاغتصاب قد لايظهر إلا متأخرا وهنا يبرز دور المرشدين والمختصين النفسيين والاجتماعيين في أهمية التواصل مع الفتاة المغتصبة وعمل برامج تأهيل نفسي واجتماعي طويل الأمد كون الأثر النفسي يساهم في تدمير حياة الفتاة المتعرضة للاغتصاب، داعيا الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة لضرورة الاهتمام بتأهيل مختصين نفسيين واجتماعيين يملكون خبرة كافية في التعامل مع قضايا الاغتصاب.
غياب الأرقام
وعن سبب عدم كشف وزارة الداخلية عن الأرقام والإحصائيات التي يرصدها مركز مكافحة الجريمة عن قضايا الاغتصاب قال اللحيد: «إظهار الأرقام لها جانبان أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فإظهارها في وسائل الإعلام يحمل بعدا سلبيا، لكننا في الوقت نفسه نمد الأرقام للجهات البحثية مثل الجامعات ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها للاستفادة منها في الدراسات التي يتم إعدادها حيال هذه الجريمة وفي هذا جانب إيجابي مهم.
ويخالف القاضي في المحكمة الجزائية في الرياض الدكتور عيسى الغيث رأي اللحيد في مسألة إخفاء الأرقام والحالات وعدم إظهارها إعلاميا بقوله: «ليس العلاج في التعامي عنها أو عدم نشرها، وإنما في الشفافية بنشرها من ناحية والكشف عن أسبابها من ناحية أخرى والسعي في علاجها من ناحية ثالثة».
ويدافع الغيث عن القضاء مشيرا إلى أن العلاج لا يقتصر على العقوبة القضائية فحسب وإنما يشترك فيه مجموعة من الجهات الحكومية والأهلية، فضلا عن المجتمع بعمومه، فحينما يكون لدينا ثلاثون مليونا من السكان ثلثهم من المقيمين، وثلثان من المواطنين هم من الشباب والفتيات أقل من الثلاثين عاما، وهناك الملايين من الشابات العانسات والشباب العازبين، مع كل هذه المهيجات الجنسية وطرق التواصل الإلكترونية الميسرة فسيكون بكل تأكيد هناك اختلال في المنظومة الاجتماعية والأخلاقية وبالتالي الأمنية، مشددا على أن الحل لا يكون بعمليات جراحية هنا وهناك وإنما يكون بمكافحة عامة لأسباب الوباء من جذوره.
ظهور الجرائم
ويعود الغيث ليؤكد على أن من أسباب ظهور حالات الاغتصاب ضعف الوازع الديني والتحصين الأخلاقي وضعف المراقبة الاجتماعية مع تفشي المثيرات الجنسية عبر الإعلام والإنترنت، وكذلك ضعف الجانب الأمني في سرعة القبض على المتهم مع سرعة التحقيق والمحاكمة والتنفيذ ليكون فيه الزجر والردع للعموم. مشيرا إلى أن كل جريمة تنتشر في المجتمع ويتسامع الناس بها فإنه يجب الاستعجال فيها مع العلنية في تنفيذ عقوبتها لتحقق الهدف المنشود.
ويرفض الغيث إعطاء حكم معين حيال قضايا الاغتصاب، مضيفا: «هذه المسألة من اختصاص المدعي العام بالمطالبة بما يراه حسب واجباته المهنية، وإنه من اختصاص القاضي إثبات الوصف الجرمي المناسب والعقوبة العادلة، مع اختلاف القضايا نوعا وعددا وظروفا، ولكل قضية خصائصها المختلفة عن الأخرى».
وحمل الغيث الإعلام مسؤولية غير مباشرة في ظهور حالات الاغتصاب وغيرها من الجرائم الأخلاقية من خلال دورها السلبي في تجييش المغريات الجنسية التي تدفع الشباب إلى الاغتصاب والابتزاز، داعيا إلى أهمية تهذيب الإعلام من تلك المهيجات، وفي الوقت نفسه تطعيم الإعلام بالبرامج التي تهتم بالتحصين الديني والأخلاقي اللازمين.
لكن وكيل وزارة الثقافة والإعلام المساعد المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبدالرحمن الهزاع رفض تحميل الإعلام مسؤولية ما يحدث من جرائم الاغتصاب من خلال الإثارة، مشيرا إلى أن الاغتصاب مسؤولية اجتماعية تشارك فيها كل الجهات لمعالجتها والحد منها ولا ينبغي أن يلقى باللائمة وحدها على وسائل الإعلام بكل أنواعها المرئية والمقروءة والمسموعة، مبرئا إياها من مسؤولية الإثارة وتجييش المغريات الجنسية، واصفا الإعلام المحلي بأنه رزين ومتزن

ومتحفظ ومتماش مع قواعد الشريعة والهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، ورأى أن من يمارس دور التضخيم والإثارة والتجييش هي وسائل الإعلام الخارجية وليست الصحف المحلية والقنوات التلفزيونية الحكومية، مؤكدا على أهمية إقامة ورش عمل تشارك فيها كل الجهات المعنية للحد من جرائم الاغتصاب وتفعيل دور الجهات ذات العلاقة بمحاربتها.

دراسة الحالات

ودافع مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي عن دور الوزارة مبينا أنها تقوم بدورها عندما تردها أية حالة حيث تتم دراستها عن طريق لجنة الحماية ويتم تأهيلها نفسيا واجتماعيا، ولفت آل طاوي إلى أن دراسة الشؤون الاجتماعية لاتقتصر فقط على الفتاة المغتصبة وإنما على الأسر كاملة، فإن وجد هناك حاجة لدعمها ماديا فإنه يتم ذلك، مشددا على توفر اختصاصيات مؤهلات تقمن بهذا الدور في الدراسة والمشاركة في التأهيل، وأوضح آل طاوي أنه عند زيارة الأسرة فإنه يوجد ضمن الفريق مندوب من وزارة الصحة ليشارك في الدراسة ومتابعة علاج الحالات على المدى الطويل.

واعترف مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة الدكتور عبدالحميد الحبيب بوجود مختصين نفسيين لايملكون الخبرة الكافية في التعامل مع الحالات الشديدة المتأثرة بالاغتصاب وغيرها من الجرائم، مشيرا إلى وجود فروقات بين الاختصاصيين النفسيين.

وأوضح الحبيب أن مرتكبي جرائم الاغتصاب ليسوا مرضى نفسيين، مبينا أن المصحات النفسية مخصصة لفئة معينة ولاتصلح لمرتكبي جرائم الاغتصاب لأنهم غالبا ما يعانون من اضطراب سلوكي ولايعانون من أمراض نفسية.

وأفاد الحبيب أنه ليس كل المغتصبات بحاجة لتأهيل نفسي لأن عددا كبيرا منهن تتجاوز الأزمة بدعم أسرتها والمحيط من حولها، مشيرا إلى أن من تتعرض لاضطرابات نفسية بسبب الاغتصاب هي فئة محدودة يتم التعامل معها من خلال ما يسمى ببرامج معالجة اضطرابات ما بعد الصدمة وهي عبارة عن جلسات مع اختصاصيين نفسيين، مفيدا أن هذه الاضطرابات تختفي مع هذه الجلسات وليس لها أي مضاعفات نفسية.

ولفت الحبيب إلى أن هناك حالات قليلة تظهر معها بعض المضاعفات النفسية في سنوات متأخرة نتاج تعرضها لحادث أليم مثل الاغتصاب وتكون مرافقة لمرض نفسي كالاكتئاب والذهان واضطراب النوم، مبينا أنه لكل مرض برنامج علاجي خاص به، موضحا أنه لايتم عزل الفتاة المتعرضة للاغتصاب وإنما يتم تحديد جلسات نفسية لها. وأكد على توفر اختصاصيين نفسيين قادرين على التعامل مع كل حالات الاغتصاب في جميع مستشفيات المملكة المنتشرة في المناطق، واستدرك الحبيب:

«لكن هناك حالات خاصة بحاجة لمتخصصين نفسيين أكثر قدرة وخبرة وعندها يتم إحالة هذه الحالات لأقرب مستشفى يتواجدون فيه، وشدد الحبيب على أهمية تعاون كافة الجهات المعنية لتأهيل المغتصبين سواء في البيت أو المدرسة.

خطة إرشادية

وهنا يبين مدير عام التربية والتعليم في محافظة جدة عبدالله الثقفي أن وزارة التربية والتعليم ممثلة في إدارتها في جدة قد أعدت خطة إرشادية نفسية لتهيئة الطالبات وإخراجهن من الحالة النفسية التي يعانين منها بسبب تعرضهن للاغتصاب، موضحا أن البرنامج يهدف لإزالة الآثار النفسية للطالبات وإعادة الثقة لهن، مفيدا أن البرنامج تقوم عليه مشرفات في إدارة التوجيه وهن مؤهلات لذلك، ولفت الثقفي إلى أن هذا البرنامج يعتبر الأول كونه الحالات الأولى لجرائم الاغتصاب التي تمر في المدارس بشكل واضح.

وأوضح أن البرامج المعدة ذكية ولا تعزل الطالبة عن محيطها، مشيرا إلى أنه تمت تهيئة المعلمات للتعامل مع هؤلاء الطالبات من خلال برامج تحفيزية وتشجيعية وعدم إشعارهن بما حصل معهن والسعي نحو دمجهن في المجتمع بشكل أكبر لتجاوز المعوقات النفسية التي مروا بها. وحول وضعية المتهم بارتكاب جرائم الاغتصاب كونه من الكادر التعليمي في جدة قال الثقفي: «لم نلاحظ عليه طيلة سنوات تدريسه أية ملاحظة سلوكية أو أدائية بل هو ملتزم، بل إنه لم يسجل عليه أية حالة اعتداء على طالب أو غيره، مشيرا إلى أن ما فعله أمر مستهجن وغريب وجريمة يسحق عليها أقسى العقوبات.

وطالب الثقفي بضرورة دراسة مثل هذه الجرائم لوضع حد لظهور حالات مماثلة مع أهمية تنبه الآباء والأمهات لبناتهم وتطوير البرامج التي تتعامل مع ضحايا الاغتصاب.

جوانب حقوقية

بدوره قال مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة الدكتور حسين الشريف إن الجمعية تنظر للمسألة من جانب حقوقي من خلال تعاملها من كافة القضايا بشكل حرفي ومهني خصوصا فيما يتعلق بالخدمات المساندة بدءا من القبض على الفاعل وتنفيذ الحكم الملائم لجريمته، ومرورا بالتأهيل النفسي والاجتماعي للضحية والرعاية الكثيفة والدعم

الاجتماعي، موضحا أنه لابد أن يتوفر لدى الجهة المختصة بذلك عناصر على كفاءة عليا لديها قدرة على التعامل من حيث الجانب النفسي والمعنوي، ولفت إلى أن دور حقوق الإنسان أحاطت الجهات الصحية لتقديم الدعم النفسي وتسهيل الخدمات الصحية بشكل عاجل وفوري، إضافة لإحاطة الشؤون الاجتماعية بمعلومات عن هؤلاء الضحايا شريطة موافقة الضحية وأسرتها بحيث تفتح ملفا لها ودراسة حالتها وتقديم المساعدات.

وشدد الشريف على أهمية وزارة التربية والتعليم في التعامل مع ضحايا الاغتصاب، مؤكدا على دور مؤسسات المجتمع المدني في الكشف عن أي قصور ومحاولة إصلاحه بالتواصل مع الجهات ذات العلاقة..

ولفت الشريف إلى أنهم يدعمون الضحايا قانونيا تماما كما يدعمون المتهمين في حال عدم ثبوت شيء يدينهم، مشددا على أن القضاء وحده هو من يؤكد جرمهم ويثبت ذلك، ومشيرا كذلك إلى أن حقوق الإنسان تضمن كافة الضمانات القانونية في الدفاع والتعامل الإنساني مع المتهم، مؤكدا أن الهدف من عمل حقوق الإنسان هو سيادة العدل في المجتمع.

وأكد رئيس فرع الجمعية على قيامهم بتأسيس شركات مع كافة الجهات المعنية بمحاربة الاغتصاب وتأهيل المغتصبين، معتبرا أن جريمة وحش جدة هي التجربة الأولى للتعامل مع حالات مماثلة في حال حدوثها مستقبلا لاسمح الله وتؤسس لعمل احترافي في جرائم الاغتصاب بحيث يأخذ كل ذي حق حقه، موضحا أن الجميع لم يلحظوا أية حالة قصور في التعامل مع جرائم الاغتصاب، مطالبا بتعاون أكبر من المراكز البحثية لدراسة الحالات ومعرفة دوافعها الحقيقية ووضع حلول للحد من انتشارها في المجتمع، مع أهمية دور علماء الشرع في بيان حكم رتق غشاء البكارة للمغتصبات لتأثيرها الكبير على مستقبلهن.

حقوق الإنسان تتحرى عن أطراف أخرى في الجريمة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م العدد 3666
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110701/Con20110701430345.htm

ماجد النفيعي ـ الطائف

أوضح لـ«عكاظ» ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الطائف عادل الثبيتي، أن الجمعية تابعت حيثيات مقتل الطفل أحمد مع الشرطة من لحظة غيابه حتى العثور على جثته. مبينا أنه سوف يتم التأكد في هذا الوقت ما إذا كانت هناك أطراف أخرى مشاركة في الجريمة أم لا. وأضاف أن الجمعية في انتظار الانتهاء من كافة الإجراءات حتى يتسنى لهم توضيح الأمر مفصلا فيما بعد. وأهاب ممثل حقوق الإنسان بالآباء بعدم إشراك الأطفال وإدخالهم في النزاعات والخلافات الزوجية أو على المستوى العائلي في أي مشكلة كانت، لأن من سيدفع ثمنهم في نهاية الأمر هم أنفسهم والمجتمع.

الجزيرة ترصد: المواطنون يرفضون الأثيوبيات ويخشون تعرضهم للنصب

إيقاف استقدام الخادمات يربك العائلات.. والهاربات بـ4 آلاف ريال

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م العدد14159
http://www.al-jazirah.com/20110701/ec1.htm

الجزيرة - رولا المسحال :

إيقاف الاستقدام من إندونيسيا والفلبين والهند، أنعش تجارة جديدة لتوظيف الخادمات بالشهر أو ما يسمى بالتأجير الشهري، تزامنا مع الأزمة التي تواجهها بعض العائلات السعودية بعد ما هيأت أوضاعها لاستقبال الخادمة الجديدة، وفي الوقت الذي لا يزال معظم هذه العائلات تتعرض لعمليات نصب واحتيال من مكاتب الاستقدام في الخارج نتيجة استمرارهم تلقي طلبات الاستقدام رغم صدور تحذيرات بوقف الاستقدام استغل البعض هذه الأزمة المفاجئة لتحقيق أعلى عائد مادي ممكن عبر رفع أسعار تأجير الخادمات تحت مسمى التأجير الشهري، «الجزيرة» ومن خلال هذا التقرير تسلط الضوء على تطورات القرار وتبعاته:

إقبال ضعيف على الأثيوبيات

تواجه العمالة الأثيوبية رفضا من العائلات السعودية مفضلين عليها الخادمات الإندونيسية والفلبينية، وتقول شروق محمد إنها تسعى للحصول على خادمة إندونيسية رغم معرفتها بإيقاف الاستقدام من إندونيسيا، مشيرة إلى أنها تشعر بالتخوف من الخادمات الأثيوبيات. وقالت» من المعروف أن الخادمة الأثيوبية تكون عصبية المزاج ولا تعرف العربية فيكون التعامل معها صعب جدا». وذكرت أنها اضطرت للاتفاق مع خادمة غير نظامية طلبت منها ألفي ريال خاصة مع اقتراب شهر رمضان.

فيما أوضح محمد القحطاني أنه رغم إصرار زوجته على استقدام خادمة خاصة قبل دخول شهر رمضان المبارك، إلا أنه رفض استقدام أثيوبية، معللا ذلك بقوله: «أخاف على أطفالي وأغلب من يأتون من مثل هذه الدول غير مؤهلين للتعامل مع الأطفال».

ونوه إلى أنه بدأ بإجراءات طلب خادمة من إندونيسيا قبل شهرين ولكنها لم تأت حتى اللحظة، متخوفا من أن يتعرض للاحتيال بعد ما قام بدفع كامل المبلغ لمكتب الاستقدام الذي تجاوز 13 ألف ريال»، مشيراً إلى أنه قام بالتواصل مع المكتب الذي أكد له أنه خادمته ستصله رغم الإيقاف.

وكان الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانج يودويونو، أعلن نهاية الأسبوع الماضي، فرض حظرٍ على سفر مواطنيه إلى المملكة للعمل، وذلك بعد تنفيذ القصاص بحق عاملة منزلية إندونيسية لإدانتها بقتل كفيلتها، مشيراً إلى أن فرض الحظر سيسري من أول آب (أغسطس).

تلاعب بالأسعار

من جانبه ذكر صاحب مكتب للاستقدام في الرياض، (رفض ذكر اسمه)، أنه بعد إيقاف استقدام العمالة من إندونيسيا رفع سعر استقدام الخادمات من أثيوبيا ليصل إلى تسعة آلاف، موضحا أنه رفع الأسعار استباقا بعد أن أصبحت المورد شبه الوحيد للعمالة المنزلية. وأشار إلى أن الإقبال ما زال ضعيفا على الاستقدام من أثيوبيا لتخوفهم من التعامل مع العمالة غير المؤهلة.

مبينا أن الاستقدام من إندونيسيا كان سيئا منذ ما يقارب الستة الأشهر وذلك عندما حاولت رفع سعر إرسال الخادمات، ليصل إلى ما يقارب 2600 دولار، مطالبا أن يكون للجنة الوطنية للاستقدام والجهات المعنية دوراً في منع التلاعب

بالأسعار في الدول التي يتم الاستقدام منها. كما أشار إلى ضرورة فتح المجال لبلدان أخرى للمنافسة مع أثيوبيا في إرسال العمالة، منوها إلى أن الاعتماد على دولة واحدة فقط سيسهم في رفع الأسعار.
وتصل تكلفة جلب العاملة الأثيوبية إلى المملكة حوالي 8 آلاف، بحسب تصريح عمر القحطاني نائب مدير مكتب الأمم للاستقدام، الذي قال: «العاملة الأثيوبية يستغرق وصولها من 60 يوما إلى 120 يوما، وتتراوح تكلفتها ما بين 8 آلاف و8 آلاف ونصف».
وذكر القحطاني أنه في حال تم تأهيل وتدريب العاملات من مثل هذه البلدان وتعليمهن القليل من اللغة العربية لأصبح الطلب عليهن أكثر»، منوها إلى أنه بالرغم من قرار حظر سفر العمالة الإندونيسية إلى المملكة إلا أن الكثير من الاتصالات ترد المكتب من عائلات ما زالت ترغب في هذه الجنسية.
تأجير الخادمات
فيما قال عبدالله وهو أحد العاملين في مكتب للاستقدام، أن المكتب الذي يعمل به ما زال يستقبل طلبات الاستقدام رغم الحظر، مشيراً إلى أن المكاتب الإندونيسية أخبرتهم أن الإيقاف لم يسر وربما لن يتم تنفيذه.
وذكر أن أسعار الاستقدام من إندونيسيا وصلت إلى أكثر من 14 ألف ريال، منوها إلى أن بعض العائلات مع قرب شهر رمضان تسعى للحصول على أي خادمة بأي سعر، مشيراً إلى أن ذلك يدفع العائلات لاستئجار بعض الخادمات لوقت معين. وذكر أن راتب الخادمة المنزلية في شهر رمضان قد يصل إلى أربعة آلاف يعطيها كفيلها منها ألفاً فيما يحصل هو على ثلاثة آلاف على سبيل المثال.
ووصل الأمر بالبعض إلى عرض خادمته للإيجار خلال شهر رمضان المبارك بمبلغ يزيد على 3.5 آلاف ريال، أو نقل كفالتها بـ 14 ألفا، وكثير من مثل هذه العروض تتناقلها مواقع الدردشة في القنوات الفضائية التليفزيونية، ويرتفع السعر بحسب جنسية الخادمة حيث تتفوق الفلبينية براتب قد يصل إلى أربعة آلاف تليها الإندونيسية ومن ثم الأثيوبية.
من جانبه اعتبر المستشار وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، تأجير الخادمات بهذه الطريقة شكلا من أشكال الاتجار بالبشر، مشيرا إلى ضرورة معاقبة كل من يقوم بمثل هذه العملية المخالفة للقانون.
وذكر الفاخري أن التلاعب بالعقود وتأجير الخادمات كلها أمور غير قانونية ويعاقب فاعلها، فالأصل انتقال الإقامة من رب عمل إلى رب عمل آخر وفق إجراءات وأنظمة محددة، منوها إلى ضرورة إيجاد هيئة وطنية تقوم بدور يحمي العمالة وأصحاب العمل في ذات الوقت. وقال: «الحل هو إيجاد هيئة وطنية مستقلة تنظم سوق العمل، حيث تستقطب عمالة من جنسيات مختلفة وتقوم بدور الوسيط بين العمالة وأصحاب العمل بحيث تحافظ على حقوق الطرفين، وتصبح العلاقة بينهما علاقة عمل فقط وليست علاقة تترتب عليها الأوراق الثبوتية والسفر للعامل».
وأشار إلى دور مكاتب الاستقدام في الخارج في توعية العمالة وتثقيفهم حول العادات السعودية والإسلامية، وتعرفهم بحقوقهم وواجباتهم حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون، ودعا أصحاب العمل إلى اللجوء إلى الجهات المختصة في حال حدوث أي مشكلة مع العمالة وليس التصرف بشكل ذاتي مما يسيء للطرفين.

على خلفية مقتل طفل الطائف على يد زوجة والده

حقوق الإنسان تطالب بتقنين أحكام حضانة الأطفال

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م العدد64633
http://www.aleqt.com/2011/07/01/article_554605.html

خالد الجعيد من الطائف

لم يكن المجتمع السعودي وحده الذي اهتز أمس الأول بعد جريمة قتل الطفل أحمد الغامدي البالغ من العمر أربعة أعوام، على يد زوجة أبيه، بل استنفرت جمعية حقوق الإنسان في المملكة بعد هذه الحادثة، وطالبت بإنشاء هيئة خاصة بحماية الأطفال، تهتم بحقوقهم، ورعاية مصالحهم، وحمايتهم من العنف، كما طلبت المحاكم – بحكم الاختصاص – بتقنين الأحكام المتعلقة بحضانة الأطفال .

وأوضح لـ"الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية أن الجمعية تدعم التوجه نحو إنشاء هيئة لحماية الأطفال من أجل الاهتمام بحقوقهم، والدفاع عنهم، ومكافحة ممارسة العنف معهم، ورعاية مصالحهم، مشيراً إلى ضرورة وضع استراتيجيات مهمة لها اختصاصات معينة .

وأضاف الدكتور القحطاني أن خلافات الأزواج المفضية إلى الطلاق يقع ضررها على أطفالهم، بضياعهم، والتأثير في مستقبلهم التعليمي، وعلاجهم، ورعايتهم، مبيناً أن هناك آثاراً سلبية أخرى كالإيذاء الجسدي والنفسي، ما يجعل الطفل يعيش مرحلة لا يستطيع معها التواؤم مع المجتمع والاندماج فيه، الأمر الذي ينتج عنه وفاته، وأشار الدكتور القحطاني إلى أن الحضانة والرؤية والزيارة تحكمها أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن المطلوب هو تقنين تلك الأحكام، ووضع آليات مناسبة تنفيذية تمكن المحضون من أن يكون مع الطرف الحاضن المناسب له، منوهاً إلى أن مصلحة الطفل المحضون هي الأولى بالاعتبار، لافتاً إلى أمله في الاستعجال في إصدار نظام يحمي الأطفال من الإيذاء، مشدداً – في الوقت نفسه - على ضرورة قيام المحاكم بالاستعجال في القضايا المتعلقة بالأطفال، سواءً الحضانة أو الزيارة أو الرؤية، مُطالباً بالتدقيق في إصدار حكم من تكون له الحضانة من الأبوين .

وكانت محافظة الطائف قد شهدت حادثة قتل بشعة ارتكبت بحق الطفل "أحمد الغامدي "البالغ من العمر أربع سنوات- بعدما اختفى عن أسرته منذ صباح الثلاثاء قبل الماضي -حيث بينت تحقيقات الجهات الأمنية بالطائف– يوم أمس الأول- ضلوع زوجة أبيه "سعودية تبلغ من العمر 39 عاما" في قتله، عقب أن اعترفت بضربه بعصا وضرب جسده بالأرض حتى فارق الحياة، ثم قامت بوضعه في كيس نفايات ونقله إلى حي آخر ووضع جثته في عمارة تحت الإنشاء، وهذه الحادثة تقودنا إلى جريمتي قتل ارتكبت بحق الطفلتين "أريج" و"غصون "خلال الأربع سنوات الماضية بكيفية مماثلة لجريمة قتل طفل الطائف.

الطبيبة تجيب نداء الأمومة لتبدأرحلة نزع الولاية

المصدر: جريدة الوطن الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=60341&CategoryID=3

جدة :نسرين نجم الدين 2011-07-01 3:12 AM

حاولت التمسك بعشها لكن تصرفات شريك حياتها أرغمتها على أن تختار أبغض الحلال طريقا، فأرادت الطلاق لكنه آثر الخلع ليسترد ما دفعه ويتنصل من تبعات الطلاق، فخرجت خالية الوفاض إلا من اللهفة على بناتها الثلاث اللاتي لم يسمح لها بالولاية عليهن.

جدت في إكمال دراستها العليا في الطب عوضا عن حياة ذاقت فيها أصنافا من الإهانة على حسب تعبيرها، فسافرت إلى الخارج لتحقيق هدف ليس ببعيد عن إمكاناتها، 12 سنة مرت، فكبرت صغيراتها وأصبحن شابات يافعات، لكنهن لم ينسين ولو للحظة أمهن وحنانها، وزاد من ذلك الإحساس قسوة الأب وإهماله لهن وانشغاله بزوجته الأخرى وأبنائه منها، استغثن بأمهن المرة تلو الأخرى، حتى قطعت رحلة تعليمها لإنقاذهن، لكن باب نزع الولاية من أبيهن مغلق أمامها، تحاول جاهدة لإعادتهن إلى كنفها بحكم شرعي...تستشهد الطبيبة السعودية أم عبدالرحمن على سوء معاملة طليقها لبناتها بملاحظات دونها فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد زيارتهم لهن، حيث أوصوا برفع قضية عضل ونزع ولاية الوالد عن الفتيات لصالح والدتهن لما فيه مصلحة لهن واستقرار نفسي، مشيرين إلى رفضه تزويجهن "على الرغم من بلوغهن سن الزواج" ورغبتهن في تكوين أسر، كما أوصوا بأن تكون وصايتهن لوالدتهن، مفيدات بأنهن يعشن ظروفا صعبة، حيث يعشن في منزل به 13 شخصا. وتوضح الدكتورة أم عبدالرحمن لـ"الوطن" أنها تلقت مكالمة استنجاد أثناء وجودها في كندا من إحدى بناتها، كي تحضر إلى جدة لحل مشكلة إحدى بناتها الثلاث (شهد 17 - منى 20 - دعاء 22 سنة) التي حاولت الانتحار، وتقاعس والدها عن إنقاذها، مؤكدة أن تعرضهن للعنف الشديد من والدهن دفعهن للتوجه إلى قسم الشرطة وتقديم بلاغ ضده لسوء معاملته لهن وإسكانه السائق في نفس الشقة التي يعشن فيها.

وتؤكد أنه لا ينفق عليهن كالآباء الآخرين، بل وصل به الأمر إلى أخذه المكافآت المالية التي يحصلن عليها من مدارس التحفيظ التي يدرسن فيها، فضلا عن تعرضهن للضرب المبرح والتعذيب لأقل الأسباب، خصوصا عند ذكرهن كلمة ماما. وأشارت إلى أنهن حاولن الانتحار مرات عدة، حيث إحداهن حاولت قطع شرايين يدها، وأخرى ابتلعت علبة كاملة من دواء الصرع الذي تتناوله، مضيفة "عندما تقاعس أبوهن عن علاجهن استنجدت البنت الكبرى بي فقطعت حينها بعثتي وعدت إلى جدة، لأجد وضعهن مزريا من النواحي النفسية والتعليمية والصحية.

ولفتت إلى لجوئها للجهات الرسمية التي تتوقع أن تساعد بناتها المعنفات، حيث تواصلت مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي أوصت برفع قضية عضل ونزع ولاية، كما خاطبت الجمعية بدورها لجنة الحماية الأسرية بمكة المكرمة بشأن أوضاعهن.

وأشارت إلى أن لجنة الحماية بالعاصمة المقدسة أصدرت تقريرا مفصلا عن أوضاعهن بعد بحث اجتماعي وصحي (حصلت "الوطن" على نسخة منه)، ذكرت فيه أن والدهن يقوم بإسكان السائق معهن في نفس الشقة مما عرضهن للعديد من المضايقات من قبله، وارتأت اللجنة ضرورة متابعة العلاج النفسي للفتيات ورفع قضية عضل ونزع ولايته عن الفتيات، كما أوصت بإبعاد البنات عن والدهن، وساعدت الأم في استصدار أوراق لاستكمال دراستهن، وأمورهن الرسمية...وبناء على توصيات لجنة الحماية فالبنات يسكن حاليا مع أمهن بشكل موقت، حتى تبت المحكمة في دعوى عضل ونزع ولايتهن من الأب المعنف، إلا أن تباعد الجلسات القضائية وقلق الأم في حال منعها من رعايتهن لمجرد أنها امرأة، وعدم اعتبار درجتها العلمية كطبيبة استشارية ومكانتها العملية كأستاذة طب ومديرة لقسم الولادة في مستشفى حكومي كبير، يشكل لها ولبناتها صعوبة، بحسب قولها، مضيفة "في حال نزع ولاية والدهن المعنِف، إما أن أصطحبهن معي لاستكمال دراستهن في الخارج أو أزوجهن بالأكفاء"، مبينة أنهن يعشن ظروفا نفسية صعبة، خشية أن يعدن لوالدهن ويتعرضن لما كن يتعرضن له من قبل. "الوطن" حاولت الاتصال بوالد الفتيات مرات عدة لكنه لم يرد.

حقوق الإنسان على هاتف عكاظ

المصدر: جريدة عكاظ السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م العدد 3667
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401102.htm

يحل مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة، الدكتور محمد سالم بن شديد العوفي ضيفاً على هاتف «عكاظ» لتلقي أسئلة واستفسارات القراء، وذلك بدءاً من الساعة 7:30 وحتى 8.30 من مساء غد، ويمكن التواصل مع ضيف «عكاظ» على هاتف 8644007، وفاكس 8647177، وبريد إلكتروني: mahmadi@okaz.com.sa.

وصف نظام الخدمة المدنية بالعقيم وناشد مجلس الشورى التدخل

مستشار شرعي يطالب بمنح إجازة وفاة للأقارب من الدرجة الأولى

المصدر : صحيفة سبق السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م
http://www.sabq.org/sabq/wap/user/news.do?section=5&id=26448

فهد المنجومي - سبق - مكة المكرمة: استنكر الشيخ حمد عبد الله بن خنين، المستشار الشرعي والباحث الإعلامي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ما نُشر مؤخراً عن وزارة الخدمة المدنية بعدم وجود ما يسمى "إجازة وفاة للأقارب من الدرجة الأولى في نظام الخدمة المدنية". مبيناً إن هذا نظام عقيم، وبعيد كل البُعد عن مراعاة الظروف الإنسانية، وتجب إعادة النظر فيه، ولا يمنع من تعديله؛ ليواكب العادات المستمدة من الدين الحنيف بمراعاة ضرورات المسلم.
وتساءل ابن خنين قائلاً: كيف يُمنع الأقارب من الدرجة الأولى من استخلاص الأوراق وتحضير الجنازة والصلاة عليها ودفنها واستقبال المعزين؟ مضيفاً بأن ذلك المنع من أخلاقيات الغرب، وفيه نوع من التشدد النظامي في غير محله؛ فالإجازة في هذه الظروف حق للموظف المسلم..وناشد ابن خنين مجلس الشورى التدخل في تعديل مادة النظام بما يحفظ للموظف حقه في هذا الظرف القاسي الذي يجب على الخدمة المدنية الوقوف مع الموظفين فيه ومراعاة الجانب الإنساني لديهم، ولو بمنحهم إجازة تخفف عليهم الأحزان، وتُعتبر من باب المواساة لأهل الميت، التي أوصى بها خير البرية وصفوة البشر؛ فعن عبد الله بن جعفر قال: لما جاء نعي جعفر قال النبي صلى الله عليه وسلم: "اصنعوا لأهل جعفر طعاماً فإنه جاءهم ما يشغلهم" رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجة وحسَّنه الألباني. وهذا الشغل أعطى أحقية التفرغ بسبب الانشغال بالميت. ...كما طالب ابن خنين المفتي العام للسعودية بطرح الأمر على هيئة كبار العلماء للنظر في ذلك بالمنظور الشرعي. ...موضحاً أن نظام الخدمة المدنية بحاجة إلى التجديد طبقاً للمتغيرات ومسايرة النهضة الشاملة التي تعيشها البلاد.

حقوق الإنسان تنتقد خدمات صحةالمطار

المصدر: جريدة الحياة السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284000

جدة - «الحياة»
انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الوضع الصحي في مركز المراقبة الصحية في مطار الملك عبدالعزيز في محافظة جدة مطالبة المديرية العامة للشؤون الصحية في المحافظة، بضرورة الاهتمام بالمركز، خصوصاً كونه إحدى البوابات الرئيس للخدمات الصحية المقدمة للحجاج والمعتمرين والسياح في المنطقة.
ورصد عضو الجمعية معتوق الشريف لدى زيارته المركز أمس الأول (الخميس) الكثير من الملاحظات، أبرزها سوء تخزين الأدوية، عدم تقيد العاملين بالزي الرسمي الصحي ، عدم الالتزام بالنظافة، عدم تهيئته بشكل صحي مناسب، عدم وجود لوحات إرشادية تدل على المركز داخل صالة القدوم، تحويل إحدى غرفه وما تحتويه من أسرة إلى مكان للأكل والشراب والجلوس عليه بشكل عشوائي يدل على فوضى العاملين في المركز.
وقال الشريف: «إن زيارتي للمركز جاءت مصادفة عندما كنت عائداً الخميس الماضي من دبي، حيث شعرت بإعياء وألم في اليد اليسرى، لذلك اتجهت مباشرة إلى هذا المركز لتلقي العلاج، وصدمت من سوء الخدمة من نواح عدة.«
وأشار إلى أن «الجمعية» ستناقش هذه الملاحظات مع مدير صحة المحافظة خلال اليومين المقبلين، من أجل معالجتها بشكل عاجل، مع إلزام المركز بتصحيح أخطائه من ناحية خدماته الصحية وتعديل سلوك العاملين فيه من ناحية جودة الرعاية والالتزام بكل ما ورد في أنظمة الصحة والبيئة في هذا الشأن.
ولفت في حديثه إلى أن المطار يشهد إقبالاً متزايداً خلال إجازة الصيف، الأمر الذي يستدعي تكثيف العمل وتطوير أداء خدماته بما يتناسب ومكانة المملكة، وحجم السياح وزوار المنطقة يومياً.

شرطة الطائف تنفي تقطيع الجثة والتنكيل بها من قبل القاتلة

والد الطفل "أحمد": حسبي الله ونعم الوكيل.. زوجتي صدمتني

المصدر : صحيفة سبق الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=26488

فهد العتيبي - سبق - الطائف: قال والد الطفل القتيل "أحمد الغامدي" في أول ظهور إعلامي له بعد العثور على جثته "لا أستطيع أن أقول سوى كيف تحولت الملاك إلى وحش، حسبي الله ونعم الوكيل، صدمتني وصدمت أهلها وأهلي، لا يوجد لدي كلام سوى التأكيد بأنه لن يذهب دم ولدي أحمد هدراً بالشرع"، شاكراً مدير البحث الجنائي بشرطة الطائف العقيد خالد بن خميس النفيعي والنقيب فهد الخرمي، اللذين عاملاه كأخ لهما قبل عملهما الأمني.

وأضاف "فهد الغامدي": "حسبي الله ونعم الوكيل على كل من ظلمني أو آذاني، سواء بكلام مبطن أو موجه أو حتى برسائل الجوال، اللهم أجرني في مصيبتي وأخلف علي بخير منها".

من جهته، نفى الناطق الإعلامي المُكلف بشرطة الطائف الملازم أول سليم الربيعي ما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول تقطيع جُثة الطفل المقتول "أحمد بن فهد الغامدي" والتمثيل بها.

وقال في تصريح لـ"سبق": "ما ذكر بهذا الشأن ليس له أساس من الصحة، والجُثة كانت سليمة تماماً وبداخل كيس النفايات، سوى أن بها بعض الإصابات ولم تكُن مُقطعة كما ذُكر"، مشيراً إلى أن الموقوفين ضمن القضية حتى هذه اللحظة "زوجة الأب القاتلة مع الخادمة فقط" مبيناً أن سير التحقيقات مازال متواصلاً، باعتبار أن القضية سُلمت لهيئة التحقيق والادعاء العام وانتهاء دور الشرطة، كونها جهة الاختصاص، إضافة إلى أنها من توصلت للكشف عن غموض فقدان الطفل والعثور عليه مقتولاً.

بدوره، قال ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والقانوني بالطائف نايف بن عبدالكريم الثقفي: "تستنكر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هذا السلوك الذي لا يمتُّ لديننا الحنيف بصلة، ولا للقيم، فضلاً عن شرع الإنسانية".

وأضاف الثقفي: "من الناحية الحقوقية والنظامية أصبح لدينا جهات ذات علاقة بمثل هذه القضايا التي ترتبط بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الطفل بشكل خاص، والمطلوب الآن هو الإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال، وهنا يجب إصدار وتفعيل قانون رادع يطبق في حق المعتدي على الأطفال من أجل حمايتهم من الاعتداءات بشتى أشكالها والحد من العنف".

متحدث شرطة العاصمة المقدسة:

إجراءات أمنية مشددة لحماية المسجد الحرام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد 3668
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110703/Con20110703430891.htm

حاتم المسعودي، عبدالكريم المربع ـ مكة المكرمة

أوضح الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان «أن المسجد الحرام بطبيعة الحال مفتوح من جميع الجهات، وهناك إجراءات أمنية وتدابير كافية لمنع حصول أي حادث لا قدر الله».

وأضاف المقدم الميمان في تعليقه على من ادعى أنه المهدي المنتظر «نضع في عين الاعتبار هذه الحوادث، وأكبر دليل في هذه الحادثة أن جميع الأشخاص لم يتمكنوا من إحداث أي ضرر؛ سواء أكان بالصوت أم غيره، كما أنه لم يتجاوز تواجدهم سوى دقائق وتمت السيطرة عليهم في الحال باحترافية كاملة، دون أن يكون هناك أي تأثير على زوار بيت الله الحرام».

وأضاف الميمان «نأخذ بالتدابير فوق الممتازة لمنع اللحاق بالضرر بأي شخص، ووقع قبل هذه الحادثة القبض على شخص كان خلف الإمام، إذ لم يستغرق أكثر من ثانية وكان قريبا جدا، ومع ذلك لم يتمكن الشخص المدعي من إلحاق الضرر بالإمام أو التشويش على المصلين أو قطع الصلاة».

من جهته، ذكر مدير مركز الدراسات الإسلامية في كلية الشرعية في جامعة أم القرى عضو جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة الدكتور محمد السهلي «أن الناس فيما يخص المهدي بين إفراط وتفريط منهم من أنكره بالكلية ومنهم من ألبسهم هذا الاسم لكن من زعم أنه مهدي فهذا غير حقيقي، فلاشك أن من دلالات النبوة أن الله يبعث في هذا الأمة من يصلح شأنها وله صفات، حيث إنه يكون من نسل النبي صلى الله عليه وسلم ويكون اسمه كاسم النبي ويصلح الله به الأمة، كما أنه لا يدعو لنفسه أنه المهدي ولا يشار إليه إنما يبدو ذلك من أفعاله وتصرفاته ويصلح الله به الأمة.

وأشار السهلي «من علامات النبي أن يكون صالحا في نفسه يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، يدعو الناس للعودة إلى المنهج الصالح بدون الدعوة إلى العنف والسلاح أو يصرح بأنه المهدي».

حقوق الإنسان ترصد ملاحظات كثيرة

المصدر: جريدة الحياة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284239

أكد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان أحمد البهكلي وجود ملاحظات كثيرة على السجن العام في جازان، أبرزها تكدس النزلاء، وطريقة التعامل مع من يحملون أمراضاً مثل الدرن والإيدز. وقال لـ»الحياة»: «جمعية حقوق الإنسان تنظم زيارات مستمرة إلى إدارة السجون وكانت آخر زيارة قبل شهر، ناقشنا خلالها مع مدير السجون قضايا كثيرة لاحظناها والبعض الآخر وصلنا عبر مصادرنا من السجن، تتمثل في الزحام الشديد، إذ إن السجن يضم 4000 نزيل مع أن طاقة السجن لا تتجاوز 1500 نزيل، وطريقة معاملة السجناء، ووجود سجناء انتهت محكومياتهم ولم يفرج عنهم، وإشكالية الإعاشة والتجهيزات العامة الإنسانية كالمفروشات والتهوية والتعرض للشمس، ولمسنا تجاوباً منه في هذه القضايا». وأضاف أن لدى الجمعية معلومات منذ 3 أعوام عن تفشي مرض الدرن في السجن، مشيراً إلى أن الجهود الصحية غير كافية، إذ إن علاج مرض الدرن لا يكون من خلال طبيب فحص خارجي ولا بد من علاج مستمر وعزل المرضى وتهوية السجن .وأكد وجود مصابين بأمراض أخرى غير الدرن، مثل «الإيدز»، لافتاً إلى أن إدارة السجون معترفة بذلك وتبرره بأنها لم تصنعه بل أحضره بعض السجناء من الخارج. وأضاف أن «حقوق الإنسان» وجدت أعداداً هائلة جداً من السجناء لا يستطيعون تلبية حاجاتهم، لنقص الاعتمادات، موضحاً أن إدارة السجون ردت بأنها تطالب بتوفيرها. وتطرق إلى وجود سجناء أجانب عطلتهم سفارتهم وقنصلياتهم، مع وجود أشخاص مجهولي هوية لا تعترف بهم أي دولة .

المشرف على جمعية حقوق الإنسان في المدينة:
تكدسات في الترحيل وسجناء بلا محكوميات وتأخر تسفير المخالفين لكشف الجرائم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد 3668
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110703/Con20110703430902.htm

خالد الشلاحي، عبد الهادي الصويان ـ المدينة المنورة

أكد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي خلال إجابته على تساؤلات قراء «عكاظ» أن الفرع دعا لإلغاء نظام الكفالة في المملكة وأن الجمعية قدمت بدائل للنظام لحفظ حقوق الكفيل المكفول فيما كشف عن جولات فريق الجمعية على السجون رصدت ملاحظات عليها.

وأفصح الدكتور العوفي أن الجمعية تحفظت على بعض المواد التي وردت ضمن اتفاقيات ومعاهدات ومواثيق دولية تم إقرارها تخص عدة نواح من بينها ما يتعلق بالممارسات الدينية، مبينا أن أطراف دولية تفهمت موقف الجمعية في المملكة في هذا الشأن، وفيما يلي الإجابات التي أوردها الضيف د.محمد سالم العوفي على أسئلة القراء على مدى 60 دقيقة على هاتف «عكاظ»:

• لماذا لا تتدخل الجمعية لوقف صرف الضمان الاجتماعي وإعانات المطلقات اللاتي لا يكون لديهن أطفال لأن ذلك يجعل المطلقة لا تقبل الزواج وتكتفي بتلك الإعانة؟

(تركي نميان الشريف)

** المساعدات التي تصرفها مؤسسات الدولة ومن بينها الضمان الاجتماعي تتم وفق دراسات وضوابط معينة ولا أرى مشكلة في ذلك، والمختص في هذا الجانب وزارة الشؤون الاجتماعية.

• منذ أربعة أعوام قدمت شكوى ضد شركة مقدمة لخدمات الاتصالات بعد أن تمت مطالبتي بدفع مستحقات مالية مسجلة على رقمين هاتفيين لم استخدمهما واتضح أنهما مستخدمان من قبل شخص آخر استخرجهما من أحد فروع الشركة في جدة، وأنا أسكن في قرية أبيار الماشي، ولازلت حائرا بين شرطة المدينة وشرطة جدة والشركة؟

(محارب مسيب الصاعدي)

** قدم للجمعية شكوى مفصلة في حال خاطبت الجهات المعنية وترى أن المشكلة لا زالت عالقة، وبحوزتك أوراق ومستندات تؤكد دعواك.

• على مدخل مسجد الإجابة في المدينة المنورة يجلس شاب مختل عقليا منذ فترة طويلة لا يبرح المكان وسبق أن خاطبنا الشرطة وجهات أخرى لمساعدته وإبعاده عن المسجد لكنه ما يلبث أن يعود ما موقفكم؟

(نايف السراني)

** دونت هذه الملاحظة وأعدك بإرسال مندوب من الجمعية للمكان لتقصي حالة الشخص ومخاطبة الجهات المعنية وذويه لإيداعه في مصحة للعلاج أو اتخاذ أي إجراء يحفظ كرامة مثل هؤلاء المرضى.

• قدمت شكوى للجهات المختصة ضد أشخاص تورطوا في قضية مخدرات وأوقفت خمسة أيام ثم رفعت دعوى في المحكمة لتعويضي؟

(عبدالله سالم الجهني)

** أدعوك لزيارة مكتب الجمعية وتقديم شكوى مفصلة عن القضية، وسيتناول أحد الباحثين الاطلاع عليها ودراستها والاطلاع على التظلم وما تم اتخاذه من قبل الجهات المعنية، وبعد ذلك يتم تحديد المسؤوليات ومخاطبة كل الأطراف والاستماع لما تقول، وإن كانت لك أية حقوق سنقدم ما يمكن لمساعدتك.

• لدينا أرض مملوكة بمستندات رسمية منذ العام 1395هـ على طريق مطار المدينة المنورة، وصدر صك شرعي مصدق من محكمة التمييز في مكة المكرمة وتم احتواؤها بعد أن بنى شخص آخر منزلا شعبيا مجاورا ولازالت القضية عالقة منذ العام 1403هـ؟
(أحمد الرشيدي)
** مثل هذه القضايا تحتاج تفصيلا ومخاطبة جهات الاختصاص، عليك أن تقدم تفصيلا بالشكوى للجمعية تثبت فيها ملكيتك للموقع وحالة التعدي التي وقعت على أرضك والمطالبات التي قدمتها للجهات ونحن سنعمل على اتخاذ الطرق التي تكفل لك كامل حقوقك، متى ما ثبت صحة المظلمة.
• هناك جهات حكومية رفعت يدها عن التلوث البيئي في حي حمراء الأسد، كما أن جمعية حقوق الإنسان حركت القضية في بدايتها ثم ابتعدت عنها ولازال التلوث قائما؟
(عبدالرحيم الصاعدي)
** جمعية حقوق الإنسان نفذت إجراءات ميدانية وخاطبت الجهات المختصة إضافة إلى أن فريق الجمعية زار عائلات تسكن حمراء الأسد، كما وقفنا على مصادر التلوث، وكتبنا تقارير عن بعض الحالات، وقدمنا تقريرا شاملا لرئاسة الجمعية متضمنا توصيات بأن يرفع الأمر للجهات العليا للنظر في التلوث.
• المولودون في المملكة من آباء غير سعوديين حرموا من حقوقهم في العلاج والتعليم وأمور أخرى.. نأمل أن تساعدنا الجمعية لإيصال أصواتنا للجهات المسؤولة لحل مشكلتنا؟
(عصام بن سلم)
** هذا الموضوع محل اهتمام رئاسة الجمعية، ويجري بحثه ومناقشته مع الجهات ذات العلاقة.
• زوجت ابنتي من شخص، وبعد حدوث مشاكل بينهما خلعناها منه في المحكمة بعد أن رزقا بولدين، ورفع طليق ابنتي دعوى ضدنا في جمعية حقوق الإنسان بتهمة تعذيب الطفلين ولم يتم الاستماع لرأيناز
(محمد ناصر أنديجاني)
** سأتابع موضوعك، ولكن عمل الجمعية يتطلب الاستماع لكل الأطراف، فقد يأخذ الموضوع بعض الوقت وبالتالي قضيتك ربما تكون تحت الدراسة من قبل أحد الباحثين في الجمعية.
• أسكن وأعمل في القنفذة وتراكمت علي الديون إذ زادت عن مليون ريال بسبب تورطي في شراء سيارات والتزامات مالية أخرى ويتم اقتطاع جزء كبير من راتبي الشهري ولا أتسلم سوى 900 ريال منه؟
(علي عبدالله العيسي)
** جمعية حقوق الإنسان تقدم معونات وفق ضوابط واشتراطات معينة، ولكن عليك أن تقدم حالتك لفرع الجمعية في جدة لدراستها.
• دور جمعية حقوق الإنسان في القرى والمحافظات لا يزال محدودا وربما لا يذكر لماذا؟
(عبدالهادي المطيري)
** حقيقة لم نتمكن من تنظيم زيارات للمحافظات والمراكز والقرى حسب الحالات التي تردنا من تلك القرى، ولكن الجمعية تتواصل مع المحافظات وفق الشكاوى التي ترد إليها.
• ما أبرز ما تم رصده خلال الزيارات التي يقوم بها ممثلو الجمعية للسجون ودور الملاحظة والتوقيف والترحيل؟
(عكاظ)
** تفقدنا السجون وكثيرا من القضايا التي عرضت علينا لسجناء موقوفين، كما نزور الشاكي سواء في مستشفى أو سجن أو دار ملاحظة، وفي غالب الأحيان نتفقد بعض الجهات فجائيا لرصد أوضاعها، من بينها السجن العام ودار الملاحظة وتوقيف المرور والترحيل واجتمعنا بمسؤولين في تلك الجهات وقدمنا لهم أبرز ملاحظاتنا، ومن بينها تكدس السجناء والموقوفين في العنابر بما يفوق ثلاثة إلى أربعة أضعاف الطاقة الاستيعابية للعنبر، وعلمنا بأنه يجري حاليا ترميم وتوسعة وحدات السجن وإعادة تأهيلها، كما لاحظنا خلال الزيارات أنه يتم توقيف صاحب الجريمة الكبيرة مع صاحب الخطأ البسيط، والصغار مع الكبار، وصاحب المشكلة البسيطة مع مجرم محترف، وهذا الأمر غير مقبول.
وأضاف العوفي: أن نسبة كبيرة من نزلاء السجن هم من العمالة الوافدة الذين دخلوا المملكة دون تأشيرة، وهذا الأمر يشكل عبئا على الدولة وطالبنا بترحيلهم مباشرة، ولكن بقاءهم فترة طويلة يأتي للتحقق من عدم تورطهم في ارتكاب جرائم، كما وقفنا على قضية تأخر محاكمة بعض السجناء حيث يقضون فترة توقيف على ذمة القضية تتجاوز الحكم الذي يصدر ضدهم لاحقا.
وزاد: قسم الترحيل وضعه أسوأ، إذ فوجئنا بذلك وناقشنا عددا من الملاحظات مع جهات الاختصاص، ورصدنا سوءا في التكييف والتهوية، وازدحاما داخل التوقيف، وقلة كميات المياه، والأخطر من ذلك مماطلة الكفلاء في إنهاء إجراءات

مكفوليهم الموقوفين في قسم الترحيل، وحسب ما أفادنا مسؤولو الترحيل فإنهم يخاطبون الكفيل مرة ومرتين وثلاث وبعد مماطلة يحضر لإنهاء إجراءات العامل الموقوف. وتعليقا على مواءمة الجمعية بين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بأنظمة وقوانين حقوق الإنسان ومحافظتها على خصوصية المجتمع السعودي وتفادي أي تناقض بين تلك الاتفاقيات والشريعة الإسلامية أجاب الدكتور محمد سالم العوفي: حقيقة انضمت الجمعية إلى عدة اتفاقيات ومواثيق ومعاهدات دولية تختص بحقوق الإنسان ورغم ذلك حرصت الجمعية على أن لا يتعارض أي من البنود التي وقعتها مع ما تقره الشريعة الإسلامية وقد تفهمت كل الأطراف رؤية الجمعية، والأهم أن شريعتنا حفظت حقوق الإنسان. وأضاف: الجمعية اتخذت العديد من الخطوات والأساليب التي تساهم في دعم نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة منذ نشأت الجمعية عام 1425هـ، ومن المهم جدا أن تستغل التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر لنشر مفهوم حقوق الإنسان ولتكون أكثر قربا من المجتمع.

تواصل التحقيقات في قضية مقتل الطفل أحمد ورئيس جمعية رعاية الطفولة بالمملكة يطالب بمؤسسات مدنية خاصة الشؤون الصحية بالطائف: جثمان الطفل المقتول بالثلاجة ولم يتعرض للتقطيع من قبل الجانية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647548.html

الطائف - هلال الحارثي

طالب الرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة بالمملكة، عضو جمعية حقوق الإنسان، الأستاذ معتوق الشريف بالإسراع في إنشاء مؤسسات مدنية فاعلة خاصة بالطفولة، من شأنها متابعة قضاياهم، ورعاية مصالحهم، وذلك لتساهم جنبا إلى جنب مع الجهات الحكومية في ترسيخ حقوق الأطفال، فالأطفال يفتقدون وجود خدمات متخصصة للاستماع إلى مشكلاتهم وتفهمهم وإسداء التوجيه والإرشاد لهم .

وشدد على أهمية التسريع في إصدار نظام المؤسسات المدنية ونظام الحماية، جاء ذلك في تعقيبه على مقتل الطفل (أحمد الغامدي) الذي لقي مصرعه على يد زوجة والده بالطائف، وقال في تصريح ل"الرياض": لاشك أن أحمد وغصون و ١٣ فتاة في محافظة جدة وغيرهم، قد شكلوا أبرز ضحايا في ظل عدم وجود عقاب ملموس وتفعيل للأنظمة وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل الأممية، وغيرها من الصكوك والعهود والمواثيق الخاصة بالطفل .

وكانت دائرة التحقيق والادعاء العام في الطائف قد تسلمت ملف القضية من الشرطة، واستدعت الجانية وعاملتها المنزلية، ووالد الطفل، ثم شرعت في التحقيق لكشف ملابسات الجريمة، وقال رئيس دائرة التحقيق والادعاء العام في محافظة الطائف، الشيخ عبد الله الزهراني: إن الدائرة قد باشرت التحقيق في قضية الطفل (أحمد الغامدي)، وسنعمل على استكمال كامل ملف القضية، بعد الاطلاع على تقرير الطبيب الشرعي، والتقارير الطبية بشأن الحالة النفسية للجانية، ذلك بهدف للوصول إلى معرفة كافة ملابسات هذه الجريمة .

من جهته أشار مصدر مسؤول بالشؤون الصحية بالطائف أن جثمان الطفل (أحمد) لا يزال في ثلاجة الموتى بمستشفى الملك فيصل بالطائف بانتظار انتهاء التحقيقات وإصدار أمر الدفن لذويه، وأكد أن الجثة سليمة تماما من التقطيع، ولم تتعرض للتمزيق أو غيره، سوى وجود بعض الكدمات، وبعض آثار الضرب، في ظل وجود شيء من التعفن، والذي أصابها إثر بقائها تسعة أيام بالعمارة المهجورة. كما لفت إلى أن الزوجة الجانية ليس لديها ملف علاجي سابق في مستشفى الصحة النفسية .

يذكر أن الطائف قد شهدت خلال الأسبوع المنصرم أحد أشنع الجرائم الإنسانية في حق الطفولة عندما تعرض الطفل أحمد الغامدي (4 أعوام) للضرب حتى فقد الحياة على يد زوجة والده (39 عاماً). وأشارت معطيات أمنية من ملف التحقيق أن الجانية كررت أكثر من مرة خلال التحقيق أنها لم ترد قتله، وكانت تردد خلال التحقيق (سامحني.. سامحني يا أحمد)، متذكرة موقفها الوحشي عندما كان يحتمي من جبروتها وضربها بيديه التي كان يغطي بها وجهه عندما كانت تنهال عليه بالضرب بعصا غليظة بعد أن جردت جسده النحيل من ملابسه .

وفي تفاصيل الجريمة أن الجانية قامت بتجريد الطفل من ملابسه ودفعه داخل دورة مياه لإيهامه بالاستحمام في منزلهم بحي الشرقية بالطائف، ثم أغلقت الباب عليه وأخذت عصا غليظة وانهالت على رأسه وظهره وجسده النحيل ضرباً مبرحاً، حتى سقط على الأرض من آثار الضرب والركل، كما قامت بدفع وجهه نحو أرض الحمام حتى سقط مغشياً عليه، ثم قامت بغسل آثار الضرب والدم، وألبسته ملابس نظيفة، وأخذت ملابسه الملطخة بالدم في داخل كيس نفايات أسود، وخرجت به بهدف إسعافه بأحد المستشفيات، وبعد خروجها من المنزل استوقفت سيارة أجرة، لتوصلها إلى مركز

صحي حي معشي، وكانت ترغب في وضعه على باب المركز ثم تهرب؛ كي يجده المارة ويتولى المركز إسعافه علاجه، إلا أن الطفل لفظ أنفاسه في سيارة الأجرة وقبل الوصول للمركز، ثم فوجئت بإغلاق أبواب المستوصف، فوضعته داخل كيس النفايات وحملته على كتفها لأكثر من ساعتين متجولة في الحي، حتى اهتدت إلى عمارة مهجورة وخالية من السكان فصعدت به إلى الدور الثاني، ثم ألقته هناك، وولت هاربة، وعادت إلى جيرانها وجاراتها لتطلبهم النجدة للبحث عن طفلها المفقود. وبدورها أيضا شددت على خادمتها الإندونيسية بضرورة كتمان هذا السر، في محاولة منها لإبعاد التهمة وتضليل جهود رجال الأمن في هذه القضية .

وكان الناطق باسم شرطة الطائف بالنيابة الملازم سليم الربيعي قد أكد في تصريح ل"الرياض" أن شرطة الطائف بذلت جهودها على مدى تسعة أيام ووفقت ولله الحمد في كشف حقيقة تغيب الطفل أحمد الغامدي (أربع سنوات)، حيث تعرفت بتوجيهات مدير الشرطة اللواء مسلم الرحيلي على مصير الطفل، وثبت من خلال التحقيقات بأن زوجة والد الطفل ضليعة في قضيته وهي سيدة سعودية (39 سنة)، وبعد التحقيق معها اعترفت بضربه بعصا حتى فارق الحياة، وقامت بوضعه داخل كيس نفايات، ونقله إلى حي آخر بعمارة تحت الإنشاء، وقد تم تسليم ملف الحادثة لفرع دائرة التحقيق والادعاء العام تمهيدا لاستكمال الإجراءات بحكم الاختصاص وتقديمها للقضاء

الصليب الأحمر: أكثر من 100 سجين سعودي في العراق

المصدر: جريدة الوطن الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=60726&CategoryID=1

الرياض :عمر الزبيدي 2011-07-04 12:44 AM

أكد السفير العراقي في المملكة الدكتور غانم الجميلي لـ "الوطن" أمس أن المباحثات مستمرة بين وزارتي الداخلية في البلدين للاتفاق على كامل الجوانب المتعلقة باتفاقية تبادل السجناء؛ كاشفاً أن وفداً حكومياً عراقيا قدم أخيراً للسعودية للتباحث حول هذا الموضوع، وقال "لا توجد نقاط خلافية جوهرية بين الجانبين."

وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن عدد المعتقلين السعوديين في سجون العراق يقارب 100 سجين، وكان المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر ايف داكور، أشار قبل بضعة أشهر إلى أن الحكومة العراقية تحركت وأعادت ترتيب المعتقلين السعوديين ووزعتهم على عدد من السجون التي أصبحت معروفة للمنظمة الدولية، معتبراً أن هذه الخطوة إيجابية لحقوق السجناء، كونها تعطي المنظمة القدرة على متابعة أوضاعهم. وتتحدث مصادر ذات صلة عن سوء أحوال معظم هؤلاء السجناء، ومعاناتهم من التعذيب الذي يصل درجة الوحشية في بعض الأحيان. وكانت منظمة "أصدقاء الإنسان الدولية" قد أصدرت بياناً أشارت فيه إلى تعرض المعتقلين السعوديين لانتهاكات كبيرة في أحد السجون العراقية، وأوضحت المنظمة التي تتخذ من العاصمة النمساوية فيينا مقرًا لها، أنها حصلت من مصادر خاصة على معلومات مؤكدة، بشأن حالة وفاة أحد السجناء وإصابة مريضين آخرين بأمراض خطيرة في سجن سوسة الواقع بالقرب من السليمانية في إقليم كردستان العراق.

من جانبه أوضح رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن العدد الحقيقي للسجناء غير معروف نسبة لوجودهم في سجون متنوعة بالعراق، إضافة إلى آخرين قامت القوات الأميركية مؤخراً بتسليمهم للحكومة العراقية، فضلاً عن آخرين فقدوا بينما كانوا في طريقهم إلى العراق عبر سورية، ولا يعرف هل هم في العراق أم سورية أم إنهم قتلوا. وأكد القحطاني لـ"الوطن" أنه تم التواصل مع 70 أسرة سعودية حول أبنائها المعتقلين في العراق، مطالباً الحكومة العراقية بحماية أرواحهم وحقوقهم القانونية وضمان سلامتهم.

شركات تتجاهل قرار منع العمل تحت أشعة الشمس و"حقوق الإنسان" تطالب بمعاقبتها

الوطن ترصد مخالفات في اليوم الثالث لتطبيق القرار

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=60863&CategoryID=2

الرياض :محمد الحليلي 2011-07-05 12:37 AM

الساعة تشير إلى الواحدة ظهراً بمدينة الرياض ودرجة الحرارة العظمى بحسب الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تبلغ 42 درجة مئوية، مجموعة من العمال التابعين لإحدى شركات القطاع الخاص رصدتهم "الوطن" أمس وهم يمارسون مهام عملهم تحت أشعة الشمس الحارقة في سفلتة إحدى الطرق الكبرى في العاصمة، بشكل يخالف أنظمة العمل والعمال.

المشهد يعكس عدم اكتراث أرباب العمل بالقرارات حيث وجدت "الوطن" في جولتها أمس بعدد من أحياء العاصمة عدداً من المخالفات رغم إعلان وزارة العمل بدء تطبيق قرار منع العمل تحت أشعة الشمس ما بين الساعة الثانية ظهراً، وحتى الثالثة عصراً ومنح المنشآت مهلة عام كامل للعمل على تطبيقه بدءاً من يوليو الحالي، حيث يستمر تطبيق القرار مدة شهرين من كل عام خلال الفترة من أول شهر يوليو إلى نهاية شهر أغسطس.

من جانبه حذر رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في حديث إلى "الوطن" من ضعف الرقابة لدى وزارة العمل في متابعة تطبيق القرار، مشيراً إلى تسبب ذلك في ضعف الالتزام من قبل منشآت القطاع الخاص .

وأكد القحطاني رصد الجمعية عبر لجنة الرصد والمتابعة عدداً من المخالفات مطالباً بإيقاع العقوبة على المنشآت المخالفة، وقال "لاحظنا استمرار العمالة في العمل خلال أوقات الذروة في المناطق المكشوفة"، مضيفاً أن ارتكاب هذه المخالفة يترتب عليه أضرار تلحق بالعمالة، والمنشآت على حد سواء.

وأوضح أن الجمعية طالبت أكثر من مرة وزارة العمل بإصدار قرار لحماية العمالة من أضرار العمل في أوقات الذروة خلال فترة الصيف، وتجاوبت الوزارة بإصدار قرارها الذي تم تطبيقه الجمعة الفائت، وهناك وعود بالالتزام والمتابعة، لكنها لم تنفذ بشكل فعلي.

وطالب القحطاني ببذل مزيد من جهود التوعية، وفرض العقوبات على المنشآت المخالفة، وتحفيز المنشآت الملتزمة بالقرار عبر تقديم التسهيلات والحوافز لها.

من جهته أوضح المتحدث باسم وزارة العمل حطاب العنزي أن الوزارة تعمل على متابعة المخالفات عبر لجنة التفتيش التابعة لها، وستقوم بفرض عقوبات على الجهات المخالفة تتمثل في فرض غرامات، وإغلاق المنشأة المخالفة، موضحاً أن نقص عدد المفتشين التابع للوزارة، ساهم في صعوبة متابعة المخالفات في جميع الأماكن، داعياً المتضررين إلى تقديم شكاوى للوزارة.

وعلمت "الوطن" صدور توجيهات لمكاتب العمل بضرورة توجيه مفتشي العمل لرصد المخالفات وتنفيذ القرار .

يذكر أن نظام العمل في المادة 236 ينص على فرض عقوبات على المنشآت التي تخالف قرار منع العمل تحت أشعة الشمس، تتمثل في غرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال، ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة، وإغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً أو الإغلاق النهائي، كما يتيح النظام فرض العقوبتين معاً بالجمع بين الغرامة والإغلاق.

قرار منع العمل تحت أشعة الشمس

بدأت وزارة العمل التنفيذ الفعلي للقرار الوزاري رقم 1559 القاضي بمنع العمل تحت أشعة الشمس .

وفيما يلي أبرز بنود القرار:

لا يجوز تشغيل العامل تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى الساعة الثالثة مساءً من بداية يوليو إلى نهاية أغسطس.
يستثنى من القرار عمال شركات النفط والغاز وعمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم.
تطبق مخالفة على غير الملتزمين بالقرار وفق أحكام العقوبة المنصوص عليها في نظام العمل.

الجحلان: نحقق بالقضية..الهزاع: سابقة أولى..الخثلان: إجراء مرفوض

هيئة الصحافيين تنظر بشكوى عكاظ ضد الخطوط السعودية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد14163
http://www.al-jazirah.com/20110705/ln9.htm

الجزيرة - ياسر المعارك
تنظر هيئة الصحافيين السعوديين في شكوى تقدمت بها صحيفة عكاظ ضد الخطوط السعودية لقيامها بمنع الاشتراك وتوزيع صحيفة عكاظ على الركاب في جميع رحلاتها الداخلية والخارجية، ووصف وكيل وزارة الإعلام عبدالرحمن الهزاع هذه الشكوى بأنها سابقة في تاريخ الإعلام أن تقوم مؤسسة صحافية بشكوى مؤسسة حكومية كون الشكوى تخص إجراء (منع التوزيع والاشتراك) وليست مضمون ومحتوى نشر إعلامي. وأبدى نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان استغراب واستنكار الجمعية حيال موقف الخطوط السعودية منوهاً بأنه إجراء غير مقبول فهو يعيق توجهات الملك عبدالله الإصلاحية حيال ممارسة حق حرية التعبير والنقد البناء موضحاً أن الجمعية رصدت ممارسات لتقييد حرية التعبير من خلال استغلال منح ومنع الإعلانات عن وسائل الإعلام التي تقوم بكشف الأخطاء في المؤسسات الحكومية. فيما علق الأمين العام لهيئة الصحافيين السعوديين الدكتور عبدالله الجحلان بأن الهيئة لا ترضى بأي شكل من الأشكال أن تمارس أي جهة حجب حرية التعبير ومنع ممارسة النقد الموضوعي البناء وفق الأطر الصحافية المهنية المتعارف عليها وأبان الجحلان أن الهيئة تسلمت خطاب الشكوى وهي بصدد مخاطبة مؤسسة الخطوط السعودية للتعرف على وجهة نظرها حيال مضمون الشكوى وبعدها سيتم دراسة المشكلة من قبل الطرفين ويصدر على ضوئها القرارات والخطوات اللازمة لهذه الشكوى.

رئيس جمعية حقوق الإنسان لـ عكاظ:

الأحوال بطيئة وتوقيف المرور بحاجة لإعادة النظر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد 3671
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110706/Con20110706431431.htm

حوار: عادل باصقر ـ جدة

كشف لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني أن هناك بعض الجهات تتعامل بإيقاع بطيء في المعاملات الواردة إليها ومنها الأحوال المدنية.

وتابع أن الجمعية خاطبت العديد من الجهات حول تصحيح أوضاع البدون من أجل استئصال معاناتهم في أمور حياتهم، موضحا أن أعداد هؤلاء بالآلاف، كما أوضح أن هناك خطة لتدشين مركز وطني لمراقبة الأسعار. وتابع أن أغلب أماكن التوقيف في أقسام المرور في حاجة إلى إعادة النظر فيها، وفيما يلي نص الحوار:

• كيف تقيمون تعاون وتفاعل القطاعات مع ملاحظاتكم؟

ـ أغلب الجهات متعاونة وتبذل الجهود من أجل الوفاء بتصحيح الملاحظات التي تم رصدها، إلا أن هناك بعض الجهات تعمل ببطء ولديها صعوبات فيما يتعلق بغياب الآلية داخل الجهات نفسها.

• ما الجهات التي ترون أنها تتعامل ببطء في تصحيح الملاحظات في أدائها؟

ـ وكالة الأحوال المدنية تحديدا فيما يتعلق بالقضايا الأوراق الثبوتية.

• هل خاطبتم وزارة الداخلية بهذا الأمر؟

ـ خاطبنا الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بتصحيح أوضاع «البدون»، منها وزارة الداخلية وجهات أخرى عليا من أجل حل مشكلة هؤلاء الذين لا يحملون أوراقا أو مستندات ثبوتية، لإنهاء معاناة الكثير من الأشخاص والأسر التي حرمت من الحصول على الأوراق الثبوتية وبالتالي حرمت من حقوقها في التعليم والتوظيف والزواج وغيرها.

• هل هناك حصر لأعداد «البدون» في المملكة؟

ـ ليس هناك أعداد محددة ولكنها ليست بالقليلة وتصل أعدادها بالآلاف، وهم الأشخاص الذين سحبت منهم الأوراق الثبوتية، أو الذين لديهم إشكالات فيما يتعلق بمشايخ أو معرفي قبائلهم، والبعض الآخر فيما يتعلق بالوالد في عدم مراجعة الجهات ذات العلاقة واستخراج أوراق ثبوتية لأبنائهم، وأخيرا سمعنا تصريحات لمسؤولين في وزارة الداخلية بالتوجه في الاستعجال في حل هذه القضايا.

• تطرقتم في وقت سابق عن مشكلة البت في القضايا العمالية في وزارة العمل، ماذا استجد حول هذا الأمر، خصوصا وأنتم في الجمعية تطالبون بنقل اختصاص القضايا العمالية إلى المحاكم العمالية؟

ـ الآن ننظر القضايا العمالية من قبل هيئات قضائية ومسماها الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات المالية، إلى جانب الهيئة العليا والتي مشكلتها أنها تتواجد في المناطق الرئيسية، وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة القضايا العمالية لديها، ما يؤدي أيضا إلى أخذ وقت طويل يصل لسنوات في حل القضايا العمالية، وهذا يترتب عليه في وجود خلاف بين الكفيل والعامل، وبالتالي يترك المكفول بدون أوراق ثبوتية أو عدم تجديدها أو حتى عدم نقل الكفالة، وهذا يترتب عليه الكثير من الإشكالات، فنحن في الجمعية نرى أن نظام القضاء الجديد أنشأ محاكم عمالية تحت مظلة القضاء العالي وهذا توجه جيد، ولكن نأمل في نقل الهيئات الأخرى إلى هذه المظلة سريعا، لأن القضاء العمالي الحالي لا يخضع للتفتيش القضائي، كما أن أعداد العاملين فيه قليل مقابل عدد القضايا.

• الملاحظ أنكم في الجمعية تنتقدون مكامن الخلل في القطاعات، لكن في المقابل التجاوب قليل.. لماذا؟

ـ هناك نجاحات في العديد من القضايا التي تتعامل مع الهيئة، لكن الإشكالية تكمن في البطء الملحوظ في الأجهزة المختلفة، فهناك بطء في اتخاذ القرار لإيجاد الحل وهذا يؤثر كثيرا على حقوق من يتظلم، بالرغم من التوجيه السامي من لدن خادم الحرمين الشريفين للقطاعات بسرعة حل قضايا المواطنين، ومع ذلك ما زال البطء موجودا، والحل يكمن في داخل كل جهاز ومسؤول كل جهاز مطالب بأن يتبع جهازه ويرى أين مواطن الخلل.

• هل رفعتم للجهات العليا حول تأخر أو بطء القطاعات مع ملاحظاتكم؟
ـ تمت مخاطبة جهات مختلفة في قضايا معينة، أما بالنسبة للقضايا العامة تتبناها الجمعية في تقاريرها السنوية.
• ذكرتم في تصريح سابق عن موظفي قطاعات لا يعملون بأكثر من 50 في المائة من طاقاتهم، ما يتسبب في هدر حقوق الوطن وحقوق المراجعين، هل استجد على الأمر ما يعكس معالجته؟
ـ هناك جهات رقابية مسؤولة عن أداء حضور الموظفين وأدائهم، ونحن نشاهد من حين لآخر الجولات الرقابية والتفتيشية على بعض الأجهزة.. والإشكالية تكمن في تغيير سلوك الموظف، بحيث يتغير مفهومه للوظيفة في أن تكون خدمة المواطن لا سلطة عليهم مقابل دخل أو راتب نظير هذه الخدمة، وبالتالي الرقابة وحدها لن تحل الإشكالية ما لم يتم تعديل المفهوم لدى الموظف نفسه.
• من المعني بإحداث هذا التغيير؟
ـ هذا الأمر يتداخل فيه عدة عناصر، منها ما هو تربوي في المرحلة الدراسية، ومنها ما هو تدريبي للموظف وهو على رأس العمل، ومنها ما هو رقابي، ومنها ما هو تحفيزي من النواحي المادية والمعنوية، وجميع هذه العوامل تتداخل مع بعضها ومن ثم يمكن أن تتحقق النتيجة.
• رفعتم مشروعا لحماية المستهلك، ما الجديد بخصوص ذلك؟
ـ هذا نظام رفعناه للمقام السامي وأرسلنا نسخة منه إلى جمعية حماية المستهلك، ونأمل من الجهات ذات العلاقة أن تتبناه، لأن الحاجة تدعو إليه وخاصة في الأوقات الراهنة مع تقلبات الأسعار ومع عدم أخذ بعض التجار لمصالح المستهلكين.
• ما ملامح المشروع؟
ـ أبرز ما سجل في المشروع هو اقتراح لإنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات، يكون مهتما بشأن حماية المستهلك ويقوم بمراقبة أسباب ارتفاع الأسعار، هل هي من المنشأ أم أن الارتفاع في النقل أم هي بسبب رغبة بعض التجار في تحقيق ربح سريع واستغلال للمستهلك، فعندما يكون لدينا جهة تعمل بحيادية، يستطيع المستهلك أن يثق في مسببات ارتفاع الأسعار، كما أن هناك مقترحات في المشروع يفرض عقوبات ورقابة، إلى جانب عمل جهات قضائية تنظر في مثل هذه الموضوعات، بالإضافة إلى أن تحدد أسعار الأجور بحيث لا يكون هناك زيادات في أسعار العقارات بحيث لا تزيد على 5 في المائة في السنة الواحدة.
• هل هذا القرار في مراحله النهائية؟
ـ بحكم اختصاصاتنا في الجمعية اقترحنا هذا المشروع ورفع للجهات ذات العلاقة ونأمل أن يتم تبنيه.
• وقفتم في أوقات سابقة عن أقسام التوقيف في المرور وكذلك السجون وسجلتم عددا من الملاحظات.. ماذا يتم بشأن معالجتها؟
ـ للأسف توقيف المرور في أغلب مناطق المملكة بحاجة لإعادة نظر، بل إن الآليات التي يعمل بها حاليا فيما يتعلق بالتوقيف، كذلك بحاجة أن يعاد النظر فيها وتغيير جذري في الآلية المتبعة وهذا من خلال ما رصدناه لبعض الحالات الموقوفة لأسباب منها اشتراط طرف على سبيل المثال في تصادم مروري وليس لديه غطاء تأميني وبالتالي يتم توقيفه. وبالنسبة لموضوع السجون فهناك تحسن جزئي وإن كانت حالات التكدس موجودة؛ بسبب عدم افتتاح إصلاحيات جديدة أو توسيع القائمة بشكل مناسب.
• يرى البعض أن حقوق الإنسان جهة تسعى لاستعراض عضلاتها في وسائل الإعلام دون أن يكون لها دور حقيقي ملموس أو بارز في حل المشكلات بشكل حقيقي؟
ـ وسائل الإعلام من خلالها تنشر الثقافة الحقوقية ولا يمكن أن تتحقق نشر هذه الثقافة بدون وسيلة الإعلام، وبالتالي نحن في جمعية حقوق الإنسان نرحب بنقل المعلومة والشراكة مع الإعلام.

معلّقة منذ 25 سنة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م العدد 17599
http://www.al-madina.com/node/312877

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

ذكرت عكاظ (26 يونيو) أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في صدد إصدار بيان عاجل حول شروط صندوق التنمية العقارية فيما يخص إقراض المرأة باعتبارها مجحفة وغير عادلة لأنها تمييز ضد المرأة.

وفي ثنايا الخبر ذكرت إحدى المواطنات المتضررات واسمها سارة عبد العزيز أنها معلقة منذ 25 سنة، لا هي بالمطلقة، ولا هي بالمتزوجة حسب المتعارف عليه، وإنما مع وقف التنفيذ لربع قرن، وأضافت أنها تعيش في منزل إيجار على حسنات المسلمين وصدقاتهم وأن زوجها الشكلي لا ينفق عليها. ولذا طبقاً لشروط صندوق التنمية، فهي لا تستحق قرضاً ولا يحزنون!

ولو أني مسؤول في الجمعية لتركت همّ شروط صندوق التنمية جانباً لأتفرغ لقضية هذه المرأة المسكينة وأمثالها من المعلقات دون وجه حق، ولفترات طويلة لا يقرها شرع ولا يقبلها منطق.

دور المسؤول الجاد المهتم بحقوق الإنسان أن يتأكد أولاً من صحة هذه الشكوى، فإن ثبتت فالعناية بها أولى وأهم. قرض الصندوق ميزة طارئة يمكن الصبر عليها ولو إلى حين. لكن هذا التمادي في الجور والاستبداد وانتقاص حق النساء هكذا دون رحمة ولا شفقة ولا إنسانية أمر تنفطر له القلوب، وتدمع له العيون، ويُحبس من أجله الغيث.

دور الجمعية الوقوف على مثل هذه الحالات، بل وتشجيع أصحابها على الجهر بالشكوى وفضح المعتدي أمام المجتمع كله، بل والمطالبة بمعاقبته جزاء ما فعل. وهذه القضية تحديدا إن ثبت حدوثها، فلا أقل من ربع قرن يمضيه الزوج المعتدي كي يذوق وبال أمره وكي يكون عبرة لمن اعتبر ويعتبر وسوف يعتبر.

نعم كل قضايا التمييز ضد المرأة أو غير المرأة جديرة بمتابعة اللجنة لها، لكن ثمة قضايا أكثر حساسية وإنسانية من القضايا المالية أو الانتخابية خاصة إذا كانت عامة، وليست موجهة إلى فرد بذاته أو فئة محددة بعينها.

في ظني أن على الجمعية مهمة برمجة أولوياتها بوضوح حتى لا يكون أداؤها مجرد رد فعل مرتبط بفعل، وعندها ستتكاثر عليها الضباء كما تكاثرت على خراش، فلا يدري أيها يصيد!

بارك الله في جهود الجمعية وأجزل للقائمين عليها الثواب.

AL-JAZIRAH الجزيرة

التجارة بالبشر

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد14161
http://www.al-jazirah.com/20110703/rj2.htm

بندر عبد الله السنيدي

كل مجتمعات العالم تزخر بما هو سلبي وإيجابي مما يواجهه أفرادها من الجنسين الرجال والنساء، وكذلك الأطفال. ما أود الحديث عنه في مقالي هذا، ومن باب تسخير القلم لي ككاتب في جريدة الجزيرة لعرض كل ما يخص المجتمع السعودي، أحببت أن أعرج إلى موضوع قد يكون من أهم المواضيع التي انتشرت في مجتمعنا -للأسف- بشكل يدعو للوقوف والتأمل من قبل الجميع بلا استثناء. إنه موضوع العضل الذي تفشى في المجتمع وأصبح ظاهرة اجتماعية مقلقة لا يمكن السكوت عنها، بل لابد من تكاتف الجميع من أجل إيجاد الحلول المناسبة.

العضل.. لغة: المنع. أما شرعا؛ فهو منع المرأة من الزواج بكفئها إذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منهما في صاحبه. وقد وردت أدلة كثيرة تخاطب ولي أمر المرأة وتحذره من هذا الأمر منها قوله تعالى في سورة البقرة {وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ} (232) سورة البقرة.

إن هذا الفعل من الآباء حرام، وظُلم لمولياتهم، واعتداء عليهن بهذا الحبس، والتأخير عن الزواج، وقد ورد في الحديث قوله -صلى الله علية وسلم-: إذا أتاكم من ترضون دينه، وأمانته فزوجوه؛ إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد عريض. فإن رد الزوج الذي هو كفء كريم، ومنع البنت التي بلغت مبلغ النساء يكون ظلمًا للرجل، والمرأة، ويترتب عليه مفاسد كثيرة: منها تعطل الفتيات، وبقاؤهن إلى سن العنوسة، واليأس من الزواج، وحرمانهن من الأولاد، وكذلك تعريضهن لفعل المُحرمات، وانتشار الفواحش، ونحو ذلك من المفاسد التي سببها، أو من أسبابها هذا النوع من الظُلم للفتيات.

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية تلقت نحو 50 شكوى من سعوديات رفض أولياء أمورهن تزويجهن. خلال الأشهر الخمسة الماضية فقط.

ووفقا لتقرير أعده الزميل سعود الطياوي ونشرته «الحياة»، قال القحطاني «وصل الجمعية أكثر من 50 شكوى من سعوديات خلال الأشهر القليلة الماضية، يتهمن فيها أولياء أمورهن بعضلهن»، مشيراً إلى أن الأسباب عدة، يقف في أولها: طمع ولي الأمر في راتب ابنته، أو التحجير عليها من أحد الأقارب.

يشار إلى أن الجمعية حققت نتائج إيجابية مع بعض أولياء أمور الفتيات، في حل مشكلات تلك الفتيات مع أولياء أمورهن فيما تجري متابعة حالات أخرى بالتعاون مع الجهات المعنية؛ كالقضاء وغيره لنزع الولاية من ولي الأمر إذا فشلت عملية الإقناع للولي بتزويج ابنته بالصلح وإقناع ولي الأمر بتزويج الفتاة، وفي حال رفض ولي الأمر.

إن مسألة تحديد سن لعضل الفتيات أمر غير وارد في الوقت الحالي إلا أنه يجب اعتماده في المحاكم من سن الخامسة عشرة إلى سن الثلاثين إذا ثبت عضل الولي للفتاة، سؤالي هنا.. هل يا ترى جمعية حقوق الإنسان سوف تقدم الحل المناسب والملائم لهذه المشكلة؟ لا أعتقد؛ لأسباب منها: أننا مجتمع يغلب عليه الحياء بنسبة كبيرة بين الجنسين؛ فلو فرضنا جدلا أن فتاة لجأت لحقوق الإنسان أو القضاء لتزويجها سيكون لذلك الشيء تأثير سلبي في حياتها الزوجية المستقبلية: هل للبنت الحق في مجتمعنا المحافظ أن تشكو والدها على عضله لها ؟ وإذا ضاقت بها السبل أين تتجه؟ ومن الذي سيكفل هذا الحق؟ هل هم الأقارب؟ أم الجهات الشرعية؟ وهل سيكون لمن تزوجت بهذه الطريقة عوائق مستقبلية ونظرية.

احتقار لها من المجتمع باعتبار أنها تمردت على والدها أو وليها واتهمته بالعضل ؟ من سيحمي الزوجة مستقبلا في حال وقوع خلافات بينها وبين زوجها في حياتها الجديدة؟ وهل سيستغل وضعها لاسيما وهو يدرك تردي العلاقة بينها وبين وليها؟ ماهي نظرة المتقدم للزواج للبنت التي شكت والدها في عضله لها.

بل إن إحدى النساء والتي تعمل أستاذا جامعيا في جدة لجأت إلى الموقع الاجتماعي الفيس بوك من أجل إنشاء صفحة عنونتها بـ (كفى عضلا)...
الجديد في موضوع عضل البنات عن الزواج. تقديم شكاوى العضل لـ«فيس بوك» بدلا من ساحات المحاكم.
حيث أقدمت أستاذة معضولة إلى تدشين حملة على موقع «فيس بوك» تحت عنوان (كفى عضلا) حيث ذكرت أنه بدلاً من تقديم شكواها إلى القضاء خوفاً من نتائج الأحكام القضائية التي قد لا تأتي في صفها أو تتهمها بالعقوق، كما حدث في قضية الطبيبة المعضولة. علما أنها كما ذكرت كانت تعتزم اللجوء إلى القضاء إلا أن ما آل إليه أمر الطبيبة المعضولة التي تناولتها وسائل الإعلام ألجمها وتراجعت عن فكرة اللجوء إلى القضاء، ولذلك قررت اللجوء إلى الإعلام تستهدف الرأي العام السعودي الذي يقف صامتاً أمام قضايا عضل الفتيات عن الزواج.؟ لا يخفى على أحد أن من حقوق المرأة التي كفلها لها الإسلام حقها في الزواج وتكوين أسرة وبيت.
مسلم يسير على شرع الله، من وجهة نظري الشخصية أن للعضل أسبابا عدة يمكن إجمالها في النقاط التالية؛ أولها التعصب للقبلية أو العشيرة أو العائلة، ورغبة الولي بتزويج ابنته من أحد أبناء قبيلته أو عشيرته أو عائلته، كذلك طمع الولي ورغبته بالحصول على مهر مغالى فيه يفوق قدرة الخاطب
أضف إلى ذلك رغبة الولي الاستفادة من راتب ابنته إذا كانت تعمل بالاضافة إلى رغبة كثير من الأولياء الاستفادة من ابنته في القيام بخدمته وإدارة شئون البيت، خاصة إذا كانت الأم مريضة أو متوفاة. قد يكون تعنتا وعنادا ومكابرة من الولي، خاصة بالنسبة للمطلقة، وما مرت به من ظروف ومشكلات أثناء الطلاق مع طليقها انعكست على الحالة النفسية عند الولي جعلته يتعنت في تزويجها مرة أخرى.
بحث الولي عن شاب يتمتع بمواصفات معينة من مال وجاه ونسب قد لا تتوافر في الكثيرين من الذين يتقدمون لخطبة ابنته. ما يجب إيصاله إلى أولياء الأمور هو أن مجلس هيئة كبار العلماء أصدر فتوى بأن التحجير وإجبار المرأة على الزواج بمن لا ترضاه ومنعها من الزواج بمن ترغب به ممن استوفى الشروط المعتبرة شرعا أمر لا يجوز، بل اعتبره من أكبر أنواع الظلم والجور. ومهما تعددت الأسباب والصور النتيجة واحدة ولها آثار سلبية على الفتاة وعلاقتها بوالدها، وعلى المجتمع، وهناك عدة تساؤلات لابد من الإجابة عليها حتى يتضح جانب كبير من الموضوع، وهي: هل يعقل أن (الأب) والذي يفترض أن يكون أقرب وأحن الناس بها يتسبب في حرمانها من سعادة وحق شرعي أقرها الله لها؟ وماهي مبررات الآباء وأولياء الأمور؟
هل هو ضعف في الوازع الديني؟ أو جهل في أولياء الأمور؟ ونحن والحمد لله في مجتمع مسلم متعلم يخاف الله.
على الجانب الآخر (الخطير والحساس) من الموضوع هو: أليس هناك من البنات من تدعي عضل وليها لها وهي كاذبة ولا تدرك مصلحة نفسها ووليها لم يرَ المتقدم المناسب لها؟
في ظل زيادة عدد الفتيات مقارنة بالشباب، يمكن القول: إن ولي الأمر حالفه الحظ في تزويج ابنته عند تزويجها. ففي ظل البطالة التي تعاني منها جميع المجتمعات بمختلف أطيافها ودياناتها وعاداتها وتقاليدها كثير من أولياء الأمور يخاف على ابنته من الفقر ويبحث لها عن زوج؛ لا أقول ميسور الحال، بل يتصف بالغنى الفاحش للأسف، وأنا هنا أقصد من يعضل ابنته عن الزواج لذلك السبب.
وجهة نظري أن تزويج الفتاة لمن يخاف الله ولو كان فقيرا لأن الفقر ليس عيبا، بل يجب أن يدرك أن الأرزاق مقسمة بين البشر، ولو كان الغنى دليل ذكاء وفطنة وحنكة لما وجدت البهيمة من الحيوانات ما تأكله لأن لا عقل لديها، ولكن الرزق بيد الله عز وجل.
ذكر (بضم الذال وكسر الكاف) أن هنالك مساعي من قبل هيئة حقوق الإنسان لإدراج عضْل المرأة عن الزواج ضمن جرائم الاتجار بالأشخاص والتي تصل عقوباتها إلى السجن خمسة عشر عاماً، حيث ذكر رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن حرمان المرأة من هذا الحق الذي كفله لها الشرع يدخل في عداد جرائم الاتجار بالبشر؛ موضحا أن الهيئة تعد خطة لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية بالتوعية والتثقيف، وتعمل على دراسة هذه الجريمة من جميع جوانبها الشرعية والاجتماعية.
فيما يخص هذا الموضوع أوضح د.عبد العزيز الفوزان، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، أن اشتراط الولي جُعِل من أجل مصلحة المرأة وحفظ حقوقها وليس إهانة لها ولا تنقيصاً من قدرها، ومن شروط صحة النكاح الرضا بين الزوجين، وهناك البعض ما يزال يتمسك بالعادات الجاهلية في إرغام المرأة على تزويجها بمن لا تريد.
ان من أعجب القضايا التي قرأت عنها بخصوص هذا الموضوع هي أن أربع فتيات شقيقات بلغن سن الأربعين ولم يتزوجن، ووالدهن يحسن التعامل معهن رقيق المعاملة، ولكن علل عدم تزويجهن أنه لا يتخيل أن تكون بناته فراشا لرجال يستمتعون بهن وهذه غيرة مذمومة لا تصح على الإطلاق.

خبراء سعوديون متخصصون في قضايا الأسرة وكذلك خبراء حقوقيون يحذرون من تنامي ظاهرة عضل أولياء الأمور لبناتهم، وطالبوا الجهات المختصة بمحاولة إيجاد حلول سريعة لهذه المشكلة قبل أن تتفاقم أكثر، وأكدوا أن الأمر لم يعد مجرد حالات فردية بعد وصول العشرات منها إلى أروقة القضاء، وأنه قد ينعكس بشكل سلبي على المجتمع بعد أن يدفع كثيراً من الفتيات المعضولات إلى الانحراف؛ مما يؤكد ذلك هو العدد الذي احتوته أروقة القضاء على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة حول هذا الأمر شأنه شأن الكثير من القضايا الاجتماعية السعودية، إلا أن تقارير إعلامية تؤكد أن الأمر في ازدياد، حيث أكدت مصادر قضائية أنه تم الفصل في 213 قضية عضل في عام 2007 فقط، وتضاعف الرقم إلى أكثر من 480 قضية في العام الماضي كما ذكرت.

في بعض القضايا قد لا نفرق بين العضل والخلاف الأسري أي عندما لا يكون الحكم في صالح الفتاة على الرغم من وضوح الدعوى. فقد يكون هناك تباين في آراء القضاة، وقد يكون للقاضي وجهة نظر معينة، ولكن هناك درجات للتقاضي، فإذا لم تنصف المحكمة الابتدائية الفتاة فقد تحصل على حقها في محكمة الاستئناف أو المحكمة العليا، وفي الغالب تحصل على حقها لأن هناك حالات تختلف على أرض الواقع، وقد يرى القاضي أن اتهام الفتاة لوليها بالعضل ليس قانونياً لرفضها بعض الخاطبين ورغبتها في آخر غير مناسب لعائلتها، وهذا يعد خلافاً أسرياً وليس عضلا.

بعد أن بدأ الإعلام في التحدث حول هذا الأمر وتسليط الضوء عليه من عدة زوايا أعتقد أننا في الاتجاه الصحيح، ويفترض على كل منابر الطرح الهادئ أن ترفع صوتها لرفع ثقافة الآباء وأيضاً الفتيات لكي لا يستسلمن لهذه المأساة خوفاً من رفع صوتها.. فالفتاة التي ترفع صوتها وتعبر عن نفسها هي الإيجابية والمحقة ويفترض أن الجميع يقف بصفها، ويسأل عن سبب ظلمها ومنعها من حقها الشرعي بالزواج.

إعلامي ومحاضر لغة إنجليزية - الكلية التقنية بالرياض

ضوابط المحاكمة العادلة.. والجزائية المتخصصة

المصدر: جريدة الوطن الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=6340

ناصر الداوود

خلال الفصل الثاني من العام الدراسي السالف كُلّفت بتدارس مادة (ضوابط المحاكمة العادلة) مع الإخوة الدارسين والدارسات في قسم القانون من (كلية الفيصل للدراسات العليا بالرياض) فكان لي معهم لقاء أسبوعي طيلة أربعة أشهر تقريباً.

كانت المادة تهدف إلى الإحاطة بكل ما يحقق عدالة المحاكمات الجزائية؛ منذ توجيه الاتهام - قبل القبض - حتى اكتمال تنفيذ الحكم، وقد أحصيت ضوابط المحاكمة العادلة فوجدتها خمسة وعشرين ضابطاً رئيساً، كل واحدٍ منها يوجب للمتهم حقوقاً على الجهات المسؤولة عن القبض، والتحقيق، والاحتجاز، ونظر الدعوى، وتنفيذ الأحكام.

وبعض تلك الضوابط لا يمكن الالتزام بها نحو المتهم في كل الدول، غير أن تحقيقها واقعاً مشاهداً لا يمكن بغير معرفتها وتدريسها، الأمر الذي يعزز نشر ثقافة حقوقية مثالية، تؤدي إلى استجرار تطبيق تلك الضوابط ورعاية الحقوق المنبثقة عنها شيئاً فشيئاً، وقديماً قيل: أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً.

لقد خططتُ في تدارس تلك المادة لسلوك مسالك عدة، أمكنني تحقيق أكثرها، وحال بيني وبين بعضها حوائل خرجت عن إرادتي.

وكان من بين الأنشطة الفصلية زيارتان لكلٍ من: هيئة حقوق الإنسان، ولجمعية حقوق الإنسان الوطنية، وقد تحقق ذلك بفضل الله ثم بتعاون المسؤولين في إدارتي الهيئة والجمعية؛ خصوصاً: القسم النسوي في الجمعية.

وكان على كل دارس ودارسة إعداد تقرير عن زيارته، فأتت التقارير متفاوتة تفاوتاً ملحوظاً قلب موازين التميز في الأنشطة السائدة؛ كالاختبارات وإعداد البحوث.

كما كان من بين الأنشطة الفصلية إجراء محاكمات افتراضية يقوم بها الدارسون، وقد اخترت لهم قضايا سبق لي نشر أحداثها في موقع (مركز الدراسات القضائية التخصصي) في سلسلة بعنوان (تشريعات قضائية لازمة) فقام الدارسون بأدوار القاضي والمدعي والمدعى عليه بموجب تنظيم خاص، واقتصرت أدوار الدارسات على نقد الأداء التمثيلي، فتفاوتت القدرات في القيام بتلك الأدوار، وفي التحضير والإعداد لها.

كان النشاط الأبرز هو ورش العمل التي وضعتُ لها عشرة أسئلة استنباطية، وقسمت الدارسين والدارسات إلى مجموعاتٍ رباعية، يتدارسون الأسئلة ويتطارحون الحلول؛ ليتفقوا على أقربها، أو يختلفوا، فيقرر كلٌ منهم رأيه المخالف لأصحابه، فاستغرق إنجاز أعمال تلك الورش أكثر من أربع ساعات، ومع أن الرقابة لم تكن صارمة عمداً، وأن الحوار بين أفراد كل مجموعة مما يمكن سماعه من المجموعات الأخرى، إلا أن المجموعة لم تكن لتصغي لغير أفرادها، فظهرت روح الفريق فيما بينهم، وظهر التمايز بين المجموعات على نحو غير متوقع.

وكان من بين الأنشطة امتحان غير تحريري، واستضافة شخصيتين حقوقيتين من الجنسين، ولم يتحقق لنا منهما غير استضافة المتحدث الرسمي في وزارة العدل د. عبد الله السعدان. فطلبت من فضيلته الحديث في موضوع المحاكمة العادلة في حدود ثلث ساعة، وأوجبت على كل دارسٍ ودارسة المشاركة بسؤال واحد فقط، وجعلت التقييم على صياغة نص السؤال ومدى ارتباطه بحديث الضيف وطريقة عرضه، فظهر لي تفاوت من نوع آخر كان له أثر في تحديد درجات ذلك النشاط.

كانت المفاجأة في تلك الأنشطة أن المتميزين في الأدوار الجماعية) التمثيل، ورش العمل) هم من الأقل تميزاً في الأنشطة الفردية؛ مما زادني قناعة بأن تنويع الأنشطة فيه فرصة للجميع لإظهار قدراتهم الكامنة.

لم يبق من الأنشطة المخطط لها غير نشاط حرصت على تحقيقه أكثر من غيره، بأن طلبت من عمادة الكلية الموقرة الكتابة لمعالي وزير العدل بتمكين الدارسين والدارسات من حضور جلسةٍ من جلسات المحاكمة في المحكمة الجزائية

المتخصصة، فصدر توجيه معالي الوزير بالموافقة على طلب العمادة، غير أن سفر الدائرة المعنية إلى مدينة جدة حال دون تنفيذ هذا النشاط.

كان الهدف من الزيارة أمرين-:

-1كسر حواجز الجمود الموروث بين المحاكم والجمهور؛ خصوصاً: من أهل الاختصاص الحقوقي.

-2تحقيق السبق إلى تطبيق مبدأ علنية الجلسات في محاكمنا الجزائية، كما هو مقرر ومعمول به في جميع الدساتير القضائية العالمية.

لم يتحقق لي ولزملائي الطلبة تحصيل ذلك السبق، ومع ذلك فقد سرني كثيراً ما نشرته الصحافة المحلية - وأخص بالذكر: صحيفة الوطن - حول تمكين رجال الإعلام من حضور جلسات المحاكمات الجزائية المتخصصة، ونقلهم أحداث المرافعة والحوار بين القضاة والمتهمين، على نحوٍ فيه تطبيق دقيق للضوابط الشرعية للمحاكمة العادلة في مرحلة نظر الدعوى.

والضوابط المتحققة في الجلسة المعلنة يمكن إيجازها في الآتي-:

-1حق المتهم في الدفاع عن نفسه بنفسه، وقد تحقق ذلك بمشهد من رجال الصحافة.

-2حق المتهم في توكيل محامٍ عنه من اختياره، وقد نقل رجال الإعلام طلب بعض المتهمين تمكينهم من توكيل محامين عنهم بمعرفتهم.

-3حق المتهم العاجز عن اختيار الوكيل في انتداب محام عنه على نفقة وزارة العدل، وهذا ما نقلته الصحافة عن بعض المتهمين الذين قرروا رغبتهم في التوكيل وعجزهم عن دفع نفقاته.

-4حق المتهم في إمهاله المدة اللازمة لإعداد دفاعه، وقد أعطى القضاة أحد المتهمين مهلة كافية لإعداد دفاعه بنفسه.

-5حق المتهم في التحقيق في دعاوى انتزاع الاعتراف منه بالقوة، وظهر هذا في حوار القضاة مع المتهمين بعد إنكار بعضهم اعترافاتهم السابقة.

-6حق المتهم في إهمال كل اعتراف يثبت انتزاعه منه بالإكراه، وهذه نتيجة حتمية لأمر القاضي بالتثبت من دعوى الإكراه.

-7حق المتهم في نظامية المحكمة؛ والمتمثل في أن القضاة المندوبين لتلك المحاكمات من رجال القضاء قبل حصول الاتهام وما نشأ عنه.

-8حق المتهم في علانية المحاكمة؛ بإطلاع المجتمع عبر نافذة الإعلام على تلك المحاكمات؛ مما يزيد من طمأنة المتهمين على مصائرهم .

-9حق المتهم في سرعة المحاكمة، والمتمثل في تقارب مواعيد الجلسات؛ حتى لا تطول مدة احتجاز المتهم بعد اكتمال التحقيق معه.

-10حق المتهم في استئناف الحكم، حيث صدر الأمر الملكي الكريم بتشكيل المحكمة الجزائية المتخصصة بما في ذلك دوائر استئنافها.

إن الأمر الذي يحق لنا ولدولتنا المباركة أن نفخر به هو صدور الأوامر الملكية الكريمة بتفويض المحكمة الجزائية المتخصصة بنظر دعاوى التعويض عن الاحتجاز لمن تثبت براءته من المتهمين؛ توفيراً لوقت المتهم البريء وجهده وماله؛ لو أنه سلك في تحصيل حقه الطرق المعتادة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أنواع الضغوط على المرأة السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد64635
http://www.aleqt.com/2011/07/02/article_554943.html

عبد الله باجبير

المرأة السعودية واقعة بين ضغطين، ضغط خاص وضغط عام، أما الضغط الخاص فهو هذه القضية المثارة الآن، وهي قضية خداع الشباب للفتيات والإيقاع بهن إلى حد ممارسة الرذيلة، ما يتسبب في مصائب اجتماعية كثيرة، وهي قضية خطيرة، يصفها البعض بأنها مشكلة كبيرة، ويصفها الآخر بأنها ظاهرة، ولست مع الذين يصفونها بأنها ظاهرة، وإلا كان المجتمع السعودي وهو مجتمع مسلم له عاداته وتقاليده الأخلاقية قد وصل إلى حد التفسخ والانهيار.. ودعونا من كونها مشكلة أو ظاهرة، فالمهم هو البحث عن أسبابها ..ذلك لأن معرفة الأسباب هي أول الطريق للتغلب على المشكلة. ولعل غياب الوعي والثقافة المجتمعية يقف في مقدمة الأسباب، فالفتاة التي تتمتع بالوعي، من الصعب.. إن لم يكن من المستحيل.. وقوعها في هذه الهوة السوداء، ولن تخدعها ألاعيب الشباب، مع عدم الوعي يأتي غياب الرقابة الأسرية، وغياب لغة الحوار بين أفراد الأسرة، وذلك يعود لانشغال الآباء بمصالحهم الخاصة، وهم يتصورون أن كل شيء تمام.. فلا يعطون وقتاً كافياً للحوار مع أفراد الأسرة .

وهذا في النهاية يؤدي إلى ضعف العلاقات الأسرية، ما يدفع الفتاة - أو الشاب - إلى البحث عن طرف آخر من خارج الأسرة ليحاوره، أيضاً وقت الفراغ الكبير الذي هو المفسدة الكبرى، فلو وجد الشباب من الجنسين ما يملأ فراغهم ويستثمر طاقاتهم ما وجدوا مجالاً لارتكاب هذه الرذائل .

هناك انتشار العنوسة وارتفاع سن الزواج، يغلف ذلك كله ضعف الوازع الديني، لقد ترك الآباء والأمهات أولادهم فريسة لوسائل الاتصالات الحديثة، وكلٌ مشغول بحاله .هذه الوسائل الجهنمية التي تفتح الباب واسعاً لعمل الشيطان. وإذا كان هذا هو الضغط الخاص على المرأة السعودية، فهناك الضغط العام الذي يقف أمام المرأة في المملكة وكأنه يحاربها، وكأنها عدو له، فهو يغلق الطريق أمامها مع أنها تمثل نصف المجتمع، وبالتالي نصف نشاطه، فبرغم قرارات مجلس الوزراء المعنية بشؤون المرأة وحقها في العمل، تقف شرائح كثيرة في المجتمع ضد هذه الحقوق، فقد أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات بخصوص عمل المرأة، وزيادة فرص العمل أمامها والمجالات التي تعمل بها، فهناك القرار 178 بشأن تراخيص تشغيل النساء في المنشآت الخاصة، وهناك القرار 120 الذي يقضي بزيادة فرص ومجالات العمل أمام المرأة . لقد أصدر مجلس الوزراء قرارات عدة تقف في صف المرأة وتنصفها، لكن العقبة التي تقف أمام تنفيذ هذه القرارات هي الأعراف والتقاليد التي تجاوزها الزمن والتي ترفض عمل المرأة في مجالات كثيرة، حتى إن الدكتورة "سهيلة زين العابدين" نائبة لجنة الدراسات والاستشارات في الجمعية السعودية لحقوق الإنسان وصفت عمل المرأة بأنه محدود جداً، وقدرت الدكتورة "سهيلة" ثروات النساء في المملكة بنحو 375 مليار ريال، المستثمر منها نحو 75 مليارا فقط. وأرجعت ذلك إلى أن كثيرات من النساء يفضلن تجميد أموالهن في البنوك على استثمارها، بسبب الابتزاز الذي يتعرضن له. يا سادة: ارحموا المرأة السعودية، وخلصوها من الضغوط التي تمارس عليها.

طفل الطائف و الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285266

بدرية البشر

إحدى السيدات تروي قصتها فتقول: عندما ضربني زوجي خرجت لبيت أهلي، فلم يجد زوجي وسيلة أفضل من أن يأخذ أبنائي. كانت هذه هي الطريقة التي يفهمها لإذلالي وإخضاعي .هكذا يتم التعامل دائماً مع الخلافات الزوجية التي يحكمها الغضب وضعف القانون، وعادة ما يكون الأطفال هم الضحية. وقد شاهدت بعض الأمهات يتخلّصن من أطفالهن وهم في سن الحضانة ليثبتن لوالد الأطفال أنه لم يعد له طريق عليهن، وأنه فقد كل أسلحته .قصة «طفل الطائف» الذي قتلته زوجة والده بعد ضربه وسحبه على الأرض ووضعه في كيس، ثم استأجرت مركبة لنقله والتخلُّص من جثته، هي واحدة من قصص تتكرر كل يوم في الصحافة .زوجة أب توكل إليها تربية أبناء صغار ليسوا أبناءها. وفي قصص أخرى نجد أن الأب شريك في التعذيب مع زوجة الأب. إحدى الأمهات المطلّقات اتصلت بقناة سعودية تشتكي من أن العنف الذي تتعرض له ابنتها من زوجة أبيها، وبعلمه، لا يستطيع أحد إيقافه، لا المدرسة التي تضبط علامات تعذيب على جسد الطفلة، ولا جمعية حقوق الإنسان التي تتردد عليها الأم. إحدى العاملات في جمعية حقوق الإنسان أخبرتني مرة بأنهم يقفون عاجزين أمام حالات تتردد عليهم يتعرضن لاعتداءات من الأب أو زوجة الأب. من هو إذاً القادر على وقف هذا العنف الذي يختلط فيه الأذى مع القرابة؟ لا أحد يستطيع وقفه، لأن التنظيمات القضائية حتى اليوم تتعامل مع الأطفال، وأحياناً الزوجات، على أنهم ملكيات شخصية لأولياء أمورهم، يفعلون بهم ما يشاؤون.

هذه الذهنية التي تتعامل على أن أفراد الأسرة ملكية لرب الأسرة، هي ذهنية لا تتفق مع قانون دولة ذات مؤسسات حديثة، يعيش على أرضها مواطنون متساوون في الحقوق، وأهم هذه الحقوق العيش بأمن وكرامة. كما أن توفير الأمن الجسدي والنفسي وتوفير بيئة عيش كريمة هما السبيل الوحيد لإنتاج مواطنين أسوياء، وإلا فماذا يمكن أن ينتجه العيش في بيئة من العنف والتعدي المستمر؟ بيئة العنف لا تنتج سوى العنف. الأم القاصر التي تتزوَّج صغيرة ويُعْتَدى عليها باسم الـزواج لن تهدي أبناءها سوى الكراهية والثأر منهم. والأبـناء الذين يُعْتَدى عليهم لن ينتجوا سوى تعدٍّ جديدٍ على المجتمع لأن هذا ما تعلموه. فمن يلومهم؟

تأخر صدور مدوَّنة يشترك فيها الاختصاصيون التربويون والنفسيون والقانونيون لتنظيم الأحوال الشخصية المتعلقة بشؤون الزواج والطلاق والنفقة ومراقبة حياة الأطفال عبر اختصاصيين، هو السبب الحقيقي وراء ضياع حقوق أطفال الطلاق .

وأرجو ألاّ يقول أحد إن هذا موجود ضمنياً في إجراءات الطلاق، لأن كثيراً من الأحكام لا ينظر إلا إلى احترام مكانة الرجل وتنفيذ رغباته الشخصية، سواء أراد الطلاق أم تعليق زوجته، أم الحصول على مهره. أما ضم الأطفال للأب حتى ولو كان سبب الطلاق سوء خلق أو انحرافاً فلا نزاع فيه.

هيئة حقوق الإنسان بعسير تنفذ ورشة عمل حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول

المصدر: جريدة الرياض الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م - العدد 15711
http://www.alriyadh.com/2011/06/30/article646229.html

أبها- مريم الجابر

أقامت هيئة حقوق الإنسان في أبها ورشة عمل بعنوان " حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول" وذلك ضمن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والذي نفذ في عدد من مدن المملكة .

وافتتح الورشة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان وأدار حلقة النقاش أحمد معافا .

وأكد مشرف برامج هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير عبدالله بن حسن الفيفي أن هذه الورشة تنفذ ضمن سلسلة ورش مماثلة نفذت في مناطق المملكة وتسعى الهيئة من خلالها إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والوقوف على أهم جوانب هذه الحقوق ودعمها وتعزيزها والتأكيد على حرص القيادة بأهمية مشاركة المواطن في جميع القضايا والمسائل المتعلقة والأخذ بالآراء القيمة والاستماع إلى ما يهم المواطن ويحقق راحته واطمئنانه .

وشارك في الحلقة عدد من الشرعيين والحقوقيين من الادعاء العام والقضاة وكتاب العدل والمحامين وأئمة المساجد ومختصون في الشريعة وناشطون في مجال حقوق الإنسان ،والجمعيات الحقوقية ،كما شارك عدد من الضباط من الجهات الأمنية كالشرطة والدوريات والسجون والجوازات، وشارك أيضًا في الحلقة الحوارية عدد من الجهات الخيرية ورجال الأعمال وعدد من الإعلاميين والمثقفين والأكاديميين.وكان محور النقاش الأول يدور حول التعرف على واقع حقوق الإنسان في المجتمع، ومجالاته ووعي المجتمع به، وما هي انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع والأسباب المؤدية لها، والجهات المعنية بالمطالبة بحقوق الإنسان، وأسباب السكوت عنها .

فيما تناول المحور الثاني التحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وإجراءات معالجتها، بينما دار المحور الثالث حول الصورة المأمولة لحقوق الإنسان وسمات المجتمع الذي يحافظ عليها، والمؤسسات الأكثر فاعلية في التوعية به.واختتمت حلقة النقاش باستقراء الطرق والآليات المقترحة للوصول بمجتمعنا إلى وضع متقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان.وفي الختام قدم مدير فرع هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي واللواء عبدالله السهيل شهادات حضور الورشة للمشاركين.

العيبان: الهيئة أطلقت برنامجاً تدريبياً للقطاعات العدلية والأمنية

أمير عسير يفتتح فرع حقوق الإنسان ويشهد محاضرة دينية

المصدر: جريدة الرياض الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م - العدد 15711
http://www.alriyadh.com/2011/06/30/article646222.html

أبها - سعد آل حسين

أعرب صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير عن سعادته البالغة بافتتاح مبنى فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير .

وأضاف سموه إن خادم الحرمين الشريفين قائد مسيرة النماء والتطوير لهذا الوطن العزيز أرسى عصرا جديد من النهضة في كافة المجالات وأولى الجوانب الإنسانية أهمية كبيرة فجاء إنشاء هيئة حقوق الإنسان في عدد من المناطق كشاهد من الشواهد على ما يوليه حفظه الله من عناية واهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان وأضاف سموه قائلا إن افتتاح هذا الفرع بالمنطقة سوف يساهم بمشيئة الله في حفظ كرامة المواطن والمقيم في نفس الوقت متمنيا سموه أن يعمل الفرع بكل طاقاته الحالية إلى أن تستكمل الإجراءات الباقية متمنيا لهم العون والتوفيق .

جاء ذلك لدى افتتاح سموه لمبنى فرع الهيئة الثلاثاء بحضور معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ووكيل إمارة منطقة عسير المهندس عبد الكريم بن سالم الحنيني ووكيل الإمارة المساعد الدكتور محمد بن عيسى وعدد من المسؤولين .

من جهته عبر معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمة ألقاها عن خالص الشكر والتقدير لسمو أمير منطقة عسير على تشريفه ورعايته لافتتاح فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير والذي يأتي ضمن خطط هيئة حقوق الإنسان لفتح فروع تغطي مناطق المملكة المختلفة تنفيذا للتوجيهات السامية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أيده الله الذي يسهر على رفاه شعبه وتأمين احتياجاته التنموية وحماية حقوقه وتعزيزها حيث أصبحت المملكة ولله الحمد تعيش حالة تنمية مستدامة ومتوازنة تتحقق من خلالها الآمال التي يتطلع لها حفظه الله بأن يعيش المواطن حياة كريمة وآمنة بإذن الله ، وشدد معاليه في كلمته أن التعريف بالحقوق وتوعية الناس بها ووجوب المحافظة عليها وصيانتها كأحد أهم أولويات الهيئة بل إنها الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه ،

واستعرض رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته لبعض مشاريع الهيئة حيث بين أن الهيئة تعمل ومنذ تأسيسها على وضع عمل مؤسسي يسهم في الارتقاء بالثقافة الحقوقية في المملكة ، حيث افتتحت فروعاً لها في منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ومنطقة الجوف . وستستكمل افتتاح منظومة فروع الهيئة في مناطق المملكة المختلفة تباعاً .

وأضاف أن الهيئة وقعت مطلع هذا العام اتفاقية مع معهد الملك عبد الله للدراسات والبحوث التابع لجامعة الملك سعود لوضع خطة إستراتيجية استشرافية لعمل الهيئة خلال العشر سنوات القادمة ، وبين معاليه أن تدشين سمو أمير المنطقة للفرع يعتبر أيضا تدشين ورشتي عمل يشارك فيها أكثر من 100 رجل وامرأة من أبناء المنطقة لتحقيق الأهداف التي نص عليها تنظيم الهيئة .

وفي إطار التدريب والتأهيل أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان أن الهيئة أطلقت برنامجاً تدريبياً للقطاعات العدلية والأمنية استفاد منها ما يقارب 300 قاض ورجل امن في مرحلتها الأولى وستنطلق المرحلة الثانية من هنا من منطقة عسير في القريب العاجل بإذن الله .

كما ألقى عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زاهر بن عواض الألمعي كلمة أكد فيها أن الإسلام حفظ حقوق الإنسان منذ ولادته وحتى مماته وأن وجود هيئة حقوق الإنسان أتى ليرسخ هذه الحقوق وفق الشريعة الإسلامية وأكد الالمعي على ما قام ويقوم به الأمير فيصل من جهود كبيرة في منطقة عسير وأثنى على ما تتمتع به المنطقة من إمكانات استثنائية تحت قيادة سموه .

من جانبه قال المشرف على فرع الهيئة بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي إن افتتاح فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير يأتي انطلاقاً من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة ولإضفاء مزيد من الزخم لجهود الهيئة في تعزيز ممارسات حقوق الإنسان حيث حرصت الهيئة طوال السنوات المنقضية من عمرها على متابعة ومراقبة العمل الحقوقي وإنجاز الأعمال الموكلة إليها بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة من المنطقة مواكبة لجهود سمو أمير منطقة عسير.

بعد نشر عكاظ تساؤلات عنه

استنفار 12 إدارة لإعداد التقرير الأول لهيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م العدد 3665
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110630/Con20110630430130.htm

منصور الشهري ـ الرياض

طالبت هيئة حقوق الإنسان 12 من إداراتها وأقسامها وفروعها في تعميم عاجل، بسرعة إعداد التقارير الخاصة بها منذ بداية العمل فيها حتى نهاية السنة الماضية، ليتسنى إعداد التقرير السنوي الأول للهيئة الذي تنتظره الجهات المعنية كافة في الدولة، لمعرفة حقوق الإنسان في المملكة بعد غياب أربعة أعوام.

حصلت «عكاظ» على نسخة من خطاب يحمل إمضاء نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد الحسين، صدر بعد يومين من نشر الصحيفة تقريرا بعنوان (ترقب شوري وحقوقي لتقرير هيئة حقوق الإنسان في 20 جمادى الآخرة من العام الحالي)، وحمل الخطاب عبارة «العاجل جدا» واحتوى على مخاطبة سبع إدارات وخمسة فروع للهيئة في كل من منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية بقسميها الرجالي والنسائي، إضافة للقسم النسائي الرئيسي في الرياض.

وحمل الخطاب اعترافا من الهيئة على مخالفتها لنظامها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 وتاريخ 1426/8/8هـ، حيث جاء فيه: إشارة للفقرة العاشرة من المادة الخامسة (الموافقة على التقرير السنوي عن أعمال الهيئة، والتقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، ورفعها إلى رئيس مجلس الوزراء)، وإشارة إلى الفقرة الرابعة من المادة الـ12 وهي (إعداد التقرير السنوي عن أعمال الهيئة تمهيدا لإحالته إلى مجلس الهيئة) مطالبا إداراته وأقسامه الـ 12 سرعة إعداد التقارير الخاصة بكل إدراة وقسم منذ بداية أعمالهم حتى نهاية السنة المالية الماضية، مشددا على أن تكون كل سنة مالية على حدة، وذلك بغرض تضمينها في التقرير الشامل لأعمال الهيئة.

يذكر أن وزارة المالية قد طالبت هيئة حقوق الإنسان بإنهاء ومعالجة وضع المتقاعدين الذين تعاقدت معهم للعمل لديها بطرق مخالفة للأنظمة وقرارات مجلس الخدمة المدنية.

وجاء طلب المالية منذ عام في ردها على خطاب نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد الحسين بشأن طلب سلفة مؤقتة بمبلغ خمسة ملايين ريال لتغطية مستحقات العاملين والمتعاونين مع الهيئة للأشهر الباقية من السنة المالية (1431/1432هـ) تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف مستحقات منسوبي الهيئة كافة باستخدام النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)، ولم توافق المالية إلا على سلفة مؤقتة بمبلغ مليوني ريال بدلا من الملايين الخمسة المطلوبة. وكان عدد من موظفي الهيئة قد وكلوا زميلهم بتقديم شكوى لثلاث جهات حكومية ضد الهيئة لتمكينهم من العمل بدلا من المتقاعدين الذين يشغلون مواقع عملية مخالفة للأنظمة (الجهات هي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق).

تفقد وفدها محاكم ومستشفى أبها وسجن المباحث الإدارية

حقوق الإنسان ترصد حاجة سجن خميس مشيط للأجهزة الطبية

المصدر: جريدة الرياض السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م - العدد 15713
http://www.alriyadh.com/2011/07/02/article646983.html

الرياض – أسمهان الغامدي

قام الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان والوفد المرافق، عقب افتتاح فرع الهيئة بمنطقة عسير بزيارات لعدد من الجهات القضائية والصحية والسجون ,حيث زار المحكمة الإدارية في أبها وبين لأصحاب الفضيلة القضاة بأن الهيئة وضعت ورش عمل وبرامج تدريبية لمنسوبي الأجهزة العدلية والأمنية وأجهزة الضبط وذلك لتبادل الخبرات على الصعيد الدولي خاصة فيما يتعلق بالإطلاع على الإجراءات المتبعة في الدوائر العدلية المختلفة وخاصة ما يتعلق منها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ,وكذلك تكييف القضايا التي تقع تحت طائلة نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص، مشددا على أن المملكة ولله الحمد تحكم بما أنزل الله ولذلك فالقضاء مستقل ولا سلطة عليه إلا الكتاب والسنة ونوه بما يحظى به مرفق القضاء من اهتمام ومتابعة من لدن ولاة الأمر ,وقد كان في استقبال د. العيبان رئيس المحكمة الإدارية الشيخ مرعي القرني وأصحاب الفضيلة القضاة بالمحكمة الإدارية، كما زار المحكمة العامة بأبها والتقى برئيس المحكمة المساعد وجرى خلال اللقاء بحث التعاون بين المحكمة العامة وفرع هيئة حقوق الإنسان بأبها بما يخدم مصلحة المواطن والمقيم ويحفظ الحقوق للجميع مشيدا في ذات السياق بجهود أصحاب الفضيلة القضاة في صون الحقوق وحمايتها. وقد وقف د. العيبان خلال جولته في مستشفى أبها العام على الخدمات الطبية والصحية المقدمة في المستشفى ومستوى النظافة وشملت الجولة كافة أقسام المستشفى الطوارئ والعناية المركزة والأطفال حديثي الولادة والخدج وبقية أقسام المستشفى والتقى أثناء الجولة بعدد من المراجعين سواء في الطوارئ أو أقسام الأخرى وعبروا عن رضاهم حول الخدمات الطبية المقدمة لهم وانسيابية المواعيد ومستوى العناية، وقدم رئيس الهيئة شكره لمدير المستشفى ولجميع العاملين على ما لمسه من جهود مثمرة في المستشفى. من جانب آخر كلف د. العيبان فريقا من الهيئة للوقوف على الخدمات المقدمة في سجن خميس مشيط، ولاحظ الوفد حاجة العيادة الطبية بالسجن إلى تزويدها بالأجهزة اللازمة وتم مناقشة هذه الملاحظة مع إدارة السجن، كما قيموا مستوى الإعاشة والنظافة والطاقة الاستيعابية الجيدة والتي توافرت في هذا السجن بما يتناسب مع المعايير المطلوب توافرها سواء من حيث مبنى السجن الذي ظهر بشكل ملائم أو الخدمات الموفرة داخله، والتقى الوفد بالموقوفين في السجن حيث أثنوا على ما يقدم لهم داخل السجن وتركزت ملاحظاتهم حول قضاياهم وما يقع ضمن اختصاصات الهيئة، وفي ختام الزيارة قدم وفد الهيئة شكره وتقديره لإدارة السجن على ما تبذله من رعاية واهتمام بنزلاء السجن، كما قام وفد الهيئة الذي ضم كلا من عضو مجلس الهيئة اللواء عبدالله سهيل، وعضو مجلس الهيئة الدكتور سعيد الزهراني وعضو مجلس الهيئة المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي، بزيارة لسجن المباحث الإدارية وتم الالتقاء بالموقوفين في السجن ومن ضمنهم الموقوفون على ذمة قضايا تشغيل الأموال، حيث إن هذا الملف توليه الهيئة اهتمامها وتعمل على متابعته مع إمارة منطقة عسير التي ثمن رئيس الهيئة جهودها من خلال ما يبذله صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز والذي يعمل بكل حرص واهتمام كبيرين من أجل أن تعود الحقوق لأصحابها.

متهمو الإرهاب... سيارات غولف تنقلهموأريكة بدل القفص لجلوسهم داخل المحكمة

المصدر: جريدة الحياة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284366

الرياض - ناصر الحقباني

في محاكمة المتهمين المتورطين في قضايا الإرهاب في الداخل، تبين لرجال الإعلام الذين حضروا تلك الجلسات في قضيتين هما: خليتا «ينبع» و«تركي الدندني»، تمايزاً في المحاكم السعودية ليس لجهة توفير كل اشتراطات المحاكمة العادلة للمتهمين وحسب، بل لجهة الترتيبات الداخلية، وجودة الخدمات المقدمة للمتهمين، إذ عادة ما يوضع المتهمون في قفص معدني على جانب قاعة المحكمة، وفي الغالب لا توجد في القفص مقاعد، فيبقى المتهم واقفاً طوال المحاكمة.لكن المحاكم السعودية اختلفت في هذه الجزئية وغيرها من الجزئيات، لدرجة تغيرت معها الصورة الذهنية المسبقة لدى رجال الإعلام والمحامين. فقد بدا المتهمون الذين حضروا الجلسة في لباس نظيف، (ثوب أبيض وشماغ أحمر)، وفي معصم كل منهم ساعة.جلس المتهمون أمام قاضي الجلسة ومساعديّه على أرائك فاخرة، وليس في قفص معدني. كان هذا في محكمة الرياض. أما في جدة، فجلس المتهمون على مقاعد تشبه كراسي الانتظار في المطارات والأماكن العامة، إذ إن المحكمة في جدة تقع في مبنى مستأجر. وكان رجال الأمن المرافقون للمتهمين من السجن إلى مقر المحاكمة يخلصونهم من القيود الحديد قبل دخولهم قاعة الجلسة، ويبقى رجال الأمن أثناء الجلسة في الصفوف الخلفية. ودوّن أحد ممثلي هيئة حقوق الإنسان في محضره ضمن الإيجابيات أن المتهمين من دون قيود، بعكس المحاكم في الدول العربية التي تضع المتهمين في قفص الاتهام داخل المحكمة، كما يسمح للمتهمين في لفتة إنسانية بمعانقة ذويهم أثناء حضورهم الجلسة وقبل افتتاحها. ويستمع المتهمون المتورطون في قضايا إرهابية، منها التفجير والقتل والشروع في عملية انتحارية والخيانة الوظيفية وتمويل الإرهاب والمتاجرة بالأسلحة والخروج عن طاعة ولي الأمر وغيرها من التهم، إلى أدلة الاتهام التي يلقيها ممثل هيئة التحقيق والادعاء العام، وأمامهم شاشة تعرض لهم الاتهامات، تم نسخها على برنامج Microsoft Word حتى يتسنى لكل متهم التدقيق في لائحة الاتهام .كما يتم نقل المتهمين داخل المحكمة من خلال عربات كهربائية تسمى «سيارة الغولف «تتسع لـ 4 مقاعد، خصوصاً أن الممرات ليست طويلة، والمتهمون مقيدون بالحديد حتى وصولهم إلى الباب الجانبي لمقر جلسة المحاكمة، ويتم تزويدهم بالمياه المعدنية لمن يرغب. وشاهدت «الحياة» أحد المتهمين وقد غلب عليه النعاس، فأمر القاضي بتزويده بالمياه، حتى يتسنى له الاستماع إلى اللائحة، ويتم تزويد المتهمين بأوراق وأقلام لكتابة ملاحظاتهم على الادعاء، ولو أراد أحدهم الرد على اللائحة خطياً.ورصدت » الحياة» بعض المواقف الإنسانية، بعض المتهمين صافحوا القاضي وطلب أحدهم نقله من جدة إلى الرياض، لأن أحد والديه يعاني مرضاً مزمناً. وآخر طلب مقراً لأسرته بسبب مرض والده وطرد عائلته من المنزل لعدم قدرتهم على تسديد الإيجار، ودوَّن القاضي الملاحظات للرفع بها للجهات المعنية.

تهمة الخيانة العظمى لـ4 رجال أمن وعضو هيئة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704430961.htm

منصور الشهري ـ الرياض

وجه الادعاء العام أمس تهمة تعاطي المسكر والحبوب والحشيش المخدر إضافة إلى استغلال مسجد في العاصمة لإخفاء الأسلحة لأحد المتهمين من قائمة الـ 85 المتورطة في تنفيذ أعمال إجرامية على ثلاثة مجمعات سكنية في الرياض.

وتضمنت الاتهامات استغلال أحدهم عمله في أحد مساجد العاصمة الرياض في إخفاء الآلات المستخدمة لخلط وتصنيع المتفجرات داخل قسم النساء وتوجيه تهمة الخيانة العظمى لأربعة منهم كانوا يعملون رجال أمن بأحد القطاعات العسكرية واستهدافهم اغتيال أحد مسؤولي وزارة الداخلية.

وواصلت المحكمة الجزئية المتخصصة في جلستها الثالثة الاستماع إلى الدعوى المرفوعة على 85 متهما من المتورطين في الانضمام لخلية إرهابية وتشكيل أكبر القضايا من المتهمين في الإرهاب والتي كان يتزعمهم تركي الدندني والتي قامت بتنفيذ جريمة الاعتداء الإرهابي على ثلاثة مجمعات سكنية في مدينة الرياض (1425/3/12هـ) ونتج عنها مقتل وإصابة 239 شخصا بينهم نساء وأطفال بإضافة مقاومة رجال الأمن وإطلاق النار عليهم مما أدى لإصابة اثنين منهم بالإضافة إلى الشروع في تنفيذ اعتداءات إرهابية على قواعد عسكرية ومنشآت صناعية ونفطية ومجمعات سكنية.

واستمعت المحكمة إلى 15 متهما تجاوزت التهم الموجهة لهم أكثر من 260 تهمة من مجموع المتهمين البالغ عددهم 85 ليصبح إجمالي المتهمين الذين تم عرض التهم الموجهة لهم في الجلسات الثلاث الأولى من هذه المحاكمة 34 متهما، من أبرزهم أحد منسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأربعة من رجال الأمن العاملين في قطاعين أمنيين متورطين في استهداف تفجير قاعدتين عسكريتين وموظفين حكوميين في حقل التربية.

وكان قاضي المحكمة متعاونا في تسهيل تلبية مطالب كافة المتهمين حيث طالب المتهم الأخير من القاضي مغادرة ممثلي وسائل الإعلام وبناء على طلبه أصدر القاضي وبعد مشاورة معاونيه قال «إنه بناء على المادة 61 من نظام المرافعات ومادة 155 من نظام الإجراءات الجزائية نطلب من وسائل الإعلام مشكورة مغادرة قاعة المحاكمة» وقدم كافة الشكر للممثلي وسائل الإعلام على الدور الذي يقومون به لنشر الثقافة الحقوقية للرأي العام حيث سمح فقط لممثل هيئة حقوق الإنسان بالبقاء.

وكان المدعي العام وجه التهم إلى المتهمين الـ 15 في حوالى ثلاث ساعات وشملت الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي والانضمام لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف واغتيال، والاعتداء على رجال الأمن بالسلاح، وانتهاج المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته، والمشاركة في جريمة الاعتداء الإرهابي على ثلاثة مجمعات سكنية بمدينة الرياض بتاريخ 1424/3/12هـ، ومقاومة رجال الأمن وإطلاق النار عليهم، والشروع في تنفيذ اعتداءات إرهابية على قواعد عسكرية ومنشآت صناعية ونفطية ومجمعات سكنية، بالإضافة إلى تمويل الإرهاب، والتجنيد، والتستر، والإيواء، والتزوير، وتهريب وحيازة وتخزين الأسلحة بهدف الاعتداء على الآمنين والمعاهدين.

التستر على تنظيم القاعدة

وجه المدعي العام للمتهم رقم 24 تمويل الإرهاب، تجنيد أشخاص للانضمام لصفوف الخلايا الإرهابية، التستر على أعضاء التنظيم وإيوائهم، واستخدامه الإنترنت للإساءة للمفتي وهيئة كبار العلماء ورجال الأمن وتشويه سمعتهم ونشر قوائم بأسماء رجال الأمن بهدف استهدافهم والاعتداء عليهم واستباحة قتلهم، إضافة لنشر إحدى المواجهات الأمنية للخلية التي ينتمي إليها وامتداحه لأعضاء الخلية، حيازة أسلحة وتدريب عدد من أعضاء الخلية على استخدامها في الاعتداء على الآمنين والمعاهدين.

استهداف الآمنين والمعاهدين

وجه المدعي العام للمتهم رقم 25 تهم الاشتراك في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية في مدينة الرياض، التستر على أعضاء التنظيم وذلك باستئجار مبنى لتوفير المكان الذي انطلقت الخلية منه في تخطيطها وإعدادها لتفجير الثلاثة المجمعات السكنية بالرياض، وحيازة سلاح بهدف الاعتداء على الآمنين والمعاهدين .

تجهيز وكر في حي الجزيرة

استمع المتهم رقم 26 إلى تهمه، وهي الاشتراك في إعداد أحد الأوكار الإرهابية فيلا في حي الجزيزة حدث فيها انفجار هلك فيه أحد أعضاء التنظيم وضبط بها كمية كبيرة من المتفجرات، والشروع في تفجير قاعدة الملك خالد العسكرية بخميس مشيط، تجهيز مستودع لتخزين أسلحة التنظيم وحيازته لأسلحة نارية وقنابل يدوية ومواد شديدة الانفجار وعدد من الأدوات المستخدمة في تصنيع وتشريك المتفجرات.

إخفاء أسلحة ومتفجرات

وجه الادعاء العام للمتهم رقم 27 عددا من التهم، أبرزها الاشتراك بالتواطؤ والتستر والمساعدة في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بالرياض، الشروع في العمل على تفجير القاعدة الجوية بالرياض، اشتراكه في إخفاء الأسلحة والمتفجرات التي استخدمت في تفجير المجمعات الثلاثة في مدينة الرياض، وحيازة أسلحة وشرائها، وكذلك الاشتراك في توفير آلات تساعد على صناعة المتفجرات وتجهيزها لخدمة أهداف التنظيم وأعماله الإجرامية، عدم التزامه بما سبق وأن تعهد به للجهات الأمنية بعدم الانضمام لمثل تلك الخلايا.

إرسال جواز السفر لإرهابي في خارج البلاد

وجه الادعاء العام للمتهم رقم 28 تهمة الاشتراك بالتواطؤ والتستر والمساعدة في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بالرياض، والاشتراك بالتواطؤ والتستر في قتل رجال الأمن عمدا وعدوانا، تجنيد أحد الأشخاص بالانضمام للتنظيم الإرهابي مما أدى لقيامه بتفجير مجمع الحمراء بمدينة الرياض، اشتراكه في دعم الخلية من خلال تسليم جواز سفره لأحد أعضاء التنظيم وتزويره وإرساله لعضو في التنظيم خارج البلاد، حيث استطاع من خلاله إدخال أحد أخطر قيادات التنظيم الإرهابي إلى المملكة بطريقة غير مشروعه، وتمويل الإرهاب، التستر على أعضاء الخلية بإعداد بيته وكرا إرهابيا يجتمعون فيه ويخططون لأعمالهم الإجرامية، وحيازة أسلحة ومواد متفجرة ونقلها لاستخدامها في أعمال التنظيم الإجرامية.

تفجير قاعدة الأمير سلطان العسكرية

استمع المتهم رقم 29 لتهمه من المدعي العام أبرزها الشروع في تفجير قاعدة الأمير سلطان العسكرية بالخرج، اشتراكه بطريق التستر والمساعدة في إعداد أحد الأوكار الإرهابية (فلة بحي الجزيرة) حدث فيها انفجار هلك فيه أحد أعضاء التنظيم وضبط بها كمية كبيرة من المتفجرات، التستر والتواطؤ والمساعدة لأعضاء التنظيم باستئجار منزل لهم للمساهمة في عدم وصول رجال الأمن إليهم والاستمرار في التخطيط لأعمالهم الإجرامية، استئجار مبنى يخصص سكنا لعوائل أعضاء التنظيم، حيازة أسلحة ومتفجرات وكذلك تخصيص فناء منزله لإخفاء كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات.

تجنيد أخيه ضمن خلية إرهابية

وجه الادعاء العام للمتهم رقم 30 تهمة انضمامه لجماعة مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة يتزعمها أحد الأشخاص خارج المملكة، وتمويل الإرهاب وحيازة أسلحة وذخيرة بهدف الاعتداء على الآمنين والمستأمنين، ووجه للمتهم رقم 31 ارتكابه جريمة الخيانة العظمى والتجسس واشتراكه في الشروع بأعمال إرهابية تستهدف قاعدة الأمير سلطان الجوية بالخرج، واجتماعه بمنظري القاعدة الإرهابية وتأييده لهم وتجنيده لأخيه لمساندة أعمال الخلية ورضاه بالدور الذي أسند إليه ومعرفته بكافة تفاصيل خطة الاعتداء على القاعدة الجوية بالخرج.

الإساءة لولاة الأمر وعلماء البلاد

تضمنت التهم الموجهة للمتهم رقم 37 وجهت له تهمة ارتكابه لجريمة الخيانة العظمى، التستر على أعضاء الخلية والبحث عن أوكار لإيوائهم ونقلهم بين مناطق المملكة وإيوائهم في منزله، اشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في الشروع في تفجير قاعدة الملك خالد العسكرية بخميس مشيط، اشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في الشروع في تفجير قاعدة

الأمير سلطان الجوية بالخرج، اشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في الشروع في اغتيال أحد مسؤولي وزارة الداخلية، اشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في الشروع في تفجير أحد المواقع السكنية بالظهران، الإساءة لولاة الأمر وعلماء البلاد وبعض المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقائمين عليها واتهامهم بالكفر، اشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بمدينة الرياض، والمساهمة في تمويل الإرهاب، بإضافة حيازة أسلحة وذخائر للاعتداء على الآمنين والمعاهدين.

استهداف القاعدة الجوية في الخرج

وجه المدعي العام للمتهم رقم 34 عددا من التهم أبرزها تهمة ارتكابه جريمة الخيانة العظمى والتجسس، اشتراكه في الشروع في تفجير القاعدة الجوية بالخرج، وضمنت التهم الموجهة للمتهم رقم 35 الاشتراك بطريق التواطؤ والتستر لتفجير ثلاثة مجمعات سكنية بالرياض وتفجير قاعدة الأمير سلطان الجوية بالخرج، اشتراكه بالتستر في حيازة الأسلحة والمتفجرات التي تم ضبطها داخل فلة بحي الجزيرة، والتستر على أعضاء الخلية في منزله للتخطيط لأعمالهم الإجرامية، تعاطي المخدرات وشرب المسكر، حيازة وشراء أسلحة وذخائر للاعتداء على الآمنين والمعاهدين.

المساجد لإخفاء آلات المتفجرات

استمع المتهم رقم 36 في القضية التهم الموجهة له من المدعي العام وكان أبرزها ارتكابه لجريمة الخيانة العظمى، والاشتراك بالتواطؤ والتستر والمساعدة في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بالرياض، تجنيد أخيه لخدمة التنظيم الإرهابي ليكون بدلا عنه في تفجير المجمعات السكنية الثلاثة في مدينة الرياض، تمويل الإرهاب، استغلال بيت من بيوت الله لإخفاء أثاث أعضاء التنظيم والآلات المستخدمة لخلط وتصنيع المتفجرات، اشتراكه في الشروع في تفجير قاعدة الأمير سلطان بالخرج، التستر على أعضاء الخلية الذين نفذوا تفجيرات المجمعات الثلاثة ومن ضمنهم أخيه والعمل على توفير احتياجات تلك الأوكار من أثاث وتموين غذائي، وحيازة أسلحة وذخائر وقنابل يدوية بقصد الاعتداء على الآمنين والإفساد في الأرض.

جريمة الخيانة العظمى

وجه المدعي العام للمتهم رقم 38 تهمة ارتكابه لجريمة الخيانة العظمى، اشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بمدينة الرياض، تمويل الإرهاب، والتستر على أعضاء الخلية وإيوائهم وتهيئة أوكارهم وتموينها بكل ما تحتاج، وحيازة أسلحة وذخائر ومكائن لتصنيع المتفجرات. وضمت التهم الموجهة للمتهم رقم 39 تضم اشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بمدينة الرياض، وتضليل الجهات الأمنية، وحيازة أسلحة وذخائر للاعتداء على الآمنين والمعاهدين. وتضمنت المتهم الموجهة للمتهم رقم 40 الاشتراك بطريق التواطؤ والتستر في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بمدينة الرياض، التستر على أعضاء الخلية من خلال البحث عن مأوى لإفلاتهم من العقوبة والاستمرار في نشاطاتهم الإجرامية، حيازة أسلحة وذخائر وقنابل يدوية للاعتداء على الآمنين والمعاهدين.

مشاهدات

ـ القاضي كان متعاونا في توفير كافة مطالب المتهمين والحديث لهم بأن المحكمة ستعمل وفق ما أنزل في الكتاب والسنة.

ـ حرص القاضي على تذكير المتهمين بحقوقهم في الترافع ومن بينها توكيل محام للترافع عنهم وإذا لم يستطيعوا تقوم وزارة العدل بتوفير محام لهم على نفقتها، كما وعد القاضي أحد المتهمين بتوفير كافة طلباته العلاجية قبل خروجه من مقر المحاكمة.

ـ بدأت المحاكمة عند الساعة العاشرة صباحا واستمرت حتى الساعة 12 لأداء صلاة الظهر ثم تم استكمالها عند الساعة 1:15 حتى الساعة 12:45 قبل طلب مغادرة الصحافيين بناء على رغبة المتهم الأخير في الجلسة.

ـ حوت قاعة المحكمة كافة وسائل التقنية والشاشات وذلك لعرض لائحة المدعي العام ضد كل متهم ليتمكن من قراءتها.

ـ وافق القاضي على طلب عدد من المتهمين لتمكينهم من الاتصال بذويهم لتوكيل محامين عبرهم على حسب رغبة المتهمين.

ـ أشاد أحد المتهمين بعدالة القضاء وثقته فيه وما يصدر عنه.

ـ تبين من خلال حديث أحد المتهمين عن وسائل الإعلام أنه يتم توفير لهم كافة مطالبه عبر الصحف ومتابعة القنوات الفضائية.

ـ أكد أحد المتهمين أنه يتمتع بحق زيارة زوجته له وكان آخرها يوم الإثنين الماضي.

حقوق الإنسان ترفع شكاوى سجناء القريات لوزارة الداخلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد 3670
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110705/Con20110705431360.htm

خلف الحمود ـ القريات

كشف لـ «عكاظ» مدير عام سجون منطقة الجوف العقيد مسفر السواط، بأن هيئة حقوق الإنسان رفعت مطالب نزلاء سجن القريات العام لوزارة الداخلية، مشيرا إلى أن وفد الهيئة زار سجن القريات العام والتقى السجناء وناقش معهم شكواهم وما ينقصهم. ..واتصل على هاتف «عكاظ» عدد من السجناء وعبروا عن ارتياحهم لزيارة وفد هيئة حقوق الإنسان، مشيرين إلى أنهم في انتظار نتائج هذه الزيارة. وكان عدد من السجناء في عنبر رقم 2 ورقم 3 قد طالبوا بالنظر في قضاياهم، وطالبوا بحل عدة مشكلات.

العدل تتكفل بمحامين للدفاع عن غير القادرين

قضاة المحكمة الجزائية يعكسون صورة مشرقة لعدالة القضاء واحترام حقوق المتهمين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647717.html

الرياض - محمدالغنيم

وقفت وسائل الإعلام على مدى جلسات المحاكمات السابقة للمتهمين في القضايا الارهابية على حقيقة عدالة قضائنا القائم على تحكيم الكتاب والسنة إضافة إلى الضمانات التي يكفلها القضاء للمتهم شرعاً ونظاماً خلال الجلسات التي حضرها ايضا مندوبي هيئة حقوق الإنسان .

وقدم قضاة المحكمة صورة مشرقة لحقيقة هذاالقضاء الذي يحترم حقوق كافة المتهمين مهما اقترفوا من ذنب بل إن بعض قضاة المحكمة يكون أحياناً أرأف بالمتهم من نفسه من خلال طلبه بأخذ وقت كاف للرد على التهم الموجهة اليه وإعطائه فرصة لكتابة جوابه كاملاً وشرح كافة الحقوق التي كفلها النظام له وقبل ذلك قيام وزارة العدل بتوكيل محام بنفسها للدفاع عن أي متهم لايستطيع دفع أتعاب المحامي ...وكان معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد العيسى قد أكد في وقت سابق أن فتح المجال لحضور المحاكمات لاسيما قضايا الإرهاب وأمن الدولة هو مبدأ أساس من مبادئ العدالة وضمانة مهمة من ضمانات التقاضي العادل أكد عليها نظام القضاء حيث شدد معاليه على استشعار وزارة العدل أهمية هذا المبدأ لكونها على يقين بسلامة قضائها وكفاءة قضاتها قوة وأمانة. وشدد د. العيسى في تصريح سابق على ثقته بما يصدر عن محاكمنا في ذلك حيث تطبق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وتتوافر في كل قضية ضمانات العدالة من جهة درجات التقاضي والطعن بالنقض عند الاقتضاء وفق نظام القضاء .

ووقفت "الرياض" خلال جلسات المحاكمة على عدد من تعليقات وأحاديث المتهمين لقضاة المحكمة الجزائية والذين أكدوا بأنفسهم ثقتهم المطلقة في عدالة القضاء والقضاة وما سيصدر عنها من احكام مصدرها كتاب الله وسنة نبيه والارتياح الذي أبداه كثير منهم في هذا الجانب

متهم يستغل عمله بالقاعدة الجوية بخميس مشيط ويسرب معلومات لخلية الدندني

أحد المتهمين يهرب صاروخين سام7 وكمية من المتفجرات والصواعق الكهربائية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد14164
http://www.al-jazirah.com/20110706/fe57.htm

الجزيرة - سعود الشيباني
واصل المدعي العام قراءة لائحة التهم الموجهة ضد خلية الدندني في جلستها الخامسة، حيث استمع قضاة المحكمة للائحة تهم (18) شخصاً من أصل (85) متهمين في تفجيرات مجمعات شرق العاصمة الرياض عام (2004م)، حيث تم النظر حتى الآن لـ(67) متهما.
وكانت المحكمة قد شهدت طلب (10) متهمين من رئيس المحكمة استبعاد الإعلاميين وإبقاء مندوبين هيئة حقوق الإنسان حضور الجلسة.
فيما اتهم أحد المتهمين بشرب المسكر وتعاطي المخدرات.
وجاء في لائحة التهم:
المتهم العشرون:
الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف.. انتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته وارتكابه جريمة الخيانة العظمى. والتواطؤ مع أعضاء التنظيم في التجهيز لتفجير قاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط وأحد المجمعات السكنية التابعة لها وكذلك الشروع في الهجوم على قاعدة عتود العسكرية بخميس مشيط. والتستر على أحد أعضاء القاعدة المعنيين بتأمين الأسلحة للخلية الإرهابية. وتمويل الإرهاب والإتجار في الأسلحة والذخائر من خلال الوساطة في شرائها وحيازتها والتستر على من يقومون بهذه الجريمة والمساعدة في إخفائها.
المتهم الثاني والعشرون
الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف. انتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة. الافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته. تسريب معلومات عن موقوفين في قضايا أمنية وتحريضهم على إنكار اعترافاتهم بما يخدم التنظيم. التستر على عدد من قادة التنظيم باستئجار منزل لهم وإيوائهم فيه للتخطيط للأعمال الإجرامية. وتمويل الإرهاب.
المتهم الثالث والعشرون
الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف. وانتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة. والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته. والشروع في تنفيذ مخطط إجرامي يهدف لتفجير شركة أرامكو ومجمعات سكنية. والتزوير على جوازه بوضع أختام لجهات قدوم تهدف لتضليل الجهات الأمنية.
المتهم الثاني والثلاثون

الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف. وانتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة. والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته. وانضمامه لجماعة مخالفة لمنهج أهل السنَّة والجماعة والتي يتزعمها أحد الأشخاص خارج المملكة. وتستره على أعضاء الخلية ونقله لهم وحيازة أسلحة وذخائر وإيصالها لأحد قيادي الخلية.

المتهم الثالث والثلاثون

الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف. وانتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة. والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته. وإعداد نفسه بدنياً بهدف التدرب والاستعداد للقتال تحت راية التنظيم الإرهابي. والاتجار بالأسلحة وحيازتها ونقلها بهدف الإخلال بالأمن والاعتداء على الآمنين والمستأمنين. وحيازة منشورات تهدف لخدمة ودعم تنظيم القاعدة وتوزيعها. وتضليل الجهات الأمنية.

المتهم الثالث والأربعون

الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف. وانتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة. والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته. واشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بمدينة الرياض وتمويل الإعمال الإرهابية.

المتهم الرابع والأربعون

الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف. وانتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة. والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته. واشتراكه في الشروع في تفجير قاعدة الأمير سلطان بالخرج. والتستر على أعضاء التنظيم الإرهابي. ومقاومة رجال الأمن وإطلاق النار عليهم. وحيازة أسلحة وذخائر ومتفجرات بقصد الإفساد في الأرض.

المتهم الخامس والأربعون

الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف. وانتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة. والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته. واشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بمدينة الرياض واشتراكه في الشروع في تفجير قاعدة الأمير سلطان بالخرج. وحيازة ونقل أسلحة وذخائر ومتفجرات بقصد الإفساد في الأرض. واشتراكه مع بعض أفراد الخلية بسلب سيارات تحت تهديد السلاح والهرب من رجال الأمن. وإطلاق النار على رجال الأمن عمداً وعدواناً. وتمويل العمليات الإرهابية. والاشتراك في الشروع لاغتيال أحد ضباط الأمن وحيازة منشورات محظورة تدعم التنظيم الإرهابي. والتستر على أعضاء التنظيم وإخفائهم عن رجال الأمن.

المتهم السابع والأربعون الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف. وانتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة. والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته. واشتراكه بطريق التواطؤ والتستر في تفجير ثلاثة مجمعات سكنية بمدينة الرياض. وقيامه بتسهيل إجراءات تنقلات المطلوبين أمنياً في الداخل أو الخارج. والتستر على قيادات التنظيم باستئجار شقة لإيوائهم. وتهريب الأسلحة والمتفجرات إلى المملكة ونقلها وتخزينها. وإعداد منزله وكراً للإرهابيين.

أما المتهمين الذين لم يحضر الإعلام جلسة عرض التهم الموجهة لهم، الذين طلبوا مغادرة وسائل الإعلام قاعة المحكمة قبل عرض التهم الموجهة لهم، بالمشاركة في جريمة الاعتداء الإرهابي على ثلاثة مجمعات سكنية بالرياض، والشروع في تنفيذ جرائم إرهابية تم إحباطها بالقبض عليهم، وإطلاق النار على رجال الأمن، وجمع التبرعات لتمويل العمليات الإرهابية، وحيازة الأسلحة، والتجنيد، والتستر على مطلوبين أمنيا وتهريبهم.

كما شملت التهم الموجهة لأحد المتهمين تهريب صاروخين سام 7 وكمية كبيرة من المتفجرات والصواعق الكهربائية، وتم توجيه الاتهام لآخر بالشروع بقتل معاهدين غيلة بواسطة السم وأسلحة قناصة واتهم أحدهم بتعاطي المسكر والمخدرات.

***

مشاهدات

أحد المتهمين متهم بـ(12) تهمة من بينها تشويه سمعة ضباط المباحث.

رئيس الجلسة يحقق رغبة (10) متهمين باستبعاد الإعلاميين ثلاث مرات من قاعة المحكمة.

الإعلاميون يخرجون من المحكمة قبل النظر في تهم (7) من خلية الدنداني.

المدعي العام يطلب من القضاة بصلب أحد المتهمين بعد تنفيذ حكم القتل حدا به.

أحد المتهمين يحاول الانتحار بعد إطلاق النار على نفسه إثر إصابة لرجل أمن في بطنه خلال مواجهة مسلحة.

ضبط (148) كيلو جرام من المتفجرات وعدد من رخص القيادة وجوازات السفر المزورة مع المتهم الـ(9).

ضبط (4400) رطل من البارود و(50) رشاشا و(30) طلقة نارية مع متهم.

متهم يحول غرفة نومه لمستودع للمتفجرات والأسلحة النارية.

متهم يستغل مزرعة واستراحة شقيقه لإخفاء متفجرات وأسلحة نارية دون علمه بذلك.

ضبط (228379) ريالا بحوزة متهم بخلية الدنداني.

أربعيني متهم بـ(11) تهمة من بينها سفره لإيران واليمن لمقابلة مطلوبين أمنيا ومساعدته لشخص بالسفر بجواز مزور وصاحب الجواز موجودا بالمملكة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نشر ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد64638
http://www.aleqt.com/2011/07/06/article_556250.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في الحلقة السابقة أسدلنا الستار على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان بعد أن أوجزنا آخر ست مواد من أصل (31) مادة احتواها العهد المذكور، وكان أهم ما أوردته عن تلك المواد الست هو – أهمية حماية ومساعدة جميع الأطفال والمراهقين بدون أي تمييز ومساواة الإناث بالذكور، والاهتمام برفع المستوى الصحي والعقلي للإنسان إلى أعلى مستوى ممكن، وخفض عدد موتى المواليد والرضع ومحاربة الجوع والفقر – بصفة عامة، وحق كل فرد في التربية والتعليم واحترام حرية الآباء والأوصياء لاختيار مدارس أولادهم، وقد وجدت ما دمنا نتحدث عن حقوق الإنسان في المجال الثقافي وغيره على مستوى الأمم المتحدة في العهد المذكور فمن المناسب أن نتحدث عن :

سياسة نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة

احتراما للعدالة وما ورد في الكتاب والسنة والنظام الأساسي للحكم للمملكة عن حقوق الإنسان صدر الأمر الملكي رقم 8628/ص ب وتاريخ 1430/10/24هـ الموجه لرئيس هيئة حقوق الإنسان ووزعت صور منه لجميع الوزارات والهيئات ذات العلاقة وتضمن الأمر الكريم الموافقة على الإطار العام لبرنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، وأن تكون مدة برنامج نشر تلك الثقافة من العام (1431-1434هـ)، واستند برنامج نشر الثقافة على التنظيم الخاص بهيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 في 1426/8/8هـ وخاصة ما ورد في الفقرة (ثامنا) من المادة (5) المتعلقة باختصاص مجلس الهيئة والتي تنص على ما يلي (وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها) كما أشير في برنامج نشر الثقافة المذكورة المرافق للأمر الملكي المشار إليه أشير إلى المادة (12) المتعلقة بإنشاء مركز لنشر المبادئ والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والتي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتأصيل ثقافتها ومن أهداف ذلك المركز: نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنظيم دورات خاصة في المملكة للتوعية في هذا المجال لمنسوبي الجهات المعنية بحقوق الإنسان وغيرهم من المهتمين بهذا المجال، كما أشير في البرنامج المذكور إلى رسالة البرنامج والتي تنحصر في نشر ثقافة حقوق الإنسان في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم وبناء القدرات المؤسسية في القطاع الحكومي والخاص ليرتقي أداؤها المعزز لحماية حقوق الإنسان باستلهام رسالة الإسلام السمحة في العدل والمساواة وما يتفق معها في التراث العربي وقيمة الأصيلة ومن العهود والمواثيق الدولية، وفي الحلقة (180) القادمة نستعرض الأهداف العامة المرسومة لبرنامج الثقافة المذكورة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إيقاف رواتب معلمات ومعلمي المدارس الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م العدد 3665
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110630/Con20110630430134.htm

متعب العواد ـ حائل

وضعت وزارة التربية والتعليم عن طريق الإدارة العامة للتعليم الأهلي والأجنبي بنات وبنين الخطوات النهائية لتنفيذ زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية بوضع حد أدنى للرواتب 5000 ريال مضافا إليها بدل نقل 600 ريال عن طريق مساهمة صندوق الموارد البشرية بـ 50 % من الرواتب لمدة 5 سنوات تنفذ بداية من العام الدراسي القادم. حيث تحركت وزارة التربية والتعليم بعد تنامي الشكاوى من المعلمين والمعلمات لتجديد عقودهم السابقة بنفس الرواتب المتدنية التي لا تتجاوز 3000 ريال.

يشار إلى أن عددا من المدارس الخاصة أوقفت عقود المعلمات والمعلمين المرتبطين بعقود عمل مع المدارس الخاصة بكافة مراحل التعليم العام لمدة شهرين فقط وهي الفترة الزمنية للإجازة الصيفية الحالية، حيث شملت خطوات الإيقاف نظام التأمينات الاجتماعية لعدد من المعلمات والمعلمين.

وجاء تعليل المدارس الخاصة لإيقاف العقود وإنهائها تقليلا للمصروفات المالية من ناحية الرواتب الشهرية التي تتفاوت ما بين 1500ريال للمعلمات و 2500ريال للمعلمين وفقا للعقود المبرمة بين المعلمين والمعلمات مع المدارس الخاصة التي حددت فترتها الزمنية من تاريخ العقد لمدة عام دراسي كامل. وأبلغت المدارس الخاصة جميع المعلمات بانتهاء فترة عملهن مع نهاية نتائج الاختبارات الدراسية الحالية وإيقاف رواتبهن لمدة شهرين فقط والعودة بحسب الاتصال التليفوني لكل معلمة ترغب المدرسة بعودتها في شوال القادم. وأجمع عدد من معلمات المدارس الخاصة في مدينة حائل أن المسؤولة المالية المقيمة التي تعمل في إحدى المدارس الخاصة طلبت التوقيع على عدم المطالبة بالزيادات المالية بتحديد سقف رواتب المدارس الخاصة لمعلماتها؛ بحجة عدم معرفتها باللائحة الجديدة التي تنتظر المدارس الخاصة صدورها من التعليم الأهلي.

فضيحة.. فـــــي بـــيـــتنا هـاربـة !

المصدر: جريدة عكاظ الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م العدد 3665
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110630/Con20110630430136.htm

إبراهيم علوي - جدة

كشفت دراسة أعدتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن 90 % من الهاربات دون الـ 25 و معظمهن لم يجتزن المرحلة الثانوية. وتتدرج الفئة العمرية للهاربات بين 16 و20 سنة بنسبة 51.4 %، تليها الفئة العمرية بين 21 و25 سنة بنسبة 38.5 %.

وذكرت الدراسة أن 58.7 % من الفتيات الموقوفات من فئة الطالبات وأن أكثر من نصف الهاربات حصلن على الشهادة المتوسطة كحد أعلى، إذ شغلت هذه الفئة نسبة 52.3 %، تلتها فئة الحاصلات على الشهادة الثانوية بنسبة 36.7 %.

وتطرقت الدراسة الجامعية إلى عينات متعددة في المناطق الإدارية الأربع التي توجد بها دور رعاية الفتيات في الرياض، الشرقية، مكة المكرمة، وعسير، إذ بلغت الفتيات السعوديات الهاربات الموجودات في دور رعاية الفتيات وسجون النساء 109 فيما يبلغ عدد الأخصائيات الاجتماعيات 33 أخصائية ممن يعملن في دور رعاية الفتيات وسجون النساء بالمناطق الأربع.

الحرية المفترى عليها

الحرية المفترى عليها ليست هي النافذة الوحيدة التي يهرب عبرها الفتيات.. تتعدد الأسباب والمحصلة واحدة هروب فتيان ومراهقات من دفء الأسرة إلى عالم الفسوق والعصيان. البعض يرجع الحالة إلى عنف أسري تدفع الصبايا إلى الحل السهل خصوصا إذا وجدت هذه البذرة الفطرية والرغبة في الانفلات من يرعاها وينميها فما أكثر ذئاب الشوارع.

«عكاظ» فتحت الملف الحساس بشواهده وسكبت الملح على الجرح فتبين أن الهروب عند البعض ترتبط بالثقافة والبيئة المحيطة بالهاربة وتدني المسؤولية الاجتماعية عن أصحابها.

التقليل من حجم الخطر

وترفض الأخصائية الاجتماعية سوزان المشهدي التقليل من حجم خطر هروب الفتيات لاسيما من الناحية الاجتماعية والنفسية للأسر المتضررة، وتلخص المشهدي عدة عوامل تتحمل مسؤولية الحالة أو الظاهرة؛ منها: العنف الأسري وضعف الرقابة الأبوية، وتردي العلاقات العائلية بسبب الطلاق أو التعدد، ولعل السبب الأخير ـ أي التعدد ـ كما تقول الأخصائية المشهدي، يعد القاسم المشترك في أغلب الحالات، فالفتاة عندما تفقد والدتها بالطلاق أو التعدد أو بالوفاة تصبح تحت سيطرة زوج الأب الظالمة لتبحث البنت عن ما يعوض عواطفها المفقودة خارج دفء الأسرة وحنان العائلة. ومن الأسباب قلة الوازع الديني وتعاطي السموم والتأثيرات السلبية الخطيرة من وسائل الإعلام وبعض الأعمال الدرامية والمسلسلات التي تعتبر هروب الفتاة وسكنها مع صديقها في منزل منفصل من الأشياء المعتادة.

تطبيع الهروب .. مشكلة

ولا يختلف الباحث التربوي أحمد الثقفي كثيرا عن ملخص رأي الأخصائية المشهدي ويضيف أن الظاهرة باتت تهدد كافة المجتمعات المحافظة لاسيما في الخليج ويحمل الثقفي بشدة على ما أسماه الغفلة العائلية، وتجاوز رب الأسرة عن مسؤولياته في الرقابة والرعاية وتوفير الدفء العاطفي لأسرته فالعائلة هي الخلية الأولى في بناء المجتمعات.

في المقابل، يقترح طلال الناشري مدير الخدمة الاجتماعية في مستشفى الملك فهد عدة حلول لمعالجة إشكالية هرب الفتيات منها حقن الشبان والشابات بالقيم الفاضلة ومبادئ الشرع الحنيف مع ضرورة رفع وعي الأسرة ومراقبة الأبناء والبنات بعيدا عن تقييد الحرية واستلاب الفكر ومصادرة الرأي. وتنبيه الصغار بعدم الاختلاط بأصدقاء السوء والرفقة غير المأمونة، وتتحمل المؤسسات التربوية مسؤولية المشاركة في وضع الحلول إلى جانب تفعيل دور المرشدات الاجتماعيات في فن التعامل مع الطالبات المراهقات. ويوصي الناشري أجهزة الإعلام بالقيام بدورها في تقليص الظاهرة من خلال النشر الواعي لقضايا الهروب والتصدي للأدوات الإعلامية الغريبة التي تشجع الفتيات على الهرب والتمرد على قيم العائلة.

عرضت مصحفها لـ عكاظ مقابل الطعام.. الشابة (س): الجحود جزائي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م العدد 3665
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110630/Con20110630430217.htm

وفاء باداود ــ جدة

«كلمات الله عز وجل لاتقدر بثمن». هكذا بدأت فتاة التاسعة والعشرين حديثها معي عند حضورها لمقر الصحيفة، قالت ذلك وهي تمد إلى مصحفا تحمله، وأكملت «أنا مضطرة لبيع مصحفي هذا ثمنا للطعام، رغم أن هذه الخطوة هي أصعب الخطوات في حياتي».

وتكمل (س) رواية قصتها مع الجحود «درست حتى المرحلة المتوسطة إلا أن وفاة والدي في تلك المرحلة حولت حياتي إلى مسار مختلف، خصوصا بعد زواج والدتي من شخص آخر، فتفرغت لتربية أخوتي في منزل متواضع خلفه لنا والدنا، وكنت أصرف من راتب الضمان الاجتماعي الذي كان يبلغ ألفي ريال، وبعد أن كبر أخوتي، اختلفت الموازين، وكان ردهم لجميلي إساءة ونسيان، ولم أعد أملك شيئا في حياتي غير غرفة أمضي فيها طوال وقتي مع مصحفي الذي يلازمني، أستمد من الآيات معاني الصبر، أخوتي يفيضون علي ببعض المال الذي لايكفي للعيش بشكل مستور، وتقدمت لأكثر من وظيفة ولم أقبل فيها لأنني لا أملك غير الشهادة المتوسطة، وبعد تفكير، ها أنذا أحضر لصحيفتكم لأبيع مصحفي الذي لا أملك غيره»، العبرات خنقت بقية كلماتها، ولم تكمل الحديث، ومن جهتنا نترك لكم استكمال حديث الشابة (س).

استجواب والد المنتحرة .. وأسرتها تدفنها اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م العدد 3665
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110630/Con20110630430129.htm

خالد الشلاحي ــ المدينة المنورة

استجوبت هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة أمس، والد المنتحرة (زينب، 27 عاما)، بعد أن غاب عن الأنظار منذ رحيل ابنته في الثامن عشر من رجب الجاري، إذ لا تزال جثة ابنته محفوظة في ثلاجة الموتى في مستشفى الملك فهد منذ 20 يوما، ورفضت الجهات المختصة طلب أشقاء الفتاة باستكمال إجراءات استلام جثمانها ودفنها طيلة الأيام الماضية؛ إثر غياب ولي أمرها (الأب)، وابتعاد الوكيل الشرعي لأسرتها (شقيقها) لظروف دراسته الجامعية في بريطانيا، كما رفض طلبا تقدم به مؤخرا (م.ش) طليق الفتاة (زينب) لإنهاء إجراءات دفن مطلقته لانتهاء ارتباطه بها قبل نحو ثلاثة أشهر من وفاتها بالسقوط من نافذة غرفتها في الطابق الرابع لمسكن أسرتها.

من جانبه، اكتفى شقيق الفتاة (أ.م) بالقول إن والده سلم نفسه للشرطة، وأبلغ «عكاظ» بتسلمهم أمس تصريح استلام الجثمان، وأن شقيقه الأكبر (ع.م) أنهى الإجراءات مع جهة الاختصاص، مشيرا إلى أنهم سيشرعون اليوم في دفن الجثة. واكتفى شقيق الفتاة بالإشارة إلى أن هذا الإجراء يأتي على خلفية مطالبات مالية ــ على حد زعمه، ورفض الربط بين قضية وفاة شقيقته واستجواب والده، ملمحا إلى أن والده بادر بتسليم نفسه للشرطة بناء على طلبها.

الفوضى تتجدد في الخطوط الحديدية وتثير غضب المسافرين

المصدر: جريدة الحياة الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283250

الرياض - سيف السويلم

عمّت الفوضى القسم الخاص بالحجوزات في مؤسسة الخطوط الحديدية في الرياض أول من أمس، وذلك بسبب تأخير إصدار تذاكر السفر وتقديم أفراد على آخرين، وعدم سير موظفي الحجز وفق أرقام الانتظار الأمر الذي أدى إلى حدوث مشادات لفظية بين المنتظرين وموظفي الحجز، ما دعا إلى الاستعانة بأحد أفراد الشرطة المناوبين في المحطة .

وبدأت المشكلة عند الرابعة عصراً، إذ كان عدد من الأشخاص على مقاعدهم بانتظار دورهم لعمل الحجز والحصول على التذاكر، حيث لم يكن على نوافذ الحجز التسع سوى ثلاثة موظفين، وصلوا بعد وقت قصير إلى موظف واحد لا يستقبل سوى المسافرين على الدرجة الممتازة «الرحاب»، مع تجاهل الدرجة الأولى والثانية «الطليعة والقافلة». وبعد مرور فترة تجاوزت ٣٠ دقيقة، عاد بعض الموظفين ليصل إجمالي عددهم إلى سبعة موظفين، إلا أن نظام أرقام الانتظار عاد إلى الرقم ١٦٠ على رغم وصوله قبل ذلك إلى الرقم ٥٤٥ وينتظر الكثيرون أدوارهم التي تتخطى هذا الرقم.

وأبدى الكثير من المنتظرين تذمّرهم للموظفين، مطالبين بحضور المدير المسؤول لوضع حل لما يحدث من فوضى في الأرقام، خصوصاً أن انتظار البعض زاد على الساعتين، إلا أن أحد الموظفين أوضح أن المدير يحضر في الدوام الصباحي، مطالباً الأفراد بالانتظار في مقاعدهم، من دون الالتفات إلى أصحاب الأرقام التي وصلت إلى ٦٠٠.

وأوضح أبو فيصل أنه تواجد في المحطة منذ الثالثة والنصف وبقي بانتظار دوره بحسب الأرقام، مشيراً إلى أنه تفاجأ بعودة الأرقام بشكل كبير، لدرجة أن البعض استطاعوا الحجز على رغم حضورهم بعده بأكثر من ساعة.

وقال: «لا أدري إلى متى سيتواصل هذا التخبّط، فالمؤسسة تعاني من نواقص عدة في الكثير من الجوانب، فعدا عن سوء القطار وبطئه وسوء الخدمة وعدم الترتيب الرقمي داخله، نجد سوء في عملية إصدار تذاكر الحجز التي تشكّل واحدة من بديهيات عمل أية محطة.»

وتساءل أحمد الحسن عن أسباب السكوت على ما تعانيه الخطوط الحديدية وعدم وضع الحلول لها، مطالباً المسؤولين بمتابعتها وتصحيح أوضاعها، خصوصاً أن الكثير من الأشخاص يسافرون على متنها وتحديداً خلال الإجازات.

وأضاف: «طالما أن المحطة غير قادرة على استقبال المسافرين وتقديم الخدمات لهم على مستوى الحجوزات، فلماذا لا تضع لها نقاط بيع خارجية تتيح للمسافر الحصول على تذكرته بسهولة، بدلاً من إجبار المسافرين على الحضور إلى المحطة.»

وقالت أم رنا: «مساوئ الخطوط الحديدية لم تقف على مسألة الحجوزات، فمن يسافر بالقطار يدرك ما يحدث، لكنني أستغرب مع عدم الإدارة الجيدة التي حدثت اليوم تجاهنا، فما فائدة الانتظار والالتزام بالنظام إذا كان هذا ما سيحدث، كذلك استغرب من مطالبة احد الموظفين لنا بالبقاء على المقاعد، من دون النظر في ما حدث، حتى وصل الأمر إلى تواجد أحد أفراد الشرطة، وكأننا مخطئون.»

بدوره، أكد عضو لجنة النقل في مجلس الشورى سعدون السعدون، أن الخطوط الحديدية في الفترة الحالية تعاني من بعض المشكلات، يأتي أهمّها عدم حداثة القطارات، وطول مسافة السفر عليها.

وأضاف: «الخطوط الحديدية يسافر عليها الكثير من الناس وفي جميع أيام السنة، فهي أصبحت لا ترتبط بموسم معين، فهناك الكثير من الطلاب والموظفين وغيرهم ممن يتنقلون بواسطة القطار، وبالتالي فإن ذلك يحتاج إلى إضافة بعض الجوانب التطويرية، حتى يكون القطار مناسباً للجميع، فلا أجد أن من الصحيح أن تصل الرحلة من الرياض إلى الأحساء لثلاث ساعات، وإلى الدمام تزيد عن أربع ساعات، فهذا الزمن الطويل يفترض العمل على تقليصه، وذلك من خلال إيجاد

قطارات حديثة ومناسبة وذات خدمات جيدة، إضافة إلى تعزيز عملية التنظيم الداخلي والمقاعد، من خلال زيادة أعداد القاطرات في كل رحلة.«

وأشار إلى أن مؤسسة الخطوط الحديدية وعدت بتطوير كبير مع نهاية هذه العام، سواء على مستوى السكة، أو القطارات، أو الخدمات «التي نأمل أن تكون خلال الفترة المقبلة أرقى، فدول العالم تتطوّر، والقطار لديها يشكّل أهمية كبيرة، ونتمنى أن نراها تشمل جميع مدن المملكة «، منوّهاً بأن مجلس الشورى يلتقي مع المسؤولين في مؤسسة الخطوط الحديدية، للنقاش حول العديد من الجوانب المتعلّقة بها، للإسهام في حل المشكلات وتذليل العقبات، مشيراً إلى أن المجلس داعم لكل ما ينفع المواطن.

وكانت «الحياة» تواصلت مع مدير العلاقات العامة والإعلام في مؤسسة الخطوط الحديدية محمد أبو زيد، للحصول على تعليق بشأن الحادثة إلا أنه لم يرد على استفسارات «الحياة» بعد استقبالها ووعده بالرد عليها.

الشورى: زواج السعوديين من الخارج يرفع للملك قريباً

المصدر: جريدة الحياة الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283258

الرياض – رياض المسلم

يعمل مجلس الشورى حالياً على وضع الصيغة النهائية على مشروع تنظيم زواج السعوديين من غيرهم وهو المشروع الذي صوت عليه أعضاء المجلس بالموافقة الاثنين الماضي، قبل رفعه إلى المقام السامي بحسب المادة 23 من نظام مجلس الشورى والتي تنص على أن «لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك .«

وبحسب مصادر قريبة من المجلس فإنه من الممكن ان يكون هناك اعتراض من بعض من الأعضاء على قرار التصويت بالموافقة على المشروع ونقضه ومن ثم مناقشته من جديد والتصويت عليه، كما حدث في قرار مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية الذي أقره المجلس ولكنه واجه اعتراضاً من بعض من الأعضاء ومن ثم أعيد مناقشته والتصويت من جديد وتم نقض القرار في نهاية المطاف، واعتماد توصية الموافقة بشكل نهائي.

وينتظر المجلس صدور أي اعتراض على المشروع الأسبوع المقبل، إذ بعدها يتوقف المجلس لمدة أكثر من شهرين لقضاء الإجازة الصيفية ويعاود جلساته بعد إجازة عيد الفطر، وتشير المصادر القريبة من المجلس إلى انه لن يكون هناك اعتراض على المشروع من الأعضاء، وذلك للنسبة الكبرى من الأعضاء التي صوتت بالموافقة على المشروع بشدة، كما اشار مصدر مسؤول في المجلس لـ «الحياة» إلى أنه سيتم رفع المشروع إلى المقام السامي في وقت قريب، موضحاً ان القرارات التي تصدر من المجلس لا تتأخر في طريقها إلى المقام السامي.

زوجة المتهم باغتصاب القاصرات تتمسك به

المصدر: جريدة الوطن الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=60291&CategoryID=3

جدة :سامية العيسى 2011-06-30 3:34 AM

أكدت زوجة المتهم في قضية اغتصاب القاصرات بجدة أنها لا تزال متمسكة بزوجها الموقوف على ذمة التحقيق في هيئة التحقيق والادعاء العام، نافية بذلك ما أشيع حول طلبها الطلاق منه .

وقالت لـ"الوطن" أمس إنها وزوجها مسؤولان عن أسرة منسجمة تقطن في شقة لم تغادرها نهائيا، في إشارة إلى اتهام زوجها بإخلاء منزله يومي الخميس والجمعة للاختلاء بالقاصرات اللاتي يختطفهن .

وكشفت زوجة المتهم الأبرز حتى الآن في اختطاف 13 قاصرا وفعل الفاحشة بهن الضريبة التي تتحملها هي وأطفالها بسبب اتهام الأب.

نفت زوجة المتهم في قضية اغتصاب قاصرات بجدة أن تكون قد طلبت الطلاق من زوجها الموقوف على ذمة التحقيق بهيئة التحقيق والادعاء.

وأوضحت الزوجة (تحتفظ "الوطن" باسمها) أن زوجها بريء من كل ما نسب له من تهم وردت في التحقيقات التي أجرتها شرطة جدة، مطالبة بحماية زوجها، والإفراج الفوري عنه، ووصفت بعض الأفراد بـ "غير المسؤولين"، الذين عمدوا إلى تهديدها بالاغتصاب، مشيرة إلى أنها في لوعة وألم جراء ما حدث، ولم تكن تدري ما يخفيه لهم القدر، وأنها وأسرتها وقعوا في مصيبة، يدعون الله تعالى أن يخرجهم منها على خير.

وقالت زوجة المتهم "لم أتعرف على الصورة التي حرزها البحث الجنائي، ولم أدل بأية معلومات للشرطة حول التحقيق مع زوجي، ولا صحة لاتهامه بارتكاب جرائم خطف واغتصاب أطفال صغار."

وأوضحت أن حياتها مع زوجها بدأت قبل 19 عاما، وأنها ما زالت تتمسك بزوجها ووالد أطفالها، نافية أنها طلبت الطلاق، مشيرة إلى أنه تم اقتياده بـ "مؤامرة"، وأن القضاء سوف يكتشف هذه الفعلة، وأنها تثق في القضاء العادل، وأن زوجها من الأزواج الذين يحبون أهل بيتهم وجيرانهم وزملاءهم وقد لمست ذلك طوال حياتها معه، وأنه لم يسبق له أن تلفظ عليها أو نهرها ولو لمرة واحدة، وكثيرا ما كان ينصح أبناءه بتقوى الله في السر والعلانية، وحسن معاملة الجيران والأقارب، وعدم الاعتداء على أي فرد من داخل أو خارج المدرسة أو أبناء الجيران، وأنه من المحافظين على الصلاة، وأنها تثق تمام الثقة من براءته من التهم الموجهة إليه.

وكشفت الزوجة عن وجود خلافات مالية بين زوجها وشخص يدعي أن ابنته تعرضت للاغتصاب من قبله، وأن هذه الخلافات بدأت بعد أن أقرضه زوجها مبلغ 200 ألف ريال، وما زال هذا الشخص يرفض سدادها منذ عامين .

وأضافت أن ابنها الذي يدرس بالصف الثاني المتوسط، أصيب بحالة نفسيه سيئة، وتم التشهير به عبر مواقع الإنترنت، وأنها كثيرا ما تسمع كلاما يشوه صورة عائلتها دون ذنب اقترفته.

وقالت "لم تتوافر أية أدلة جنائية تحمل زوجي ما حدث، ولم تثبت أية تحقيقات أن زوجي هو الجاني"، مفيدة أنها تسكن في عمارة يقطنها والد زوجها، وبها شقق يقطنها بعض الجيران، متسائلة عن التهم التي تقول إن زوجها يصعد بالمختطفات إلى سطح العمارة دون أن يشاهده أحد، وزعم البعض قيام زوجها بإخلاء منزله يومي الخميس والجمعة لإحضار المختطفات بالمنزل، مؤكدة أنها لم تترك منزلها نهائيا، وأن زوجها لم يكن يفارقهم نهائيا في تلك الأيام .إضافة إلى أن زوجها معلم منذ 18 عاما، ولم يصدر منه أي تجاوز تربوي.

وأكدت زوجة المتهم أنها لم تتحدث لأية وسيلة إعلامية، وأن ما أشيع عن معاملته السيئة لها ليس صحيحا، وأنها تفكر في هجر منزلها، والاختفاء بعيدا عن أعين الناس، مؤكدة أنها لم تعد تشعر هي وأطفالها الصغار بالأمان .

وقالت إنها باتت تخاف من اعتداء أي أحد على أبنائها الأبرياء، مشيرة إلى أنها تلقت رسائل عبر هاتفها تطالبها بترك زوجها، وطلب الطلاق منه، مشددة على أنها لن تطلب الطلاق ولن تتخلى عن زوجها في هذه الظروف، ولن تتنازل عن حقه.

الداخلية تلزم الجهات الحكومية بالرد على معاملات المواطنين والمقيمين بالـ«sms»

المصدر: جريدة الحياة الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283300

جدة - أحمد العمري

شددت وزارة الداخلية على جميع الجهات الحكومية بإبلاغ المواطنين والمقيمين والرد عليهم من خلال معاملاتهم الرسمية من طريق الهاتف الخليوي برسالة نصية.«sms»

وكشفت مصادر خاصة لـ«الحياة» أن وزارة الداخلية ألزمت جميع الجهات الحكومية بضرورة تدوين رقم الهاتف الخليوي على المعاملات ليتم إشعـــار صاحب المعاملة برسالة نصية عبر هاتفه الجوال بمصير معاملته التي قدمت للجهة.

ونبهت الداخلية على الاستمرار في العمل بالتوجيهات السابقة الخاصة بتدوين رقم السجل المدني للمواطن أو رقم الإقامة للمقيم أو الجواز لكل ما يرد إلى الجهات الحكومية من معاملات شخصية أو تخص أشخاصاً ليتم تسجيل ذلك آلياً.

وعزت مصادر أن الإجراء يهدف إلى تخفيف الضغط وطوابير الانتظار بشأن الاستفسار عن بعض المعاملات من جانب المواطنين والمقيمين ومعرفة وصول وإحالة المعاملات سواء لإدارة معينة داخل الجهة أو تحويلها إلى جهات خارجية مختصة تتبع للإمارات أو الوزارات.

حقوق الإنسان في التعاون الإسلامي بجدة موقتاً

المصدر: جريدة الحياة الخميس28 رجب 1432 هـ - 30 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283262

أستانة - مصطفى الانصاري

ذكرت مصادر ديبلوماسية مطلعة في اجتماع وزراء الخارجية الإسلامي في أستانة أمس، أن الوزراء اتفقوا بشكل مبدئي على أن يكون مقر الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، (المؤتمر الإسلامي سابقاً) في مقر المنظمة بجدة في السعودية، لتفادي خلاف سعودي - إيراني حول طلب مزودج لاستضافة مقرها. وقالت المصادر إن القرار يقضي بوجود الهيئة في مقر المنظمة (موقتاً)، على أن تصرف مخصصاتها المالية من موازنة المنظمة، لحين التوافق بشكل نهائي على مقرها الدائم.

وأضافت المصادر إن القرار الذي من المرتقب أن يعلن اليوم (الخميس)، جاء لإنهاء الخلاف الذي اندلع بين البلدين في الدورة الـ37 لوزراء الخارجية في دوشنبيه بطاجيكستان العام الماضي، وحال من دون إقرار الهيئة بصورتها النهائية.

وأوضحت المصادر، بأن اجتماع أستانة أقر النظام الأساسي للهيئة، فيما يرتقب انتخاب أعضاء الهيئة، والبالغ عددهم 18 عضواً، في تطور نوعي سيفضي إلى ولادة هيئة مستقلة لحقوق الإنسان على مستوى العالم الإسلامي.

من ناحية ثانية، نفى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، أكمل الدين إحسان أوغلو أن تكون الهيئة بديلاً لمنظمات حقوق إنسان دولية، موضحاً بأنها «هيئة رسمية في إطار ميثاق المنظمة الذي يؤكد التزام الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرهما من صكوك القانون الدولي، التي التزمت بها دول التعاون الإسلامي، وأصبحت أطرافاً فيها .«...

وحول إمكان أن يطال نشاط الهيئة مناطق أخرى خارج إطار العالم الإسلامي، قال إحسان أوغلو إن للهيئة - بموجب نظامها الأساسي- ولاية واسعة للعمل على قضايا حقوق الإنسان يكلفها بها مجلس وزراء الخارجية، وأضاف بأن عملها سيعتمد على كل ما يكلفها به مجلس وزراء الخارجية. وفيما إذا كانت الهيئة سوف تعتمد على مبادىء الإسلام كبديل عن المبادئ العامة لحقوق الإنسان المعلنة في الأمم المتحدة، أشار الأمين العام للتعاون الإسلامي إلى أن الهيئة تجسد الإرادة السياسية، على أعلى مستوى، للدول الأعضاء في المنظمة من أجل تعميم منظور حقوق الإنسان في جميع أنشطة المنظمة وبرامجها، منوهاً بأن (جميع دول المنظمة أعضاء مسؤولون في المجتمع الدولي، وجميعها ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان الدولي لحقوق الإنسان، ويتجسد هذا الالتزام كما ينبغي في ميثاق المنظمة)، وأوضح بأن ما يقال عن مفهوم التعارض مع الإسلام، أو أي دين آخر، هو أمر لا مكان له من الصحة بخاصة، وأن الإسلام دين يعزز مفهوم حقوق العباد، وهو مفهوم يتجاوز بكثير حقوق الإنسان إلى كرامة الإنسان، ليخلص إلى القول بإنه ليس من العدل وصف دين، أو آخر بأنه ضد القيم المشتركة بين البشرية.

585مخالفة لنظام حقوق المؤلف... مجموع غراماتها 8 ملايين

المصدر: جريدة الحياة الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283666

الرياض – سيف السويلم

المملكة خرجت من قائمة الدول المخالفة ... وفي الإطار موظف في الإعلام يغلق محل مخالف.(عبدالله الشيخي(

كشف وكيل وزارة الثقافة والإعلام المساعد للإعلام الداخلي المكلّف، عضو لجنة النظر في مخالفات حقوق المؤلف أحمد الحوت، عن أن عدد المخالفات التي صدرت فيها قرارات من لجنة النظر في المخالفات المتعلقة بحقوق المؤلف خلال العام الجاري والعامين الماضيين وصل إلى 585 مخالفة، وأن مجموع الغرامات والتعويضات تقارب 8 ملايين ريال ، مؤكداً أن المملكة خرجت من قائمة الدول المخالفة لنظام حقوق المؤلفين، وأن عمليات الضبط والعقوبات التي تعمل عليها في تصاعد، سعياً للحد من وجودها.

وقال خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر جمعية المنتجين والموزعين السعودية، في الرياض ليل أول من أمس: «وزارة الثقافة والإعلام تعمل - من خلال اللجان المتخصّصة في العمل - على الحد من المخالفات التي تخص حقوق المؤلف، وهناك تصاعد كبير في عملية الضبط وإيقاع العقوبات، حتى وصلنا إلى التوصية بسجن من تتكرر منهم المخالفة، إضافة إلى التشهير بهم في بعض الصحف على حسابهم، وبعد الموافقة على هاتين التوصيتين سيتم التطبيق، ولجنة النظر في المخالفات أصدرت في عام 1430هـ، 195 قراراً يرتبط بالمخالفات، أقر معها مليونين و674 ألفاً كمبالغ محصّلة للحق العام، فيما جاءت المبالغ المدفوعة كتعويض بمليون و 875 ألفاً، أما إجمالي أيام الإغلاق الذي تعرّضت له المحال المخالفة وصل إلى 810 أيام، وفي عام 1430هـ صدر 225 قراراً، ووصلت الغرامات إلى 3 ملايين و 254 ألفاً، أما أيام الإغلاق فوصلت إلى 1320 يوماً، وخلال النصف الأول من العام الجاري صدر 165 قراراً، ولدينا في اللجنة حالياً كثير من القضايا.»

وأوضح أن المفتشين الذين يعملون للوزارة بحاجة إلى الدعم والتشجيع، نظراً لأن بعضهم يتعرض لمضايقات أثناء دهمهم، إضافة إلى أنهم يجدون ممانعة من الدخول في بعض الأماكن، مشيراً إلى أنه تمّت المطالبة بمساواتهم مع موظفي لجان الضبط في الجمارك، وموظفي إدارة الغش التجاري، لافتاً إلى أن نشاط إدارة الحقوق في الوزارة وصل إلى تشكيل تعاون مع المنافذ الحدودية، بحيث لا يتم الاكتفاء بمصادرة المواد المخالفة، مشدداً على ضرورة تحقيق شراكة نوعية بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال حماية حقوق المؤلف، بما يساعد في تحقيق منظومة تكاملية قادرة على رفع وعي المجتمع المحلي بهذه الثقافة.

وأضاف: «الوزارة تواصل جهودها لتحقيق منظومة متكاملة من الهيئات القادرة على تحقيق التغيير في ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية لدى جميع فئات المجتمع، وهو ما نريده من جمعية المنتجين والموزعين السعودية بأن يتكامل دورها مع الدور الرئيسي الذي تقوم به الوزارة في مجال متابعة قضايا انتهاك حقوق الملكية الفكرية والممثلة في الإدارة العامة لحماية حقوق المؤلف، والتي تعدّ المنظومة القانونية والتشريعية التي تعمل على إصدار الأحكام ضد مرتكبي جرائم حقوق الملكية الفكرية، ومسألة تفعيل إدراج نشاط حماية برامج الحاسب الآلي ضمن أنشطة الجمعية، يعزّز إسهامها في مجال حماية حقوق المؤلف، وذلك تماشياً مع الأوامر الملكية الصادرة بتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني، فتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في مجال الحد من عمليات انتهاك حقوق الملكية الفكرية وتبعاتها، يرتبط بتضافر جهود مجتمعة لعدد من الجهات، منها زيادة الجهود في تعزيز ثقافة نوعية لدى المستخدمين حول مفهوم حقوق الملكية الفكرية، فتكامل المؤسسات المعنية والمهتمين وأصحاب الحقوق تشكّل مثلث حماية يهدف إلى الحد من مستوى جرائم القرصنة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.»

من جانبه، أوضح رئيس جمعية المنتجين والموزعين محمد الغامدي، أن مجال حماية حقوق الملكية الفكرية يشكّل أساساً لعمل الجمعية وصياغة أهدافها، مشيراً إلى أنها تسعى نحو العمل وفق منهج يضمن حماية أصحاب الحقوق من العاملين

في المجالات الإبداعية، معتبراً أن ذلك يأتي كإضافة لمجموعة أنشطتها التي تستهدف الإنتاج الفني والإذاعي والتلفزيوني والسينمائي والمسرحي.
وأضاف: «الجمعية من خلال دورها الجديد، ستعمل كحلقة وصل بين المظلة التشريعية والتنفيذية - ممثلة في الوزارة - وأصحاب الحقوق من منتجي برامج الحاسب الآلي وموزعيها بما يخدم مصلحة المجتمع، فالجمعية ستشكّل لجنة متخصصة في الحاسب الآلي، إضافة إلى أنها ستعمل على تكوين فريق عمل مدرّب ومطوّر بالشراكة مع الوزارة يعمل على توعية المجتمع بهذا الشأن.»
بدوره ذكر المستشار القانوني محمد الضبعان أن نتائج الدراسة العالمية حول قرصنة البرمجيات في نسختها الثامنة، والتي أعدتها جمعية منتجي برامج الحاسب الآلي التجارية، بالتعاون مع مؤسسة البيانات الدولية، وشملت 116 دولة، أوضحت أن معدّل القرصنة في المملكة يأتي ضمن مدى النقطة المئوية الواحدة صعوداً وهبوطاً، منذ عام 2006 وحتى عام 2010، في الوقت الذي ارتفعت فيه القيمة التجارية للبرمجيات غير المرخّصة عام 2010، بنحو 219 مليون دولار عن العام 2006، لتتضاعف الخسائر المسجلة في ذلك العام، والتي كانت تصل إلى 195 مليون دولار.

الحياة AL HAYAT

رعاية السجناء : 63 ألف مواطن مهدد بالسجن خلال السنتين المقبلتين

المصدر: جريدة الحياة الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283645

جدة - إيمان السالم
حذر رئيس لجنة رعاية السجناء في محافظة جدة عبدالله بن محفوظ لـ«الحياة» من تهديد خطر بالسجن يحوم حول 63 ألف مواطن في السعودية خلال السنتين المقبلتين، جراء مديونيات تحملوها تصل إلى ثلاثة بلايين ريال، مؤكداً أن جميعهم غير قادرين على السداد بحسب معلومات «سمة.»
وأكد ابن محفوظ أن اللجنة رفعت إلى مجلس الشورى طلباً لدرس هذا الموضوع نظراً إلى خطورته، خصوصاً أن الإجراءات النظامية المعروفة تشير إلى أن السنتين المقبلتين ستشهدان ملاحقة هذه الأعداد الضخمة قانونياً من طريق الحقوق المدنية، وسيكون الخيار أمامهم جميعاً إما السداد أو السجن.
ولفت إلى أن غالبيتهم اضطروا للاستدانة في الفترة التي لحقت انهيار سوق الأسهم، كاشفاً في الوقت ذاته وجود قروض تجارية واستهلاكية وصناعية ضخمة في المملكة، إذ يصل حجم القروض الاستهلاكية وحدها إلى نحو 100 بليون ريال.
وأوضح أنهم في اللجنة عموماً عرضوا مقترحات لحل موضوع مديني القروض، إذ إن غالبية المدينين لدى البنوك أو شركات السيارات، وكان اقتراحنا أن نعمل مع البنوك وشركات السيارات، وطالبنا بتخصيص جزء الزكاة التي يدفعونها لمصلحة الزكاة في إطلاق سراح السجناء المدينين لهم.
وقال: «يبلغ عدد السجينات الأجنبيات في محافظة جدة 300 سجينة منهن محكوم عليهن في قضايا أخلاقية وأخريات في قضايا تزوير، وتصل محكومياتهن إلى ثلاثة أعوام»، وأضاف: «نحن في غنى عن هذا العدد الكبير خصوصاً وأن كل سجينة تحمل طفلاً أو طفلين معها على الأقل.»
وأشار إلى أن قرار النائب الثاني لمجلس الوزراء ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز ينص على إعفائهن من المدة المتبقية، على أن يجري ترحيلهم نهائياً، وأخذ بصماتهن حتى لا يعدن إلى السعوديه، مما يسهم في تقليص أعداد كبيرة من السجناء.

أرسلت صورها الإباحية لجوالات عشوائية

محكمة جدة تتسلم قضية الخادمة العارية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م العدد 3666
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110701/Con20110701430349.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

تسلمت محكمة جدة ملف قضية خادمة إندونيسية تدعى سولي ـ 37 عاما ـ موقوفة في سجون جدة بموجب نظام الإجراءات الجزائية، على ذمة القضية حيث قدم الادعاء العام لائحة اتهام ضدها مع آخرين بتهمة تصوير نفسها عارية وتوزيع ونشر صورها على جوالات سائقين ومن ثم استضافتهم في منزل كفيلها وممارسة الفاحشة معهم، ويطالب الادعاء العام بإقامة حد الزنا لها ولآخرين معها وتعزيرها على القوادة ونشر الرذيلة وخيانة الأمانة الممنوحة لها من كفيلها.

ووفق التفاصيل التي تابعتها «عكاظ» فإن الخادمة أقامت علاقة محرمة مع سائق هندي يدعى كريم ـ 31 سنة (موقوف في سجن بريمان) حيث أرسلت له صورا لها وهي عارية تماما وفي أكثر من موقع عبر وسائط الجوال، واتخذت من منزل كفيلها مقرا لممارسة الرذيلة مستغلة خروجه وأسرته في الفترة الصباحية للعمل، أعقب ذلك إقامة نفس الخادمة علاقة غير شرعية مع سائق آخر بعثت له صورا لها وهي عارية، وأقرت الخادمة بأنها درجت على إرسال صورها العارية على أرقام جوالات بشكل عشوائي فضلا عن إرسالها لأكثر من سائق تواصلت معهم، كما أقرت بالذهاب إلى غرفة سائق في الحي وممارسة الرذيلة معه عدة مرات.

وصادقت الخادمة «العريانة» على أقوالها شرعا بممارسة فاحشة الزنا مع عدد من الأشخاص في منزل كفيلها وأنها كانت تطلب من بعضهم بطاقة شحن لجوالها، قبل أن يضبطها الكفيل بشكل مفاجئ مع سائق الجيران في منزله، ويبلغ الأجهزة الأمنية التي أوقفتها وأحالتها إلى دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء التي تولت التحقيق معها وعثرت على عدة صور ومقاطع خليعة لها في جوالها وأكثر من 38 رسالة لصور لها وهي عارية تماما وفي عدة مواضع ومشاهد مختلفة وتبين أن تلك الصور أرسلت إلى عدد من أرقام الجوالات.

وأنكر عدد من المتهمين مع الخادمة بينهم أربعة سائقين هنود موقوفين في سجون جدة تهمة إقامة علاقة غير شرعية مع الخادمة ودخولهم منزل كفيلها لغرض سيئ رغم أن التحقيق والادعاء العام عثر على صور للخادمة وهي في مواضع مخلة في جولاتهم، وزعم أحدهم أن تلك الصور تم تحميلها من شبكة الإنترنت. وأكدت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن محاكمة الخادمة ستبدأ في غضون الأيام المقبلة بعد أن تسلمت محكمة جدة كامل ملف القضية من هيئة التحقيق والادعاء العام.

وسجلت محكمتا جدة العامة والجزائية خلال شهرين نحو 30 قضية ضد خادمات في دعاوى يقيمها المدعي العام بتهم القوادة وممارسة الرذيلة وأعمال سحر وشعوذة والسرقة إضافة إلى قضايا الهروب التي تسجل في إدارة الوافدين، فيما نظرت محكمة جدة ثلاث قضايا رفعت ضد كفلاء خلال شهرين بتهم التحرش وسوء المعاملة وعدم الحصول على رواتبهن.

وأجرت الأخصائية النفسية رفعة المطيري بحثا حول تأثير الخادمة على سلوكيات الأسرة السعودية حللت خلالها مشاكل الخادمات وأبعادها، وأبانت أن تقديرات عدد العمالة من خادمات وسائقين يزيد عن 950 ألفا، وتشكل الجنسية الأندونسية نسبة 78 في المائة منها، وأظهرت المطيري في بحثها عددا من الإحصائيات الدالة على تفاقم مشاكل العمالة، كما أظهرت ما ورد في تقرير صدر عن وزارة العمالة بأندونيسيا من أن المملكة استقدمت خلال عام واحد 186 ألف عاملة منزلية.

استشاري: لا إحصاءات رسمية للمرضى النفسيين في المملكة

المصدر: جريدة الحياة الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283661

الرياض - أحمد غلاب

أكد استشاري الطب النفسي الدكتور محمد عرفان أنه لا توجد إحصاءات رسمية للمرضى النفسيين في المملكة، لكن الوضع الطبي لهم بدأ يشهد تطوراً ملحوظاً، من خلال زيادة أعداد الكوادر الطبية السعودية في العيادات والمستشفيات الصحية، إضافة إلى توجّه الدولة المتسارع لإنشاء المستشفيات الخاصة وتوفير الأدوية الطبية اللازمة للمرضى النفسيين .

وأضاف لـ «الحياة»: «المملكة كانت تعاني في وقت سابق من ندرة في أعداد الأطباء النفسيين الذين لا تكاد تذكر لقلتها، فيما وصل الآن إلى أكثر من 280 استشارياً نفسياً يحملون شهادات عليا، ولا تزال النسبة مقارنة بين الأطباء الاختصاصيين وعدد السكان قليلة جداً»، مشيراً إلى أن الاكتئاب بأنواعه سيصبح المرض الأول عالمياً من ناحية ارتفاع كلفة علاجه وتحميل الدول أعباء على مستوى العالم في عام 2020 بعد أن كان يحتل المركز الثاني بعد مرض القلب .

وذكر أن المرض النفسي له علاج، لكن تختلف كيفية علاجه من شخص إلى آخر، وتصل نسبة الشفاء فيه إلى 60 في المئة، إذ إن معظم من يعالجون يشفون بشكل سريع ومتدرج، بينما بعض الأمراض مثل الفصام فإن صاحبه يتحسن ويحتاج إلى دوام في العلاج .

وأوضح أن جميع المستشفيات أصبحت فيها أقسام نفسية، وهي فكرة أثبتت نجاحها وخدمت المريض النفسي، وجعلته لا يحمل صفة الرفض من المجتمع، بل قادر على أن يعود لمجتمعه ويتلقى علاجه في المستشفيات القريبة منه، ويجب أن ندرك أن المريض النفسي ليس مجنوناً .

وعن وجود نسبة رسمية للمرضى النفسيين في المملكة، قال: «هذا الأمر يؤخذ نسبة وتناسباً، فلو جمعنا الأمراض جميعها الأمراض الذهنية وأمراض الأطفال النفسية قد تصل إلى أكثر من 10 في المئة، والوسواس القهري والاكتئاب بأنواعه والرهاب الاجتماعي وهكذا... لكن لا توجد إحصاءات دقيقة في المملكة توضح ذلك، بيد أن الأمراض النفسية في العالم نسبها تكاد تكون واحدة، وهناك اختلاف مرض من بلد إلى آخر»، لافتاً إلى أن معظم السيدات المصابات بمرض نفسي في المملكة يعانين من «الاكتئاب»، بينما يشتكي الرجال من حالات الفصام .«

وذكر أن مناهج التعليم لتدريس الطب النفسي في السعودية ضعيفة جداً، وقال » :المخرجات فيه لا تلبي التطلعات، ومع ذلك هناك تزايد على الإقبال لدراسة الطب النفسي، والأعداد أصبحت مقبولة من السعوديين الذين تخصصوا في كندا وأميركا، والمملكة المتحدة، والمستشفيات العسكرية والتخصصية .«

وأكد أن المرض النفسي في المملكة ليس وهماً، وإنما حقيقة، وهناك إمكان لعلاجه كبقية الأمراض، وأضاف: «الآن أصبح المجتمع يغيِّر نظرته نحو الأفضل بخصوص المريض النفسي، وأصبح المريض يعتمد على نفسه ويعود ليندمج في مجتمعه ويمارس مهاماته من جديد بعد الجلسات الطبية .«

وعن بعض الدعوات الدينية التي لا تنظر في المرض النفسي حقيقة مرضية، قال» :الواقع ليس كذلك، بل الدعوة الدينية تساندنا في علاج هذا المرض، وكثير من علمائنا ومشايخنا هم من أكثر الناس دفاعاً عن حق المرضى النفسيين في العلاج، وهم ضد مدعي العلاج والخرافات.«

الشورى ينتقد أوضاع سيارات الأجرة...ويصفها بـ غير اللائقة

المصدر: جريدة الحياة السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283957

الرياض - رياض المسلم

يناقش مجلس الشورى في جلسته المقبلة مقترحاً يعالج مشكلة سيارات الأجرة في المملكة والنقل العام قدمه عضو المجلس اللواء الدكتور محمد أبو ساق أخيراً.

وأوضح أبو ساق أن هذه الدراسة (حصلت «الحياة» على نسخة منها) بينت وجود فراغ نظامي وعدم توازن في «نظام النقل» الحالي الذي خصص لنقل الركاب بالحافلات، وأهمل نقل الركاب بسيارات الأجرة الصغيرة، على رغم فارق الأهمية.

وركزت هذه الدراسة على تحسين شؤون النقل بسيارات الأجرة الصغيرة (التاكسي.«(

وأضاف: «تبين هذه الدراسة أن أوضاع النقل في سيارات الأجرة الصغيرة في المملكة في مستوى متواضع غير لائق، وسيطرة السائقين والموظفين غير السعوديين على قطاع النقل بسيارات الأجرة الصغيرة يعكسون سمعة سيئة لبلادنا، من واقع ممارسات ملموسة اجتماعياً وموثقة رسمياً وإعلامياً»، مشيراً إلى أن سيطرة غير السعوديين على هذا القطاع الهام حرَم عشرات الآلاف من السعوديين من الحصول على فرص عمل في هذا القطاع، ما أسهم في زيادة عدد البطالة.

وأكد أن هذا المشروع لا يمثل دراسة نهائية ومكتملة وتحقق كل الأهداف المرجوة، فهذه الدراسة والمشروع المقترح، ليستا إلا مدخلاً نحو مرحلة الملائمة تحت قبة المجلس.

وتابع: «الهدف من المشروع تحقيق مستوى أفضل في مجال خدمات النقل العام بسيارات الأجرة الصغيرة (التاكسي والليموزين)، عبر معايير مهنية ترتقي بالخدمة، وتمكن من استمرارية الإشراف والمحاسبة، وجعل خدمة النقل العام بسيارات الأجرة الصغيرة) التاكسي) أكثر تنظيماً وجاذبية للركاب مما يحد من زحمة السيارات الخاصة في وسط المدن، وجعل منظومة النقل العام (التاكسي والليموزين) واجهة حضارية أمام الزوار تعكس وجهاً حسناً لبلادنا وتليق بمستوى التنمية الراهنة، والحفاظ على سلامة ركاب سيارات الأجرة الصغيرة بضمان مستوى نظافتها وصيانتها وسلامتها، وتوفير عشرات الآلاف من الفرص لتوظيف السعوديين في قطاع النقل العام كسائقين وموظفين، في مجال التاكسي والليموزين .«

وأضاف: «المشروع يسهم في تقليل نسبة السلبيات الأمنية إلى أدنى مستوى بإحلال عشرات الآلاف من السعوديين محل السائقين والموظفين غير السعوديين، وجعل نسبة كبيرة من العائد الاقتصادي لتشغيل سيارات الأجرة يستثمر في البلاد انطلاقاً من سعودة الوظائف، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار الآمن في مجال خدمة النقل العام.«

وذكر أن المقترح الذي قدمه يتطرق إلى الملاحظات السلبية الراهنة على أوضاع سيارات الأجرة الصغيرة (الليموزين والتاكسي)، منها أنه يتم تشغيل سيارات الأجرة حالياً بأقل مستوى من الإشراف والنظافة والمهنية، وسيطرة غير السعوديين على قيادة سيارات الأجرة .

ولفت إلى أن نسبة كبيرة من سيارات الأجرة تعمل بأقل مستوى من الصيانة، ما يشكل خطراً كبيراً على سلامة الركاب، وتشبه سيارات الأجرة بالنعش الطائر بسبب فوضوية قيادتها وسرعتها وعدم انضباط سائقيها مما تسبب في كثرة حوادثها»، مشيراً إلى أن سيارات الأجرة وسائقيها يعكسون سمعة سيئة عن المملكة ومجتمعها.

الداخلية تحدد شروط تعاقد الوزارات والمنشآت الحكومية مع الحراسات الأمنية المدنية

المصدر: جريدة الحياة السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284002

جدة - حسن السهيمي

أصدرت وزارة الداخلية أخيراً حزمة من شروط ومتطلبات تلزم الوزارات والجهات الحكومية الرجوع إليها في حال التعاقد مع شركات الحراسات الأمنية.

وقالت «الوزارة» في اشتراطاتها الحديثة (حصلت «الحياة» على نسخة منها » :(إن على جميع الوزارات والجهات الحكومية المختلفة تنفيذ جميع الضوابط والشروط، وأن لا يكون المعيار هو الأقل سعراً وذلك لتحقيق الهدف الأمني المنشود.«

واشترطت «الوزارة» أن يكون حراس الشركات أو المؤسسات الأمنية المدنية مدربين وحاصلين على شهادات تدريبية وتأهيلية من مراكز تدريب الأمن العام أو المراكز التدريبية المعتمدة، كما ألزمت الشركات الأمنية بتطبيق ساعات عمل حارس الأمن المدني، وذلك طبقاً لقرار وزارة العمل 142، من أجل السماح لتلك الشركات بالدخول في منافسات الحراسات الأمنية.

وطالبت «الوزارة» بأن يكون لدى المؤسسة خبرة في مجال تقديم «الحراسات المدنية«، إضافة إلى الالتزام بالزي الموحد للنشاط بحسب التعليمات والضوابط المنظمة لذلك.

وبات تقديم شهادة من الجهة المختصة بالأمن العام بعدم وجود ملاحظات أو مخالفات على الشركة، أحد الشروط والمتطلبات الأساسية التي أدرجتها «الوزارة» ضمن شروطها الأساسية في «شركات الحراسات» ، كما تنص الشروط الجديدة باستقلال عقد هذه الحراسات عن أي عقود أخرى، وعدم إدراجه ضمن عقود النظافة والصيانة والتشغيل.

وأصبح على شركات ومؤسسات الحراسات الأمنية تقديم شهادة تامين على الممتلكات العامة لموقع الحراسة من جانبها، كما أضحى على هذه الشركات والمؤسسات تقديم شهادة اشتراك في التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى توفير تأمين طبي لجميع أفراد طاقم حراساتها.

وحفظت «الوزارة» حقوق الحراسات الأمنية، إذ ألزمت الشركات والمؤسسات الأمنية المدنية التي تقوم بحراسة الوزارات والجهات الحكومية المختلفة بتوفير كبائن مظللة ومكيفة مع بقية خدماتها لمواقع الحراسة الخارجية.

وشددت لائحة الاشتراطات الجديدة على ضرورة إنفاذ شركات ومؤسسات الحراسات الأمنية بما ورد في مواد نظام الحراسة الأمنية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي «م/24» الصادر في 1427/5/5 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم «170/ح/د» في 1427/5/5 في ما يتعلق بالرواتب والعلاوات والحوافز التشجيعية وعدد ساعات العمل لأفراد الحراسة المدنية الخاصة والمشرفين عليها. واشترطت كذلك حصول الشركة أو المؤسسة على شهادات إثبات خلو سوابق لحراسها ومنسوبيها، لقبول عطاء تلك الشركات في مناقصات الحراسات الأمنية، إلى جانب توفير جميع ما يتعلق بالوسائل المساعدة للحراسة الأمنية المدنية الخاصة من أجهزة اتصال سلكي ولا سلكي وتسليح ناري أو عصي كهربائية أو خشبية وسيارات للدوريات الأمنية وخلافها من تجهيزات للدوريات الأمنية وذلك بناء على حاجة الموقع .

وأقرت الاشتراطات على المنشآت التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة العليا للأمن الصناعي التي ترغب في التعاقد مع شركات ومؤسسات الحراسات الأمنية المدنية الخاصة أخذ الموافقة من جانب الهيئة العليا للأمن الصناعي في وزارة الداخلية وفق التعليمات المطبقة لديهم. وتعتبر هذه الشروط والمتطلبات الجديدة التي فرضتها «الوزارة» منذ اعتماد القرار نافذة على عقود الشركات والمؤسسات الأمنية المدنية الخاصة الموقعة بعد صدور القرار، إذ إن القرار شدد على ضرورة أن تكون هذه الشروط ضمن كراسة المنافسة عند تأمين حراسات أمنية مدنية خاصة.

أكد تردي وضعه الصحي ومعاناته من ضعف النظر

المحامي الشمري: لا صحة لإطلاق سراح العطوي من سجون إسرائيل

المصدر: جريدة الرياض السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م - العدد 15713
http://www.alriyadh.com/2011/07/02/article646874.html

الرياض - أسامة الجمعان

أكد المحامي كاتب الشمري وكيل أسرة المحتجز السعودي في إسرائيل عبدالرحمن العطوي والمتابع للقضية أمام المنظمات الحقوقية والإنسانية داخل وخارج المملكة عدم صحة الخبر الذي تناولته وسائل الإعلام المختلفة خلال الأيام الماضية حول إطلاق سراحه. وأضاف المحامي الشمري أن المعلومات المؤكدة لديه حتى تاريخ يوم الأربعاء 29/6/2011م أن العطوي مايزال محتجزاً في إحدى المزارع شمال مدينة إيلات بأربعين كيلومتراً منذ تاريخ 2010/2/15م بصورة غير قانونية وغير مبررة وغير واضحة وخاصة في ظل انقطاع التواصل والزيارات من قبل المنظمات والهيئات الحقوقية والإنسانية بما فيهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأكد المحامي كاتب الشمري على استمرار تردي وضعه الصحي ومعاناته من حالة عدم اتزان وضعف النظر ونحول في الجسم. ونوه الشمري إلى ضرورة التأكد من مصداقية الأخبار التي تنشر بين فترة وأخرى عن هذه القضية والتي تبنى في كثير من الأحيان على مزايدات تتسبب في الإساءة إلى مشاعر ونفسية أسرته وخاصة ابنته الصغيرة. وأشار إلى أن احتجاز العطوي بهذه الطريقة غير الإنسانية هو محل استغراب واستهجان من قبل المنظمات الإنسانية والحقوقية التي تعتبره انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان وناشد جميع المهتمين والمنظمات والهيئات الدولية تكثيف جهودها للضغط على السلطات الإسرائيلية لحل مشكلة العطوي وإطلاق سراحه وتمكينه من العودة إلى أسرته بعد أن مضى على احتجازه أكثر من ست سنوات.

محامون وشرعيون لـ الحياة: البصمة تقنية آمنة لحماية المرأة من تلاعب المعرّف

المصدر: جريدة الحياة السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284006

جدة – أحمد الهلالي

بدأت وزارة العدل في السعودية أخيراً تطوير مراحل التقاضي من خلال استخدام » التقنية» الحديثة، وإلغاء بعض الشروط التي كانت في نظر البعض معرقلة لمسيرة التطور القضائي في البلاد.

وشكل قرار «الوزارة» في تطبيق نظام «البصمة» للمرأة عند خوض مرحلة التقاضي في المحاكم الشرعية نقطة تحول كبيرة في القضاء السعودي واستبشرت النساء السعوديات بهذا القرار كونه سيلغي شرط «المعرّف» الذي كان يؤرقهن كثيراً، ما أدى إلى تخوف البعض منهن من رفع دعاوى قضائية في المحاكم.

وشرعت الوزارة في تطبيق نظام البصمة للمرة الأولى في المحاكم السعودية من طريق محكمة جدة العامة، بعد أن تم تدشينها من جانب وزير العدل الدكتور محمد العيسى والذي أكد حينها أنها ستطبق على مراحل في جميع المحاكم من دون استثناء .

وأكد محامون وشرعيون أن تفعيل إجراء استخدام «البصمة» في المحاكم الشرعية بدلاً من «المعرف» في حال تم تطبيقه في المحاكم وبقية الجهات الحكومية سيثمر عن فوائد عدة سواءً لأصحاب الشأن من النساء أو للجهات القضائية والحكومية.

وأشاروا إلى أنهم يأملون في تطبيقه في بقية المحاكم والأجهزة القضائية في القريب العاجل لأهميته الواضحة، مشيرين إلى أنه في حال عدم تطبيقه بسبب العوائق فإنه ينبغي الاستعانة بموظفات في المحاكم الشرعية.

وحول الفوائد والإيجابيات التي يمكن حصولها من وراء استخدام نظام «البصمة «لتحديد هوية المتقاضين في المحاكم الشرعية، أوضحوا أن تطبيقه سيحد من التحايل وانتحال شخصية المرأة في المحاكم من طريق إحضار امرأة بديلة، أو غيرها من أمور الالتفاف التي يلجأ إليها بعض الأشخاص.

ولم ير رئيس ديوان المظالم السابق إبراهيم الحقيل بدأ من كشف المرأة وجهها أمام القاضي أثناء مراجعاتها للمحاكم، مؤكداً أن كشف الوجه يهدف إلى التأكد من مطابقة صورتها في الهوية على أرض الواقع.

وأكد أن قضايا المرأة في الديوان لا تتعدى خمسة في المئة من إجمالي عدد القضايا، مفيداً أن المشكلة الحقيقية التي يواجهها الديوان هي التأكد من هوية المرأة، إذ إن من حق القاضي التحقق من هوية المرأة، بكشفها عن وجهها لمطابقة بطاقة الأحوال المدنية، لكنه استدرك قائلاً: «ومن حق المرأة الامتناع عن كشف وجهها وتوكيل محامٍ، أو إحضار معرّفين لها ليتحقق القاضي من هويتها»، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تضمن للقاضي صحة المعلومات الشخصية الخاصة بالمرأة المتقدمة للقضاء.

ويأمل المحامي والمستشار القانوني محمد المؤنس أن يمتد تطبيقه إلى بقية المحاكم في السعودية والأجهزة القضائية في القريب العاجل للأهمية الواضحة لهذا النظام الذي سيقضي على بعض السلبيات التي ربما تحدث في مراحل التقاضي.

وثمن المؤنس اتجاه المحاكم للتقنية الحديثة لتطوير وتفعيل إجراءاتها ما انعكس إيجاباً على أدائها الإجرائي عموماً بالنسبة للقضاة والمتقاضين على حد سواء.

وأشار إلى أن الأخذ بنظام البصمة جديرٌ بالترحيب، لأنه يتجاوز مجرد التطوير التقني ويتعداه إلى مراعاة الأوضاع الاجتماعية والقيم الذاتية للبلاد بالدرجة نفسها.

من جهته، قال المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي: «إن تفعيل إجراء استخدام البصمة بدلاً من المعرف إذا تم في المحاكم وبقية الجهات الحكومية سيكون له فوائد عدة، سواءً لأصحاب الشأن من النساء أو للجهات القضائية والحكومية.«

وأوضح أن أبرز الفوائد هي منع التحايل، وانتحال شخصية المرأة في المحاكم بإحضار امرأة بديلة من صاحبة الشأن، سواءً كان المعرف سيئ النية أو خلافه، لأنه ثبت في أحوال عدة أن المعرف لا يعلم أن هذه المرأة خلاف المرأة التي يريد التعريف بها، ويكتفي بالثقة في ولي المرأة سواءً كان الزوج أو الأب أو الأخ وغيرهم.
وأضاف المالكي قائلاً: «إذا لم يتم تطبيق نظام البصمة أو كان هناك عوائق في تطبيقه سواءً فيما يتعلق بالثقة أو بطريقة الاستخدام فمن الممكن الاستعانة بالنساء كموظفات في المحاكم للتثبت من هوية المرأة بنفس طريقة التثبت من هوية الرجل، ويمكن تعميم هذه الخطوة فيما بعد في بقية الدوائر الحكومية.«
ومن جهته أوضح المستشار الشرعي عطية الحارثي أن تطبيق إجراء استخدام نظام البصمة للمرأة بديلاً من المعرف ستكون له فوائد عدة سواءً كان للنساء أو للمحاكم الشرعية والجهات الحكومية الأخرى التي يمكن لها أن تستفيد من هذا النظام الذي سيخدم الآلاف من المراجعين للدوائر الحكومية.
وحول إيجابيات تطبيقه للنظام في المحاكم، أكد الحارثي أن أبرز تلك الإيجابيات هي منع التزوير في الشخصية من خلال إثبات بيانات هوية المتقاضي أمام ناظر القضية، إضافةً إلى منع التلاعب والتحايل على القضاء في أي قضيةٍ كانت.
وسبق أن أُعلن عن تحركات لوزارة العدل في تخصيص قاضي أحوال شخصية في كل محكمة لتولي قضـــايا النساء وذلك بعد أن لاحظت الوزارة ارتفاع معدلات هذه القضايا وتعدد الشكوى من تأخر إصدار الأحكام ما يعطل مصالحهن ويضيع حقوقهن المادية والمعنوية .ويعتبر هذا التوجه من ضمن الخطط الموضوعة لتطوير القضاء وسرعة إنجاز المعاملات التي تخص المواطنات ومن أبرزها قضايا الطلاق والخلع، والحقوق المادية، والقضايا التجارية.

طالبن بإلحاق رياض الأطفال في جميع المدارس الحكومية

خريجات رياض الأطفال يعترضن على تأهيل معلمات الثانوية وشغر وظائفهن بغير المؤهلات

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647205.html

الرياض - أسمهان الغامدي

تقدمت عدد من خريجات رياض الأطفال بشكوى إلى "الرياض" هدفها إيصال أصواتهن إلى أصحاب القرار لإعادة النظر في أمرهن وفي سنوات أعمارهن التي قضينها في أكناف الدراسة ليتأهلن كمعلمات لرياض الأطفال .

بداية قالت الخريجة إيمان أحمد من ابسط حقوقي كخريجة متخصصة هو أن أجد لطموحي مكانا وألا يتعدى عليه الغير من المعلمات غير المؤهلات أو الكبيرات، فنحن في أوج شبابنا وقادرات على العطاء والأداء المتكامل في اللعب مع الأطفال والجلوس معهم في حلقات لملامسة أفكارهم وتنوريها، وطالبت بإلحاق روضات حكومية في كل منشأة تعليم عام، وجعل المرحلة التمهيدية التي تسبق التعليم العام مرحلة إجبارية لما لها من أثر في تكيف الطالب وتنمية مهاراته، ورفضت إيمان قرار الوزارة الذي وصفته بالمجحف في حقهن كمعلمات مؤهلات لهذه المرحلة التأسيسية، مطالبة من التربية إعادة النظر فيه .

ووافقتها الرأي فاطمة العتيبي خريجة رياض أطفال وأكدت أن المجتمع ووزارة التربية نفسها لا زالت تجهل أهمية رياض الأطفال كتخصص وما له من أثر في الطريقة التعليمية، وأعزت رفض العديد من الأهالي لإلحاق أطفالهم في الروضات إلى تهميش الوزارة لهم كمعلمات متخصصات أفنين مدة من أعمارهن ليتأهلن لتعليم وتأسيس الأطفال في أهم مرحلة عمرية لهم، كما استنكرت قرار الوزارة في تأهيل خريجات الثانوية والدبلومات لتعليم رياض الأطفال بينما الجامعات تضخ سنويا طالبات قادرات ومؤهلات على العطاء لهذه المرحلة بالمئات، وتقول: طالما أنه لم يوجد تنسيق بين التربية والتعليم العالي في التخصصات المتاحة والوظائف المطروحة لماذا لا تزال أبواب الجامعات مفتوحة لضخ أكبر قدر ممكن من خريجات رياض أطفال لينتهي بهن الحال كعاطلات !

بينما أضافت نورة بداح بأنه من حقهن ان يفتح ديوان الخدمة لهن الباب ليتقدمن بوظائف حالهن حال أي مدرسة أخرى، وأن تلحق الروضات بجميع المدارس الحكومية على مستوى المملكة، كما طالبت بضرورة توفير ورش عمل لهن لتستطيع المعلمة الاستفادة منها بدلا مما تنفقه من مالها الخاص وخاصة في المدارس الأهلية، وقالت: في وقت تصدر فيه القرارات بشكل شبه يومي كنا متأملين أن ينظر لحالنا كخريجات رياض أطفال بعين العدل ولكن جاءت الوزارة لتقتل تلك البذرة بقرارها الذي أصدرته لتأهيل المعلمات الحاصلات على المرحلة الثانوية وتفضيلهن على المتأهلات !

وزادت على ذلك رباب الحكمي خريجة رياض أطفال أن جميع الدول المتقدمة تعتمد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة أساسية وتمهيدية قبل التعليم العام ليقينهم التام بأهمية تلك المرحلة في تبلور أفكار نشئها وتوجيههم وفق تطلعات الدولة، وهذا سر من أسرار تفوقهم على الدول العربية، كما أنه من غير المنطقي القرار الذي أصدرته الوزارة فلا يمكن لمعلمة غير متأهلة أن تتولى مهام معلمة خضعت أربع سنوات للدراسة لتؤهل نفسها وقدراتها للتعامل مع الطفل والوصول إلى أعماقه .

جاء هذا على خلفية القرار الصادر عن نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات قرار - حصلت "الرياض" على نسخة منه - يقضي بحصر المعلمات الحاصلات على مؤهل الثانوية أو معهد المعلمات الثانوي أو دبلوم الكلية المتوسطة في التخصصات المختلفة ويرغبن في العمل كمعلمات في رياض الأطفال أو تدريس الصفوف المبكرة، وقد وضعت لتنفيذ هذا الأمر عدة اشتراطات من أهمها ألا يتجاوز عمر المرشحة 35 عاما وألا يقل تقديرها الوظيفي في آخر سنتين عن جيد جدا، أن يكون لديها استعداد مهني وشخصي للتعامل مع الأطفال وأن تكون سليمة من الأمراض الصحية والنفسية، كما

أكد التعميم الموزع على كافة إدارات التعليم أن الوزارة تقوم على تنفيذ برنامج تأهيل الكفاءات المهنية الفاعلة في مجال تعليم الطفولة المبكرة لمدة عام دراسي كامل بهدف الإعداد المهني الملائم لمعلمة المرحلة واحتياجات الطفولة النمائية .
وحول القرار الصادر من وزارة التربية أكدت المسؤولة عن الإدارة العامة لرياض الأطفال في وزارة التربية والتعليم الأستاذة جواهر السبتي ل"الرياض" أن الوزارة تقوم حاليا بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية على تعيين خريجات رياض الأطفال، حيث نجحت في الحصول على الموافقة لتعيين 7 آلاف خريجة من خريجات رياض الأطفال، والذي من شأنه أن يحقق زيادة استيعاب الأطفال في هذه المرحلة بواقع 4 .%
وأبانت أن الوزارة تسعى في الوقت الحالي لرفع هدف نسبة الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال، وتجويد العملية التعليمة في مرحلة الطفولة المبكرة من صفر إلى ثماني سنوات واستثمار عناصر كل ما يحقق أهدافها وذلك من خلال عدة أهداف، كما أكدت أن الوزارة تعمل على أخذ الموافقة لتعيين معلمات متخصصات بمرحلة رياض الأطفال بشكل مرحلي بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية، وتسعى إلى أن تنقل جميع المتخصصات بمرحلة رياض الأطفال بالمرحلة من التعليم العام إلى رياض الأطفال تأهيل المعلمات اللاتي على رأس العمل ويرغبن بتدريس الطفولة المبكرة (رياض أطفال، والصفوف المبكرة) وتنطبق عليهن الشروط التي تؤهلهن للعمل مع هذه الفئة .
كما نفت السبتي أن يكون هناك أي توجهات لإلزام الوالدين على إلحاق طفلهما في مرحلة رياض الأطفال ما قبل التعليم العام، ولكنها تتعهد بتهيئة مقعد لكل طفل يرغب ذووه بإلحاقه في الروضة وهو ما تعمل الوزارة عليه جاهدة بدءًا في القرى والمناطق النائية والأحياء التي لا يصلها التعليم الأهلي، مؤكدة أن الوزارة تسعى على أن ترفع نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من 7% من أطفال المملكة إلى النسبة التي تتوافق وتطلعات الوزارة، واستثمار كل ما يمكن استثماره في الوقت الحالي لتعيين الخريجات والحد من البطالة.

300سجين ونزيل في الأمل ينخرطون ببرامج تدريبية صيفية

المصدر: جريدة الحياة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284315

الدمام – «الحياة»

اختارت مؤسسة «الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية»، الإجازة الصيفية، لتنفيذ باكورة مشروع «حاضنة لتأهيل مخرجات السجون ودار الملاحظة ومجمع الأمل للصحة النفسية»، عبر تدريب 300 من نزلاء هذه المرافق ممن تبقى على محكومياتهم أقل من ستة أشهر. وتخصيص ألف ريال كمكافأة مالية لكل متدرب. كما يحصل على شهادة إتمام تدريب من المؤسسة عند انتهاء البرنامج، الذي يستمر لمدة شهرين.

وطالب رئيس مجلس أمناء المؤسسة أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد، بـ » استمرار مراحل المشروع على التوالي وفي شكل دائم، لخدمة أكبر عدد من المستفيدين .«كما وجه بإقامة أنشطة تعريفية بالحاضنة، وأهدافها، ومهارات الحياة، وأخلاقيات العمل في القطاع الخاص، والمشاريع الصغيرة، وبعض مهارات الحاسب الآلي. ويتضمن البرنامج مسارين، هما «التأهيل للتوظيف»، و»تمويل المشاريع الصغيرة». ويهدف إلى «تهيئة المخرجات للانضمام إلى مشروع الحاضنة عند انتهاء محكومياتهم .«

وتعتبر هذه المرحلة هي باكورة انطلاقة مشاريع مؤسسة «الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية»، التي تدرس واقع المجتمع في المنطقة، وتتلمس حاجاته، ثم تعمل على تحقيق أهدافها وبرامجها وفق هذه الحاجات. وقال المستشار الخاص لأمير الشرقية المدير التنفيذي للمؤسسة الدكتور عيسى الأنصاري: «إن اللجنة التنفيذية للمؤسسة تعكف على طرح أفكار جديدة وخبرات تسهم في شكل جاد، في خدمة شرائح المجتمع في المنطقة. كما تعمل على انتقاء برامج ومشاريع غير مكررة، وتعمل بجدية تامة على سد حاجات المجتمع.«

يُشار إلى أن مؤسسة «الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية»، هي مؤسسة خيرية، تهدف إلى «إيجاد حلول إبداعية لمعوقات التنمية الإنسانية، وتعمل برامجها على صوغ مشاريع تنموية تستهدف فهم طبيعة هذه المعوقات، ووضع الحلول المناسبة لها، وتطبيقها على المجتمعات المستهدفة، لإيجاد أفضل السبل لمواجهة هذه المعوقات». كما تهدف إلى «تقديم التنمية للمجتمعات المستهدفة، بدعم البرامج والمشاريع التنموية، بالتعاون مع المؤسسات التي تحمل أهدافاً مشابهة لأهداف المؤسسة، وتزويد المجتمعات بالخبرات، من خلال المشاركة في البرامج التنموية والمشاريع التطوعية. كما تعمل على زيادة الوعي التنموي، عبر محاولة إيجاد الحلول للمشكلات والقضايا التنموية التي تواجه المجتمعات». وترمي إلى «التعاون مع المؤسسات العالمية، لاستقطاب أفضل السبل لتنمية المجتمعات». كما تهدف أيضاً إلى «تشجيع أفضل الممارسات والمبادرات، لتقييمها، وتخصيص جوائز لها، وتمكين غير القادرين والفقراء من تحسين مستويات معيشتهم على المدى الطويل، سواءً في مداخلهم، أو ظروفهم المعيشية، من خلال تعليم أبنائهم، وتزويدهم بأفضل السبل للتغلب على الفقر، ومساعدة هذه المجتمعات من جانب المؤسسة لتنفيذ مشاريعها التنموية.«

زوروا أختام متوفين و20 صكا لأراض حكومية

السجن 15 عاما والغرامة 15 مليونا لقاضيين وتاجر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد 3668
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110703/Con20110703430709.htm

فهد الذيابي ـ الرياض

أصدرت المحكمة العامة في الرياض مؤخرا حكما بالسجن 15 عاما وغرامة خمسة ملايين ريال لكل من قاضيين شرعيين ورجل أعمال.

وتعود تفاصيل القضية التي وقف على تفاصيلها مفتشون من مجلس القضاء أن قاضيين في منطقة تبوك ورجل أعمال واجهوا تهمة تزوير أختام وتواقيع شرعية تعود للمحكمة العامة في محافظة البدع ولقاضيين متوفيين كانا في ذات المحكمة، وهما محمد بن مسلم العثيمين ورشيد بن محمد القيسي، إضافة لتزوير صكوك وحجج استحكام لا أصل لها لأراض بيضاء تملكها الدولة على ساحل البحر في شرما واستغلال نفوذ وظيفة القضاء لمصلحة شخصية داخل الدائرة وخارجها باستخراج الصكوك المزورة على الأراضي وإجراء إفراغات عليها.

وشرح قضاة ثلاثة مثلوا مجلسا مشتركا تم تشكيله من الجهات العليا في معرض حكمهم على المتورطين أسبابا أخرى دعتهم لتعزير العقوبة بينها اشتراكهم في تهريب أختام مزورة ممنوعة نظاما وإدخالها لأراضي المملكة ونقل القاضيان المتورطان مستندات رسمية تتعلق بسجلات الإنهاء والضبوط من داخل المحكمة إلى أماكن خاصة في فندق ومزرعة وشقة مفروشة على مدار عام ونصف العام، إضافة لارتكاب جريمة غسل الأموال وانتحال أحد المتهمين صفة رجل السلطة العامة وتحديدا موظف عام يعمل في الديوان الملكي وتكنيته باسم مستعار يدعى أبو سعد وخداع رجال الأعمال بإيهامهم أن الصكوك سليمة من الناحيتين الشرعية والنظامية وإيهام المواطنين بمقدرتهم على استخراج منح أراض لهم مقابل تسهيل عمليات الاحتيال.

واستندت المحكمة لشهادات عدة أهمها تلك المتعلقة بسائق يعمل في محكمة البدع أقر بتنفيذه عمليات الإفراغ والبيع والشراء واستلام الثمن وإيداعه في البنك لحساب رجل الأعمال الذي لعب دور الوسيط العقاري.

وأفاد السائق في شهادته إلى أن قصة الاحتيال بدأت بقيام قاضي محكمة البدع باستخراج صكوك شرعية من صكوك أصلية باسم أشخاص صوريين لتبدأ مهمة القاضي الآخر بإحضار المشترين من الرياض وجدة ليقوم السائق نفسه بصفته مالكا وهميا بالتفاوض حول مبلغ البيع عبر الوسيط العقاري وهو رجل الأعمال المتورط بالقضية فيفرغ للمشترين ويكتبون الشيك باسمه ويتجه للبنك ليجير المبلغ باسم الوسيط نفسه.

ووقعت أغلب إفراغات الصكوك بحسب سائق المحكمة في فندق في تبوك ومزرعة قاضي البدع وأمام منزله في الشارع، مقرا بأنه تسلم مبالغ متفرقة تصل إلى 60 ألف ريال من اثنين من المتورطين.

وتقاضى القاضيان مبالغ تصل إلى 44 مليون ريال من نصيبهما المتفق عليه مع الوسيط العقاري بحيث يكون لكل واحد منهم الثلث من مبالغ الصكوك وحجج الاستحكام الـ20 والتي تفرع منها عدد من المبايعات وصلت قيمتها أكثر من 77 مليون ريال.

وتمكن المتورطون الثلاثة من تسديد مبالغ الحق الخاص المترتبة عليهم والبالغة 66 مليون ريال أعادوها للمشترين وتبقى أمامهم الحق العام المتمثل بالسجن والغرامة وأمامهم 30 يوما للاستئناف ضد الحكم تنتهي قبل مطلع رمضان المقبل.

ودون مفتشون قضائيون من مجلس القضاء عدة ملاحظات ارتكبها أحد القاضيين المتورطين أبرزها اعتماد صكوك غير صالحة أو لا أساس لها للاعتماد عليها عند الإفراغ ووضوح تجاوزاتهم من خلال تكرار أسماء البائعين والمشترين والشهود أثناء المبايعات غير النظامية لأراضي الدولة.

ووصفت المحكمة ماقام به القاضيان بالخيانة والإفساد وأوصت بعدم شمولهما العفو.

تعاون مشترك بين هيئة الإغاثة وجمعية الأطفال بمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647211.html

جدة - ياسر الجاروشة

استعرض الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي الدكتور عدنان بن خليل باشا مع مدير جمعية الأطفال بمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدكتور عثمان عبده هاشم سبل تعزيز وتوثيق العلاقة بين الهيئة والجمعية والعمل معاً في إثراء حجم المساعدات والاهتمام بهذه الفئة التي تحتاج إلى الكثير من الرعاية خصوصاً المعاقين منهم .

جاء ذلك أثناء الزيارة التي قام بها مدير الجمعية لمقر الأمانة العامة للهيئة والاجتماع بأمينها العام وتناولا العديد من القضايا التي تهم هذه الفئة والسبل الكفيلة لإنقاذ الأطفال من بؤر المعاناة التي يتكبدونها بسبب الإعاقة وكيفية إعادة تأهيلهم ودمجهم بالمجتمع.. وناقشا أيضاً الوسائل التي يمكن اتخاذها لدرء المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الفئة من خلال الخدمات التعليمية والنفسية والاجتماعية الملائمة مع أوضاعهم الصحية والنفسية.. واستعرض الجانبان في هذا الاجتماع الأسباب المؤدية لمثل هذه الإعاقة لدى الأطفال والطرق السليمة للتخفيف منها بالتعاون مع الجهات المعنية لاسيما وإن هناك أعداداً كبيرة من المعاقين في المملكة منوهين بحجم الاهتمام الذي يلقاه هؤلاء الأطفال من قبل القيادة الرشيدة والميسورين من أبناء بلادنا الحبيبة ودعوا إلى المزيد من الاهتمام المادي والمعنوي بهم. يذكر أن هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وفي إطار اهتمامها ورعايتها للمعاقين من الأطفال قد صرفت (4,609,000) ريال لدعم الجمعيات والمراكز المتخصصة لرعاية المعاقين من الأطفال في كل من جدة ومكة المكرمة حيث أبرمت اتفاقية لدعم مركز نجود لتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة واتفاقية أخرى مع قسم (لست وحدك) بجمعية الأطفال المعاقين بجدة كما قدمت دعماً ل (537) طالباً وطالبة في (25) مركزاً متخصصاً في هذا المجال ..إضافة إلى مشاركتها بمشغولات يدوية ورسومات في المعرض الذي نظمته هذه المراكز والجمعيات التي يبلغ عددها (20) مركزاً وجمعية لتأهيل الأطفال.

الدريويش: 35 نادياً صيفياً في جامعة الإمام لترسيخ مبدأ الوسطية وتعزيز الانتماء الوطني

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647297.html

الرياض- متعب ابوظهير:

رفع الدكتور أحمد بن يوسف الدريويش وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون المعاهد العلمية، شكره لصاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز امير منطقة الرياض بالنيابة على هذه الرعاية الكريمة للأندية الصيفية التابعة للجامعة والتي بلغ عددها هذا العام (35 نادياً صيفياً) في مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها والتي تقام فعالياتها في المعاهد العلمية، وإلى أصحاب السمو الملكي أمراء المناطق على ما تلقاه النوادي الصيفية في الجامعة من اهتمام ورعاية وعناية ودعم مادي ومعنوي من أجل أن تحقق هذه النوادي أهدافها المنشودة منها في حفظ أوقات الشباب والشابات فيما يعود عليهم وعلى وطنهم ومجتمعهم بالنفع والفائدة وتزويدهم بما يحتاجون من أنواع المعارف والعلوم والفنون والمهارات العلمية والثقافية والأنشطة الاجتماعية والرياضية والدورات المختلفة .

واضاف تمتاز هذه النوادي بجمعها بين أنواع المعارف والعلوم والمهارات، وتنمية الملكات والقدرات، وبين العلم النافع والعمل الصالح من تعلم للقرآن الكريم وحفظ لما تيسر منه، وحفظ لما تيسر من السنة النبوية والمتون العلمية والمسابقات العلمية والثقافية الهادفة والمتنوعة كل ذلك بأسلوب تربوي راق يأخذ في الاعتبار ظروف الإجازة الصيفية وحاجة الطلاب والطالبات إلى المعلومات الميسرة السهلة والترفيه الهادف مع الانضباط في الأداء والعمل والإشراف والتوجيه لكافة المناشط والبرامج والفعاليات والزيارات واللقاءات والدروس العلمية وتأصيل المعتقد الحق في وجدان وأذهان وعقول الناشئة وترسيخ حب الوطن في نفوسهم وتعميق الانتماء إليه والحفاظ على أمنه وسلامته، ولزوم الجماعة والسمع والطاعة لمن ولاه الله أمرهم .

والبعد كل البعد عن أي انحراف أو سلوك مشين أو فكر منحرف أو التلبس بأي شهوة أو شهية مع الأخذ بسماحة هذا الدين ويسره وشموله ووسطية واعتداله

واجتناب أي غلو أو انحراف أو تطرف أو تشدد أو إفساد أو إرهاب أياً كان نوعه ومصدره وإدارك ما يحيط بنا من الفتن والابتلاءات وعدم الخوض في شيء منها مع استحضار ما نعيشه في هذا الوطن ونتفيأ ظلاله من نعم كثيرة وآلاء عديدة

مواعيد الأذان في رمضان حسب تقويم أم القرى وصلاة العشاء بعد المغرب بساعتين

الشؤون الإسلامية تشدد على عدم جمع التبرعات لمشروعات تفطير الصائمين إلا للجهات المصرح لها

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647304.html

الرياض/واس

حددت وكالة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد مواعيد الأذان والإقامة حسب تقويم أم القرى فقط خلال شهر رمضان المبارك ضمن استعداداتها لتهيئة الجوامع والمساجد لاستقبال هذا الشهر الكريم والتيسير على المصلين والقائمين والذاكرين. وأوضح وكيل الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري أن وكالة الوزارة حددت أيضاً أن يكون وقت صلاة العشاء بعد صلاة المغرب بساعتين عملاً بتقويم أم القرى المبني على فتوى سماحة المفتي العام للمملكة رئيس هيئة كبار العلماء توسعة على الناس وعدم الاختلاف بين المؤذنين. وقال إن الوكالة أكدت على الأئمة والمؤذنين تهيئة الجوامع والمساجد وعدم التغيب خلال الشهر الكريم وبخاصة خلال العشر الأواخر وعلى فتح المساجد لإتاحة العبادة والقراءة والذكر حتى انتهاء صلاة القيام. كما أكدت على عدم زيادة مكبرات الصوت الخارجية على أربعة مكبرات والالتزام بالاقتصار في استخدامها في صلاة التراويح على الجوامع فحسب مع ضبط درجة الصوت على المعتدل دون المتوسط بدرجة لتلافي أي تشويش على المساجد الأخرى أو تداخل القراءة واختلاطها وما يسببه ذلك من ذهاب الخشوع وإضعاف متابعة قراءة الإمام وتدبرها اتباعاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم كلكم يناجي ربه فلا يجهر بعضكم على بعض بالقراءة. وشددت الوكالة على عدم جمع التبرعات المالية لمشروعات تفطير الصائمين وغيرها وتوجيه من يرغب التبرع إلى الجهات الخيرية المصرح لها وملاحظة أن يكون مشروع الإفطار العيني بإذن من الجهات المختصة ويورد من محلات مرخصة من البلديات تلافياً لأي تسممات غذائية واستخدام الخيام بطيئة الاحتراق وعدم استخدام الخيام التقليدية المصنعة من القماش حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

أمير مكة يوجه بـ تأديب المتقاعسين عن التعاون مع هيئة الرقابة

المصدر: جريدة الحياة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284297

جدة - حسن السهيمي

وجه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز الجهات الحكومية في المنطقة في خطاب له (حصلت الحياة على نسخة منه) بضرورة سرعة الرد على ملاحظات ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق كافة خلال المدة المحددة وهي شهر كحد أقصى وفقاً للمادة 11 من نظام الديوان.

ونبه الفيصل على أن أي تأخير في الرد يندرج تحت قائمة الإهمال، الأمر الذي تنطبق عليه الجزاءات المنصوص عليها في نظام تأديب الموظفين.

وأردف: إن على الجهة المختصة نظامياً إجراء التحقيق اللازم مع الموظف المسؤول ومساءلة المتسبب واتخاذ اللازم في ضوء ما تقضي به الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

يأتي تشديد الفيصل في أعقاب تقرير لهيئة الرقابة والتحقيق والذي شكت فيه من عدم تجاوب عددٍ من الجهات الحكومية مع ما يتضح لديوان المراقبة العامة من ملاحظات.

وتابع التقرير أن التأخر في الإجابة عن ملاحظات الهيئة قد يصل لمدة طويلة تصل إلى أكثر من سنة، ما يفقد تلك الملاحظات أهميتها.

وشكت الهيئة من أن التأخر في الرد يفضي إلى تعثر معالجات تلك الملاحظات ما يكلف الخزانة العامة للدولة أموالاً طائلة نتيجة عدم تصحيح الأخطاء في حينها.

واعتبرت الهيئة أن ذلك يؤدي إلى صرف مبالغ من دون وجه حق أو استخدام المال العام في غير ما خصص له، وهو ما ترى فيه الهيئة مخالفة صريحة للمادة 11 والتي تقضي بضرورة الرد على ملاحظات الهيئة في مدة لا تتجاوز الشهر منذ تاريخ الإبلاغ.

وأكدت الهيـــئة أنه انطلاقاً من دور لجنة مكافحة الفساد الإداري في المنطقة في دعم الإمكانات والجهود المبذولة من جانب الجهات المعـــلوماتية والضبطية والرقابية والأمنية لأداء دورها بفعالية في مكافحة الفساد الإداري، وخصوصاً متابعة المشاريع الحكومية من ناحية المدة والتنفيذ من جهة ومدى مطابقتها للشروط والمواصفات من جهة أخرى.

من جانبه، أوضح المحامي عبدالعزيز الزامل لـ«الحياة» أن أساس نجاح إدارة المرافق العامة في الدولة هو صيانة الوظيفة العامة التي تقوم على أساس العدالة ومبادئها وعلى تكافؤ الفرص والشفافية والمساءلة والنزاهة المهنية والحيادية والانتماء للوطن والإدارة، والإصرار على تحقيق رسالتها وأهدافها وتحمل المسؤولية.

وأضاف أن ظاهرة الفساد الإداري تشمل جرائم متعددة مثل الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال السلطة والإثراء غير المشروع والتلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله والجرائم المحاسبية والتزوير وتزييف العملة وغيرها.

وشدد أن هذه الجرائم تخضع مكافحة هذا الفساد والتحقيق فيه لإشراف هيئة الرقابة والتحقيق التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الملكي رقم م7 وتاريخ 1391/2/1.

وبين أن الهيئة مستقلة وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتختص بالرقابة على أداء الموظفين والتحقيق مع من ينسب إليه تقصير منهم، وفقاً لما نص عليه نظام تأديب الموظفين واللائحة الداخلية للهيئة.

وقال: «إن هناك عدداً من الأنظمة الأخرى التي لها علاقة مباشرة بأعمالها ومنها النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق ونظام تأديب الموظفين والمذكرة التفسيرية واللائحة الداخلية للهيئة واختصاصات الرقابة المالية في الهيئة وديوان المظالم وقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم والمرسوم الملكي رقم (43) لعام1377 ، وأنظمة الإجراءات الجزائية ومجلس الخدمة المدنية والخدمة المدنية ومباشرة الأموال العامة ومكافحة التزوير ومكافحة الرشوة والبريد ولوائحه التنفيذية والمحاماة واستئجار الدولة للعقار وإخلاؤه والمرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، إضافة إلى أنظمة كثيرة تقوم الهيئة وفقاً لإمكاناتها المتاحة بمتابعة مدى التزام الأجهزة الحكومية بها.«

وشدد على أن للهيئة سلطة بحكم القانون في متابعة تنفيذ الأجهزة الحكومية لما سبق ولها علاقة بحسن الأداء الإداري في الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات الأهلية التي تخضع لإشراف مباشر من قبل الجهات الحكومية كقطاعات الشؤون البلدية والتجارة والعمل والصحة والخدمات الاجتماعية والإنسانية.

وأشار إلى أن من اختصاص الرقابة الإدارية الكشف عن المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها ومراقبة تفويض الصلاحيات واقتراح وسائل في معالجات اللازمة عند وقوع حوادث الإهمال أو المخالفات الإدارية والتعاون مع وزارة الخدمة المدنية في الكشف عن المخالفات الخاصة بشؤون الموظفين والاتصال بالجهات المختصة والرقابة المالية ومباشرة التحقيق التأديبي والتحقيق الجنائي وتمثيل الادعاء أمام الدوائر الجزائية في ديوان المظالم، ما يعني أن للهيئة سلطات واسعة بقوة النظام.

وأكد أنه يجب على الجهات الإدارية وعلى الموظف العام التعاون مع هيئة الرقابة والتحقيق، وفي حال امتناع جهة الإدارة التعاون مع الهيئة فيتم الرفع إلى الوزير المختص بحكم التسلسل الهرمي الإداري، ومن ثم إلى الحاكم الإداري، ثم إلى مجلس الوزراء بحكم ارتباطها برئيس مجلس الوزراء وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم بحق الجهة أو الموظف المتقاعس عن التعاون مع الهيئة.

وحول الإجراء عند امتناع الموظف العام المثول والتعاون مع الهيئة أفصح أنه تتم مخاطبة مرجعه الإداري، وإن استمر في الامتناع فيتم كف يده عن العمل بموجب المادة 43 من نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 7 بتاريخ 1391/2/1.

مستشفى جدة متهالك .. وعيادة تزيد من عقوبة السجناء

مصحة تضاعف المرض

90٪ من مرضى النفسية ينامون في عيادات مرممة .. فأين ينام البقية؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد 3668
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110703/Con20110703430874.htm

حسين هزازي ـ جدة

بحسب اعتراف مدير مستشفى الصحة النفسية في جدة أن 90 في المائة من المرضى ـ نساء ورجالا ـ ينامون في عيادات مرممة، وإذا تجاهلنا سوء وضع تلك العيادات المرممة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: أين ينام البقية الذين يمثلون نسبة الـ10 في المائة؟ وما هو وضعهم الصحي؟.

معروف عن علاج مرضى الحالات النفسية أنه يتطلب توفير بيئة صحية ملائمة تساعد على رفع معنوياتهم، وتسهل من مهمة الأطباء في علاجهم، ويأتي في مقدمة تلك الالتزامات الواجب توفرها لعلاج المريض النفسي، الكوادر الطبية المتمرسة، والمبنى الملائم، وتوفير الدواء الطبي اللازم، والمساحات الخضراء والحدائق، لكن في مستشفى الصحة النفسية في جدة، لايتوفر أي شيء من ذلك، فتنتكس حالة المريض ويطول أمد علاجه لسنوات، وفي حين يرفض معظم الأهالي استلام مرضاهم، ترفض شركات التأمين إدراج الأدوية النفسية ضمن برامجها التأمينية، في الوقت الذي يعجز المستشفى عن توفير بعض الأدوية.

وأول ما يتبادر إلى ذهن زائر المستشفى حين يرى المرضى متكدسين وسط القاذورات، والأوساخ، والروائح النتنة، في المبنى القديم الأشبه بالمهجور، هل تعلم وزارة الصحة عن الوضع المتردي في المستشفى؟، وإن كانت لا تعلم فالمصيبة أعظم، والمهم أن حقيقة واقع المستشفى مؤلم جدا وهو الماثل أمامنا حتى وصل الأمر إلى بيع المخدرات على المرضى ـ بحسب سجلات ضبط الشرطة، وتأكيدات المسؤولين عن المستشفى.

وسجلت اللجنة الوزارية برئاسة مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية في الوزارة الدكتور عبدالحميد الحبيب، والدكتور عبدالله الهذلول، من الهيئة السعودية للتخصصات الطبية، في زيارة مفاجئة، عددا من الملاحظات على المستشفى، وذلك ضمن تقييمها كمركز تدريب لزمالة الطب النفسي بالمنطقة الغربية.

واعترف مدير المستشفى الدكتور سهيل خان بقِدم بعض المباني و أن 90 في المائة من المنومين من الرجال والنساء ينامون في عيادات مرممة، وهناك بعض التشطيبات البسيطة في تنويم النساء جارٍ العمل عليها، كذلك يجري حاليا تأهيل قسم كامل للسجناء، ويتم التنسيق مع وزارة الداخلية لترتيب إجراءاته، وتوجد خمس عيادات للطب النفسي، وعيادات نفسية، واجتماعية، وعيادة تخصصية غير نفسية، بالإضافة إلى أطباء الزمالة والاستشاريين، لافتا إلى أن المستشفى يقدم للمرضى خدمات متطورة و يستخدم أحدث البرامج العلاجية مع المرضى.

وأضاف أنه تم استحداث برنامج جديد معني بمتابعة المرضى في منازلهم، إذ تمت متابعة 86 مريضا من خلال 1500 زيارة خلال السنوات الثلاث الماضية، مؤكدا أن الخدمة العلاجية في المستشفيات النفسية لا تظل تحتاج إلى التطور، كما أن هناك مشروع إنشاء مبنى جديد، ورفع السعة السريرية من 120 سريرا إلى 500 سرير.

وقال كبير الاستشاريين النفسيين في المستشفى الدكتور سعد الخطيب: إن علاج المرضى النفسيين يتم حسب التوصيات

الصادرة من منظمة الصحة العالمية، التي أكدت على أن يكون لكل مريض برنامج علاجي مستقل من قبل فريق طبي متخصص.
وأضاف أن جميع مستشفيات الصحة النفسية في المملكة تقدم خدمات جيدة، لكنها تحتاج إلى تقديم خدمات نفسية عبر المراكز الصحية وذلك يحتاج إلى جهد أكبر، مؤكدا أن جميع الأدوية الجديدة في العالم متوفرة للمرضى في مستشفيات الصحة النفسية وبكميات كبيرة، وبعض النقص الذي يقع أحيانا يوفر بالطلب مباشرة.
وبين أن أدوية المرضى النفسيين مكلفة جدا، خصوصا أدوية الاكتئاب والانفصام والذهان، لأنها أدوية تعتبر حديثة التصنيع وشركات الأدوية تعتمد على رفع تكلفتها، وقد تصل إلى ألف ريال للدواء الواحد الذي يستخدم لمدة شهر واحد، لذلك ترفض شركات التأمين إدراج العلاج النفسي ضمن مسؤوليتها العلاجية.
وقال إن دور القطاع الخاص في علاج المرضى النفسيين محدود، ودافع عن نقص الكوادر العلاجية في مستشفيات الصحة النفسية بقوله «نقص الكوادر موجود على مستوى العالم، ولكن فتح مجال الابتعاث الآن سوف يساهم بشكل كبير في سد جزء من النقص».
وبرر رفض أقارب المنومين استلام المريض النفسي، بأن معظم الحالات المنومة هي حالات ذهانية، ومهما استمرت في الاستقرار لفترات طويلة، تحدث انتكاسات متعددة، لذلك يكون هناك تردد في إخراج المريض، وطالب بزيادة عدد الأسرة في المستشفى، مؤكدا أن هناك مجمعا للصحة النفسية وعلاج الإدمان، سيرى النور قريبا وسوف يقوم بنقلة كبيرة في العلاج.

خلو مرشحي الرياض من الطعن..

غداً .. لجنة طعون الرياض تصدر قرارات بحق المرشحين لعضوية المجالس البلدية

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647305.html

الرياض- علي الحضان:

استقبلت لجنة الطعون الانتخابية بمنطقة الرياض 43 طعنا ضد المرشحين لعضوية المجالس البلدية بمنطقة الرياض في دورتها الثانية .

وبين الدكتور فيصل بن رميان الرميان عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء في قسم السياسة الشرعية رئيس لجنة الفصل في الطعون الانتخابية بمنطقة الرياض أن اللجنة تلقت 43 طعنا فيما كان عدد المطعون فيهم من المرشحين 24، لافتا أن مدينة الرياض لم تسجل أي طعن لدى اللجنة، مشيرا إلى أن الطعون جمعيها وردت من خارج مدينة الرياض، وتحديدا من 10 بلديات .

وأشار الدكتور الرميان أن البت في الطعون سيكون يوم غد بمشيئة الله تعالى وإصدار قرارات بشأنها، كاشفا في الوقت نفسه أن جل الطعون غير مستندة على أسس، موضحا أن معظم الطعون تركزت في أن المرشح غير ساكن في نفس المنطقة، وبدورنا خاطبنا المحافظات، كما خاطبنا نفس المرشح لإحضار اثباتات بسكنه في نفس المنطقة، وهو ما تم حيث تم إحضار تلك الاثباتات من قبل المرشح .

وكانت لجنة الطعون بمنطقة الرياض قد تلقت 77 طعنا فيما يخص الناخبين انحصرت أسبابها في كون الناخبين إما عسكريين أو أنهم أو لا يقيمون في نطاق الدائرة المقيدين فيها بالإضافة إلى بعض الطعون الخاصة باستبعاد بعض الناخبين بسبب تسجيلهم بأكثر من دائرة، واتخذت بشأنها١٨ قرارا أغلبها تم رفض الطعن فيها، والبعض تم قبول الطعن فيها، وتمثلت في استبعاد قيد بعض الناخبين، والبعض الآخر تم قبول طعنهم وإدراجهم في قيد الناخبين، وقد تم إبلاغها لذوي الشأن وخاصة الطاعنين حيث يحق لكل طاعن أن يأخذ نسخة من قرار اللجنة من مندوبي اللجنة في كل دائرة انتخابية .

يشار إلى أن لجنة الفصل في الطعون للانتخابات البلدية في منطقة الرياض تباشر عملها في المقر المخصص لها في حي الملز طريق صلاح الدين الأيوبي، حيث تستقبل اللجنة طلبات الطعون الانتخابية لمدينة الرياض في مقرها الرئيسي ، أما خارج مدينة الرياض فيوجد ممثلون لها في كل دائرة انتخابية لتلقي طلبات الطعون وتوصيلها إلى اللجنة .

وتم تخصيص الهاتف رقم (2916913) والفاكس رقم (2918299) لاستقبال الطعون. وتختص اللجنة بالنظر في الفصل في الطعون الانتخابية المبينة في لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية وتعليمات الحملات الانتخابية وتعليمات الطعون الانتخابية في حدود اختصاصها المكاني والبت فيها، وتمارس اللجنة أعمالها وفقاً لنظام البلديات والقرى واللوائح والتعليمات الصادرة تنفيذاً له. وتنتهي مدة عمل اللجنة بصدور القرار الوزاري بتسمية أعضاء المجالس البلدية في نطاق اختصاصها المكاني.

اللواء الحسون: نتطلع أن تصبح هذه الآفة من التاريخ

الخدمات الطبية للقوات المسلحة تشارك باليوم العالمي لمكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647306.html

الرياض - سليمان الزعير

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات أقيم مؤخرا معرض بهذه المناسبة بمبنى الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة دشن مدير عام الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة بالنيابة اللواء الطيار المهندس الركن حمد بن عبدالرحمن الحسون .

المعرض بالإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة وأعلن انطلاق الفعاليات بمشاركة كافة مرافق ووحدات ومستشفيات القوات المسلحة بمناطق المملكة لتفعيل هذا اليوم من خلال الفعاليات المختلفة سواءً منها على مستوى المعارض ووسائل التوعية والتثقيف الوقائية والعديد من المحاضرات وورش العمل بمشاركة عدد من المختصين في مجال مكافحة المخدرات .

وفي كلمة ألقاها اللواء الحسون أكد على بذل الجهد في مجالات التوعية والتثقيف والعلاج بأحدث السبل والطرق المتقدمة في هذا المجال والذي نتطلع إلى أن تصل في القريب العاجل إلى أن تصبح هذه الآفة من التاريخ مؤكداً أيضاً على أهمية التربية السليمة التي تقوم على أساس متين انطلاقاً من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وأهمية القدوة الحسنة للأبناء والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى هذا الطريق المظلم وأن تجد هذه الجهود والفعاليات صداها ونتائجها الإيجابية المأمولة بما تلقاه قواتنا المسلحة من الدعم والتوجيه الدائمين من سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وسمو نائبه وسمو مساعده للشئون العسكرية لكل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن وتقديم أفضل الخدمات لمزيد من الارتقاء بمستوى الإنسان السعودي .

وقد حضر هذه المعارض والفعاليات عدد من المسؤولين والمشاركين من مختلف الإدارات والمستشفيات والزوار واشتملت على عدد من المطبوعات ووسائل التوعوية التي تم توزيعها على الزوار وقد شاركت عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة مما أعطى هذه المشاركة مزيداً من سبل إيصال المعلومة تحقيقاً للهدف المنشود .

من جانبه أوضح مدير إدارة الشؤون العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة المقدم منصور بن عبدالله الحميدي ان المعرض يأتي كمشاركة للخدمات الطبية للقوات المسلحة ومختلف مرافقها ومستشفياتها بمختلف مناطق المملكة باليوم العالمي لمكافحة المخدرات .

اختصاصي يحمّل جهات حكومية مسؤولية تعطيل حقوق المعوقين

المصدر: جريدة الحياة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284246

الرياض - صديق البخيت

حمّل الدكتور محمد بن حمود الطريقي جهات حكومية مسؤولية الحقوق المنقوصة لذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة، لوجود ثقافة التعطيل التي مارستها تلك الجهات، وعدم توافر استراتيجية وطنية لهذه الجهات. وذكر الطريقي في كتاب عن «الإعاقة والمعوقين في السعودية»، أن الجهات مقصرة في حقوق المعوقين، نتيجة لعدم تفعيلها للتشريعات الخاصة بتلك الفئة، واقتصار مفهوم مساندة قضايا المعوقين على الهبات والمنات، التي تعتبر السبب الرئيسي في دور الجهات الحكومية، وعجز منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية العاملة في المجال عن تحقيق أهدافها على المستوى الكامل، داعياً إلى الإسراع بتشكيل المجلس الأعلى لشؤون المعوقين، باعتباره من أهم مرتكزات النظام الوطني.

وأكد أن واقع الإعاقة والمعوقين في المملكة العربية السعودية يمتاز عن بقية المنطقة بسمو التشريعات، في حين أنه لا يختلف كثيراً عن واقع المنطقة في مجال التنفيذ، مشدداً على التحرك السريع من الجهات التشريعية والتنفيذية لتفادي المزيد من الإخفاقات والإحباطات التي لحقت بقضايا وحقوق المعوقين في المملكة.

جازان:إصابة 5 نزلاء بـ الدرن والسجون تعزوه إلى التكدس

المصدر: جريدة الحياة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284240

جازان - حسين النعمي

أصيب 5 من نزلاء السجن العام في جازان بمرض الدرن (السل)، وجرى نقلهم إلى مستشفى الأمراض الصدرية في منطقة جازان الذي خصص قسماً لعزلهم عن بقية المرضى، في حين عزا المدير العام للسجون في المنطقة العميد هادي الصقور إصابة بعض النزلاء بمرض الدرن إلى الازدحام.

وذكر مسؤول في مستشفى الصدرية (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»، أن المستشفى فتح قسماً خاصاً للنزلاء المصابين بالدرن بناء على اتفاق بين مدير السجن والمدير العام للشؤون الصحية في المنطقة.

وأضاف أن عدد المصابين الذين جرى تحويلهم من السجن حتى الآن بلغ 5 أشخاص على فترات مختلفة، لافتاً إلى أن مصابين تماثلا للشفاء وخرجا من المستشفى وبقي 3 يتلقون العلاج.

من جهته، أقر المدير العام للسجون في منطقة جازان العميد هادي الصقور بأن بعض النزلاء في سجن جازان أصيبوا بمرض الدرن بسبب الازدحام، لكنه أكد أن الوضع تغير بعد الإفراج عن بعض المساجين تنفيذاً للأمر الملكي، إذ انخفض عدد السجناء وبالتالي تحسنت تهوية السجن.

وأضاف أن فرقاً طبية تزور السجن بحسب جدول زمني لفحص النزلاء، كما ينقل بعضهم إلى مستشفيات لتلقي العلاج إذا استدعى الأمر، ويجري عزل المريض في حال رأى الطبيب ذلك خشية انتقال العدوى إلى سجناء آخرين.

ولفت إلى أن سجناً يتم إنشاؤه بهدف تخفيف الزحام عن السجن الحالي وضمان عدم انتشار الأمراض المعدية. وقال الصقور: «إدارة سجن جازان تعمل على توسعة السجن بحيث لا يتكرر الازدحام والمشكلات، وستعمل إحدى الشركات الوطنية على إنشاء سجن آخر لا يحدث فيه زحام.«

وأوضح أحد منسقي برنامج الدرن في المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة جازان، أن مرض الدرن ينتقل من الشخص المصاب إلى السليم عن طريق رذاذ العطاس والكحة، ويعتمد ذلك على موقع الاختلاط ومناعة الشخص السليم ومدة تعرضه للرذاذ، مشيراً إلى أن التهوية الضعيفة والأماكن التي لا تتعرض لأشعة الشمس من الأسباب التي تساعد في سرعة الإصابة بالمرض.

ولفت إلى أن أعراض الدرن الرئيسة تتمثل في كحة تستمر أكثر من أسبوعين مع ارتفاع في درجة الحرارة وضعف في الوزن وفقدان للشهية، مؤكداً فتح قسم خاص بمستشفى الأمراض الصدرية في محافظة أبو عريش لعزل السجناء المصابين بمرض الدرن.

ألف ريال مكافأة لكل نزيل

حاضنة تؤهل 300 مستفيد من مخرجات السجون ودار الملاحظة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد 3668
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110703/Con20110703430730.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية رئيس مجلس أمناء مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، بتخصيص المرحلة الأولى لمشروع حاضنة لتأهيل 300 مستفيد من مخرجات السجون ودار الملاحظة ومستشفى الأمل، على أن تستمر مراحل المشروع بالتوالي لخدمة أكبر عدد ممكن من المستفيدين.

كما وجه أمير المنطقة بتنفيذ برنامج توعوي عن مشروع الحاضنة لمخرجات السجون ودار الملاحظة ومستشفى الأمل ومن الذين تبقى على محكومياتهم «ستة أشهر فما دون»، وتخصيص مكافأة مالية قيمتها 1000 ريال لكل نزيل من المؤسسة، مع منحه شهادة إتمام تدريب من المؤسسة، وهو عبارة عن برنامج لمدة شهرين «الفترة الصيفية» يهدف لتوعية وتأهيل المستفيدين من المشروع، ويتضمن التعريف بالحاضنة وأهدافها ومهارات الحياة وأخلاقيات العمل في القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة وبعض مهارات الحاسب الآلي، ويشتمل البرنامج على مسارين هما التأهيل للتوظيف وتمويل المشاريع الصغيرة، ويهدف إلى تهيئة هذه المخرجات للانضمام لمشروع الحاضنة عند انتهاء محكومياتهم.

وأكد المستشار الخاص لأمير المنطقة المدير التنفيذي لمؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية الدكتور عيسى بن حسن الأنصاري، أن اللجنة التنفيذية للمؤسسة والمشكلة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد بن فهد بن عبدالعزيز وعضوية كل من الأمير خالد بن محمد، الأمير عبدالعزيز بن محمد والمدير التنفيذي للمؤسسة، تعكف منذ انطلاقة المؤسسة على طرح أفكار جديدة وخبرات تسهم بشكل جاد في خدمة شرائح المجتمع في المنطقة.

الجدير بالذكر أن مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية هي مؤسسة خيرية تهدف إلى إيجاد حلول إبداعية لمعوقات التنمية الإنسانية، وتعمل برامجها على صياغة مشاريع تنموية تستهدف فهم طبيعة هذه المعوقات، ووضع الحلول المناسبة لها، وتطبيقها على المجتمعات المستهدفة من أجل إيجاد أفضل السبل لمواجهة هذه المعوقات.

كما تهدف المؤسسة إلى تقديم التنمية للمجتمعات المستهدفة من خلال دعم البرامج والمشاريع التنموية، بالتعاون مع المؤسسات المشابهة مع أهداف المؤسسة، وتزويد المجتمعات بالخبرات من خلال المشاركة بالبرامج التنموية والمشاريع التطوعية، كما تعمل على زيادة الوعي التنموي من خلال محاولة إيجاد الحلول للمشكلات والقضايا التنموية التي تواجه المجتمعات.

طرحوا فكرة الأحكام البديلة على إمارة مكة .. مهتمون بالشأن القضائي:

تقييد الأجانب بقضاء محكومياتهم في بلدانهم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد 3668
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110703/Con20110703430898.htm

هاني اللحياني ـ مكة المكرمة

أوصى مهتمون بقضايا السجناء في مكة المكرمة بضرورة طرح بدائل السجون واعتبارها ضرورة ملحة لا غنى عنها مع أهمية عقد اجتماع مع القضاة للتباحث والاستئناس بآرائهم بشأن أهمية الأحكام البديلة. ..وطالب المهتمون في ورشة عمل نظمت أخيرا بتدخل الأكاديميين والاستشاريين في جامعة أم القرى لتصميم معايير للجهات المشاركة في خطوة العمل بالأحكام البديلة وفوض المتخصصون اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم (تراجم) بمكة المكرمة آلية الرفع الى مقام إمارة المنطقة، بهدف التواصل مع الجمعيات الخيرية والدعوية في المنطقة لتحديد البرامج المتضمنة مجالات تنفيذ العقوبات التي تشارك بها وذلك لمخاطبة الجهات الحكومية والأهلية والجمعيات التطوعية بشأن استعدادها للمشاركة في استقبال المحكومين وتحديد أوجه المشاركة. ..واقترح المهتمون البالغ عددهم 15 ممثلا لجهات حكومية وخيرية العرض على إمارة المنطقة تنظيم اجتماع مع شرطة العاصمة المقدسة ومكافحة المخدرات، الأمانة، ورئاسة شؤون المسجد الحرام، لمناقشة دور كل منها في المشاركة مع العمل على جمع نتائج تنفيذ هذه الأحكام من الجهات المشاركة، واستخلاص النتائج والتوصيات لتطوير العمل بذلك مع إيجاد لجنة في إمارة المنطقة لمتابعة تنفيذ الأحكام البديلة والعمل على توجيه الأكاديميين المختصين بالإعداد لدراسة علمية تضع إستراتيجية وطنية مستقبلية للسجون، وبدائل السجون، وذلك على المدى الطويل والاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة في تطبيق بدائل السجون ....(العقوبات الآمنة) ومراقبة المحكومين مثل الأسورة الإلكترونية. ...وتناولت المناقشات والمداولات العقوبات البديلة وأنواعها ومناسبتها لحال المحكوم عليه ومراعاتها لأغراض الردع والزجر ومراعاتها كذلك لهدف الإصلاح كما تناول الاجتماع سلبيات السجون على السجين وخاصة على مرتكبي المخالفات لأول مرة، أو في القضايا التي لا تشكل خطرا على المجتمع وقدم فهد العماري ورقة تضمنت سلبيات السجون وفوائد بدائل السجون وأسباب الخوف من البدائل وقدم تجارب ناجحة لتطبيق أحكام بدائل السجون.

ومن جهة أخرى تحدث مدير إدارة شؤون السجناء في إمارة منطقة مكة المكرمة أيمن مداح عن الجهود التي تؤديها الإمارة بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل في هذا المجال، إذ إن لجنة من الإمارة زارت الرياض واطلعت على الدراسات المتوفرة في هذا الشأن في جامعة الأمير نايف للدراسات الأمنية والاطلاع والدراسات المتوفرة في مركز أبحاث الجريمة في وزارة الداخلية، كما اطلعت على الجهود الحثيثة التي تقوم بها المديرية العامة للسجون في مجال إقرار وتنفيذ عقوبات بديلة للسجون ونتيجة لذلك فقد توافر لدى الجهات المختصة في إمارة المنطقة كم من الدراسات النظرية والجهود العملية في هذا المجال...وأضاف: إن جميع تلك الجهود تهدف لتعزيز الجهود الإصلاحية في مراحلها المتعددة في مجال الجهود الوقائية التي تضع في مقدمة مسؤولياتها تلافي الوقوع في الجريمة والجهود داخل السجون من خلال تطوير بيئة تسعى إلى تحقيق شعار (السجن إصلاح وتهذيب) والدعم والرعاية للمفرج عنهم بعد خروجهم من السجن إضافة إلى تعزيز الأخذ بالعقوبات البديلة للسجون وقد اتفقت الآراء على أن الصعوبات في الأخذ ببدائل السجون تتمثل في إجراءات وضوابط التنفيذ..من جهة أخرى كشف رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء في مكة يحيى عطية الكناني أن لجنته نسقت مع صندوق الموارد البشرية لطرح 200 وظيفة لأبناء السجناء براتب 3000 ريال بالتعاون مع شركة وطنية تكفلت بتشغيل 5000 شاب سعودي.

رصد قصوراً في رعاية أزمات السعوديين في الخارج

الشورى يناقش غداً إحلال السعوديين في أجهزة البعثات الدبلوماسية الخارجية ومراجعة لائحة السلك الدبلوماسي

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647175.html

الرياض عبد السلام البلوي

رصدت اللجنة الخارجية بمجلس الشورى قصوراً في أداء واجب تقديم الرعاية والمساعدة للسعوديين بالخارج من قبل الممثليات السعودية .

وشددت اللجنة على أن تقديم أقصى قدر ممكن من الرعاية للمواطنين السعوديين المغتربين المحتاجين للمساعدة، خاصة في أوقات الأزمات التي تجتاح العالم من وقت لآخر، لاسيما وأن ذلك يمثل المهمة الأساسية لوزارة الخارجية ولكل الممثليات السعودية بالخارج .

وأوضح تقرير اللجنة المعروض للنقاش تحت قبة الشورى غداً، وجود شكوى عامة من بعض المواطنين السعوديين المتواجدين بالخارج، وعبرت اللجنة الخارجية عن أسفها للقصور في مساعدة المواطن المغترب وتتطلع اللجنة التي ضمنت تقريرها توصية بشأن ذلك ، إلى الحرص التام على تقديم المساعدات الممكنة للمواطن السعودي المحتاج خاصة عندما تنقطع به السبل في أوقات الأزمات التي تطرأ على بعض الدول من حين لآخر .

وفي شأن توجهات الدولة الرامية إلى توطين جميع الوظائف الحكومية وبرامج التشغيل في الداخل والخارج طالب مجلس الشورى عبر توصيات اللجنة الخارجية بإحلال الشباب السعودي المؤهل محل العاملين غير السعوديين في أجهزة البعثات الدبلوماسية الخارجية، وشدد على ضرورة تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على المتعاقدين منهم كحافز لاستمرارهم في العمل .

وأكدت لجنة الشؤون الخارجية أن معظم ممثليات المملكة في الخارج تتعاقد مع أجانب يشغلون العديد من وظائف الإدارة والسكرتارية، إضافة إلى إحجام غالبية السعوديين المتعاقدين للعمل في تلك الممثليات والقنصليات السعودية لأسباب أهمها عدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية عليهم، وعدم إحساسهم بالأمن الوظيفي .

وفي توصية ثالثة على التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 301431 ، دعا المجلس الوزارة إلى التنسيق مع الجهات المعنية بإجراء مراجعة دورية للائحة السلك الدبلوماسي لضمان مواكبة هذه اللائحة للمستجدات في العمل الدبلوماسي والوضع المعيشي .

وبررت اللجنة بأن توصيتها استلزمتها ضرورة المراجعة الدورية بهدف التطوير والتغيير الإيجابي للائحة السلك الدبلوماسي التي صدرت قبل سنوات، وذلك لضمان تطوير محتوى هذه اللائحة بما يضمن جعلها حافزاً للدبلوماسيين السعوديين لأداء مهماتهم بفاعلية أكبر، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مصالح المملكة وسمعتها ومكانتها.

ينقل الصوت والصورة والحرف إلكترونياً

الإعلام الرقمي.. نقلةٌ حضارية تفاعلية

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647274.html

الرياض، تحقيق- عبداللطيف العتيبي

يعمل الإعلام الرقمي على نقل الصوت والصورة والحرف رقمياً أو إلكترونياً، بدلاً من الطباعة بالحبر أو الصورة، بما يسمى النظام المتشابه التقليدي .

ويُعد الإعلام الرقمي والصحافة الإلكترونية، نتاج لتجربة الإنسان الطويلة مع العمل الإعلامي، وحصوله على تجربة ضخمة مكنته من نقل الحقيقة، حيث بدأ الإنسان في التركيز أكثر على الحصول على المعلومة من خلال "الانترنت"، بسبب التغييرات التي حدثت في المجتمع، وارتباط الكثير ب"الشبكة العنكبوتية"، الأمر الذي فتح آفاقاً كبيرة لإنتشار الأخبار سواء محلية أو عالمية عبر المواقع الالكترونية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" و"تويتر" وغيرها .

وهنا يجب أن ينظر ل"الإعلام الرقمي" على أنه امتداد ل"الإعلام العام التقليدي"، على اعتبار أنهما يصبان في مصلحة القارئ، من خلال توفير المعلومة الصحيحة، وهو ما يُبحث عنه في النهاية .

"الرياض" تطرح الموضوع، لمناقشة المختصين حول الإعلام الرقمي وما يقدمه، إلى جانب معرفة أبرز مميزاته، أو الشروط التي يجب أن تتوفر فيه .

خصائص معينة

في البداية قال "د.فهد الخريجي" -أستاذ الإعلام في جامعة الملك سعود-: إن الصحافة الإلكترونية لها خصائص معينة ومختلفة، إذ نجد طريقة التحرير والكتابة مختلفة، وكذلك صياغة العناوين وكتابتها، مضيفاً أن ما يسمى بالتفاعلية يُعد أصلاً وأساساً في بناء العمل الصحفي؛ فمثلاً لو أردنا أن نكتب مقالاً عن المملكة ربما نكتب موضوعاً مشابهاً للمواضيع التي نكتبها في الصحافة الورقية، وإنما يكمن الاختلاف في الكمية التي تكتب في الصحافة الإلكترونية، بحيث تكون أقل بكثير مما يكتب في الورقية، وأن يكون الحيز صغيراً، وأن يراعى كذلك مناطق الرؤية البصرية والمشاهدة الحسية والتفاعلية .

»الفيس بوك» و«تويتر» يفتحان آفاقاً كبيرة لإنتشار الأخبار وتداولها بسرعة فائقة

صورة تفاعلية

وذكر أنه عندما نكتب مثلاً عن المملكة ثم نعرج في حديثنا عن مدينة الرياض، ربما هناك أشخاص لا يعرفون شيئاً عن العاصمة، في هذه الحالة نتناول الرياض بصورة تفاعلية أي "حية" تدخل ضمن إطار النصوص النشطة، وللأسف نادراً ما أجد في الصحافة لدينا نصوص نشطة، وهذا خطأ فادح، مبيناً أن النص النشط يجب أن يكون موجوداً في صحافتنا التقليدية، حتى تنطبق عليها خصائص الصحافة الإلكترونية، مشيراً إلى أنه حينما نضغط على كلمة الرياض من المفروض تنقلنا إلى مدنية الرياض، ثم يأتينا سؤال ماذا تريد في مدينة الرياض؟، وهل تريد معلومات عن الملتقيات والمؤتمرات والحوارات السياسية؟، وهل تود التعرف على الجوانب الاقتصادية، أو التعرف على أماكن الترفيه وأماكن أخرى، مع إعطاء نبذة مبسطة عن مدينة الرياض .

دعم ومساندة

وأكد على أن الإعلام الرقمي هو امتداد للإعلام العام التقليدي، موضحاً أنه يجب ألا ينظر إلى الإعلام الرقمي أو إلى الصحافة الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية على أنها تهديد مباشر للحاضر، بل هي امتداد وتدخل في إطار الدعم والمساندة للصحافة التقليدية، ذاكراً أنه بدلاً من شراء الجريدة الورقية التي يمكن أن تأخذ حيزاً ووقتاً، يمكنك أن تفتح جهازك وتدخل على الإنترنت وتطلع على الأخبار التي تريدها، مبيناً أن الصحافة الرقمية ليست خطراً على الصحافة

التقليدية إذا فكرت تلك الصحف في تطوير ذاتها واستثمار الجمهور الجديد لصالح الصحافة، من خلال تطوير الجوانب الإعلانية داخل الصحيفة الإلكترونية باعتبارها مورداً اقتصادياً بديلاً .

قيمة نقدية

وأوضح أن القراء حينما يقبلون على المواقع الإلكترونية يقرأون المقالات والمواضيع مجاناً، ولكن هذه القراءة في المقابل تساوي قيمة ورقماً يباع للمعلن، ولعل "جريدة الرياض" تعد من الصحف المتميزة في هذا المجال، مضيفاً أنه إذا دخل عليها مثلاً مليون متابع أو قارئ، فإنهم يساوون قيمة نقدية يجب أن تتعامل بها أمام المعلنين، بشرط تسويقها لهم بطريقة جيدة، مؤكداً على أن هذه من الجوانب التي تُعد في غاية الأهمية بالنسبة للصحافة التقليدية أو الرقمية، مبيناً أن التفاعلية تُعد مهمة وكذلك النصوص النشطة تُعد مهمة، مشيراً إلى أنه إذا تمت كتابة مقال ولم يجد من يقرأه فوراً، فإن ذلك يُعد ميتاً وغير مهم وغير صالح .

خصائص التحديث

وأكد على أن الصحافة في المملكة الآن مازالت صحافة تقليدية سواء كانت ورقية أو إلكترونية، مبيناً أنها تمر عبر ناقل إلكتروني وليست صحافة إلكترونية؛ لأن الإلكترونية يجب أن يتوفر فيها خصائص التحديث والآنية والنصوص النشطة والتفاعلية، وحول ما نحتاجه من أدوات للتعامل مع الصحافة الإلكترونية والإعلام الرقمي، قال :ينقصنا الخبرات التي تدير هذه الأدوات، ينقصنا الرجل الذي يمكن أن يتعامل مع البرامج المتخصصة في النشر الصحفي بكفاءة وقدرة، وكذلك ينقصنا الصحفي الذي يستطيع إعادة تحرير المقالات وكتابتها إلكترونياً؛ لأن نمط صياغة المواضيع وكتابة العناوين في الصحافة الإلكترونية يختلف عن الورقية .

ورأى "د. وديع العزعزي"- أستاذ الإعلام المشارك في جامعة الملك سعود- أن الإعلام الرقمي الآن بدأ يسيطر على جميع شؤون حياتنا، فهو مثل "الجوال" ينقل إلينا رسائل إعلامية، بل وأصبح ما يسمى بالرسائل الدعائية موجودة فيه، موضحاً أن القنوات التلفزيونية تتلقى من خلاله الرسائل الإعلامية وبعض الأخبار، مضيفاً أنه كمثال على ذلك، أحداث ثورات بعض الدول العربية، مشيراً إلى أن الإعلام الرقمي أصبح يؤثر على المحطات التلفزيونية، وكذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية، فكل ما بين أيدينا من جوال وشبكة "انترنت" ووسائط متعددة وأجهزة تلفزيونية، كلها تُعد من ضمن الإعلام الرقمي، الذي يجب أن نلتفت إليه وألاّ نهمل شيئاً منه .

الفيس بوك

وأضاف: مثلاً ال "فيس بوك" يجب أن تكون للمملكة باع فيه، وأن يكون لرجالها وأبنائها باع فيه كذلك، مبيناً أنه لكي نكون مؤثرين في هذا العالم الذي نحن جزء منه، يجب أن يكون إعلامنا في هذا المجال، ذاكراً أن الإعلام التقليدي يتراجع لكنه موجود وسيبقى موجوداً، لأن ذلك من سنة الحياة، مشيراً إلى أنه عندما ظهر التلفزيون لم تنقرض السينما، وعندما ظهرت الفضائيات لم ينقرض التلفزيون، فكلاهما مكمل للآخر، مؤكداً على أن محطات التلفزيون لم تعد هي الأجهزة المؤثرة إعلامياً، فقد أصبح الإنسان يتنقل بين شبكات الانترنت .

عناية خاصة

وطالب بإعطاء الإعلام الرقمي عناية خاصة، وأن نواكب تطورات هذا الإعلام، مبيناً أنه قد يكون الاسم كبيراً أو ثقيلاً، ولكن عندما ندخل في منظومته نجد أننا يمكن التعامل معه بكل بساطة؛ لأن لدى أبنائنا من الجيل الجديد من شبابنا القدرة والمهارة للتعامل مع هذه التقنيات أكثر من الجيل القديم، بحكم تعاملهم مع البيئة الحقيقية، متمنياً أن ننطلق مع عالم الإعلام الرقمي وأن نرى صحيفة الكترونية سعودية بالمواصفات الخاصة بالصحيفة الالكترونية وليست التقليدية، واصفاً عمل المؤسسات الصحفية بالجهد الكبير في مجال الصحافة الالكترونية، لكن يجب أن نهتم بالتفاعلية والنشاط والحيوية؛ لأنه إذا لم تتوفر هذه الأمور فليس ذلك من صفات الصحيفة الالكترونية.

القباع وعد برصد سير العمل وتلمس احتياجات المواطنين والاجتماع اليهم

محافظة الليث.. الأهالي يواجهون مديري الدوائر الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647278.html

الليث، تقرير - عبد الله البصراوي

أكد "محمد بن عبد العزيز القباع" -محافظ الليث- على أنه سيتفقد بشكل أسبوعي الإدارات الحكومية والمراكز، لرصد سير العمل وتلمس احتياجات المواطنين والاجتماع معهم، مشيراً إلى أنه يدرس إمكانية توفير بعض الإدارات الحكومية مثل الجوازات ومكتب العمل والبنك الزراعي، إلى جانب فرع للطرق والنقل والشؤون الصحية، متوعداً مسؤولي المقاولات الذين تسلموا مشروعات حكومية بإدراجهم في القائمة السوداء في حال تقصيرهم، جاء ذلك خلال لقائه بأهالي المنطقة وبحضور مسؤولي الدوائر الحكومية .

وشدد "القباع" على رئيس بلدية الليث في الإسراع في تنفيذ الكورنيش، من أجل الاهتمام بالسياحة البحرية بالمحافظة، مطالباً جمعية البر الخيرية برفع تقرير عاجل عن حالة الأرملة "خديجة الزبيدي" التي تسكن في صندقة داخل المحافظة .

من جهته أوضح الشيخ "حمود الزبيدي" نيابة عن المشايخ والأعيان والمواطنين أنهم يعولون على المحافظ الجديد الكثير، في تجاوز العوائق التي من شأنها وقف المشروعات الخدمية في المحافظة .

وطالب "سعيد المهابي" بإنشاء مديرية للشؤون الصحية لخدمة المرضى والمحتاجين، لاسيما أن المستشفى والمراكز الصحية سيئة ولا تقدم ما يرضي الجميع .

وقال "عبد الرازق اليزيدي": إن أهالي قرى "قطنة" و"تيثان" و"الرياحين" و"الصريحة" بمركز "بني يزيد" يعانون من غياب الخدمات الصحية، إلى جانب التعليم الثانوي .

وتساءل "د. حامد الشنبري عن غياب الخدمات الأساسية في مركز "سعيا" و"الميقات "شمال الليث، حيث لا وجود للخدمات العامة والإنارة، رغم تركيب الأعمدة في الشوارع منذ أكثر من عام .!

وقال "محمد المالكي": نتطلع إلى دعم مشروع تحويل مركز "أضم" إلى المحافظة، لاسيما وأنه من أكبر المراكز الإدارية التابعة لمحافظة الليث .

وفي السياق ذاته طالب "عطية المالكي" -رئيس المجلس البلدي بمركز أضم- بافتتاح كليتين جامعيتين للبنين والبنات، موضحاً أن الطلاب تتبدد أحلامهم بعد تخرجهم من الثانوية العامة، نظراً لعدم وجود كلية قريبة، إلى جانب صعوبة تكاليف السكن والدراسة في المناطق التي توجد بها جامعات وكليات تربوية .

وشدد "عبد الله محمد ال عبده" -رئيس نادي الليث على ضرورة إنشاء مساكن شعبية للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، وكذلك توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم الحياتية، ومساعدتهم على تعليم أبنائهم، بالإضافة إلى دعم مشروع الأسر المنتجة داخل المحافظة وفي المراكز والقرى بالليث، وخاصة الأيتام والمعاقين والفقراء ومن هم يسكنون في" صناديق."

شاب يقود إلى العثور على عهود بعد4 أيام من اختفائها الغامض

المصدر: جريدة الحياة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284308

الخبر – ياسمين الفردان

بعد أربعة أيام من «الاختفاء» والبحث «المُضني» عنها، عادت عهود إلى والديها أمس، بعد بلاغ قدمه شاب «مجهول»، عن وجود فتاة تائهة ملقاة وسط الطريق. بيد أن عودة هذه الفتاة (15 سنة)، لم تجل الغموض حول قضيتها التي شغلت مدينة الخبر على مدى الأيام الأربعة الماضية.

وقال المحامي حسن البريك، الذي نشط في عملية البحث عن عهود، حتى العثور عليها أمس: «لم تتضح ملامح قضيتها بعد. ولم نعرف إلى الآن إن كانت عهود اختطفت أو هربت «، مضيفاً «أُبلغنا في العاشرة والنصف من صباح اليوم (السبت) عن عثور الجهات الأمنية عليها، بعد بلاغ قدمه شاب، يفيد بأنه وجدها مرمية وسط الطريق». ولفت إلى أن »المحققين في الشرطة، فضلوا أن يهدئوا من أعصابها، ويسألوها عن الدوافع التي أدت إلى حدوث ما حدث لها، واستكمال إجراءات ملف القضية. لكن تعذر ذلك، كون الفتاة في حال انهيار وصراخ، وتبكي وتردد «كلكم كاذبون.«

وأضاف البريك، الذي ترتبط ابنته بعلاقة صداقة قوية مع عهود، حتى أنها كانت تناديه «عمي»، «طلبت عهود أثناء التحقيق معها مجيء عمتها، لمساندتها في محنتها، على رغم تواجد أبويها»، مبيناً أن «القضية تبدو شائكة وغامضة»، وأشار إلى أن التحقيق يجري «وبخاصة مع الشاب، الذي قام بالإبلاغ عنها، مرمية في الشارع»، نافياً أن تكون له أي صلة بها، إضافة إلى الفتاة التي تم التواصل معها عبر جهاز «البلاك بيري أثير.«

وبدأت فصول قصة عهود، يوم الأربعاء الماضي، حين «خرجنا لأداء صلاة العصر، وكان يفترض ان تقام في ذلك اليوم حفلة، بمناسبة نجاحها في المدرسة. بيد أنها اختفت، ولم نعثر سوى على موبايلاتها مرمية على الأرض». وأضاف «لم نكن نعلم عن أمرها شيئاً .فتبادر إلى أذهاننا ان عهود خُطفت، وبدأنا البحث عنها، وأشار مصلون في المسجد القريب من منزلها، إلى أنهم لمحوا سيارة تطارد فتاة تهرول مسرعة». وحاول البريك، البحث عن طرق تساعده في الوصول إلى مكان وجود الفتاة، «توصلت فجر اليوم التالي، إلى» بلاك بيري» لإحدى صديقاتها، التي قامت بالاتصال على رقمي، من خلال موقع «تويتر«، موضحة أن «عهود بأمان .«

وذكر أن «والدي الفتاة يعيشان في حال انهيار منذ اختفائها، وبخاصة بعد وصول رسائل غريبة إلى موبايلي، الذي وضعناه في إعلانات البحث عنها»، مردفاً «أشارت بعض الرسائل إلى تواجدها في مكان ما، لكن المُرسل لم يكن يجيب عن اتصالاتنا، حين كنا نعاود الاتصال به. وذكرت رسائل أخرى ان عهود قريبة منا. وأخيرة كانت تؤكد وجودها في بيت مهجور، بجانب بيتي.«

الاغتصاب جرح غائر والعلاج النفسي يعجل في شفائه

المصدر: جريدة الوطن الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=60588&CategoryID=3

جدة :سامية العيسى 2011-07-03 12:33 AM

على الرغم من إلقاء شرطة جدة القبض على مشتبه به في قضية القاصرات المغتصبات، إلا أن هناك قلقا واضحا بين أفراد المجتمع على أبنائهم، خصوصا أن التبعات المترتبة على اغتصاب القصر تثقل كاهل أسر الضحايا، نظرا لقسوة نظرة المجتمع والآثار النفسية الجسيمة التي تحتاج وقتا طويلا لعلاجها. وتبذل الجهات المختصة بالتعاطي مع هذه الحالات جهودا كبيرة لمساعدة الأسر والضحايا، سواء أثناء أو بعد وقوع الجريمة" .الوطن" ألقت الضوء على المراحل التي يمر بها هؤلاء حتى يعودوا لحياتهم الطبيعية.

العلاج يبدأ منذ الوهلة الأولى

أوضحت المديرة الطبية لمستشفى الولادة والأطفال بجدة رئيسة لجنة حماية الأطفال من الإيذاء، الدكتورة انتصار عاشور أن علاج الحالة يبدأ منذ اللحظة الأولى لدخولها قسم رعاية المغتصبين، من خلال إخضاعها للفحص الطبي من قبل اختصاصيين في علم الطب الجنائي، إلى جانب تقديم دعم نفسي واجتماعي لها بهدف إزالة الآثار السلبية للصدمة، مؤكدة أن الطفل المغتصب يعاني تشوشا في الفكر مع حدوث اختلال في نظام حياته اليومي، ناصحة الأسر بعدم إهمال أبنائها، لا سيما البنات.

الآثار لا تنتهي بالعلاج الطبي

ويرى أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، الدكتور وجدي محمد أن آثار الاغتصاب الجسدية لا تنتهي عبر العلاج الطبي، مشددا على ضرورة إخضاع الحالات المغتصبة وأسرها لجلسات نفسية واجتماعية لتصفو ذاكرتها من شوائب الصورة المؤلمة التي تعرضت لها من الجاني، لافتا إلى أن بعض الحالات التي يتكرر معها الاغتصاب تصاب بأعراض هستيريا، محذرا من إقدامهم على الانتحار.

أما نائب رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي، الدكتور محمد عبدالله شاووش فيطالب أسر ضحايا الاغتصاب بتعقب الجاني قضائيا، مؤكدا على ضرورة دراسة المغتصب نفسيا واجتماعيا وسلوكيا لمعرفة دوافع ارتكابه تلك الجريمة النكراء، أملا في منع ظهور حالات مشابهة له مستقبلا.

التحرش الجنسي له صور عدة

ويدرج كبير استشاريي الطب النفسي للأطفال والمراهقين رئيس اللجنة الطبية المُشكّلة من الشؤون الصحية بجدة، الدكتور سعد عمر الخطيب التحرش الجنسي بالأطفال ضمن أي نوع من الممارسات العاطفية أو الجنسية بين بالغ راشد وطفل، مشيرا إلى وجود صور عديدة للإيذاء الجنسي مثل الملامسة أو المداعبة بطريقة غير مقبولة، لافتا إلى وجود صور أخرى للإيذاء الجنسي النفسي مثل إجبار الطفل على التعري أو مشاهدة أفلام أو صور إباحية .

ويوضح الدكتور الخطيب أن الطريقة المثلى لعلاج الأطفال المغتصبين التي تكون عبر فريق معالج متمرس لديه خبرة في ذلك، من خلال لقائهم وأسرهم في مكان هادئ وآمن وحث الأطفال على التجاوب معهم سواء من خلال اللعب أو الرسم، مشيرا إلى أن عودتهم إلى نظام حياتهم يساعد على سرعة شفائهم.

إجراءات مهمة

ويشير اختصاصي أول في الطب الشرعي بمحافظة جدة، الدكتور ممدوح كمال إلى صور استغلال المغتصب لضحاياه من النساء، مفيدا بأنه يكون عبر التهديد بنشر صور مخلة لهم أخذها خلسة على الإنترنت أو توزيعها برسائل الجوال أو القتل، موضحا أنه يستخدم التغرير بضحيته عن طريق استغلال سلطته سواء كان طبيبا أو معلما أو يعمل في مهنة، ويشغله الإيقاع بالمجني عليها سواء كانت متبرجة أو محتشمة.

وأضاف" يتطلب الكشف الطبي على الضحية مذكرة تفصيلية تشرح ظروف الواقعة من الجهات الأمنية، وتتضمن معلومات أولية من واقع أقوال المجني عليه وأهمها تحديد العمر وساعة ومكان حدوث الاعتداء وطريقته بالعنف أو بغيره"، موضحا أن اعترافات الضحايا تسجل بدقة عما إذا كان الجاني تناول مسكرا أو أجبر ضحيته على تناوله .

وأشار إلى أهمية تسجيل السن والعمر وفحص ملابس الضحية وتجفيفها ووضعها في أكياس ورقية ومن ثم إرسالها للأدلة الجنائية للبحث عن أي تلوث بيولوجي "سائل منوي"، موضحا أن ذلك يسبقه فحص الطب الشرعي من جراحي واختصاصيي أمراض نساء، ورفع البصمات والكشف الطبي على الضحية بأخذ مسحات بيولوجية لتحديد البصمة الوراثية للجاني وفحص الانعكاسات العصبية وحدقة العين، لافتا إلى المنظار الإشعاعي يعد وسيلة مؤكدة لتسجيله جميع مراحل الفحص ومعاودة توثيقها لمراجعتها أثناء التحقيق مع المتهمين بجرائم الاغتصاب.

ولفت إلى ضرورة إلزام الطبيب المتابع للحالة بسحب عينات من الدم والبول وإرسالها إلى المختبرات للكشف عن أي أمراض أو فيروسات مثل "الإيدز، التهاب الكبد الوبائي، الزهري والتسولازما."

ونبه إلى مراعاة الطبيب الشرعي مطابقة توقيت الإصابات مع أقوال الضحية، وارتباط الإصابات على العنف الجنائي بوجود علامات ظاهرة على الركبتين والفخذين وحول المعصمين والفم والأنف والعين والوجنتين، مؤكدا على حفاظ الطبيب على العضات الآدمية وتجنب غسلها لرفع الحمض النووي الفوري من محلها، وتحرز أي تلوثات أو ألياف أو إفرازات جافة تم رفعها من على جسد الضحية من منطقة الفرج والعانة ويتم إرسالها إلى مختبر الحامض النووي "البصمة الوراثية."

بعد حالات"الابتزاز"والشروط غيرالمنطقية التي تنتهك خصوصية مجتمعنا

ردود فعل إيجابية ومؤيدة لقرار تعليق الاستقدام من الفلبين وأندونيسيا

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647203.html

متابعة - محمدالغنيم

لاقى قرار وزارة العمل بإيقاف إصدار تأشيرات استقدام العمالة المنزلية من) اندونيسيا والفلبين) الذي بدأ أمس السبت على إثر شروط الاستقدام التي أعلنتها الدولتان والتي لاتتناسب مع طبيعة المجتمع السعودي ردود فعل "إيجابية"وغيرمسبوقة لدى كثيرمن أفرادالمجتمع والأسرالسعودية الذين رحبوا بقرار وزارة العمل مؤكدين أنه أعاد الأمور إلى مكانها الصحيح ،إذ يفترض أن تكون الشروط من قبل صاحب العمل وليس العامل الذي بدا يماطل ويتفنن في شروط غيرمقبولة نتيجة تراخينا وتساهلنا في حقوقنا وأنظمتنا التي تحكم العمل بين الطرفين بعكس بقية الدول التي تقاتل لفرض شروطها وأنظمتها حتى على الدول التي يعمل مواطنوها فيها،رغم حاجتهم الماسة للعمل في المملكة التي فتحت سوق عملها المغري لاستقبال هذه العمالة .

وكان رئيس لجنه الاستقدام بغرفة جدة يحيى مقبول قد أكد في وقت سابق تعليقاً على هذا القرار بأن اكبر المتضررين من إيقاف إرسال بعض الدول لعمالتها إلى المملكة هي الدول نفسها التي يعاني مواطنوها من تفاقم مشاكل البطالة بشكل كبير حيث تمثل عقود العمل بالمملكة فرص عمل لهم بمئات الملايين في الوقت الذي تتجه فيه الكثير من الأسر السعودية حاليا إلى بدائل أخرى للاستقدام من ضمنها دول كينيا وأثيوبيا وسيرلانكا .بدوره وصف أحدالمواطنين في تعليقه على خبر"الرياض"الخميس الماضي هذا القرار بالشجاع .

وقال في سياق رده على قرار وزارة العمل: "بيض الله وجيهكم..هذا القرار الشجاع الذي بعده تعرف تلك الدول المبتزة مدى الخسائر التي ستلحق باقتصادياتهم جراء انسحاب الريال السعودي من أسواقهم وانا على يقين انهم بعد فترة لا تتجاوز ستة اشهر سيعاودون المفاوضات مرة اخرى وبتنازلات تدهش المفاوض السعودي ."..

من جانبه قال المهندس ابراهيم في تعليقه على هذه الخطوة عبر"الرياض " الإلكتروني:إن وزارة العمل اتخذت خطوات جريئة ومهمه لإصلاح نظام العمل في السعودية مؤخرا ،متمنياً أن تعيد بعض الدول حساباتها وتعرف كيفية التعامل واحترام دولة مثل السعودية التي توفر لهم ملايين فرص العمل وتساند اقتصاد دولهم .

المواطنون: تراخينا في حقوقنا سبب الابتزاز..وقيمة «الريال «ستعيدهم لطاولة المفاوضات

ورأى مواطن أن هذا القرار حكيم وخطوة إيجابية لأن تلك العاملات في الآونة الأخيرة أصبحن يأتين إلى المملكة للنزهة والسياحة وليس للعمل كما أنهن لايقمن بعملهن داخل البيوت على الوجه المطلوب ويسعين لاختلاق المشاكل لتبريرالسفر بعدما يحصلن على مايردن .

وطالب ابولمى بدوره بعدم التعجل في هذاالأمر وتحمل تبعات هذا القرار حتى تأتي ثماره..وأضاف قائلاً:"ممتاز ياوزارة العمل لقد احسنتم القرار فنحن نعرف عن دولتنا الصبر وعدم التعجل ومعالجة الأمور بكل هدوء (ولكن لكل شيء حد) مؤكداً أن هذا القرار أسعدهم مهما كانت تبعاته .

وعلق أحد قراء "الرياض"على ذلك بقوله: من أول وحنا نطالب بوقف الاستقدام من هاتين الدولتين اللتين أساءتا لنا بشروطهما مشيراً إلى أن الجميع كان ينتظر قرارات حازمة تجاه تلك الدول التي تفرض شروطها علينا بدل مانفرض شروطنا عليهم .

كما رحب مواطن آخر بهذاالقرار موضحاً أنه قرار أسعدالجميع حيث أكدأن تلك الدول ستعيد من جديد حساباتها حيث كانت تعتقد اننا سنرضخ ونوافق على شروطهم .
وكان المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي قد أكد أمس الاول أن إيقاف وزارة العمل إصدار تأشيرات استقدام العمالة المنزلية من اندونيسيا والفلبين يتزامن مع جهود كبيرة تقوم بها الوزارة لفتح قنوات جديدة لاستقدام العمالة المنزلية من مصادر أخرى .
فيما أكد مستثمرون بنشاط الاستقدام من جهتهم أن إيقاف إصدار تأشيرات استقدام العمالة المنزلية من اندونيسيا والفلبين قرار حكيم بعد تزايد حالات الابتزاز والشروط غير المنطقيه من كلا الدولتين دون مراعاة للمصالح المشتركة بين الطرفين .
إلى ذلك بدأت تبعات قرار وقف الاستقدام من الفلبين واندونيسيا تؤتي ثمارها أسرع مما كان متوقعاً حيث أعلنت السلطات الفلبينية بعد يومين فقط من القرار أنها بصدد إجراء محادثات مع السعودية بعد فرضها حظرا على العمالة المنزلية الفلبينية عقب نزاع حول الأجور وظروف العمل .
وقال وزير الخارجية روبرت ديل روزاريو أمس السبت إن السعودية بين أكبر البلدان التي تستقبل عمالة أجنبية، حيث يقدر أن 1.3 مليون من أصل تسعة ملايين عامل فلبيني في الخارج يعملون في السعودية،وأضاف قوله:"انها مشكلة بالنسبة لنا، إذ إن عددا كبيرا من عمالنا في الخارج يعملون في السعودية ."
وكان متحدث بلسان الرئيس بينينيو اكوينو قد صرح قبل يومين بأن مسؤولا من وزارة العمل الفلبينية سيتجه الى الرياض سعيا لإيضاحات تتعلق بالحظر السعودي .
وكانت الرياض رفضت المطالب الفلبينية بتحديد راتب شهري أساسي بقيمة 400 دولار للخادمات كما رفضت أيضا مطلب الفلبين بتقديم معلومات عن أصحاب العمل فضلا عن ظروف المعيشة وأماكن السكن التي تستقر بها العاملات، وقالت إن ذلك يخرق خصوصية السعوديين .
وتعليقاً على هذه التطورات في هذه القضية التي تهم كل بيت وكل أسرة سعودية تستعين بخدم في منازلها، اختار أحدالمواطنين عبارة(مايفل الحديد الا الحديد)للتعليق على هذه التطورات .
بعض العمالة المنزلية تحركنا كلعب الأطفال..والقرار أعاد الأمور لمكانها الصحيح
وأضاف:جمدوهم حتى يرضخون لشروط الاستقدام التي تصب في مصلحه المواطن ومن ضمنها تعويض المستقدم اذا هربت العمالة بقيمه الفيزا .
وطالب أن يكون راتب الخادمة الجديد لايتجاوز 800 ريال وأن تكون عقود الاستقدام لدى مكاتب الاستقدم وذات بنود ميسرة .
وأكد بدوره المواطن السبيعي أن المملكة لديها خصوصية يجب ان نعامل الدول الاخرى بهذا المنطق كما اننا بلد جاذب للعمل والاستثمارات فمن اراد الربح فليحترم هذه الخصوصية .
ومع قرب دخول شهر رمضان وحاجة كثيرمن الاسر لخدم في منازلها طالب كثير من الاسر بالاتجاه للخيارات الاخرى للاستقدام و"الصبر"الذي سيعود بالفائدة على الجميع سواء من ناحية الشروط او من ناحية مرتبات هذه العمالة والانتظار حتى تعود تلك الجهات لفتح المفاوضات مع المملكة من جديد لأنهم هم الخاسر الأكبر وليس نحن .
وناشد آخر وزارة العمل بعدم العدول عن موقفها الأخير،في حين طالب مواطن وزير العمل وجميع من له علاقة بهذاالموضوع بعدم فتح باب النقاش في ذلك الأمر والتعامل معه بقوة حتى يعلمون على حد ذكره اننا لسنا بلعب لديهم يحركوننا متى ما أرادوا وان بلدان العالم تتمنى إرسال عمالتها للعمل لدينا ونحن من يضع الشروط وليس هم.

أمر ملكي: تعيين الأمير سعود بن نايف مستشاراً للنائب الثاني ومساعداً لسمو وزير الداخلية للشؤون العامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647422.html

جدة - واس

صدر أمس أمر ملكي فيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/133

التاريخ: 1432/8/2هـ

بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ 90 بتاريخ 1412/8/27هـ، وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/10 بتاريخ 1391/3/18هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ/14 بتاريخ 1414/3/3هـ، وبناء على ما عرضه علينا صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية .

أمرنا بما هو آت :

أولاً: يُعين صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز مستشاراً للنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ومساعداً لسمو وزير الداخلية للشؤون العامة بمرتبة وزير .

ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه .

عبدالله بن عبدالعزيز

مؤسسات المجتمع تتحمل جزء كبير من المسؤولية.. وسن القوانين والنظم ضرورة ملحة

اغتصاب القاصرات العقوبات الصارمة تمنع الجرائم!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647565.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

من الصعب جداً أن يستطيع المرء وصف الحالة المفزعة التي يشعر فيها الطفل لحظة الاعتداء عليه بالاغتصاب من شخص بالغ، فتلك اللحظات تتسارع بداخل الطفل ليعيش حالة من الهلع وهو يرى جسده «لعبة» في يد مغتصب يتعامل معه بوحشية بالغة، كما يتعامل مع الكبار حينما يعتدي عليهم بالضرب - مثلا - لكنه لا يفهم كثيرا لماذا يعتدى عليه من قبل «غريب أو قريب» بهذا الشكل الوحشي وهو من تعلم من والديه بأن ستر الجسد من أهم الأشياء في قوانين العرف الإنساني، ويبقى الطفل حبيس خيالاته وأفكاره ثم مخاوفه التي تتشكل بعد عملية الاغتصاب ليتولد الغضب من كل شيء، وهنا يبدأ بالتشكل حتى الكبر .

مطمع لمرضى النفوس

الحديث هنا عن قضية اغتصاب الأطفال كنوع من العنف ضد الأطفال قادني إلى الالتقاء بحالة لفتاة بالغة من العمر 20 سنة مازالت تعاني من التراكمات النفسية التي خلفتها حكاية اغتصابها حينما كانت تبلغ من العمر السابعة، فهذه الفتاة صعب عليها الحديث معي عن ذاكرتها المثقوبة، وعن مقدار التخبط الذي مازالت تشعر به بداخلها، فثقتها بمن حولها معدومة، حتى فقدت ثقتها بنفسها، وأصبحت تشعر بأنها وليمة سهلة لأي مريض يقابلها .

د. الجوير: «حماية الأطفال» يقرها مجلس الشورى قريباً

مشروع حماية الأطفال

وأشار «د.إبراهيم الجوير» عضو مجلس الشورى، إلى دراسة يعكف عليها مجلس الشورى سيتم الإعلان عنها تتعلق بمشروع حماية الأطفال بصفة خاصة والإيذاء بصفة عامة، مؤكدا أن هناك خللا كبيرا في الجهات المعنية التي تتولى متابعة قضايا الاغتصاب فيجب أن يكون لدى الجهات المعنية نظام قوي وصارم لحماية الأسرة من الاغتصاب وحتى بعد وقوع الاغتصاب، على أن يسهم المجتمع في ذلك بالتعامل مع هذه القضايا بصمت وتكتم وبمفهوم الستر فالإسلام أمر بالستر في جميع القضايا، موضحا بأن الإشكالية الكبيرة في الثقة العمياء التي توليها الأسرة بالأقرباء والمقربين فغالبا ما تكون بداية الجرائم الجنسية من المقربين الذين نثق بهم، مشيرا إلى أن تدعيم ثقافة حماية الطفل لنفسه من مواطن الاغتصاب تبدأ من التربية وزرع الثقة بداخله وذكر معلومات له بأن يتعامل مع الآخرين بحذر وبالإيمان ثم الحفاظ عليه بعدم ارتدائه لثياب تكون مدعاة أن يساء إليه، مضيفا بأن صمت الأسرة أو إعلانها لحالة اغتصاب طفلها تبدأ من تحديد درجة ذلك الاغتصاب ومن الذي قام به وكم عدد هذه الحالات ومعرفة الآثار التي سيترب عليها الإبلاغ أو المصالح التي سيترب عليها الستر وتقوم الأسرة دراسة الحالة بعيدا عن التعميم، فهناك اغتصاب به هتك للبكارة وإضرار نفسي كبير وبه محاولة تحرش وجميعها تندرج نحو التحرش بالأطفال .

د. الغامدي: المغتصب ينظر إلى الحياة بنظرة «سوداوية »

الآثار النفسية

ويؤكد «د. حاتم الغامدي» استشاري نفسي ومدير مركز الراشدة بجدة، أنّ الآثار النفسية التي يخلفها الاعتداء الجنسي على الطفل كبيرة، فأي صدمة في حياة الإنسان سواء تعلقت تلك الصدمة بالناحية الجسدية أو النفسية فإنها تسبب بقاء أثرها المؤلم لدى الإنسان مستقبلا، ولذلك فإن ذكريات الطفولة تبقى بداخل المرء تؤثر فيه ويتذكرها مهما كبر، فكيف

حينما تكون هذه الذكرى متعلقة بالاضطهاد الجنسي، فإن الأثر يصبح بالغا جدا في مرحلة الرشد، مشيرا إلى أن الطفل الذي مورس عليه الاضطهاد الجنسي فإنه قد يحوله في الكبر إلى شخص مغتصب للأطفال إذا لم يعالج، فإذا وقع الاعتداء الجنسي على طفلة فإن أثره سيظهر على شكل كره الفتاة لجنس الرجال وقد ترفض الزواج مستقبلا .

تحديد درجة الخوف

وأضاف: أما إذا وقع الاعتداء على طفل فإنه قد يحوله مستقبلا إلى شخص يغتصب الأطفال كنوع من الانتقام، فهناك كثير من القضايا الشائكة والمعقدة التي تحدث للطفل في المجتمع فتترك أثرا بالغا في شخصيته ومن أهمها الاعتداء الجنسي الذي يشعر الطفل بأنه ضعيف لايستطيع الدفاع عن نفسه وبالتالي حينما يكبر يشعر بأنه يرغب بالانتقام لطفولته تلك بالاعتداء على أطفال آخرين، موضحا بأن الطريقة المثلى لتعامل أسرة أغتصب طفلها تتمثل في تحديد الأسرة لدرجة الخوف التي بداخل ذلك الطفل المغتصب هل هو خائف أو غير خائف؟ ثم لابد من عرض الطفل على طبيب مختص لإزالة ذلك الأثر من داخله فلا يبقى لديه حتى لا يتحول إلى شخصية انتقامية، فالإشكالية تكمن في أن غالبية الأطفال لايتحدثون عن حالة الاغتصاب التي تعرضوا لها مع والديهم، فلا تلاحظ إلا من خلال طرف ثالث يلاحظ ذلك، وبخلافها فإن الطفل يبقى مكبوتا بداخل ذلك الاعتداء حتى يكبر، وهنا لابد أن يتتبع الوالدين طفلهما فإذا ظهرت عليه درجة من الخوف الدائم، ودرجة من التجنب الاجتماعي، كما أنه لايقرب الآخرين، يصاحب ذلك نوبات من البكاء المتقطع غير المبرر، في تلك الحالات على الوالدين أن يستدرجوا الطفل عن ما حصل له وأسباب ذلك فإذا تم اكتشاف ذلك لابد من عرضه على طبيب نفسي مختص .

د. العقيل: للأسف اهتمام الآباء كان بتوفير الماديات !

علاج الصدمة

من جهة أخرى أكد «الغامدي» أنه لابد من عرض الأطفال الذين اعتدوا عليهم جنسيا على مختصين في الجانب النفسي وذلك لتحسين حياتهم، فمن المؤكد أن الطفل المغتصب ينظر للحياة نظرة سوداوية، تختلف عن نظرة الآخرين فهم يشعرون بأن الناس جميعهم وحوش مؤذي، وهنا على الأسرة أن تعي بأن الصدمة التي يمر بها الطفل لا يكفي معالجتها بالأحاديث العشوائية من قبلهم وتشجيعه على النسيان بل أن تلك الصدمة ستستمر حتى يشعر الطفل بأنه أشفى غليله من الذي اغتصبه ولذلك تبقى دائرة الثأر بداخل الطفل حتى يكبر، مطالبا بأن يتم عرض القاصرات اللاتي تم اغتصابهن على جهات متخصصة في العلاج النفسي بالتعاون مع الجهات المعنية بالتحقيق .

الضوابط الاجتماعية

ويرى «أ. د. سليمان بن عبدالله العقيل» أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود، بأنه من الواجب في البداية أن ننوه على بعض القضايا العامة في معالجتنا لبعض القضايا الاجتماعية، أن السلوك الإنحرافي ملازم للطبيعة البشري التي تتسم بالنقص والخطأ، ولذلك وجدت الشريعة الإسلامية بحدودها ووجد القانون ووجدت الضوابط الاجتماعية المتعددة، مشيرا إلى أن التربية للنشء ليست مناطة بالأسرة فقط، ولكن يدخل فيها جميع المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية في العملية التربوية الكبرى لأبناء المجتمع بشكل عام، ومن هنا نجد أن السلوك الإنحرافي والمتمثل في الاعتداء على الأطفال يكون ضمن السياق العام للضعف البشري، ولذلك جاء النظم والقوانين والشرائع لتعالجه .

متابعة الأسرة

وأضاف: إنني ومن خلال التخصص أجد أن غياب الضبط المدرسي في المقام الأول وعدم متابعة الأسرة لمجريات حياة أبنائها، قد يكون هو السبب الرئيس في حدوث كثير من هذه الظواهر السلبية في المجتمع السعودي، وهو بلا شك نوع من الخلل الأخلاقي والسلوك والديني في المجتمع، فإذا كان الدين لا يردع والقيم العادات والتقاليد الاجتماعية لا تردع، فلن يردع القانون، لاسيما وأن هذه القضية تحمل في طياتها شقان الأول: هو أن الاغتصاب والاعتداء إذا حدث يكون فضيحة اجتماعية على الأسرة، فالأسرة تحاول أن تتلافى الفضيحة، والثاني: ليس هناك قوانين رسمية واضحة ومعروفة ورادعة لهذه الممارسات، ومن هنا أصبح الوضع مشاعا على ارتكاب مثل هذه الجرائم بدم بارد، والذي يظهر للصحافة ويعالج ليس سوى قمة جبال الجليد .

مؤسسات المجتمع المدني

وأوضح أن الأسر وأولياء الأمور اهتموا بالبحث عن ما يسعد الأبناء في الماديات، ونسوا أن هناك كثيرا من العمل الذي يحفظ كيان ونفسيات وهويات وتوازن الأطفال في المستقبل ويبني شخصياتهم، وفي المقابل نجد أن المسئولين في مجلس الشورى لم يهتموا بسن قوانين رادعة أو التأكيد عليها وكذا حقوق الإنسان التي تتعرض لكثير من هذه المشكلات في مسيرة عمله، وفي المقابل نجد أن وزارة التربية بما لديها من إمكانات وخبرات لا تريد من المجتمع أن يشارك في التربية المجتمعي للطلاب، وترى أن هذا أمر يخصها لوحدها من دون غيرها، وهي بذلك تفوت الفرصة على الفعاليات الاجتماعية المشاركة في الصيغة العامة للجيل القادم، مؤكدا أن الوزارة نفسها تعرف حجم المشكلات المترتبة على الجيل

القادم جراء الإهمال وعدم الاكتراث والاحتماء بالقوانين والنظم التي سنت من اجل حمايتهم من المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، ومع ذلك لم تقدم حلولا للمشكلات المترتبة على الاعتداءات أو للأطفال المعرضين للانحراف أو غير ذلك بل تكتفي بموضوعات وإجراءات إدارية طويلة على نظام (لا يموت الذيب ولا تفنى الغنم (وتنتهي هذه المشكلات بالمراهنة على عامل الزمن الكفيل بحل كثير من المشكلات، وهذا بلا شك غير صحيح وغير منطقي .

التوعية الاجتماعية

وأشار «د. العقيل» إلى أنّ التوعية الاجتماعية والأخلاقية وبناء الثقة والذات لدى الجيل هي أهم من تعلم الكتابة والقراءة، فحين يعرف الطفل كيف يحمي نفسه ويحذر من الغريب ويعرف ماذا يريد الآخر منه؟، وكيف يتصرف تجاه ذلك؟، وغير ذلك من الإجراءات التي تعزز الثقة لدى الطالب هي أهم قضية في بناء الجيل، ويمكن القول إنّ المشاركة المجتمعية في بناء الأجيال هي القضية المحورية في بناء مجتمع المستقبل، فإما يكون مجتمعا فاقدا الهوية وذا نفسية محطمة وفاقدا الهدف من وجوده في الحياة ومساهمته في المستقبل، وذلك جراء الاعتداءات النفسية والبدنية عليه منذ كان صغيرا ولم يحم من قبل المؤسسات الرسمية كالمدرسة والمسجد والبيت، أو أنه يكون جيلا قويا معتزا بنفسه يعرف ماذا يريد من وجوده وموصول بتاريخه ودينه ومحافظ على كيانه ومجتمعه، ولن يكون باب شر عليه.

معظم المديرات يجهلن التعامل مع الأزمات في المدارس

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647569.html

الرياض - منصور الحسين

كشفت دراسة على مديرات المدارس بمدينة الرياض ان معظمهن لم يتلقين أي دورات تدريبية في مجال التعامل مع الازمات .

ودعت الدراسة وعنوانها (دور الادارة المدرسية في التعامل مع الازمات بالمدارس الثانوية بالرياض) والتي قامت بها الباحثة ريم بن ابراهيم العيدان كبحث لدرجة الماجستير من قسم الادارة التربوية بكلية التربية بجامعة الملك سعود والتي تمت على 51 مديرة لمدارس ثانوية بمدينة الرياض الى ضرورة وجود متخصصة في العلاقات العامة لتساعد المدرسة على التعامل السريع مع الجهات المختصة (الشرطة، الدفاع المدني، الاسعاف، طوارئ الكهرباء والمياه.. الخ) وذلك لقدرتها على التعامل مع المواقف الحرجة والاتصال والتواصل مع الجهات المختصة بذلك مما يقلل من عبء الازمة.

واقترحت الباحثة انشاء وحدة في ادارة التربية والتعليم بمنطقة الرياض وفي جميع ادارات التربية والتعليم بالمملكة بمسمى (وحدة ادارة الازمات المدرسية) تهتم بجميع الازمات المدرسية على اختلاف انواعها، ويكون فيها سجل خاص تسجل به جميع الازمات التي تحدث في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض حتى تتم الاستفادة من الازمات السابقة في تلافي الازمات المستقبلية وان تصدر هذه الوحدة ادلة وكتيبات للمدارس باستمرار لتوعيتهن بالتصرف السليم في ظروف الازمات، وكيف تكتسب مديرة المدرسة بمرحلة التعليم الثانوية للبنات التعامل مع الازمات؟

حرمان معلمي مدارس محافظتين من مكافأة المناطق الجبلية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284544

الرياض - ظافر الشعلان

علمت «الحياة» أن مجلس الوزراء أيّد قرار مجلس الخدمة المدنية القاضي بعدم شمول العاملين في مدارس محافظتي رجال ألمع ومحايل عسير بمكافأة العاملين في المناطق الجبلية، لتوافر العديد من الخدمات في تلك المحافظتين، وحتى لا تفقد المكافأة الهدف الذي أقرّت من أجله.

وتلقت وزارة التربية والتعليم برقية ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم 23085/ب في 16-6-1432 المؤيدة لقرار مجلس الخدمة المدنية القاضي بعدم شمول العاملين في مدارس محافظتي رجال ألمع ومحايل عسير بمكافأة العاملين في المناطق الجبليـة.

إلى ذلك، افتتحت وكيلة الوزارة لتعليم البنات الدكتورة هيا العواد أمس في مبنى الإدارات النسائية، ورشة عمل للتدريب على مقياس المهارات النمائية للأطفال، الذين تقل أعمارهم عن ستة أعوام بـ 180 يوماً، والتي أعدها الدكتور عبدالقادر كانوري من الإدارة العامة للتقويم في وكالة التخطيط والتطوير بالتعاون مع الإدارة العامة لرياض الأطفال، وتستمر الورشة لمدة ثلاثة أيام، وتستهدف عدداً من المعلمات والمشرفات المميزات في رياض الأطفال من المناطق والمحافظات.

وأوضحت الدكتورة هيا العواد، أن قرار الوزير يهدف إلى تشجيع أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم برياض الأطفال، كونها المرحلة الأساسية في بناء وتكوين شخصية الطفل، واستثمار طاقاته واستعداداته، بشرط امتلاك المهارات الكافية للالتحاق بالصف الأول الابتدائي، مشيرةً إلى أن هذه الورشة مهمة لكل معلمة ومشرفة رياض أطفال، لتحديد مدى قدرة الطفل بعد تطبيق مقياس المهارات النمائية عليه، وسيتم تطبيق معايير هذه الورشة كمقياس طوارئ لهذا العام فقط.

وشددت على أهمية تطبيق المقياس، ومسؤولية المعلمات في المناطق والمحافظات، إذ إن العام المقبل ستكون هناك معايير على أيدي المتخصصين من وكالة التخطيط والتطوير تضمن جاهزية الطفل لدخول المرحلة الابتدائية.

اختصاصية تطالب بوسائل تساعد ذوي الاحتياجات على التواصل مع القضاء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284549

الرياض - سحر البندر

طالبت اختصاصية في شؤون المعوقين بوسائل تعين ذوي الاحتياجات الخاصة، خصوصاً من يعانون من الإعاقة السمعية، على التواصل مع المعنيين في أروقة المحاكم لإنجاز معاملات الطلاق والزواج وغيرها.

وقالت الدكتورة فوزية الأخضر لـ «الحياة»: «عند إعداد دراسة متخصصة في الحدود الشرعية لذوي الاحتياجات الخاصة لم أجد مراجع متخصصة، فعمدت إلى مخاطبة مشايخ مسؤولين لإصدار حدود شرعية لهم.»

وأعربت عن أسفها لأن الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة مبعثرة، مشددة على أهمية انطلاق المجلس الأعلى لذوي الاحتياجات الخاصة، لإنهاء معاناتهم، وإتاحة المجال أمامهم للتواصل مع المجتمع في ما يتعلق بحياتهم اليومية، لافتة إلى أن المعوَّق سمعياً لا يستطيع أن يدير أموره، خصوصاً عندما يتعرض للعنف أو الحريق أو مشكلة داخل منزله، لأنه لا يستطيع استخدام الهاتف للتواصل مع لجنة الحماية في وزارة الشؤون الاجتماعية أو الدفاع المدني أو الشرطة، وعدم وجود شاشات إلكترونية في المطارات لمعرفة النداء وبعض المستشفيات لمعرفة المواعيد، في حين أن المعوقين حركياً يعانون حين دخول المنشآت والمباني والمواصلات.

وأكدت أن نسبة العنف النفسي والجسدي والتحرّش بذوي الاحتياجات الخاصة في تزايد، لعدم قدرة الشخص على التكلم والتواصل، مشيرة إلى أن بعض المعوقين يعانون من العنف النفسي في عملهم، واستغلال بعض الشركات أسماءهم، داعية وزارة العمل إلى التأكد من توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة ومباشرتهم العمل.

ودعت الأخضر إلى دعم ذوي الإعاقة السمعية من خلال تعليمهم القراءة والكتابة، لأن المعاهد والمراكز لا تفي بالحاجة ولا تركز على النهج الصحيح في تعليم المعوَّق اللغة العربية، مضيفة أن بعض المعوقين سمعياً يعانون من عدم توصيل المترجمين المعلومة بالشكل المطلوب، وكذلك من عدم وجودهم عند الحاجة إليهم أحياناً.

إنفاذاً لتوجيهات سمو النائب الثاني

مكافحة الغش التجاري تبدأ بسحب الهدايا المغلفة بالعملات النقدية من الأسواق بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647408.html

الرياض- مناحي الشيباني

صادر أعضاء هيئة ضبط الغش التجاري بالإدارة العامة لمكافحة الغش التجاري في الرياض وبعض مناطق المملكة كميات كبيرة من الهدايا المغلفة بالعملة السعودية فئة خمسمائة ريال ومائتي ريال ومائة ريال وبعض العملات الأجنبية في جولات تفتيشية على عدد من محلات بيع الهدايا. وأكد مدير عام مكافحة الغش التجاري فهد بن محمد الهذيلي ل"الرياض" أن ملاحقة المخالفين جاءت بناء على توجيهات من صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الواردة لوزارة التجارة والصناعة بعد ملاحظة قيام بعض المحلات المتخصصة ببيع وتوزيع الهدايا بتغليف الهدايا ببعض العملات النقدية المحلية بمختلف فئاتها لبيعها على عملائها في مناسبات الأفراح ونظرا لما يشكله هذا العمل من امتهان غير مقبول للعملة الوطنية، حيث يتم رميها بعد استخدامها في أماكن لا تليق وهي تحمل أسماء الله وصورا للأماكن المقدسة وصورا لقادة المملكة .وأضاف الهذيلي أن سماحة مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء أبلغ الوزارة بمنع بيع هذه العبوات وأمثالها التي يتم تغليفها باسم من أسماء الله وسوء استخدامها فيما بعد .

إحالة المخالفين ل «ساما» والتنبيه على المؤسسات والشركات بعدم استخدام العملات للتسويق

وأشار مدير مكافحة الغش التجاري لتعليمات وزير المالية بهذا الخصوص لوزارة التجارة والصناعة بشأن ملاحظة مؤسسة النقد العربي السعودي لمنتجات في الأسواق على شكل إكسسوارات لتقليد العملة السعودية، وأن ذلك يشكل مخالفة للأنظمة الخاصة بالنقد وضوابط استنساخه ورغبته بسحب هذه المنتجات من الأسواق والتشديد على الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية بعدم استخدام صور وتصاميم العملات المتداولة في الأعمال التجارية إلا بعد الحصول على ترخيص من مؤسسة النقد العربي السعودي وفقاً للأنظمة المتبعة .

تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة والصناعة عممت على الغرف التجارية والصناعية للتأكيد على منسوبيها من المؤسسات والشركات بالالتزام بالتعليمات وعدم استخدام العملة السعودية أو الأجنبية المتداولة في المملكة في الأعمال التجارية أو التسويقية إلا بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، كما أن وزارة التجارة والصناعة أكدت على كافة فروعها ومكاتبها بمناطق المملكة بسحب ومصادرة المنتجات التي تستخدم العملات النقدية للتعبئة والتغليف أو تكليف من ضبطت لديه بإعادة تغليفها بعبوات مناسبة .

أعلن مشروعا لتطوير المناهج وفقا للنظام الجديد .. المزيني لـ عكاظ:

تغطية 60 ٪ من نقص عدد القضاة العام المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704430936.htm

عبدالله الداني ــ جدة

في وقت نفى فيه مصدر قضائي ما يشاع عن اقتصار القبول في السلك القضائي على خريجي كلية أو منطقة محددة، وتأكيده على أن اختيار القضاة خاضع لشروط محددة ومعلومة، أعلن عميد المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبدالرحمن المزيني عن عزم المعهد تغطية 60 في المائة من احتياجات المحاكم من القضاة خلال العام المقبل.

وتحدث المزيني لـ «عكاظ» عن خطة طموحة للمعهد تهدف إلى التوسع في القبول وزيادة أعداد الخريجين، مبينا أن 70 في المائة من قضاة المملكة هم من خريجي المعهد، وأن الاحتياج الفعلي المتوقع للمحاكم ألف قاض تتم تغطيتها على فترات، مضيفا «المعهد يتوسع كل سنة في القبول، كما أن عدد الطلاب هذا العام وصل نحو 1200 طالب جلهم من الملازمين القضائيين المؤهلين للقضاء».

وزاد «الجامعة توسعت في القبول وأدركت حاجة المملكة لقضاة، فأصدر مدير الجامعة الدكتور سليمان أبا الخيل قرارا بفتح المجال لأكبر عدد ممكن للطلاب، حتى أتيحت الدراسة في الفترتين الصباحية والمسائية لمواجهة النقص الحاد الحاصل في عدد القضاة».

وأبلغ المزيني رفع المعهد مشروعا ضخما يخص تطوير مناهجه بما يتلاءم مع الاختصاصات التي صدر بها نظام القضاء الجديد وبما يتواكب مع تطلعات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، مشيرا إلى أن لجنة كونت بهذا الخصوص برئاسة مدير الجامعة ورفعت الدراسة للمقام السامي للموافقة عليها، معتبرا أن المشروع حال الموافقة عليه سيحدث نقلة نوعية كبيرة في مناهج المعهد.

وقال: إن المعهد رأى ضرورة مسايرة مشروع تطوير القضاء الذي جزأ المحاكم من حيث الاختصاص، مضيفا «لابد أن تواكب مناهج المعهد اختصاصات المحاكم الجديدة بتقسيم المعهد إلى عدة شعب تخصصية تغطي المشروع».

وبين أن المناهج ستكون جديدة وسيراعى فيها التغير الزماني وحاجة القضاة إلى المعلومات والمقررات للنوازل العصرية المستجدة، مشيرا إلى أن المعهد سيخرج قضاة متخصصين في محاكم الأحوال الشخصية والتجارية والجزائية والمرورية والعمالية وغيرها، مضيفا «لن تخرج المناهج عن الإطار الشرعي وإنما ستكون متخصصة بحيث إن القاضي لا يكون كالسابق يتخرج بمعلومات عامة، كما سيتخرج القاضي متخصصا بحسب المحكمة التي يعمل بها وسيعطي هذا الأمر نتائج كبيرة ونضجا في حكم القاضي».

وأشار إلى أن المعهد أول وحدة تعليمية تقدم درجة الماجستير والدكتوراه بالمملكة، موضحا أنه منذ إنشائه وحتى الآن بلغ عمره الزمني العقد الخامس، وهو الجهة الوحيدة المؤهلة لتأهيل القضاة وتدريبهم.

وأضاف «الدراسة الفعلية في المعهد على شقين، نظري وتطبيقي»، مشيرا إلى أن القضاة يتلقون الدرس النظري، ثم يتلقون درسا عمليا من قبل قضاة خلال فصلي الدراسة، إذ تتم زيارة المحاكم والنظر في آليات العمل والمشاركة في نظر القضايا بالمحكمة نفسها، كما أن المعهد مجهز بمحكمة صورية تحاكي المحكمة الواقعية.

ونبه عميد المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام إلى أن الشروط الواجب توفرها في من يرغب الالتحاق بالسلك القضائي، أن يكون خريجا في كلية الشريعة وألا يقل تقديره في مواد التخصص عن «جيد جدا»، وأن يجتاز المقابلة شخصية ويؤخذ بالاعتبار رأي أساتذته الذين درس على أيديهم خلال الفصلين الأخيرين، ثم ترفع اللجنة المكونة من المعهد والمجلس الأعلى للقضاء اسمه إلى المجلس تمهيدا لأخذ الموافقة على تعيينه.

الدعم الأكاديمي
وتقوم بنفس الدور كلية الدراسات القضائية والأنظمة التي كانت فكرة انطلاقتها مقدمة من عميدها الدكتور سعود بن إبراهيم الشريم، إذ أوضح الشريم أن الكلية تعنى بجانب مهم من جوانب التعليم، المتضمن مخرجات تخدم القطاعين العام والخاص، ومواكبة للأمر الملكي الكريم بالتنظيم القضائي الجديد في المملكة.
وبين أن الكلية حظيت بموافقة مجلس جامعة أم القرى والمجلس الأعلى للتعليم العالي ومصادقة المقام الكريم على ذلك؛ لتصبح الكلية الوحيدة المنفردة بهذا المسمى في العالمين العربي والإسلامي.
وأشار إلى أن برامج الكلية تتلخص في درجة البكالوريوس وتضم قسمين، أولهما الدراسات القضائية، وثانيهما: الأنظمة وفيه مساران: الأنظمة، والسياسة الشرعية.
وذكر أن ثاني البرامج التي تقدمها الكلية برنامج الماجستير في الأنظمة والسياسة الشرعية، ويأتي بعد ذلك برنامج الماجستير والدكتوراه في الدراسات القضائية، ثم برنامج الدبلوم العالي في المحاماة، وأخيرا برنامج الدبلوم العالي في التحقيق والادعاء العام.
وأوضح عميد كلية الدراسات القضائية والأنظمة أنه «بهذا تكون الكلية قد واكبت احتياج ثلاث جهات حكومية؛ وهي وزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، ووزارة الداخلية.
وأضاف «أما القطاع الخاص فإن الاحتياج إلى مخرجات هذه الكلية فيه ما لا يعد ولا يحصى».
الإمداد بالقضاة
من جانبه، أوضح عميد كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران الدكتور عابد السفياني، أن كليات الشريعة تمد المجلس الأعلى للقضاء بالقضاة، مشيرا إلى أن هذا الأمر من أعمالها ومهماتها الرئيسة.
وبين أن الكليات تقدم الكوادر الشرعية المتخصصة في المجال القضائي وتسهم في سد العجز الحاصل في مجالات القضاء، مشددا على ضرورة زيادة كليات الشريعة في أنحاء المملكة حتى تكمل هذه المهمة.
وأشار إلى أن الحاجة قائمة إلى كليات الشريعة وفق مناهج متخصصة تشرف عليها الجامعات لتدعم المحاكم بالكوادر المتخصصة، منبها إلى الاهتمام الحاصل بدعم الكليات الشرعية والتوسع في القبول، ونوه بدعم ولاة الأمر لهذه الكليات وتوسيع انتشارها.
ونبه إلى أهمية افتتاح كلية كبرى للشريعة في جدة تستوعب الدارسين وتمد الجهات الحكومية بخريجيها، مشيرا إلى أن هذه الكليات تسهم أيضا في إمداد محاكم القرى بالمزيد من القضاة.
وأضاف «لاشك أن كليات الشريعة بجميع أنحاء المملكة تخرج الكوادر المشاركة في الإفتاء والحسبة والدعوة والتوعية في جميع الأجهزة الحكومية، وتقوم بدور بارز لسد حاجة المجتمع في هذه المجالات».
وزاد «تؤدي كليات الشريعة وأصول الدين دورها المهم في تصحيح عقائد الناس وحمايتها من الأفكار الهدامة وتحافظ على ثوابت المجتمع وتسهم في التوعية الفكرية والعقائدية وبث وسطية الإسلام للجميع».

والدة المتهم بالاغتصاب: والد الضحية الأخيرة صديق ابني وجلبها لبيتنا عشرات المرات

أم عبدالله: التلفزيون والسجادة اشتريناهما قبل أشهر والاغتصاب يرجع لـ4 سنوات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=60716&CategoryID=3

جدة :سامية العيسى 2011-07-03 11:54 PM

أكدت والدة المشتبه به الموقوف على ذمة اغتصاب قاصرات جدة أن جهاز التلفزيون والسجادة اللذين نشرت صورهما في وسائل الإعلام وقيل إن المغتصبات تعرفن عليهما، تم شراؤهما منذ أقل من عام في حين أن وقائع الاغتصاب المذكورة ترجع لأربع سنوات مضت، متسائلة عن إمكان اعتبار ذلك قرينة ضد ابنها. وقالت إنها ستكشف عن حقائق جديدة في قضية ابنها ولكن أمام القضاء .

وفي حديث خاص إلى "الوطن" أفادت أم المشتبه به أن من يزعمون أن الضحية الأخيرة لم تدخل بيت ابنها (م. ز) مرة واحدة بل دخلته عشرات المرات، كاشفة أن والد الفتاة هو صديق ابنها المعلم الموقوف على ذمة التحقيق في قضية اغتصاب القاصرات. واعتبرت أن صديق ابنها (والد الضحية) لفق التهمة لابنها على الرغم من صداقتهما الطويلة .

وقالت الأم إن المنزل الذي شهد حضور عشرات الدوريات الأمنية مصطحبين معهم من تدعي أنها اغتصبت هو ذاته المنزل الذي عطف فيه ابنها على والد الفتاة التي لفقت له تهمة باطلة وتسمي نفسها بالضحية. وأضافت "أن والد الضحية الأخيرة تربطه بابنها صداقة منذ ما يقارب من 14 عاما، حيث جمعت المصالح بين الطرفين وقام ابنها بشراء سيارة له، وكثيرا ما استدان منه والد الضحية. وكثيرا ما شاهدت والد الفتاة مصطحبا ابنته وزوجته إلى منزلنا السابق في الكيلو 14 وكنا متجاورين لخمسة أعوام في هذا الحي ويعلم الجميع ذلك، وحين انتقلنا إلى منزلنا الجديد بحي الأجاويد قبل عامين زارنا والد الضحية أكثر من مرة مصطحبا ابنته وبعضا من أبنائه ."

وتعتقد أم عبدالله أن ابنها "كبش فداء"، قائلة "نما إليَّ أن الشرطة قبضت على أكثر من 30 شخصاً في قضايا اغتصاب، ولم تثبت في حقهم تهمة الخطف ولم يشهر بهم كما فعل مع ابننا". وتابعت سرد الواقعة قائلة "قبل 27 يوما اقتيد ابني بدعوى وجود أوراق مرورية تتطلب حضوره الفوري، وانقاد ابني بالسمع والطاعة، لأنه وثق في شخصية رجل الأمن الذي تربطه به علاقة صداقة، وكان وقتها برفقة زوجته وأطفاله وتم إيقافه ."

وتعتقد والدة المتهم أن القضية كيدية ضد ابنها، مشيرة إلى أنها تملك الدليل على ذلك. وقالت إن المنزل الذي تدعي الضحية الأخيرة أنه اغتصبها فيه ما هو إلا شقة الزوجية وتعيش فيها زوجة ابني وأبناؤه الستة. وأكدت أن زوجة ابنها مقيمة إقامة دائمة في البيت ولديها طفلة رضيعة لا يتجاوز عمرها ثلاثة أشهر، وذكرت إحدى الصحف أن الغرفة مبنية على سطح المنزل وهذا يدل على عدم صحة المنقول، حيث وقف رجال الأمن على الغرفة التي تدعي الضحية الأخيرة اغتصابها فيها وهي داخل شقة الزوجية بل بجوار غرفة نوم زوجته.

وقالت إن حفيدها قرأ لها إشاعة انتشرت في الإنترنت مفادها أن الدولة ستعوض كل قاصرة بمبلغ كبير قد يصل إلى مليون ريال وتعتقد أن هذا ما دفع الضحايا لتسجيل أسمائهن، وتساءلت: كيف سمحت ضمائر أولياء أمور الضحايا باتهام شخص بريء مقابل المال. وزادت "أتعجب ممن اعترفوا بأن بناتهم تعرضن للاغتصاب منذ أربعة أعوام وأقل، ويشهدون زورا وبهتانا على ابني بأنها الغرفة والمنزل والسجادة والشيشة، ولدينا جيران يشهدون أننا لم ننتقل للبيت إلا

قبل عامين، وكذلك نحن نحتفظ بفاتورة شراء التلفزيون الذي أدلت بأوصافه قاصرات ادعين اغتصابهن قبل 4 سنوات، لأنه تم شراؤه قبل 10 أشهر فقط، وكذلك السجادة التي اشترتها زوجة ابني في رمضان الماضي ".

من جهته، علق أستاذ علم القانون بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي على التسريبات في القضية قائلا: الحكم الفاصل في تلك القضية هو للقضاء فقط، وتبرئة الجاني أو اتهامه يكون وفق ما يراه ناظر القضية، معترضا على الطريقة التي استغلتها جهات خاصة للوقيعة بالمشتبه به وتحميله جرما لم يقر به القضاء حتى الآن، مشيرا إلى أن جهة إلقاء القبض على المشتبه به أضرت به بالتشهير به للتأثير على الرأي العام ودفع هذا الإجراء المجتمع لاتهام هذا الشخص بعينه، واصفا ذلك بالأمر الخطير ونوع من أشكال الامتهان والتهاون بالحريات. وحسب ما سمعنا أن هناك الكثير من الأشخاص تم إيقافهم وسجنهم دون أن يشعر المجتمع بوجود تلك القضية، ولم تظهر للعامة إلا حين ألقي القبض على المشتبه به، وجل ما نخشاه انتزاع الاعتراف بالقوة من المشتبه به ويندم المسؤولون حين يسجن أو يقتل ويقبض على أشخاص آخرين، كما حدث بواقعة عبدالرحمن الزهراني الذي سجن 8 أشهر بذات القضية وهي اختطاف القاصرات واغتصابهن وانتزع منه اعتراف بجرائم لم يرتكبها بل ومثلها، وكذا المثل مع سجين نجران الذي اعترف تحت ظروف قاهرة ثم أراد الله أن يثبت براءته في التحقيقات وظهور السلاح المستخدم في الجريمة مع المجرم الحقيقي بعد مرور 14 عاما على سجنه.

أمانة العاصمة المقدسة: صرف فوري لتعويضات العقارات المنزوعة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284618

مكة المكرمة – «الحياة»

دعا أمين العاصمة المقدسة المهندس أسامة البار المواطنين المنزوعة عقاراتهم وفقاً لنظام نزع الملكية للمنفعة العامة سرعة التجاوب مع البلدية الفرعية ولجان حصر المشتملات ولجان التقدير، لضمان سرعة صرف التعويضات في هذه المشاريع، إذ تصرف فوراً من دون تأخير.

وأشار إلى أن للمواطن الحق في التظلم أمام الجهة القضائية المختصة (ديوان المظالم) عند شعوره بنقص في التعويض المصروف له من الجهة مالك المشروع، مضيفاً أن الجهات الحكومية تمتثل لأي حكم صادر عليها وهو واجب النفاذ.

وأعلن أمين العاصمة المقدسة أن كلفة المشاريع التي تنفذها «الأمانة» هذا العام في قطاع المشاريع ما يقارب ستة بلايين ريال، خصصتها الحكومة لمكة المكرمة.

وقال: «إن هذه المشاريع تشمل تنفيذ الطرق وتوسعة الشوارع وتصريف السيول، إضافة إلى مشاريع المرافق البلدية .« وترأس البار اجتماعاً خاصاً لقطاع المشاريع في الأمانة لمناقشة المشاريع الجاري تنفيذها وأعمال توسعة الشوارع وتصريف السيول في العاصمة المقدسة، ومشاريع تنفيذ المرافق البلدية.

وتضمن الاجتماع استعراض الوضع الراهن للمشاريع وخطوات التنفيذ والمتابعة، بحضور وكيل الأمين للتعمير والمشاريع المهندس خالد الهيج، وتضمن الاجتماع توجيهات مشددةً على متابعة المقاولين والاستشاريين المشرفين لضمان سرعة وجودة التنفيذ.

ضوابط وعقوبات مشددة على الشركات المخالفة لنقل الحجاج

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704431144.htm

عبد العزيز غزاوي – جدة

تبدأ أولى الرحلات الجوية لحجاج بيت الله الحرام بالوصول هذا العام اعتبارا من غرة شهر ذي القعدة المقبل، وتستمر حتى الرابع من شهر ذي الحجة، في حين تبدأ رحلات العودة 14 من ذي الحجة، وتستمر حتى 15 محرم 1433هـ. وأوضحت الهيئة العامة للطيران المدني أنه سيتم فرض غرامات على الشركات التي لاتلتزم بإعادة الحجاج في مواعيدهم المحددة. وكشفت أنه في حال الإخلال بالأنظمة، ونظام نقل الحجاج جوا، فإنه سيتم تطبيق العقوبات على شركات الطيران المخالفة، منها أن كل ناقلة جوية تحمل حجاجا لم تصل إلى المملكة أولم تغادرها خلال الزمن المحدد المسموح به تجازى بغرامة مالية مقدارها 10 آلاف ريال عن كل رحلة وصول، و 15 ألف ريال عن كل رحلة مغادرة، ومن تصل إلى المملكة بعد انتهاء المواعيد المحددة لوصول الحجاج تجازى بغرامة مقدارها ألف ريال عن كل حاج تقله، وفي حال قل عدد الحجاج عن 100 حاج، فلا تقل الغرامة عن 100 ألف ريال، كما أن كل ناقلة تغادر المملكة أو تحاول دون الحصول على تصريح بالمغادرة تجازى بغرامة مالية لاتقل عن 20 ألف ريال ولاتتجاوز 100 ألف ريال، وأن كل من يساعدها على المغادرة دون استكمال الإجراءات النظامية يجازى بغرامة مالية لاتقل عن 10 آلاف ريال ولاتتجاوز 50 ألف ريال، ومن لاتقدم البيان المنصوص عليه أو تتأخر تجازى بالتضامن مع الوكيل بغرامة مالية لا تقل عن 20 ألف ريال، ولا تزيد على 50 ألف ريال. وأجازت التعليمات للهيئة العامة للطيران المدني حجز الطائرة في المطار في حالة قدومها دون الحصول على التصريح اللازم والمسبق لرحلات الحج واتخاذ الإجراءات النظامية حيالها، وفي حالة وجود مطالبات مالية على المشغل الجوي مستحقة الدفع، فلن يتم السماح لها بتشغيل رحلات حج 2011م مالم تسدد المبلغ.

وزير الشؤون الاجتماعية لـ عكاظ : تسليم سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704430950.htm

منيرة المشخص ـ الرياض

أكد لـ «عكاظ» وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين أنه ستصرف قريبا السيارات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

وعلمت «عكاظ» من مصادرها أن صرف السيارات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة انتهى لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وقابل للتنفيذ في أي وقت، ولكن يبقى الأمر متعلقا بوزارة المالية لصرف الاعتماد المالي لها.

وأعرب عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة وأقاربهم عن شكرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على توجيهاته مؤخرا بصرف سيارة لكل معوق، وبينوا أنهم يتطلعون لصرف هذه السيارات قريبا، مشيرين إلى أنهم يعانون كثيرا في استخدام السيارات العادية، ما يجعل بعضهم يحولون سياراتهم وعلى حسابهم الخاص إلى سيارات تناسب استخدامهم.

وقال عبدالله البلوي من أهالي تبوك «قدمت عام 2008 أربعة طلبات لسيارة ولا زلت أنتظر ولا توجد لدي وظيفة، وإعاقتي شلل أطفال في القدمين، ورغم إعاقتي أضطر للوقوف ساعات طويلة على عابر الطريق علني أجد من يساعدني ويوصلني لأقرب مستشفى للمراجعة».

من جانبه، أوضح فالح الهاجري من المنطقة الشرقية أنه تقدم بطلب عام 1428هـ ومنذ ذلك الوقت لا زال ينتظر الموافقة للحصول على سيارة خاصة تساعده في تنقلاته، وقال «لم تقف معاناتنا في عدم توفر السيارة بل حتى الإعانة جرى إيقافها دون مراعاة لظروفنا المادية والصحية، وكانت حجتهم أنني موظف ولكنهم تناسوا أن المعاق ينفق أضعاف ما ينفقه الصحيح على علاجه ومواصلاته».

ويقول عبدالله آل مقبل من أهالي عسير «أعاني من شلل نصفي بالإضافة إلى فشل كلوي، تقدمت عام 1426هـ وأجريت دراسة لحالتي في مركز التأهيل في أبها واستكملت الأوراق المطلوبة، وحتى الآن لم تصرف لي سيارة رغم حاجتي الماسة لها للمراجعة لإجراء الغسيل الكلوي أسبوعيا، ونأمل أن توفر وزارة الشؤون الاجتماعية هذه السيارات لنا».

في رسالة لرئيس التحرير:

الطالبات الكفيفات بالتربية الخاصة بجامعة القصيم يناشدن المسؤولين بفتح مسار بصري برايل لمواصلة تعليمهن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647527.html

تلقى الزميل رئيس التحرير الأستاذ تركي السديري رسالة من الطالبات الكفيفات بجامعة القصيم - كلية التربية ببريدة - قسم التربية الخاصة ناشدن من خلالها المسؤولين بجامعة القصيم بفتح المجال أمامهن لمواصلة تعليمهن عبر فتح مسار بصري، اعتبارا من المستوى الخامس، وفيما يلي نص الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن طالبات كلية التربية ببريدة قسم التربية الخاصة بجامعة القصيم (مكفوفات البصر) نتطلع لمواصلة تعليمنا أسوة بزميلاتنا المبصرات بتخصصنا برغبتهن بمسار معين وحيث فقدنا نعمة الإبصار ودخلنا الحياة بظلام حسي قاومناه بالعزيمة والاصرار والتميز وهو الدافع الكبير وراء المناشدة لتكتمل صورة التحدي العلمي وخدمة التربية الخاصة بنفس إعاقتنا ولغتنا (لغة البرايل) من خلال التخرج من تخصص المسار البصري بكلية التربية قسم التربية الخاصة ببريدة وذلك من أجل خدمة وطننا الغالي بكل أمانة لأن العمل مسؤولية حيث عودنا ولاة أمرنا الكرام في تذليل كل العقبات التي تعترض طريق راحة المواطن .

وتقدمنا لإدارة التربية ببريدة بجامعة القصيم بطلب فتح مسار بصري وهو لغة برايل للكفيف اعتبارا من المستوى الخامس حيث إننا فاقدات لحاسة الإبصار وبحاجة إلى فتح هذا المسار الملائم لحالتنا والمتزامن مع تطلعاتنا وقدراتنا ونوع إعاقتنا حيث يجبرنا الوقع الحالي الدخول في أقسام أخرى لا تتناسب مع إعاقتنا وهما المسار السمعي ومسار صعوبات التعلم وكلاهما يحتاج لشخص مبصر لمطابقة المقاييس وتعليم القراءة والكتابة والنظر للخط - إلا أن عمادة كلية التربية ببريدة تعتذر عن تلبية طلبنا بحجة عدم وجود أعضاء مؤهلين وصعوبة التعاقد من الخارج وعدد الراغبات قليل ليس لنا ذنب بعدم رغبة زميلاتنا المبصرات بهذا المسار وحيث إن إعاقتنا تحد من امكانياتنا بالتخصص بالمسارات الأخرى. نرفع طلبنا بمد يد العون والمساعدة بعد الله سبحانه وتعالى برجاء تحقيق طموحنا في متابعة مسيرة التعليم خدمة لوطننا الغالي .

مقدمه

الطالبات الكفيفات بجامعة القصيم بكلية التربية ببريدة قسم التربية الخاصة

وزير الخارجية المصري: الإفراج عن 113 سجيناً مصرياً في المملكة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284594

جدة - حسن السهيمي

كشف وزير الخارجية المصري محمد العرابي في مؤتمر صحافي عقده أمس (الأحد) في محافظة جدة(السعودية)، عن إصدار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، تعليماته للجهات المختصة بسرعة الإفراج عن 113 مصرياً في السجون السعودية، إضافة إلى حل معاناة سيدة مصرية لم يفصح عن تفاصيلها كافة.

وفي المقابل أكد أن حكومته تعمل بشكل جاد لحل مشكلات السعوديين في بلاده، معتبراً التعاون بين الجانبين في هذا السياق محاولة لتسوية أي نقاط قد تتطور إلى خلاف في المستقبل، مثمناً الدور السعودي في دعم الاقتصاد المصري، مستندا على قول الفيصل : «إن المملكة ستدعم مصر دون أن تطلب»، لافتاً إلى أنه تمت مناقشة أوضاع المستثمرين السعوديين في بلاده، ذاكراً أن أية ملاحظات أو اعتداءات لهؤلاء المستثمرين سيتم تقديمها لمجلس الوزراء مباشرة.

وحول المصالحة الفلسطينية ومدى التقدم الذي تشهده في ظل الرعاية المصرية لها، كشف عن اتصال هاتفي تلقاه أمس من خالد مشعل الذي أطلعه على آخر مستجدات هذا الشأن، مضيفاً أن استمرار هذه المصالحة سيدحض الافتراءات الإسرائيلية المتمثلة في عدم وجود طرف فلسطيني محدد يمكن التعامل معه. وعن التصريحات الأخيرة للإخوان المسلمين والمتضمنة استعدادهم للحوار مع الولايات المتحدة الأميركية، قال: «إن واشنطن متناقضة في مواقفها تجاه الإخوان المسلمين، ولا أخفي وجود بعض التنظيمات غير الحكومية العاملة في مصر قد تتأثر بأطراف خارجية، مع العلم أنه لم يعد هناك أي قيود مفروضة على أحد من أطياف وتيارات الشعب المصري.«

وذهب إلى أن الوضع الليبي غير جيد، إذ عاد نحو 350 ألف مصري إلى بلادهم، وهو ما يعني وجود خلل استراتيجي، في ظل وجود ما يقارب مليون مصري لا يزالون في خطر، موضحاً أن التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا لا يأتي بحلول، بقدر ما يزيد من تدهور الأوضاع.

وطالب في حديثه إلى المجتمع الدولي والأطراف الليبية بإعطاء الفرصة من أجل دخول المساعدات الإنسانية، وتوفير ممر آمن لخروج الأجانب، مشدداً على أنه على الأطراف الليبية إيجاد خريطة طريق من أجل حلحلة الوضع القائم.

وبخصوص العلاقة المصرية الأميركية، أكد عدم وجود بوادر لأزمة بين القاهرة وواشنطن، كونها قائمة على أساس العلاقات المشتركة، وقال: «إن عهد الإملاءات إنتهى، ولقد تلقيت أخيراً مكالمة هاتفية من وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، كانت المحادثة عن الندية في التعامل في ما بيننا، وليس هناك طرف يملي على الآخر.«

وبدد العرابي المخاوف من علاقة بلاده بإيران، مؤكداً أن دول الخليج ترتبط بعلاقات سياسية مع طهران، بغض النظر عن طبيعة تلك العلاقة، إذ إن الهدف هو إيجاد علاقات صحية، إلا أنها لن تكون على حساب أمن الدولة واستقرار المنطقة الخليجية والعربية.

وبما يختص بالأوضاع الأمنية الداخلية في بلاده، أوضح أن الثورة أنتجت إضراباً، وعدم انضباط في الشارع المصري، ونأمل بأن نتجاوز هذا الخلل بأسرع وقت ممكن، مشيراً إلى أن الصدمة التي أصابت الأجهزة الأمنية في مصر لا تعني أنها سوء بلاده من الناحية الأمنية.

إلزام طالبات التدريب التقني ببطاقات تحمل صورهن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704431117.htm

سلمان الضباح، فهد العنزي ـ بريدة

ألزمت إدارة التدريب الأهلي في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني جميع المنشآت التدريبية الأهلية النسائية في المملكة ضرورة إصدار بطاقة تعريفية للمتدربات عند التسجيل في البرامج التدريبية أو اختبارات الشهادات الدولية الاحترافية، على أن تشمل اسم المنشأة التدريبية ورقم الرخصة وعنوانها وأرقام الاتصال، أما ما يخص المتدربة فلا تشتمل إلا على اسم المتدربة وسجلها المدني وصورة شخصية مع مراعاة تسليم البطاقة التعريفية للمتدربة في نفس لحظة إحضار المتدربة صورتها بعد توقيعها من مديرة المنشأة التدريبية وختمها وأخذ توقيع المتدربة بالاستلام ومسؤوليتها في المحافظة عليها.

جاء ذلك في تعميم (تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه) بعثه مدير عام التدريب الأهلي في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور مبارك بن محمد الطامي لمديري فروع إدارة التدريب الأهلي ومنسقيها والشركة الوطنية لتقنيات التدريب والتعليم ومديرات المنشآت التدريبية الأهلية النسائية.

مشددا على أنه لا يسمح لأي متدربة بدخول الاختبار بعد 1 شعبان مالم تحضر البطاقة التعريفية الصادرة من المنشأة التدريبية موقعة من المديرة وبختم المنشأة، مرجعا إصداره التعميم نظرا لما لوحظ من بعض المتدربات في الاختبارات التأهيلية والشاملة من محاولة انتحال شخصيات متدربات أخريات باستغلال عدم وجود إثبات هوية للمتدربات وبناء على حاجة مشرفات الاختبارات إلى أي مستند بصورة شخصية تثبت هوية المختبرة قبل دخول الاختبار، وذلك انطلاقا من حرص الإدارة على سلامة العملية التدريبية وعدم الإخلال بها وتحقيق معايير جودة مخرجات التدريب.

وتذمر عدد من المتدربات وأولياء أمورهن من هذا القرار الذي سيحرم عددا منهن من دورات إضافية تقدمها المعاهد، رافضين التشديد الذي ألزم المتدربات بالقرار وفقا للشك بانتحال الشخصية وكون القرار مفاجئا وغير مسبق له. وألمح أولياء أمور أن ذلك سيؤثر على انضمام بناتهم للمعاهد، خصوصا أنه انضمام لمعاهد أهلية، وأضافوا أننا قمنا بالاتصال على الإدارة وطالبنا بعدم إجبار بناتنا لاستخراج بطاقات حتى لا تتعثر دوراتهن ولكن دون أي تجاوب.

وكشفت مسؤولة في الإدارة النسائية بقولها «إننا وقعنا في حرج كبير أمام المتدربات والقرار ليس بيدنا بل صادر من الإدارة العامة».

رفض رفع الحد الأدنى لعدد الأسَّرة في تصريح المستشفيات.. وإلغاء اللجنة الحكومية لتحديد أسعار خدمات الخاصة

أعضاء شورى: يؤيدون المطالبة بجهة محايدة لتقييم برامج بنك التسليف ويتساءلون عن 186 مليونا وتفسير "قروض أخرى»

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647579.html

الرياض - عبد السلام البلوي

رفض مجلس الشورى اشتراط رفع الحد الأدنى لعدد الأسَّرة في المستشفيات الخاصة سواء ذات التخصص أو التخصصين إلى 100 سرير، عند طلب الترخيص لفتح مستشفى .

وعارض مقترح وزير الصحة بشأن تعديل المادة التاسعة من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، كما لم يؤيد رأي هيئة الخبراء التي شاركت المجلس في رفض مقترح وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، لكنها خرجت بتوصية جديدة تترك الخيار مفتوحاً أمام المستثمر في تحديد عدد الأسَّرة وأسندت للائحة التنفيذية متابعة ذلك واشترطت "على أن يؤخذ في الاعتبار كثافة السكان في المنطقة المراد افتتاح المستشفى فيها ".

ووافق مجلس الشورى أمس الأحد على إبقاء نص المادة التاسعة كما هو قائم "يجب ألا يقل عدد الأسَّرة في المستشفى العام عن ثلاثين سريراً وفي المستشفى ذي التخصصين عن عشرين سريراً وفي المستشفى ذي التخصص الواحد عن عشرة أسرة ".

وترى اللجنة الصحية أن التصنيف الحالي لعدد الأسَّرة الذي يستند لعدد التخصصات في المستشفى، سيتيح مجالا أوسع للمختصين لإنشاء مستشفى في تخصص أو أكثر، وتنوع المستشفيات في التخصصات الطبية المختلفة .

ورفض المجلس أيضاً بالأغلبية تعديل المادة "السابعة" من نظام المؤسسات الصحية الخاصة الذي سبق للمجلس مناقشته في جلسة ماضية، والمتلخص في إلغاء اللجنة الحكومية التي نصت عليها المادة السابعة لتحديد متوسط سعر تتراوح حوله أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة، ليكون النص أن" تقوم كل مؤسسة صحية خاصة باقتراح أسعارها وتقوم وزارة الصحة باعتمادها بعد مراجعتها، على أن تلتزم المؤسسة بتطبيقها ".

وأكد المجلس على أن وجود متوسط للأسعار سيكون مرشدًا للمريض الذي لا يتمتع بخدمة الضمان الصحي أو الحالات المرضية التي لا تغطيها وثيقته التأمينية لمن يملكها، كما أن متوسط السعر سيكون أساسًا لتحديد مقابل تكاليف علاج المرضى ممن تقوم بتحويلهم وزارة الصحة للعلاج في المستشفيات الخاصة بسبب عدم توافر الأسرة في مرافق الوزارة في بعض الأحيان .

إلى ذلك أشاد المجلس بالدعم المتواصل الذي تلقاه الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من لدن ولاة الأمر، وما أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – رعاه الله – من أوامر قضت بدعم ميزانية الرئاسة بمبلغ مائتي مليون ريال لبناء مقار لفروعها ومراكزها في مختلف مناطق المملكة، حيث جاء ذلك إدراكاً منه – حفظه الله – لأهمية الرسالة التي يؤديها هذا الجهاز وأثرها الرائد في خدمة الدين والمجتمع، وامتداداً للدعم المستمر والمتواصل الذي تتلقاه هذه الشعيرة من قادة بلادنا منذ تأسيسها .

وأكد الأعضاء في مداخلاتهم على ضرورة القيام بحملات وطنية تسهم في تقليل عدد القضايا التي تدخل في اختصاص الهيئة لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، وضرورة تعزيز العمل الميداني للهيئة بالمزيد من العاملين المدربين على التواصل مع مختلف شرائح المجتمع ودعمهم بالمزيد من رجال الأمن .
كما لاحظ الأعضاء أهمية أن تسرع الرئاسة في جهودها للتحول تدريجياً لتطبيق مبدأ التعاملات الالكترونية، وأن تسهم الهيئة في إيجاد وسائل حديثة للتواصل مع الجمهور إرشاداً وتوجيهاً، والعمل على سد النقص في الوظائف الإدارية المساندة للعمل الميداني بالكفاءات السعودية .
من ناحية أخرى شدد مجلس الشورى على تفعيل النظام الأساسي لبنك التسليف والادخار الذي نص إحدى فقرات مادته الرابعة على العمل وتشجيع التوفير والادخار، وأوصى المجلس عبر لجنته المالية بأن يقوم البنك بوضع آليات تضمن البدء في تنفيذ برنامج الادخار كما هو منصوص عليه في نظامه .
وطالب المجلس في توصية ثانية للجنة المالية تكليف جهة محايدة لتقييم جميع برامج بنك التسليف والادخار في الإقراض والتمويل والرعاية الحالية والمستقبلية، وترى اللجنة أنه حان الوقت لتقييم أعمال البنك خصوصاً بعد توفير الموارد المالية لديه بموجب الأوامر الملكية للأخيرة .
وطالب أعضاء مجلس الشورى البنك السعودي التسليف والادخار أثناء مناقشتهم تقريره السنوي الأخير بفتح برامج تشجيعية لعمل ربات البيوت من داخل منازلهن و زيادة القروض المهنية والاستفادة منها .
ودعا أعضاء شورى إلى توسع البنك في دعم القروض الاجتماعية وذلك بزيادة المستفيدين، وعدم تعقيد الإجراءات التي يطلبها البنك من المستفيدين في القروض لمساعدة الشباب على الزواج، حيث طالب الدكتور عبدالرحمن الداود بإعادة دراسة تسديد قروض الزواج وتمديد فترة السداد إلى 10 سنوات بدلاً من خمس حتى يتمكن المتزوج من سداد القرض بيسر وسهولة .
وتساءل عضو عن قروض قدمها البنك لجهات لم يسمها واكتفى بالنص على أنها "قروض أخرى" والتي تجاوزت 116 مليون ريال وقال الدكتور عبدالرحمن العطوي.. أين وكيف ولمن صرفت هذه المبالغ..!، واقترح أعضاء دعم الشاب العاطل عن العمل من خلال منح قرض زواج غير مسترد كونه ليس لديه وظيفة .
وكان المجلس قد صادق أمس على مشاريع مذكرات تفاهم للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين المملكة ودولة أندورا، وبين المملكة وجمهورية لبنان وكذلك ثالثة مع دولة استونيا.

ناقلو طالبات بلا رواتب 6 أشهر والوزارة تحمّل البند المسؤولية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704431104.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة
تذمر سائقو نقل الطالبات في مدارس جنوبي مكة المكرمة، من تأخر صرف رواتبهم لأكثر من نصف عام دراسي، إذ إنهم نهاية الشهر الحالي تسلموا مرتبات شهر جمادى الأولى للعام الماضي.
وأوضح مصدر في إدارة التربية والتعليم في العاصمة المقدسة أن السائقين موظفون عن طريق متعهد يتقاضون مرتباتهم بعد أن يتم الصرف للمتعهد من قبل إدارة التربية والتعليم. وأضاف المصدر: التأخير يعود إلى ضعف البند المخصص إلا أنه فور توفر السيولة يتم الصرف مباشرة للمتعهد وهو من يسلمهم. وأوضح السائقون في شكواهم أنهم يعملون في نقل الطالبات منذ سنوات عدة من خلال التعاقد مع أحد المتعهدين المتفقين مع وزارة التربية والتعليم لكن تفاجأ بتأخر المرتبات بشكل لافت.

الشؤون الإسلامية ترصد مخالفات في فرعها بـ الباحة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284639

الباحة - علي الرباعي
رصدت وزارة الشؤون الإسلامية مخالفات مالية وتجاوزات إدارية لدى فرعها في منطقة الباحة. وطالبت الفرع بالإفادة العاجلة عن تظلّم موظفي البنود من سحب أكثر من 20 وظيفة «مراقب جامع - فئة أ» ليتم بها تحسين وضع بعض موظفي الفرع ممن يشغلون إلى جانب وظائفهم الرسمية وظائف مراقبة مساجد ميدانياً بمكافآت تصل إلى 91400 ريال شهرياً.
وطالب وكيل الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري مدير الفرع عبر خطابين (حصلت «الحياة» على نسختين منهما) بالإفادة عن مستنده النظامي لتلك الإجراءات والتجاوزات. بالتفصيل.
ويأتي تحرك «الوزارة» للتحقيق في هذه التجاوزات على خلفية شكوى «موظفي البنود «من تعمّد الفرع تحسين وضع تسعة موظفين من المرتبة الثامنة حتى العاشرة، إضافة إلى ندب وظائف مهمة، وإبقاء مديري الإدارات على مراتب تراوح بين الخامسة والسابعة، خلافاً لوظائف لم تكن مدرجة في الحاسب الآلي باعتبارها شاغرة، واكتشف أنها كانت معلّقة لفترات طويلة لدى الشؤون الإدارية والمالية في الفرع.

سكان جدة يصبرون على إزعاج المشاريع أملاً في الحلول

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704431143.htm

سعود البركاتي ـ جدة
عبر رئيس المجلس البلدي في جدة، حسين بن علوي باعقيل، عن تفاؤله وسكان المحافظة بانتهاء الحلول العاجلة لمشاريع تصريف السيول والأمطار، قبل موعدها في شهر نوفمبر المقبل، وأكد أن حجم الإنجاز الكبير الذي تحقق على أرض الواقع، في تغطية وتبطين مجرى السيل وعمليات الهدم والحفر، والإنشاءات التي تقام في حي السامر، ومخطط أم الخير، والأحياء المرتبطة بالمشروع، تبشر بالخير وتثير الطمأنينة في قلوب الجميع.
وقال بأن المعدات تعمل ليل نهار في كل المناطق الموجودة بصورة لم نعهدها من قبل، وتم تبطين ومعالجة جانب كبير من مجرى السيل، وإزالة المستودعات الموجودة في السامر وأم الخير، وأعمال الهدم والحفر تجد قبولا من المواطنين، ولم يشتك أحد من الإزعاج، لأن الجميع يستبشرون بمستقبل أفضل، ويدركون ما سيحدثه المشروع من أثر يزيل ما تعرضوا له خلال كارثتي السيول السابقتين.

أكد أن رسل السلام هدية خادم الحرمين للعالم .. وزير التربية والتعليم:

98 دولة ستشارك في مخيم السلام العالمي في شوال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704431142.htm

وفاء باداود، عبد الله الصقير ـ جدة

أعلن وزير التربية والتعليم صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد أن المملكة ستستضيف مخيم السلام العالمي بمشاركة 98 دولة من مختلف دول العالم والذي ينظم في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) منتصف شوال المقبل، وأصفا ذلك الحدث العالمي بأنه فرصة رائعة لتقديم ديننا وثقافتنا الإسلامية للعالم والشعوب العالمية وأضاف «علينا تسخير كل شيء في هذا الحدث المهم لكل أقطار العالم».

وأوضح الأمير فيصل في ختام الورشة الإعدادية لتنفيذ المشروع الكشفي للاحتفال باليوم الوطني 81 ومخيم السلام العالمي الثاني التي اختتمت فعالياتها ظهر أمس في مدارس دار الفكر في جدة، أن الكشافة السعودية تمر بيوم تاريخي ومنعطف مهم في مسيرتها، حيث يتزامن مخيم السلام العالمي الثاني مع اليوم الوطني للمملكة، إلى جانب تجسيد مبادرة السلام العالمية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والتي حملت مشروعا نوعيا عظيما تمثل في (رسل السلام نحو العالم).

واعتبر وزير التربية والتعليم، العمل الكشفي بأنه إنساني في المقام الأول حيث يجسد حقيقتنا كمسلمين، كما أن الكشافة والعمل التطوعي عمل كبير ورسالة ربانية في مساعدة الآخرين، فالعمل الكشفي عمل عظيم جدا، وتابع حديثه قائلا «فاليوم يوم منعطف ورسالتنا للعالم أجمع تبناها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عندما أكد أنه لا يمكن التغيير إلا من خلال الحوار»، وزاد «فقد قال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أنني حصلت على خدمة الحرمين من أخي الملك فهد يرحمه الله فخدمة الحرمين الشريفين شيء عظيم».

وقال إن الملك عبدالله بن عبدالعزيز سخر كل إمكانياته من أجل أمته وما نشاهده على أرض الواقع تحقق لافتا إلى الصرح الكبير المتمثل في جامعة الملك عبدالله (كاوست) والتي وصفها بأنها جامعة حوار وأنه ومن خلال هذه الجامعة نستطيع إيصال رسالتنا للعالم ككل؛ مشددا على أن رسالة المملكة رسالة واضحة مبنية على مبادئ عظيمة ومنهجنا في ذلك ينبني على أن الدين المعاملة ووفقاً لذلك سنطلع العالم على الرسالة العظيمة لديننا الحنيف، وقال الأمير فيصل بن عبدالله إن مفهوم الحوار وأضح وإن رسالتنا ستوصل المفهوم الصحيح وأنها من أعظم الأشياء التي نقدمها في هذه المناسبة.

وأشار إلى أن ربط اليوم الوطني بتاريخ الوطن شيئ عظيم، مؤكدا أن سعادته كبيرة بأن تكون هذه المناسبة في منطقة مكة المكرمة (في جدة في جامعة الملك عبدالله)، وأنه يجب على كل كشاف سعودي أن يدرك أهمية المسؤولية التي يقوم بها وتقع على عاتقه، فالإسلام دين مودة ودين بناء وأن هذا الحدث سوف يوصلنا لكل مانتمناه.

وقدم في الختام عرضا مرئيا لأبرز مأتم في ورشة العمل وما توصلت إليه من تصورات أولية لمواقع مخيم السلام والمخيمات الفرعية ومواقع المعارض التي ستقام بهذه المناسبة بمشاركة 98 دولة في المخيم.

وكرم وزير التربية والتعليم مدارس دار الفكر نظير استضافتها للورشة حيث تسلم درع التكريم هشام بن أحمد زينل رئيس مجلس إدارة المدارس.

ملاك الماشية يبدون سعادتهم بقرار وزارة الداخلية الذي يحذر من المغالاة في أسعار الشعير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647583.html

نجران - حسين القفيلي

أبدى العديد من ملاك الماشية سعادتهم بقرار وزارة الداخلية والذي حذرت فيه المغالين بأسعار الشعير ومن يعمل على تكديسه بغرض احتكاره ورفع أسعاره والمتاجرة فيه، فقد تحدث ل "الرياض" العديد من المواطنين عن هذا القرار الذي جاء ليصب في مصلحة المواطن في المقام الأول فقال المواطن حسين هادي اليامي إن تكديس الشعير أو بقية الأعلاف بغرض احتكارها أو رفع أسعارها فيه ضرر بالغ على المواطنين وعلى ماشيتهم كما أن هذا الأمر بعيد جدا عن تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يحثنا على التعاون وعلى الخير وعلى الربح الحلال الذي لا يشوبه الربا ولا يؤدي إلى الضرر البالغ على الآخرين إنطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لاضرر ولا ضرار (أما المواطن ناصر بن عامر لسلوم فقال إن التطبيق لهذا القرار هو المهم وعلى المستهلك أن يشارك الجهات الحكومية في تطبيق هذا القرار الذي جاء في مصلحته فلا يشتري بسعر غير ما تم تحديده من الجهات الرسمية وأن يبلغ الجهات الرقابية عند ملاحظة مثل هذه الارتفاعات غير المبررة أما المواطن ظافر آل سالم فقال إن بعض البائعين للشعير أو الأعلاف الأخرى عند صدور مثل هذه القرارات لايوفرونها بكميات كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع الأعلاف والشعير والاستمرار في ارتفاع أسعارها أي أنها أزمة مفتعلة من قبل بعض التجار وناشد آل سالم الجميع في تكاتف الجهود من أجل العودة بالأسعار إلى طبيعتها وما حددته الجهات الرسمية في الدولة والتي لم تدخر جهدا في سبيل استقرار الأسعار، أما المواطن عبدالله علي فقال نأمل أن تشمل الرقابة والتحذير كل السلع التي تهم المواطن وأن تكون هناك رقابة ميدانية صارمة من كل الجهات يشارك فيها الجميع وتطبق العقوبات ويتم التشهير بالمخالفين، أما المواطن صالح مانع فقال: أنا لا يوجد لدي ماشية حتى أتابع أسعار الأعلاف والشعير لكن يهمني أن يكون هناك استقرار في أسعارها حتى ينعكس ذلك على أسعار الذبائح ولكن دائما أصحاب الماشية هم أيضا يرفعون أسعارها في ظل ارتفاع الشعير أو انخفاضه فنأمل أن يكون هناك أيضا رقابة على أسعار الماشية كما يريدون ذلك للشعير وبقية الأعلاف الأخرى حتى تصبح الرقابة والتعاون سائدة بين الجميع .

المراجعون يتكدسون في جوازات الشرقية وتفعيل الانتظار الإلكتروني

المصدر: جريدة الحياة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284661

الدمام – رحمة ذياب

يتواصل تمدد طوابير المراجعين لمقر جوازات المنطقة الشرقية، منذ بدء إجازة نهاية العام الدراسي، حتى ان بعضهم لا يجد مقعداً يجلس عليه، ما يضطرهم لافتراش الأرض لساعات، في انتظار انتهاء معاملاتهم، وبخاصة في شعبة جوازات المقيمين ونقل مراجعون لـ «الحياة»، شكواهم، من «التكدس» الذي يشهده المقر وطوابير الانتظار، ومعظمها من طالبي تأشيرة الخروج والعودة للمقيمين، ومدة صلاحيتها، إضافة إلى تحديث البيانات، إضافة إلى استخراج جوازات سفر للسعوديين، تزامناً مع بدء الإجازة.

وقال ممدوح سالم، الذي يعمل معقباً: «ننتظر من السادسة صباحاً، لتخليص أوراق العمال، وأجد صعوبة في تخليص الأوراق، فالزحام كبير، فيما يكتفي الموظفون بعدد محدد. وبعد ذلك يرفضون استقبال أي طلب، فبعد التاسعة صباحاً، لا يمكن تسلم معاملات، لأن الموظفين المشرفين يكونون اكتفوا بالعدد الذي يمكن إنجازه». وأشار المراجع طلال عطيف، إلى ظاهرة افتراش المراجعين الأرض، بسبب الاكتظاظ، وعدم توافر مقومات الراحة في المقر، ولا يمكن أن تجد مكاناً تتنفس فيه.«

بيد ان هذا الزحام كان لدى البعض من نوع «ربّ ضارة نافعة»، إذ استغل شبان سعوديون، كثرة مراجعي الجوازات، ودوائر حكومية أخرى، مثل الأحوال المدنية، لإيجاد مصدر دخل. وتصطف سيارات هؤلاء الشبان أمام المقار الحكومية، وفي داخلها طابعة وآلة تصوير، لإنهاء أوراق المراجعين. وقال عبد الرحمن موسى: «أمتلك طابعة وآلة تصوير، وأقوم بطباعة الأوراق المطلوبة للمراجعين». ويكسب موسى يومياً نحو ثلاثة آلاف ريال .ويعتبر عمله هذا «فرصة دخل موقتة، خلال فترة الزحام في الأحوال المدنية والجوازات، وأحياناً المحاكم»، مضيفاً أنه «عمل مربح»، مبيناً «أنهي المهمات كافة وأنا داخل سيارتي، ولا أشعر بالتعب والإعياء، نتيجة حرارة الشمس، بل على العكس أقضي وقتاً مع المراجعين بين الأحاديث والتسلية، وإنهاء المهمات. وأقدم الخدمات في شكل مناسب، فالأجهزة متوافرة، وأتقن الطباعة والتصوير. والأمر لا يتطلب خبرات وتدريباً ومهارة، إلا أن المهارة تبقى في إرادة الإنسان.«

بدوره، أقر الناطق الإعلامي في مديرية الجوازات في الشرقية الرائد عماد العبد القادر، في تصريح لـ«الحياة»، بوجود «اكتظاظ» من المراجعين في مقر جوازات الشرقية، وتحديداً ظهر أمس الأحد. ما اضطر بعضهم إلى الجلوس أرضاً.

وقال: «حاولنا معالجة المشكلة، من خلال إنهاء الإجراءات والأوراق المطلوبة من المراجعين في أسرع وقت ممكن»، مبيناً انه «في هذه الأيام، يتضاعف عدد المراجعين، وتصل نسبة الزيادة مقارنة في الأيام العادية، إلى مئة في المئة، لذا نضع خطة طوارئ لمعالجة الوضع في شكل كلي، والتخلص من الأزمة بطرق سلسة. كما نضطر إلى تأجيل مواعيد بعض المراجعين.«

وحول شكوى البعض من عدم التعامل مع الحالات الإنسانية، أوضح انه «يمكن للمراجعين التأكد من مصداقية ذلك، من خلال تخصيص موظفين مناوبين في ساعات المساء، للحالات الطارئة». ولفت إلى أن «مشروع البوابة الالكترونية تم تأجيله، إذ يتم العمل حالياً، بمشروع اشمل، وهو «الانتظار الالكتروني»، الذي يتضمن ميزات عدة، تعتبر أوسع من ناحية الخدمات من البوابة الالكترونية.«

مدير المستشفى: نحتاج نقطة شرطة وأطباء وأدوية

مخدرات وحشيش في مستشفى الصحة النفسية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704431145.htm

حسين هزازي - جدة

لم تكن القاذورات التي يعيش فيها المرضى النفسيون في مستشفى الصحة النفسية في جدة هي المؤلمة، بقدر قصص المرضى التي يشيب لها الرأس بعد أن تسمعها، حيث يقبع 25 مريضا نفسيا سابقا تم علاجهم وتأهيلهم للخروج، إلا أن عوائلهم ترفض استلامهم لعدة أسباب مختلفة، ومنهم من ينتظر خروجه منذ 10 سنوات، بل إن هناك 3 مرضى لا تعرف هويتهم تماما، رغم مكوثهم لسنوات داخل المستشفى دون أن يسأل عنهم أحد.

وتتتابع القصص المؤلمة بين المرضى والتي أبطالها هنا ذووهم، وتبدأ من المريض ذي الـ 25 عاما من عائلة غنية جدا، تصل ثروتها إلى المليارات، ويقبع بين أسوار المستشفى منذ 10 سنوات، وتم علاجه وتأهيله إلا أن والده رفض إخراجه حتى لا يلحق العار بالعائلة كونه «مجنونا» على حد قوله لمسؤولي المستشفى.

وسجلت إدارة المستشفى وشرطة جدة عدة محاضر ضبط للمخدرات والحشيش داخل أروقة المستشفى، والتي اكتشف لاحقا أنها اتفاقية بين المرضى المحولين من السجون وبين البائعين لتسليم البضائع لهم.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك وبسبب عدم وجود حراسات كافية، بل سجل عدة اعتداءات ضد العاملين في المستشفى، أهمها اعتداء مريض نفسي على طبيبة بالضرب أمام المراجعين دون رادع، مع التهديد بالقتل إذا لم تتجاوب معه بإعطائه بعض الأدوية المخدرة.

وأوضح مدير مستشفى الصحة النفسية المكلف، الدكتور عدنان مفتي، أن التعداد السكاني لمحافظة جدة كبير، ومستشفى الصحة النفسية هو الوحيد الذي يخدم المنطقة والمراكز المجاورة بسعة 120 سريرا، فمن المؤكد أن لا تكون الخدمة بالشكل المطلوب أو الكادر العامل يكفي للاحتياج، كما أن المستشفى يعيش حالة من الاكتفاء، والتي أجبرتنا على رفض حالات كثيرة طارئة وعدوانية للمجتمع.

وأضاف «ليس لدينا صلاحية لعلاجها في المستشفيات الخاصة كما هو الأمر مع الحالات الطارئة الأخرى، لعدم وجود نظام يحدد ذلك من وزارة الصحة، وعدد الأطباء هو أقل من المطلوب لتغطية الخدمات في المستشفى، والمراكز الأخرى ومن خارج المحافظة».

وأفاد أن إدارة المستشفى طالبت بحلول مؤقتة لسد عجز الكادر، واقترحت الاستعانة بالأطباء والاستشاريين والأخصائيين من مستشفى الأمل في جدة، لكن لم نجد أي تجاوب منهم رغم أنهم مؤهلون لسد عجز المستشفى.

ودافع الدكتور عدنان مفتي عن الاتهام الموجه بنقص الأدوية بقوله «هناك نوعان من الأدوية تعطى للمرضى النفسيين وهي قديمة، وكانت تستخدم في السابق وهي متوفرة باستمرار، وهناك أدوية حديثة غالية الثمن وسياسة المديرية تطالبنا بأخذ جزء من الأدوية القديمة، وجزء من الحديثة حيث يصل سعر بعض الحقن العلاجية إلى 700 ريال للواحدة، ولكن المريض يحتاج هذه الحقنة الحديثةوأوضح أن برنامج الرعاية المنزلية بدأ بإمكانيات بسيطة، ورغم مطالبنا بتوفير سيارة للمستشفى لتقديم الخدمة تأخر ذلك ولكن في النهاية تم توفير السيارة، ولكن المستشفى يحتاج إلى عنصر نسائي للعمل في البرنامج.

وأكد أن هناك أجهزة قديمة جدا لا يمكن صيانتها في بعض الأقسام، بالإضافة إلى النقص في بعض الأجهزة بل إن بعض الأجهزة لا يوجد لها قطع للغيار، كذلك يعاني المستشفى من انتشار الحشرات داخل الجدران بسبب قدم المبنى وبسبب ضعف عقد الصيانة، ولكن رفعت الصيانة إلى 3 ملايين ريال وستتم صيانة المستشفى حاليا إلى الأفضل.

وأشار إلى أن المستشفى والشرطة سجلتا عدة محاضر ضبط مخدرات وحشيش في الحمامات وبعض الأماكن، ويرجع ذلك إلى ضعف الحراسات الأمنية في المستشفى، وعدم وجود نقطة شرطة داخل المستشفى رغم المطالبات.

قانون الهجرة.. الحل الأمثل لتسيب العمالة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647471.html

أجزم بأن معاناة هروب العمالة سواء المنزلية (الخادمات) أو السائقين أو عمالة المحلات التجارية بمختلف أنشطتها.. معاناة لم يسلم منها أحد وأنها اضرت تقريباً ب ٩٥٪ من من يحتاج هذه العمالة للأسف ان هروب العمالة متاح ووارد بنسبة كبيرة لأن الرادع غائب .

والأنظمة عاجزة تماماً عن الحد من هذه الظاهرة التي تتزايد .

على سبيل المثال عندما يهرب السائق فليس أمام كفيله سوى ابلاغ الجوازات ومن ثم تسليمهم الجواز.. السؤال ماذا بعد ان يسلم نفسه أو يكتشف أمره بعد سنوات من هروبه؟

لاشيء وفق النظام سوى ان الجوازات (وفق حدود أنظمتها) تتصل على الكفيل ابلغ وتطلب منه استلام العامل وتسفيره ولن يكترث أحد كيف أمضى هذه السنوات مخالفاً لعقد العمل بينه وبين الكفيل ولن يهتم أحد من أين اكتسب المال طيلة هذه السنوات قد يكون هذا العامل الهارب يعمل في التزوير أو أوكار الرذيلة .

ولاشيء مهم لدى وزارة العمل سوى ان يتفضل العامل الهارب بتوقيع اقرار وفق أنظمة الوزارة بأنه لا يريد من الكفيل (المتضرر) أي مبالغ مالية وبأنه يمنحه معاملة إنسانية فترة عمله !

الكل وفق النظام فقط يأخذون العامل الهارب إلى الترحيل حتى يتفضل بمغادرة البلاد بحفظ الله ورعايته على ان يعود لكفيل جديد ويتكرر السيناريو مرة أخرى .

للأسف بعض المواطنين لدغوا من الجحر مرات وهم (مؤمنون) وحاولوا جاهدين أخذ حقوقهم المالية لكنهم اكتشفوا بأن حقوقهم مهدورة باسم النظام .

ان أنظمة الجوازات والعمل يأتي معظمها في صالح العمالة على حساب المواطن .

المواطن الذي يتحمل دائماً الأعباء سواء المالية أو الإدارية كدفع قيمة الإقامة والتأمين الصحي وغرامات التطويف وخلافها وهذا كله يضيع بمجرد هروب العامل ولا توجد حدود عملية أو أنظمة تحد من هروب العمالة أو تعويض المتضرر مادياً ومعنوياً .

لا أعلم من المستفيد والمنتفع من منظر العمالة الهاربة تحت الكباري والطرقات؟

والتي تتنقل بكل طمأنينة بكافة أرجاء الوطن ويمارسون ما يشاؤون من العمل نجد الكثير من القرارات والتنظيمات التي تنتهجها وزارة العمل وإدارة الجوازات ولكن دون ان نلتمس حلاً حقيقياً لهذه المعضلة ووضع العقوبات التي تكفل حلها نهائياً .

أتصور بأن المملكة بحاجة (لقانون الهجرة) الذي له ضوابط ودوافع وله حق تحميل سفارات البلدان تجاوزات رعاياها أياً كان سبب تواجدهم بالبلد (حج - عمرة زيارة - عمل - سياحة .(

في جميع الدول المتقدمة والنظامية نجد مكاتب الهجرة بمطاراتها وقوانينها واضحة وصارمة ونظام الهجرة يطبق على الجميع لأن الاخلال به يمس هيبة البلد .

سن مثل هذا القانون بالتنسيق بين أجهزة وزارة الداخلية والخارجية ووزارة العمل والحج سيكفل لنا الكثير من الحلول على سبيل المثال هناك حلول بخصوص الحد من ظاهرة هروب العمالة :

المناطق الإدارية بالمملكة ١٣ منطقة موزعة على جغرافية هذا الوطن لماذا لتكون كروت الإقامة الصادرة ورخص قيادة المركبات الممنوحة للعمالة بهذه المناطق بلون مختلف عن كل منطقة - مثلاً: الرياض إقامات كافة العمالة التي فيها (عمالة شركات ومحلات أو عمالة منزلية وسائقين خاصين) تحمل إقاماتهم اللون الأخضر وكذا رخص القيادة والمنطقة الشرقية اللون الأصفر والقصيم الأحمر ومكة اللون الأخضر وهكذا .

هذا سيحدد مرجع كفيل حامل هذه الإقامة ومقر عمله وفق أنظمة وزارة العمل وهذا الإجراء سيسهل على نقاط التفتيش بالطرقات اكتشاف ما إذا كان العامل هارباً خارج منطقته .

وربما كان العامل أيضاً تحت الملاحظة عند تواجده خارج نطاق مقر منطقته الإدارية .
-يمنع استقبال العمالة بالمستشفيات والمستوصفات الأهلية والحكومية التي تحمل لون إقامة خارج منطقتها الإدارية .
-يمنع قيادة السائق المركبات خارج منطقته الإدارية إلاّ ان كان هناك استثناء ينص عليه القانون (مثلاً برفقة عائلة كفيله أو بتفويض مختوم من كفيله يحدد وجهته ومهمته وتحديد فترة زمنية .
-كما يتم تنظيم فترة العمرة للعمالة الوافدة لدينا بحيث تفتح لهم وفق فترات زمنية محددة وبعدها يكون وفق لون إقامته ورخصته تحت الملاحظة حين يتواجد بالأماكن المقدسة إلى ان يعود لمقر عمله في المنطقة الإدارية .
-يفرض على سفارات الدول تحمل تبعات هروب العمالة سواء تعويض الفيزة والترحيل والغرامات المالية والتعويضات المالية للكفيل «قيمة الفيزة - قيمة التأمين الطبي - تذكرة السفر - وخلافه ..
-استحداث نظام صارم يقضي بمعاقبة من عمل لديهم العامل الهارب بتعليق نشاطهم التجاري وتغريمهم مالياً ومنعهم من الاستقدام لفترة محددة .
-وضع شرائح ذكية حساسة برخص القيادة وكروت الإقامة للعمالة لسهولة تحديد تواجد حاملها من خلال أبراج شركات الاتصالات .
-استحداث قانون لتكليف الجهات الأمنية بتحديد مقر العامل الهارب والقبض عليه ومخالفة كل من سهل سكنه وعمله وفق قانون الهجرة المنتظر والمرجو ولادته عاجلاً .
-منح كروت إقامة خاصة للقادمين للعمرة والحج بتواريخ محددة الدخول ومدة الإقامة ومنفذ الدخول غير مسموح لحاملها تجاوز الزماكن المقدسة وطريق المنفذ الذي قدم من خلاله .
-استحداث قانون للهجرة يفرض سجن المخالفين للإقامة وتحميل سفارات بلدانهم التبعيات المالية حفاظاً لهيبة البلد ومساءلتهم عن أماكن عملها خلال فترة هروبها وحبس الجهات التي تشغل هذه العمالة وتنتفع منها .
-وضع نسبة معينة لوقف الاستقدام من البلدان التي يلاحظ كثرة هروب عمالتها .
ختاماً، يجب ان يعلم الجميع ان المملكة تمر بطفرة اقتصادية عامرة وان الكثير يبحث عن سوق العمل في بلادنا وهذا يحتم علينا مراجعة الأنظمة واللوائح الخاصة بالعمالة الوافدة وان نستفيد من التقنية لتنظيم هذه العمالة وحفظ حقوق الكفيل .خصوصاً وان المملكة تولي الجميع جل عنايتها واهتمامها .
أتمنى ان تجد هذه المقترحات الاهتمام العاجل من مجلس الشورى ومن صناع القرار بالوطن.

العدل تنفي خبر محاكمة تربوي أيام الامتحانات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647567.html

الرياض – أسامة الجمعان

نفت وزارة العدل ما تناقلته الصحف والمواقع الالكترونية بخصوص إصدار المحكمة الجزئية بجدة حكما أيام الاختبارات بحق " موجه وجد معه 96 حبة مخدر " . وأبانت الوزارة انه تم استيضاح الأمر من المحكمة الجزئية بجدة ومحكمة الاستئناف بهذا الصدد وتبين انه لا صحة لهذه الواقعة فلم يصل للمحكمة من الادعاء العام أو من مكافحة المخدرات شيء مما ذكر. وأضافت انه توجد قضية منظورة منذ مدة طويلة تقارب عاما ونصف العام تخص "تربويا " وليس لها علاقة من حيث أحداثها المكانية بتعليم جدة أو مرافقه وقد خلصت الأحكام الصادرة بها حتى الآن إلى براءة المدعى عليه باستعمال المخدرات وكذلك براءته من الحيازة وما تم يوم الأحد الماضي كان إجراء لاستكمال مراجعة القضية بين محكمة جدة ومحكمة الاستئناف فالقضية أصلا استكملت إجراءات المرافعات والأحكام بها منذ زمن ، وانتهت إجراءات المراجعة لها بين محكمة جدة ومحكمة الاستئناف إلى عدم إدانة التربوي بأي من تهمتي الاستعمال والحيازة.

ذوو الاحتياجات الخاصة على فيس بوك نريد حقوقنا و ليس الشفقة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=60793&CategoryID=5

جازان :عبدالرحمن ساحلي 2011-07-04 2:01 AM

أطلق معاقون من الشباب والشابات حملة إلكترونية على صفحات الموقع الاجتماعي "فيس بوك" مطالبين بمساواتهم مع بقية شرائح المجتمع، مرددين بعدد من المطالب المشروعة التي تأتي في سياق الحملة تهدف إلى استشعار قيمة المعاق والإحساس بهمومه وطموحاته وإيصال صوته إلى المسؤولين.

وأوضح طارق الحميدي أحد المشاركين في الحملة أن مطالبهم كمعاقين تتلخص في تسهيل إجراءاتهم الحكومية وأن تكون الرعاية الشاملة منطلقا هاما في التعامل مع هذه الشريحة من خلال استراتيجية خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية وتوعية المجتمع بكيفية التعامل معهم ومنحهم خصوصية من خلالها يشعرون بالمساواة مع باقي شرائح المجمتع المختلفة .

واحتوت صفحة الحمله على عدد من الشعارات والعبارات مثل "نريد إيصال صوتنا وهذا حقٌ مشروع، فهل تشاركونا همنا "ويتشارك الأعضاء في ابتكار الأفكار والطرق المؤدية إلى غاية الحملة المستمدة من هذه المطالب البسيطة الهدف، مطالبين بأهمية أن تكون رعاية المعاق أو المعاقة الطبية تحت إشراف وزارة الصحة وأن توضع الخدمات للمعاقين بكل أنحاء الوطن وليس فقط بالعاصمة الرياض.

كما طالب عدد من المعاقين من خلال الحملة أن يتم التأهيل المتكامل من خلال مراكز متخصصة ومراكز أعضاء اصطناعية متكاملة، وكذلك تسهيل العقبات في الدراسة .ومن أطرف المطالبات ما قاله أحد المشاركين بالحملة من ضرورة إعفاء المعاق المقعد من رسوم مخالفات نظام "ساهر."

وورد خلال الحملة أن الإبداع ظل دائما صنو المعاق أو المعاقة في المملكة مؤكدين أن الشفقة ليست هي المطلوبة على وجه التحديد وإنما التعامل مع مطالب الحملة على أنها مطاب مهمة وتهم شريحة هي جزء لا يتجزأ من نسيج الوطن.

جدل في الشارع الجازاني بعد قتل أشقاء لوالدهم

الحكمي: لا خلاف بين أهل العلم في وجوب الاقتصاص من قاتل أبيه أو أمه عمداً

المصدر: جريدة الوطن الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=60713&CategoryID=3

جازان :علي الجريبي 2011-07-03 11:53 PM

لا تزال أجواء الصدمة والذهول تسيطر على مشاعر الجازانيين الذين فجعوا بحادثة قتل ثلاثة أشقاء لوالدهم إثر اتهامهم له بالتحرش جنسياً بشقيقتهم العشرينية في منزل الأسرة الواقع في إحدى القرى شرق محافظة أبو عريش. وفيما بدأ الأهالي يستوعبون التطورات المتسارعة للقضية التي شغلت الرأي العام خلال الأيام الماضية، برز على الساحة جدل كبير بين السكان، حيث انقسم الأهالي ما بين مؤيد ومعارض لفعلة الأشقاء الثلاثة، حيث رأى البعض أن تصرفهم صائب وأن الحق معهم في إقدامهم على قتل أبيهم الذي قام بالتحرش بابنته، فيما رأى آخرون أن ما أقدم عليه الأبناء الثلاثة بحق والدهم مرفوض وغير مقبول تماماً، وأنه كان عليهم فقط الإبلاغ عن تصرفات أبيهم غير السوية للجهات الأمنية، وترك القضاء يأخذ مجراه في هذه القضية.

وعلى خلفية أجواء الجدل والصدمة والذهول، لا تزال الجهات الأمنية تتحفظ على المتهمين الثلاثة على ذمة التحقيق، حيث أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان بالنيابة النقيب عبدالرحمن بن سعد الزهراني أن شرطة محافظة أبو عريش ما تزال تتحفظ على الجناة الثلاثة الذين أقدموا على ضرب أبيهم إلى أن فارق الحياة، مضيفا أن جثمان الأب سيبقى في ثلاجة الموتى في مستشفى الملك فهد المركزي بجازان إلى أن يتم عرضه على الطبيب الشرعي وتشريحه للتأكد من نوع الإصابات التي تعرض لها وتسببت في وفاته .مبينا أن التحقيقات الأمنية الأولية أشارت إلى اعتراف أحد الأبناء الثلاثة بفعلته ومشاركته في قضية الاعتداء بالضرب على والده.

وعن الأسباب الحقيقية وراء قضية الاعتداء أفاد النقيب الزهراني بوجود خلافات عائلية أدت إلى وقوع هذه الحادثة بين الأب وأبنائه الثلاثة، وأن التحقيقات ما تزال مستمرة معهم لمعرفة الحقيقة.

ومن الناحية الشرعية أكد عضو هيئة كبار العلماء الدكتور علي بن عباس الحكمي في تصريح إلى"الوطن" أن من قتل أباه أو أمه عمدا فلا خلاف بين أهل العلم في وجوب الاقتصاص منه، بل هو أولى بذلك من غيره، لأنه جمع بين العقوق والقتل العمد، ولا يقبل منه أي مبرر مهما كان السبب، وأما الأب المتحرش فيستحق من ولي الأمر أشد أنواع التعزير حسب حال الجريمة وشدة أثرها الحسي والمعنوي.

يشار إلى أن الأب المجني عليه كان موقوفاً في شرطة محافظة أبو عريش على خلفية اتهام من أبنائه بتحرشه جنسياً بابنته العشرينية، وعند خروجه بكفالة بعد توقيفه قرابة أسبوعين وقبل وصوله للبيت شاهده ثلاثة من أبنائه الذكور فأوقفوه وأمسكوا به وانهالوا عليه ضربا بهراوات على أنحاء متفرقة من جسده ليتعرض إلى إصابات خطيرة وكسور بأضلاعه وتهشم في رأسه ووجهه، مما جعله يسقط مغشيا عليه في مشهد أمام أبنائه الجناة ليتدخل عدد من أقاربهم ويحملوا الأب المجني عليه ويسعفوه إلى مستشفى أبو عريش العام والذي عمد إلى تحويله إلى مستشفى الملك فهد المركزي بجازان لخطورة الإصابات التي تعرض لها ومنها النزيف الحاد بالدماغ، حيث بقي بقسم العناية الفائقة أياما قليلة لتثبت التقارير الطبية أنه توفي دماغيا.

وأوضحت المصادر أن الأب كان يعمل رجل أمن وتقاعد عن عمله مبكرا وله مجموعة من الأولاد ذكورا وإناثا ويعيشون كلهم في منزل واحد بسيط بقرية تتبع محافظة أبو عريش، وأن من بين الجناة الثلاثة طالبا جامعيا بكلية الشريعة وآخر خريج من المرحلة الثانوية.

الأمير طلال يرعى ندوة حقوق الطفل بالمجلس العربي للطفولة والتنمية

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد14162
http://www.al-jazirah.com/20110704/ln99.htm

القاهرة – سجى عارف

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية ينظم المجلس العربي للطفولة أعمال ندوة مبادئ النهج الحقوقي في كفالة حقوق الطفل التي تبدأ في صباح اليوم الاثنين 4 يوليو 2011 حيث تناقش الندوة الكتاب الذي أصدره المجلس مؤخرا تحت عنوان «مبادئ النهج الحقوقي في كفالة حقوق الطفل» الذي يدعو إلى تبني نهجا كاملا وشاملا لحقوق الطفل ويطرح مجموعة من الإجراءات المقترحة لترجمة هذا المنهج إلى سياسات وبرامج ومشروعات تسهم في حماية وتنمية الطفل العربي.

وصرح الدكتور حسن البيلاوي أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى أن هذا الكتاب يتناول إحدى الإشكاليات التي تواجه قضايا الطفولة في العالم العربي وهى كيفية تطوير استراتيجيات في إطار رؤية تكاملية لحقوق الطفل تفضي إلى جهود ناجحة في تغيير وضع الأطفال إلى بيئة إنسانية أفضل، وتساعد على تنمية مستدامة للوفاء بحقوق الطفل العربي في شتى ميادين الحياة، ومضيفا أن هذا الكتاب قد جاء ليسهم في وضع رؤية علمية لبلورة فكر يرتكز على مبدأ الحق وليس الحاجة ويسهم في تحقيق تنمية مستدامة ركيزتها الطفل.

عكاظ تنقل تفاصيل جديدة عن شبكة السرقات والاغتصاب

تورط مفحط شهير مع شبكة بريدة والمحكمة تمتنع عن التعليق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704431073.htm

عبد الله اليوسف ـ بريدة

فتح سقوط شبكة اللصوص التسعة في بريدة ملف مطالبات الأهالي بتكثيف الوجود الأمني في المدينة. وأبلغ المتحدث الرسمي في شرطة منطقة القصيم المقدم فهد الهبدان، أن أجهزة الأمن ظلت تتابع تحركات الشبكة عدة أشهر وركزت على استقراء كل البلاغات. وأضاف أن سقوط العصابة بدأ بضبط بعضهم بعد تورطهم في سرقة خزانة من منزل وأحيل الجناة إلى هيئة الادعاء والتحقيق العام تمهيدا لنقل ملف الجريمة إلى العدالة. وأضاف المتحدث في شرطة القصيم أن الشبكة التي سقطت أمس الأول خططت لجرائمها بدقة لكنها لم تكمل جرائمها بعد سيطرة الأجهزة الأمنية على تحركات أفرادها. وبحسب المتحدث فإن جميع المتهمين أدلوا باعترافات عن أفعالهم ومحاولة اغتصاب خادمة وتمت إعادة معظم المسروقات إلى أصحابها. إلى ذلك تحفظ مصدر في محكمة بريدة العامة في التعليق على القضية وقال إن الملف على طاولة القضاء ولا يمكن الحديث عن قضية منظورة أمام المحاكم. في الأثناء ذكر مصدر أن المجموعة مترابطة ولها نشاط متعدد في السرقات. واستهدف الجناة أجهزة كهربائية وحواسيب وإطارات مركبات وأغنام إلى جانب تهديد الضحايا والأطفال بالقتل. وكشفت المصادر أن أعمال المراقبة استمرت لنصف عام قبل الإيقاع بالعصابة. ووقعت أغلب الجرائم ما بين الثامنة والحادية عشرة مساء. وتخصص أحدهم في خلع الأبواب فيما يتولى الآخرون عمليات رصد ومتابعة الضحايا وتحديد المنازل الخالية من سكانها وطبقا للمصدر فإن من بين الجناة مفحطا معروفا.

إلى ذلك روى عدد من المتضررين تفاصيل ما تعرضوا له وقال أحدهم إنه خرج مع عائلته لتناول العشاء في مطعم وبعد عودته فوجئ بالباب الخارجي لمنزله محطما واختفاء مصاغ ومجوهرات زوجته. وعبر مواطن عن قلقه على مصير صور عائلية كانت في ذاكرة هاتفه المسروق.

المدعي العام يطالب بقتل 13 وسجن اثنين

المحكمة الجزائية تستمع للوائح الادعاء ضد 15 متهماً في

خلية تفجيرات الرياض بينهم سوري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647714.html

تغطية - محمدالغنيم

استمعت المحكمة الجزائية المتخصصة صباح أمس لدعوى اثنين من الإدعاء العام على (15) متهماً بالانضمام للخلية الإرهابية التي نفذت تفجيرات الرياض الثلاثة في 12/3/1424 ه حيث تلا المدعي العام لوائح الادعاء ضد المتهمين وبينهم متهم "سوري "الجنسية وتضمنت الاتهامات الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي والانضمام لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة هدفها قتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف والاغتيال، والاعتداء على رجال الأمن بالسلاح، وانتهاج المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، والافتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته، والمشاركة في جريمة الاعتداء الإرهابي على ثلاث مجمعات سكنية بالرياض وعددمن التهم الأخرى .

وطالب المدعي العام قاضي المحكمة بالحكم بالقتل حداً بحق (13) متهما والسجن لاثنين حتى تثبت استقامة فكرهم وتوبتهم، بدورهم طالب أغلب المتهمين بتوكيل محامٍ من قبل وزارة العدل للدفاع عنهم لعدم استطاعتهم دفع أتعابه، في حين رأى بعض المتهمين الدفاع عن أنفسهم والرد على لائحة الدعوى وماتضمنته من تهم بحقهم بأنفسهم في جلسة مقبلة .

وتضمنت التهم التي وجهها الإدعاء العام على بعض المتهمين استغلال النفوذ الوظيفي بحق أحدهم والسفر لأفغانستان بدون إذن ولي الأمر والتدريب على القتال هناك في معسكرات تحت راية أسامة بن لادن فيما وجهت تهمة الشروع في تفجير عدد من الطائرات الحربية بالخرج لأحد المتهمين، وتهمة تأييد قتل رجال المباحث وإيواء رموز الشر في منزله لمتهم آخر، في حين وجه المدعي العام تهمة عدم الالتزام بما تعهد به سابقا بحق احد المتهمين وتأصل الاجرام في نفسه وتجنيد اشخاص للانضمام للخلية الارهابية .

أحد المتهمين شرع في تفجير طائرات حربية بالخرج وآخر تدرب على القتال تحت راية بن لادن

وأوضح القاضي لجميع المتهمين حقوقهم كاملة في استلام نسخة من لائحة الدعوى وتوكيل محام او الرد بأنفسهم على ما وجه لهم سواء كتابيا أو شفهيا مؤكدا للجميع منحهم الوقت الكافي لهم للرد في جلسات مقبلة .

بين القاضي لكل متهم بعد سماعه دعوى المدعي العام ممن رغب في توكيل محامٍ أن من حقه الاطلاع على كافة إجاباته واعترافاته وله ذكر ما يريد في رده دون رقيب .

وأبلغ قاضي المحكمة الذي كان متعاوناً جداً ومحايداً مع كافة المتهمين احد المتهمين الذي ذكر انه يجهل نظام المحاماة أن من حقه الاطلاع على كافة الانظمة وتوكيل محام ومناقشته في قضيته بكل حرية .

وطالب قاضي المحكمة من احد المتهمين الذي وجه حديثه للمدعي العام خلال الجلسة بأن يوجه حديثه مباشرة للمحكمة وهي التي توجه السؤال إن وجد للمدعي العام وليس المتهم .

وشهدت الجلسة توجيه عدد من المتهمين حديثهم للصحفيين الحاضرين بقاعة المحكمة حيث طالب أحدهم الصحفيين بتقوى الله فيهم كما يقول فيما طالب احد المتهمين الصحفيين الا يضعوا كل المتهمين في سلة واحدة كما يقول موضحا ان ليس كل سجين في المباحث يشكل خطر على الدولة .

وسعى عدد من المتهمين للدفاع عن انفسهم وتبرير بعض التهم التي وجهها الادعاء العام بحقهم على الرغم من توضيح قاضي المحكمة لهم ان هذه الجلسة هي للاستماع فقط للائحة الدعوى واخذ رأيهم وطلباتهم في توكيل محامين او الرد بأنفسهم على ما نسب اليهم وذلك في جلسات قادمة.

حملة بلدي: الشورى أعطى المرأة نصف حقها فقط في الانتخابات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284954

الخبر – ياسمين الفردان

سجلت حملة «بلدي» لدعم مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية، «تحفظها» على التوصيات الصادرة من مجلس الشورى أخيراً، عبر تحديد مشاركتها «كناخبة فقط، وفق الشريعة الإسلامية». وإن أبدت الحملة «ترحيبها» بالخطوة.

وقالت منسقة الحملة في المنطقة الشرقية ليلى كاظم في تصريح لـ «الحياة «،» التوصيات غير واضحة، وإن كان المقصود هو ما افترضناه؛ فإنه لا يعد مبرراً مُقنعاً لعدم إشراكنا كمرشحات»، مبينة أن أعضاء حملة «بلدي»، «يرفضون مبدأ منح المرأة نصف حقها، طالما لا يوجد مبرر شرعي يمنعها من أخذه كاملاً». وحول رأي مجلس الشورى المُستند على الشريعة في الموافقة على توصيتهم بإشراك المرأة كناخبة، قالت: «على رغم دعم المجلس عبر توصياته لجانب من حق المرأة، إلا أن التوصيات جاءت ناقصة. فيما أن القرار لن يعتمد إلا من جانب الجهة صاحبة القرار (وزارة الشؤون البلدية والقروية)»، متمنية أن تكون التوصيات «أكثر قوة، ويطالب أعضاء المجلس بتأجيل الانتخابات، حتى يتم إشراك المرأة فيها، دعماً لحقها.«

وكشفت ان الحملة، «وجهت خطاباً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، يوم الثلثاء الماضي، للمطالبة بإصدار قرار يقضي بالسماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية، كناخبة ومرشحة، وتمنينا فيه تأجيل الانتخابات لفترةٍ بسيطة، ليتسنى للمرأة المشاركة في هذه الدورة، على غرار ما حدث في العام 2005، حين تم تأجيل انتخابات الغرف التجارية، لتأهيل لجان الانتخابات وتجهيزها لإشراك المرأة «، لافتة إلى أن «عدم مشاركة المرأة في الانتخابات سينقص في شرعيتها، كونها لا تشمل نصف المجتمع.«

وثمنت الخطوة التي قام بها أعضاء مجلس الشورى، كونه «جهة فاعلة ومؤثرة؛ لكننا كنا نأمل أن تكون توصياتهم أكثر قوة، وتشمل المطالبة بالتأجيل، ليتسنى للنساء المشاركة». وأضافت «أعضاء حملة بلدي يبدون جاهزيتهم واستعدادهم للمساهمة والمشاركة في وضع برنامج لمشاركة المرأة في الانتخابات، والتسجيل لقيد الناخبات، وتقديم خدماتنا تطوعياً لتدريب الكادر المناسب لهذه المهمة.«

ولفتت إلى أن «الجانب الشرعي لم يكن عائقاً لمشاركة المرأة في أي مرحلة من المراحل. كما أن عذر عدم جاهزية الوزارة لإشراك المرأة ليس مسألة شرعية، لأننا نصرّ على أن الجهوزية يمكن تحقيقها عبر قرار سياسي، يفيد بمشاركتها.«

وأضافت الكاظم، «نعتقد بحق المرأة الكامل في مسألة الانتخابات، كناخبة ومرشحة «، محمّلة المسؤولية كاملة لوزارة الشؤون البلدية والقروية، «فهي جهة القرار، وليس مجلس الشورى، كون صلاحياته لا تتعدى التوصيات»، مبينة أن الدور الذي قام به المجلس» خطوة مهمة في منح المرأة السعودية حقها، ودعم تطلعاتها للمشاركة في الانتخابات .«لكنها تساءلت عن الأسباب التي دعتهم إلى «إسقاط حقها كمرشحة، والاقتصار على حقها كناخبة، واضعين علامات استفهام بجانب حقها في ممارسة دورها كناخبة «ضمن ضوابط الشريعة.«

القصيم تماطل ورثة ينتظرون حقهم بنزع جزء من أملاكهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد 3670
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110705/Con20110705431370.htm

فهد العنزي ـ بريدة

بالرغم من إلزام ديوان المظالم الأمانة بتعويض ورثة موسى العناز وفقا لنظام نزع ملكيات العقار للمنفعة العامة بعد اختراق ملكهم الخاص قبل سبع سنوات دون أي تجاوب مع وكيل الورثة محمد بن موسى العناز، إلا أن أمانة القصيم لا تزال تماطل بدفع تعويض لورثة نزعت أجزاء من أرضهم لصالح طريق في حويلان غرب بريدة.

وقال الورثة لـ «عكاظ»: «إنه تم تنفيذ شارع يخترق أرضنا الواقعة شمال بلدة حويلان غرب مدينة بريدة والمملوكة لنا بموجب صك حجة الاستحكام الصادر من المحكمة العامة ببريده برقم 9/2/45 في 1424/10/9هـ من الشرق إلى الغرب بعد أن أزالت جميع الإحياء ولم نعوض عن ذلك على الرغم من مطالبتنا بالتعويض». وزادوا: تقدمنا بدعوى إلى ديوان المظالم بمنطقة القصيم فصدر من الديوان الحكم رقم 17/د/إ/34 لعام 1429هـ والمؤيد من محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة الرياض بحكمها رقم 408/أ س/8 لعام 1429هـ القاضي بإلزام أمانة منطقة القصيم باتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة بهدف تعويضنا نحن ورثة موسى بن عبدالله العناز عما اقتطع من ملكنا الثابت بالصك الشرعي المشار إليه وفقا لنظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 في 1424/3/11هـ.

الحكم بالسجن والجلد على عاملي أمن اعتديا على مدير مستشفى حائل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647897.html

حائل - خالد العميم

اصدرت المحكمة الجزئية بحائل حكما بالسجن والجلد على عاملين بأمن مستشفى الملك خالد اعتديا على مدير المستشفى قبل شهر، تمثل الحكم الاول بالسجن عاما و"350 "جلدة على احدهما والسجن "10" اشهر و"250"جلدة على الثاني .

وطالب المدعي العام بتغليظ العقوبة بعد إصدار الحكم حيث ارتأى أن الحكم قليلٌ، ولا يتناسب مع الجرم الذي أقدم عليه المعتديان ،حتى يكون الحكم عبرة لكل من تسول له نفسه ارتكاب مثل هذا السلوك المشين؛ الذي يدل على الاستهتار وعدم المبالاة، والذي يؤثر سلباً على الخدمة العامة المقدمة للمواطنين.وقد حكمت المحكمة على المتهم الاول بالسجن سنة كاملة، وجلده أمام المدخل الداخلي لمستشفى الملك خالد (350) جلدة موزعة على جلسات كل منها خمسون جلدة، يفصل بين كل منها ما لايقل عن عشرة أيام .

و حكمت المحكمة على المتهم الثاني بالسجن عشرة أشهر، وجلده أمام المدخل الداخلي لمستشفى الملك خالد (250) جلدة موزعة على جلسات كل منها خمسون جلدة، يفصل بين كل منها ما لايقل عن عشرة أيام.

رغم ارتفاع ميزانيتها من 17 إلى 33 مليار ريال
الصحة تتعرض لنقد ساخن من أعضاء الشورى.. وضعف خدماتها وشح الأدوية والأخطاء الطبية أبرز الملاحظات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647710.html

الرياض عبدالسلام البلوي

اختتم مجلس الشورى جلسته السابعة والأربعين التي عقدت أمس وهي الأخيرة ليبدأ الأعضاء إجازتهم السنوية التي تستمر أكثر من 60 يوماً، بمناقشة أداء وزارة الصحة من خلال تقريرها السنوي الأخير .

وتركزت مداخلات الأعضاء على انتقاد خدمات الرعاية الصحية وضعفها في ظل الدعم الكبير الذي تجده الوزارة من حكومة خادم الحرمين حيث قفزت ميزانيتها من 17 مليار إلى 33 مليار ريال، ورغم ذلك لا تزال خدمات الصحة ضعيفة ودون المستوى المطلوب وتساءل أعضاء عن عجز الوزارة عن توفير العلاج اللازم للمواطنين وتلبيته احتياجاتهم في المستشفيات ، ولماذا رغم الدعم المالي الكبير لم تستطع الوزارة حل مشكلاتها المزمنة في توفير العلاج والكوادر الفنية والطبية والتقنية للمستشفيات .

وأشار أعضاء إلى أن تدني نسبة المباني المملوكة للوزارة ل 19 في المائة مقابل 81 في المائة تشكل نسبة المباني المستأجرة التي تكلف الدولة الكثير .

وأعتبر أعضاء المواطن ضحية وزارة الصحة التي قال عنها الدكتور طلال بكري أنها تعاني عدم وضوح الخطط والأهداف المؤسساتية والاعتماد على الرؤى الشخصية، وأضاف بكري: في الأمس كنا نتحدث عن خطة الحزام الطبي وتوزيع المستشفيات التخصصية في مناطق المملكة، واليوم نتحدث عن إلغاء ذلك الحزام الطبي..! والبدء في خطة جديدة تنتهي برحيل الوزير الحالي ووصول وزير جديد لنبدأ معه هذه الدوامة من جديد .

ويؤكد بكري على تراجع الوضع الصحي وخدماته بشكل ملحوظ ويقول" لست بحاجة إلى دليل على سوء الحال للخدمات الصحية فهناك بعض المستشفيات الحكومية ليس لها من أسمها نصيب، وبعضها تشغل بكوادر أقل ما يقال عنها أنها غير مؤهلة مهنياً، وبعضها يعاني من نقص الأدوية وقلة الأسَّرة وتدني مستوى النظافة، وكل ذلك والحديث للعضو بكري في ظل ميزانية حكومية ضخمة ودعم مالي إضافي تقدمه القيادة الرشيدة .

وأشار بكري إلى تمتع الوافدين المقيمين في المملكة بخدمات طبية راقية سواء في المستشفيات الحكومية أو التخصصية تحديداً أو من خلال المستشفيات الخاصة بحكم التامين الطبي الذي توفره المؤسسات والشركات التي يعملون بها، في الوقت الذي يعاني فيه المواطن الأمَّرين جراء تدني الخدمات الطبية الحكومية وعدم حصول المواطن على تأمين طبي يساويه بذلك الوافد على الأقل !..

ومضى الدكتور بكري في مداخلته بأمله في أن تدرس الحكومة إمكانية التخلي عن المستشفيات الحكومية أو معظمها وتسليمها للقطاع الخاص وأن تصرف ميزانية وزارة الصحة أو جلها على تغطية المواطنين بالتأمين الطبي، وستوفر الدولة في هذه الحالة مالياً وسيجد المواطن رعاية صحية أحسن من المتوفرة في الوقت الحالي .

وانتقد بكري كثرة توصيات اللجنة الصحية التي ضمنتها تقريرها بشأن أداء الوزارة وقال : كلما كثرت توصيات اللجنة التي تصبح قرارات للمجلس لاحقاً كلما أدى ذلك إلى ضعف تنفيذ تلك القرارات .

وشدد رئيس اللجنة التعليمية الدكتور أحمد آل مفرح عبر توصية إضافية أقترحها أمس على أن تقوم وزارة الصحة ومن خلال مجلس الخدمات الصحية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بوضع الاشتراطات اللازمة وفقاً للمعايير العالمية

لضمان وجود العدد الكافي من المسعفين المختصين في مجال الإنعاش القلبي الرئوي (CPR)في كافة القطاعات الحكومية والخاصة وأماكن التجمعات البشرية .
وأكد آل مفرح الحاجة الماسة لوجود المسعفين و المختصين في مجال الإنعاش القلبي الرئوي في ظل ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض العصر المختلفة والتي تحتاج إلى السرعة في مباشرتها والتعامل معها وجود الإمكانيات والخبرة التراكمية لدى الوزارة والقطاعات الصحية الأخرى في هذا المجال والحاجة إلى استثمارها بشكل أكثر فاعلية .
وقال آل مفرح: عند إقامة أو حضور مناسبات عامة ذات حضور جماهيري كبير، يحرص كلا منا على وجود المرافق المناسبة وتجهيزها وكذا وجود رجال الأمن لحفظ النظام، ولكن كما منا أولى اهتمام بوجود المسعفين أو المنقذين في مثل هذه التجمعات البشرية .
وأضاف آل مفرح : إن أنظمة الدول المتقدمة تفرض عند إقامة مثل هذه الفعاليات والتجمعات البشرية وجود المسعفين والمنقذين بنسبة تتراوح بنحو 1 إلى كل 300 أو 1 إلى 500 شخص، فأين نحن من ذلك..؟ ففي منشآتنا الرياضية ذات الحضور الجماهيري الكبير والذي سبق وأن حدث فيها العديد من الوفيات في ظل غياب المسعف والمنقذ، وكذا الحال في جامعاتنا ومدارسنا، وأماكن التسوق والنزهة وغيرها الكثير .
وتحدث العضو إحسان فقيه عن ضعف إمكانيات وقلة المراكز الصحية في المملكة وقال أنها تعاني مشاكل كثيرة تكمن في ضعف تلك المراكز الكوادر الطبية الصحية المؤهلة للقيام بتشغيل تلك المراكز .
وقال فقيه "إن الرعاية الصحية حق كفلته الدولة لكل مواطن وله حق العلاج والمتابعة، وزيادة على سوء المباني الخاصة بالمراكز الصحية نجدها لا تعمل بالشكل المطلوب". ويرى فقيه أن واقع حال القطاع الصحي يؤكد أنه لا يفي بتطلعات المواطن وذلك من خلال عدم توفر العلاج الكامل وأيضا كثرة الأخطاء الطبية.

مجلس الوزراء استمع إلى تقارير عن الأحداث العربية وشدد على أهمية تغليب المصالح الوطنية على أي أهداف أخرى لتحقيق الأمن والاستقرار وحقن الدماء

خادم الحرمين يوجه بتهيئة القبول في الجامعات والكليات والمعاهد وبتوفير الفرص الوظيفية لجميع الخريجين والباحثين عن عمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647667.html

جدة - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة. وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات التي أجراها مع أخيه جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، مؤكداً عمق العلاقات الأخوية التي تربط البلدين وحرصهما على تعزيز مجالات التعاون بينهما. وأن المملكة تقف بجانب شقيقتها المملكة الأردنية الهاشمية في كل ما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين. كما أطلع - أيده الله - المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس آصف علي زرداري رئيس جمهورية باكستان الإسلامية. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس استمع بعد ذلك إلى عدد من التقارير عن مجريات الأحداث وتداعياتها على الساحة العربية، مشدداً على أهمية تغليب المصالح الوطنية على أية أهداف أخرى لتحقيق الأمن والاستقرار وحقن الدماء. وفي إطار متابعة المجلس للجهود الدولية الرامية إلى إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، عبر المجلس عن ترحيبه لمبادرة جمهورية فرنسا لإطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أسس الانسحاب الإسرائيلي لحدود عام 1967م، مع البدء في مفاوضات الحدود والأمن، تمهيداً لمعالجة بقية القضايا الجوهرية على رأسها قضية القدس الشريف في فترة زمنية، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في إطار حل الدولتين، وذلك في فترة زمنية لا تتجاوز العام الواحد. وأعرب المجلس عن تهنئته لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون بمناسبة إعادة انتخابه راجياً له التوفيق والسداد في أداء مهامه بما يعود على شعوب العالم بالسلام والأمن والاستقرار .

وفي الشأن الداخلي بيّن معاليه أن المجلس أعرب عن تهنئته للخريجين والخريجات في جميع مراحل التعليم؛ وقد وجه خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - بتهيئة جميع الفرص لقبول خريجي وخريجات الثانوية العامة في الجامعات والكليات والمعاهد التي يرغبون الالتحاق بها، كما وجه - أدامه الله - بتوفير الفرص الوظيفية لجميع الخريجين والباحثين عن عمل وأهمية مواصلة الجهود في القطاعين الحكومي والخاص تنفيذاً لما صدر به الأمر الملكي الكريم رقم أ/ 121 وتاريخ 1432/7/2هـ. وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :- أولا: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في شأن مشروع السلالم واللوائح المقترحة للعاملين في مرافق الصحة العسكرية من الضباط والأفراد وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (32/11) وتاريخ

1432/3/24ه أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع من بينها ما يلي:- 1 - الموافقة على سلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. 2 - يصرف للمشمولين بسلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية البدلات التي تصرف لنظرائهم المدنيين، وذلك على النحو الوارد في القرار. 3 - توفر الجهات الصحية التابعة للقطاعات العسكرية السكن للأطباء البشريين وأطباء الأسنان من خلال تنفيذ مشروعات مباني الإسكان وإلى أن يتم ذلك توفر الجهة المعنية وحدات سكنية وتتعاقد عليها بأسماء الأطباء البشريين وأطباء الأسنان ويصرف الإيجار من اعتماد البند المخصص للإيجار على ألاّ تتجاوز التكلفة السنوية للوحدة الواحدة مبلغ 000) ر50) خمسين ألف ريال .

الموافقة على سلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية وإسكان للأطباء البشريين وأطباء الأسنان

ثانيا: وافق مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية إضافة مدير عام مكافحة المخدرات إلى عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. ثالثا: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير العدل - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع اتفاقية في مجال العلاقات القضائية بين وزارة العدل في المملكة العربية السعودية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية. رابعا: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في شأن تعديل الفقرة (ج) من البند (8/1 (من الخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (263) وتاريخ 1429/9/1ه، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل الفقرة (ج (من البند (8/1) المشار إليها لتصبح بالنص الآتي: " تخضع هذه الخطة لمراجعة اللجنة الوطنية الدائمة للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، وبصفة دورية، وذلك بواقع مرة واحدة سنوياً في السنوات الثلاث الأولى من إقراراها، ومرة كل سنتين بعد ذلك، وتقترح تعديلها، ويعتمد تعديل الخطة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ."

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات على وظيفة (وزير مفوض) والمرتبة الرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي: 1 تعيين يوسف بن إبراهيم بن صالح الخزيم على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. 2 تعيين عدنان بن محمود بن محمد بوسطجي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. 3 تعيين ناصر بن عبدالله بن محمد الدهمش على وظيفة (أمين عام محكمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل. 4 تعيين الدكتور مروان بن حسن بن محمد إسماعيل على وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

قضاة وحقوقيون لـ الحياة : الخجل يمنع المرأة من حقها في الميراث

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284895

جدة - سارة المطيري

أكد قضاة وحقوقيون على أن قضايا «ميراث المرأة» من الملفات الشائكة التي أرهقت » جزئياً« أعمال المحاكم ، كونها مرتبطة بنظر المجتمع السلبية تجاه حقوقها، إضافة إلى خجلها من المطالبة باسترداد حقها الشرعي سواء من الجهات الرسمية أو غيرها.

وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى مشعل العلى لـ«الحياة » :«إن الإشكالية تكمن في أن بعض النساء لا يطالبن بحقهن، وحياءهن يمنعهن من التجرؤ على مناقشة هذه المواضيع، حيث وردتني الكثير من حالات حرمان المرأة من ميراثها ومساومتها عليه، وهذه من الأفعال المجرمة شرعا وقانوناً، إضافة إلى وجود تباطؤ من جانب المحاكم في هذا الشأن.«

ودعا القضاة إلى منح المرأة حقها مباشرة من دون وسيط ، وتسليمها ميراثها بصفة شخصية من دون الاعتماد على الوكالات أو غيرها، تجنباً للاحتيال أو التلاعب، إضافة إلى عدم قبول تنازلها خطياً إلا بعد الاستماع إلى أقوالها للتأكد من رضاها التام في هذا الشأن، مقترحاً إيجاد وسائل سرية تستطيع المرأة من خلالها إيصال دعـواها إلى مكاتب القضاة، إذ إن الكـثير منهن يتحـرجن من الوصـول إلى أبواب المحاكم، لدواعي العيب الاجتماعي، والعـادات والتقـاليد التي تنـتقص من هذه الـنوعـية من المـطالبات.

وقال : « إن على المحاكم الاعتـناء بهذه القـضايا بشكل سري وفق إجراءات التقاضي، فور وصولها إلى القاضي، واستدعاء من ظلمها وهضم حقها، حتـى لا ينـتج من هذه المـطالبة وقوع المرأة في الضغط عليها وتتـنازل عن حقـها مـن دون وجـه حـق.«

وشدد على أهمية دور القضاء في توعية المجتمع والمرأة بالآلية الصحيحة في قضايا الميراث، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض النساء يخفن من أولياء أمورهن أو أقاربهن، الأمر الذي يدفعهن للتنازل عن حقوقهن لحماية أنفسهن من الأذى .

ورأى أنه من الصواب تفريغ محام اختصاصي في مثل هذه القضايا داخل أروقة المحاكم، ليتولى مساعدة المرأة في الحصول على حقها وحمايتها من أي تلاعب أو عمليات احتيال، متوقعة في هذا الشأن.

من جهته، أكد القاضي في محكمة جدة العامة حمد الرزين لـ «الحياة» أن حرمان المرأة من ميراثها ينتشر في المجتمعات المتخلفة، إلا أنه يقل في المدن المتحضرة ,مضيفاً أن بعض أطراف المملكة ينتشر فيها بعض الجهل من خلال انتقاد النساء اللائي يطالبن بحقهن في الميراث.

وأوضح أن القضاة لا يسمحون بمثل هذه المخالفات الشرعية ، إذ تتم معالجتها بتطبيق الأحكام المثبتة شرعاً، إضافة إلى إلزام الأطراف كافة بالقسمة العادلة للذكر والأنثى، لافتاً إلى أهمية حث المجتمع على إعطاء المرأة حقوقها وعدم حرمانها، عبر دعم الدولة للبرامج التثقيفية في هذا الشأن، مع التأكيد على مسألة إلغاء مبدأ التفاوض مع الورثة.

عمليات تجفيف وطوابير بالكيلومترات ودوريات تلاحق المخالفين

أزمة الشعير تتفاقم والسوق السوداء ترفع الأسعار إلى80 ريالا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد 3670
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110705/Con20110705431220.htm

محمد العبد الله ـ الدمام، حسين شبلي ــ الدرب، عبداللطيف السلمي ـ الجموم

تفاقمت أزمة الشعير في عدد من مناطق المملكة، ما أدى إلى ارتفاع جنوني في الأسعار وصلت في بعضها إلى 80 ريالا، إضافة إلى شح الشعير حيث يجبر المواطنون على التوافد منذ ساعات الفجر الأولى للاصطفاف في طوابير طويلة في نقاط التوزيع للظفر بعدد محدود من الأكياس.

وفي محاولة لرصد تداعيات الأزمة في المناطق جالت «عكاظ» على عدد من نقاط التوزيع وسألت المسؤولين والمواطنين عن الأزمة وآثارها.

ففي حفر الباطن أكد مسلط الزغيبي وكيل المحافظ لـ «عكاظ»، أن المحافظة ترسل تقارير يومية إلى إمارة المنطقة الشرقية بشأن أزمة الشعير، مشيرا إلى أن تفاقم الأزمة بدأ قبل 3 أسابيع تقريبا، حيث انخفضت كميات المعروض بشكل كبير، حيث كان عدد الشاحنات التي تصل إلى المحافظة تتراوح بين 25 و 30 شاحنة يوميا، ولكن العدد الذي وصل إلى سوق الأغنام المركزية أمس الأول لم يتجاوز 9 شاحنات، أي انخفض 70 في المائة تقريبا، الأمر الذي ساهم في تفاقم الأزمة بشكل غير مسبوق. وقال: إن لجنة الأعلاف المشكلة من المحافظة تراقب الأسعار بشكل دائم، وتعمد لمصادرة الكميات المباعة بالأسعار غير الرسمية.

من جانبه، أوضح مدير فرع وزارة الزراعة في حفر الباطن محمد الأسمري أن المحافظة تحتاج يوميا إلى 140 شاحنة (3 آلاف طن)، مضيفا أن الطلب حاليا يصل إلى 100 في المائة، فيما يبلغ العرض (صفر)، موضحا، أن أعلى عدد من الشاحنات وصل إلى المحافظة لم يتجاوز الـ 50 قبل 3 أسابيع، فيما لم يصل إلى المحافظة أمس سوى 18 شاحنة. وكشف عن قيام البعض بتهريب الشاحنات إلى المناطق البعيدة عن السوق، لبيعها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، مبينا، أن آخر الأرقام وصل إلى 80 ريالا، مشددا على أن اللجنة المشكلة من وزارتي الزراعة والتجارة والصناعة والمحافظة والدورات الأمنية، تمارس دورا رقابيا صارما بخصوص الالتزام بالأسعار.

بدوره وصف عبد الله الفويعي (موزع) الوضع بالسيئ للغاية، خصوصا أن طوابير السيارات في تزايد مستمر، حيث وصلت إلى 5 طوابير يبلغ طول الواحد منها كيلومتر تقريبا من السيارات المنتظرة دورها، فيما فضل بعض السائقين النوم في العراء للحصول على الحصة المقررة التي تبلغ بين 15 – 20 كيسا، مضيفا، أن تنامي السوق السوداء ناجم عن الشح الكبير في المعروض، حيث يقوم البعض ببيع جزء من الحصة التي يحصل عليها بالسعر الرسمي بسعر أعلى خارج نطاق السوق، مؤكدا، أن الموزعين طالبوا إمارة الشرقية بضرورة إنهاء الوضع الحالي، مشيرا إلى أنهم خاطبوا الإمارة، وكذلك وزارة التجارة والصناعة، وأيضا وزارة الزراعة بهذا الخصوص.

وفي محافظة الدرب أصدر مدير شرطة الدرب العقيد حزام الشهراني، تعليمات للدوريات الأمنية للتواجد في موقع توزيع الشعير وتنظيم السيارات ومنع حدوث أي احتكاك بين المواطنين والموزعين. فيما أشار محافظ الدرب المكلف أحمد أبو قرن إلى أن هناك لجنة من الشرطة والمرور بالتعاون مع المحافظة تتابع عملية التوزيع، كما تقوم بمنع عملية البيع داخل الأحياء السكنية أو بعيدا عن الأعين حتى لا يتم استغلال ذلك في رفع الأسعار.

وأكد أن الشرطة تتولى إلزام المتعهدين بالبيع بالتسعيرة المحددة وفي موقع مخصص وتشرف على عملية البيع لجنة تساهم في التوزيع المنظم. وكانت شرطة الدرب والشقيق قد حجزت خلال الأيام الماضية بعض الشاحنات المخالفة التي تبيع بطريقة غير نظامية وتم أخذ التعهد على أصحابها وبيع حمولتها بالتسعيرة المحددة.
وفي محافظة الجموم عبر المواطنون عن إستيائهم وتذمرهم من الأزمة التي لاتزال تلقي بظلالها على المنطقة وألحقت الضرر بالكثير من مربيي المواشي، الذين اصطفوا من الصباح الباكر وبعضهم من قبل صلاة الفجر ودخلوا في طابور طويل يقارب نصف كيلو متر، في سبيل الحصول على عدد محدود من أكياس الشعير.
وقال جبر الهديبي: إن هذه الأزمة مفتعلة ويقف خلفها التجار والموردون، إضافة إلى تلاعب تجار التجزئة في جدة الذين يشترون الشعير ويخزنونه في المستودعات لمدة طويلة لتعطيش السوق ومن ثم يرفعون الأسعار ويبيعون الكميات بطرق غير مشروعة. وأيده في ذلك حميد الحربي الذي قال: إن الشعير يصل إلى الميناء بكميات كبيرة كل يوم، مشيرا إلى أن مواشيه تضررت كثيرا من جراء عدم وجود الشعير حتى أن بعضها نفق، مناشدا المسؤولين وأصحاب القرار التدخل لسرعة إنهاء هذه الأزمة.
أما رازن العتيبي فرأى أن تخزين الشعير لمدة طويلة تسبب في تغيير لونه إلى الأسود إضافة إلى كثرة الغبار والأتربة فيه الأمر الذي تسبب بالإضرار بالمواشي التي أصيبت بالنحاز وغيرها من الأمراض

الدوسري المعتقل بأميركا يجري اتصالا بأسرته

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=60899&CategoryID=5

وادي الدواسر: حسن مسرع 2011-07-05 1:49 AM
اطمأنت أسرة الطالب المعتقل بأميركا خالد الدوسري "22 عاماً" بعد أن تلقت اتصالاً منه من مقر اعتقاله بأميركا ظهر أمس، واستمر الاتصال لعدة دقائق، أكد خلاله أنه لا داعي للقلق وأنه بخير وروحه المعنوية مرتفعة للغاية. ذكر ذلك لـ "الوطن" "المشرف العام على حملة خالد الدوسري الشيخ سعود بن متعب بن قويد.
وأوضح أن محامي قضية خالد الدوسري الذي اتهمته محكمة أميركية بالإعداد لاستخدام سلاح للدمار الشامل، قام بالتنسيق معهم، وسُمح لخالد باتصال هاتفي مع أسرته استمر لدقائق معدودة.
وأضاف أنه تم التنسيق مع المحامين لزيارة والد خالد وشقيقة لخالد في أميركا وتم الانتهاء من كافة الإجراءات والتأشيرة الأميركية، استعداداً للسفر من أجل لقاء خالد في زيارة خاصة.

تغيير النشاط و"إخفاء" البضائع النسائية يكشفان عن حجم "التستر" في القطاع

تأنيث المحلات النسائية يواجه بعمليات تحايل لإجهاض القرار.. ومطالب التأجيل حجج واهية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647695.html

الرياض، وجدة، والدمام: فيصل العبدالكريم، وليد العمير، عبدالمحسن بالطيور، هيثم حبيب

دخل قرار تأنيث محلات بيع المسلتزمات النسائية حيّز التطبيق، بعد أن أصدرت وزارة العمل قرارا الشهر الماضي بضرورة تطبيق القرار خلال ثلاثين يوما، ورغم مواءمة القرار للمطالب النسائية والاجتماعية المتعددة لتطبيق هذا القرار، إلا أن قصر المدة جعلت العديد من المحال تواجه خلال هذه الفترة مصاعب متعددة في توفير الأيادي النسوية العاملة .

وأمام دخول أول أيام تطبيق هذا القرار وما يواجهه من صعوبات اعتبرها البعض محاولة "لإجهاض" القرار الذي سيوفر حوالي نصف مليون وظيفة للسعوديات واعتراض بعض رجال الأعمال والعمالة الأجنبية "المتستر عليها"، كشفت وزارة العمل ل"الرياض" على لسان الناطق الإعلامي للوزارة حطاب العنزي بأنه تم تشكيل فريق عمل متخصص لإصدار آلية تنفيذ القرار السامي القاضي بتأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية والمتوقع الانتهاء منه خلال الفترة القادمة .

وكشف مستثمرون أن المحال النسائية شرعت منذ الشهر الماضي بالبحث عن عاملات وبائعات لتطبيق القرار، بالرغم من قصر المدة وعدم الجاهزية، معتبرين أن الشهر الحالي سيكون مرحلة تمهيد لتطبيق القرار والذي يحتاج شهرا من الآن على الأقل حتى يتم تأنيث المحلات بالكامل، خاصة مع عدم وصول الآلية التي تتيح للفتيات السعوديات العمل في تلك المحلات، مقدمين العديد من الشروط التي اعتبروها "احترازية" لسير العمل وتطبيق القرار بشكل جيد بما يتناسب مع الفتاة السعودية، فيما قررت بعض المحال إغلاق أبوابها وتغيير النشاط التجاري في مجالات آخرى معللة أن توفر العدد المطلوب من الفتيات السعوديات صعب جداً، بالإضافة إلى عدم التزامهن بالدورات التدريبية التي نفذتها تلك المحال، وهو ما يوجه أصابع الاتهام في ظل تغيير الانشطة لعمليات التستر على التجار الحقيقين من العمالة الأجنبية وتورط عدد من المواطنين بمعارضة القرارات السامية واستمرار عمليات التستر التجاري .

وزارة العمل تؤكد ل «الرياض»: تشكيل فريق عمل متخصص لإصدار آلية تنفيذ القرار السامي

وقال مستثمرون ل"الرياض" إن العديد من المحلات التجارية بدأت في استقطاب النساء وتقديم عروض وظيفية لهن تمهيداً لتطبيق القرار الصادر بذلك الخصوص، إلا أنهن طالبن بإعطائهن فرصة للتدريب وتأهيل الموظفات على أسلوب ومهارات البيع، حيث لا يمكن أن تتولى موظفات جدد مسؤولية أحد المحلات التجارية دون تدريبهن أو تأهلهن إضافة إلى التغيير في تجهيزات وواجهات المحال وتحديد ساعات العمل الخاصة بالنساء .

وقالت الكاتبة الاقتصادية عضو جمعية الاقتصاد السعودي ريم أسعد إن القرار إن لم ينفذ في هذا الوقت فلن ينفذ أبدا وبالتالي يجب صد جميع المطالب بتأجيل أو تأخير تنفيذ القرار بحجج واهية لا تسند الى واقع، حول أن المرأة السعودية تحتاج إلى تدريب وتأهيل قبل الخوض في هذا المجال، متسائلة هل العامل الوافد الذي يبيع في اسواقنا أتى وهو مدرب ومؤهل؟ هو لا يبيع هذه الملابس في بلده، كيف يكون مؤهلا لهذا العمل؟، اذا المسألة لا تعدو كونها طمع في ربحية أكبر

لأن هذا الوافد يقبل براتب أقل وساعات عمل أطول، إن هذه الوظائف تفتح المجال أمام خريجات الثانوية وما دون لأن طبيعة هذه الوظائف لا تحتاج إلى متطلب جامعي .

مستثمر: عدم التدرج في تطبيق القرار وتدريب الفتيات فتح مجال التذمر أمام «المتسترين «

وأوضحت أسعد أن هناك سلسلة محلات معروفة أقدمت على هذه الخطوة منذ سنوات عديدة ونجحت في تجربتها، مضيفة "كان لي حديث مع عدد من العاملات في هذه المحلات واللاتي امتدت خبرتهن الى اكثر من 8 سنوات داخل هذه المحلات وهن مستقرات وغير متضايقات من طبيعة عملهن ."

فيما أشار أحد المستثمرين في القطاع أن عدم التدرج في تطبيق القرار وتدريب الفتيات للعمل في المحلات، فتح المجال واسعا أمام "المتسترين" لإبداء التذمر ومحاولة إجهاض القرار، مطالبا بمزيد من التشديد في تطبيق القرار رغم ما سيصاحبه من عشوائية في عملية التطبيق في فترته الأولى، مستشهدا بعدة تجارب ناجحة لأسواق طبقت القرار منذ فترة طويلة، مضيفا "منذ القدم والنساء يبعن في الأسواق، وأمامهن الفرصة الآن للبيع في محال محترمة بدلا من المكوث تحت أشعة الشمس، وهناك من يحاول إما عن جهل أو جشع إحباط هذا القرار ."

ريم أسعد: هل العامل الوافد الذي يبيع في أسواقنا أتى وهو مدرب ومؤهل؟

وبدأ ملاك المحلات في الإعداد لتأهيل وتدريب الفتيات السعوديات على قيادة العمل في محال المستلزمات النسائية، ويشمل التطبيق الذي سيزيح رحى استثمارات أجنبية لعمالة مستقدمة للسوق السعودي، محال بيع الملابس النسائية الجاهزة والعباءات، والملابس الداخلية، وملابس النوم والكماليات الأخرى من محلات المكياج والعطور والاكسسورات النسائية .

واستقبلت البائعات في الأسواق الشعبية تطبيق القرار بقولهن "جاء الفرج"، حيث تقول أم عبدالرحمن وهي تعمل بائعة في سوق الدمام "أعمل منذ 15 عاماً وجاء القرار لينصف السيدة السعودية ويلغي سيطرة العمالة الأجنبية التي كانت تشاركنا في الرزق"، متوقعة أن يخرج هذا القرار مستثمرات سعوديات في المستقبل القريب، فيما أكد عدد من العاملين في المحلات المتخصصة ببيع المستلزمات النسائية بأنه تم إبلاغهم بقرار نقلهم في الفترة المقبلة لمعارض متخصصة ببيع ماركات أخرى استعدادا لتحويل فروعها المنتشرة في أغلب المجمعات التجارية لفروع تدار من قبل موظفات بعد تغيير واجهات المحلات .

وأشار أحد المستثمرين بأن هناك نية لإغلاق بعض الفروع نظرا لعدم توفر العدد المطلوب من الموظفات خصوصا وأن عددا غير بسيط من المتدربات لم يلتزمن ببرنامج التدريب وهو ما سبب ربكة كبيرة في توفير العدد الكافي لتغطية كافة الفروع والتي تحتاج على الأقل لموظفتين .

وأضاف "بعض الموظفين قاموا بتقديم طلبات لإلحاق زوجاتهم للحصول على الوظائف النسائية وهو ما سيساعد بتقديم النصح والمشورة بما يحقق حجم المبيعات المطلوبة خصوصا وأن هناك احتمالا كبيرا بأن يتسبب القرار بتسريح بعض الموظفين نظرا لعدم توفر وظائف شاغرة في المحلات الأخرى التي تمتلكها الشركة ."

كما قررت إدارة بعض المتاجر والمحلات النسائية إلغاء الركن المخصص لعرض الملابس الداخلية "اللانجري" والاكتفاء بالفساتين والأحذية والاحتياجات الأخرى وذلك لتفادي مطالبة مكتب العمل لتأنيث محلاتهم، ما اعتبره البعض نوعا من "التحايل" ضد تطبيق القرارات .

فيما طالبت العديد من المتقدمات بتوفير حماية أكبر للمحلات والمعارض النسائية منعا لدخول بعض الرجال أو الشباب المراهق بقصد أو بدون قصد نظرا لاكتفاء الكثير من المحلات بوضع عبارة "للنساء فقط" على باب المعرض والتي قد لا ينتبه لها البعض وهو ما قد يسبب إحراجا كبيرا على الموظفات أو الزبونات أثناء تواجدهن في المحل .

بينما اشتكت إحدى السيدات والتي عملت كبائعة في أكثر من وظيفة من تدني الرواتب والتي لا تتجاوز 2500 في أحسن الأحوال وهي ما تجعل الكثير من السيدات لا يفضلن اقتحام مجال العمل إذا ما عرفنا المصاريف الكثيرة التي ستتكبدها على المواصلات، إضافة لمصاريف أخرى ستجعل من الراتب لايساوي شيئاً .

وأشارت سعاد الزايدي عضو الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية إلى أن المجال يجب فتحة للمرأة في جميع الوظائف النسائية والوظائف الأخرى مثل المستشفيات وجميع الأجهزة التي يتعامل معها الرجل والمرأة في شأن واحد ويجب فتح المجال للجميع، مفيدة بأن القرار سيساعد أسر كثيرة بعد توظيف بناتهن في احدى الوظائف النسائية وأن السماح بعمل المرأة في المحلات النسائية يسهم في دعم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً .

من جانبه قال رئيس لجنة الاقمشة والملابس الجاهزة في غرفة جدة محمد الشهري إن مسألة البيع والشراء لا تحتاج الى تدريب عال وبإمكان أي أحد أن يمارسها، بينما التدريب مطلوب في الأعمال المهنية مثل الخياطة والتطريز وغيرها، مشيرا إلى أنهم في انتظار آلية تنفيذ القرار .

وأكد الشهري أن المرأة السعودية نجحت في العديد من المجالات وخاصة الادارية منها، مبينا أن هناك عددا من الامور لا بد ان تراعى وهي مسألة عدد ساعات الدوام وان تكون المحلات مفتوحة ويقتصر دخولها على العائلات فقط وان تكون عملية اختيار الموظفة دقيقة .

من جانبها طالبت إحدى السيدات بأن يصدر مع قرار تأنيث محلات المستلزمات النسائية قرار آخر يتسم بالشدة والصرامة يمنع في هذه المحلات تشغيل غير السعوديات، مع تطبيق عقوبة الغلق لعدة أيام دون تردد على تلك المحلات التي تشغل الأجنبيات حتى نضمن سعودة المحلات بعيدا عن التلاعب.

بعد أن وجه سموه لجنة إصلاح ذات البين بمتابعة القضية والتواصل مع فاعلي الخير

أمير جازان ينهي معاناة أقدم نزيل بالسجن العام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647756.html

جازان – عافية الفيفي

أبدى صاحب السمو الملكي أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز اهتمامه وتفاعله الفوري مع تفاصيل المأساة الإنسانية التي يعيشها أقدم نزيل سعودي بشعبة السجن العام موسى بن ماطر الخبراني (56 سنة) والموقوف منذ سبعة عشر عاماً وثلاثة أشهر على خلفية قضية قتل انتهت مؤخراً بتنازل أولياء الدم عن المطالبة بالقصاص مقابل دية مقدارها خمسمئة ألف ريال لم تفلح محاولات أسرته الفقيرة في تدبيرها بسبب ضيق ذات اليد وتردي ظروفهم المادية. حيث أصدر سموه توجيهاته العاجلة للجنة إصلاح ذات البين بمتابعة قضية المذكور والتواصل مع فاعلي الخير داخل وخارج المنطقة لتوفير المبلغ المطلوب لعتق رقبته وهو ما تحقق خلال أيام بمبادرة من أحد رجال الأعمال والذي حرر شيكاً لصالح ورثة المجني عليه تم إحالته لفضيلة رئيس المحاكم لاستكمال إجراءات توثيق التنازل شرعاً تمهيداً لإطلاق سراحه .

وفي ذات السياق انفرجت يوم أمس أسارير النزيل (الخبراني) وتجددت آماله في الحياة بعد أن زف له رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) الأستاذ علي بن موسى زعله بحضور ضباط الشعبة البشرى بزوال كابوس الإعدام نهائياً وقرب عودته لأحضان أسرته بعد غياب قسري امتد لسنوات طويلة تقاذفته خلالها مشاعر القلق والحيرة والإحباط وانتظار الفرج .

وبحسب رئيس اللجنة فقد عرف الخبراني طيلة فترة سجنه بالتزامه الديني والخلقي ومواظبته على ارتياد حلقات تحفيظ القرآن ومشاركته الايجابية في الأنشطة الاجتماعية والثقافية وروحه المرحة مما أكسبه محبة زملائه وتعاطف مسؤولي السجن من ضباط وأفراد . وقد عبر الخبراني بكلمات موجزة ومؤثرة عن امتنانه وتقديره البالغ لسمو أمير منطقة جازان على تجاوبه السريع لإنهاء محنته مثمناً جهود لجنة (تراحم) في تبني موضوعه والرفع بمعاناته لسموه الكريم .

جامعة الدول العربية تطلق مؤتمر حق الأطفال بالتعلم في حالات الطوارئ

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647781.html

مكة المكرمة - فواز السالمي

بدأت بجامعة الدول العربية أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول حق الأطفال في التعليم في حالات الطوارئ الذي تنظمه الأمانة العام بالجامعة بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل والبنك الدولي بمشاركة عدد من المسئولين من الجهات المعنية بالطفولة والتعليم في الدول العربية والمنظمات العربية والدولية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني العربي ذات الصلة. ويناقش المؤتمر الذي يستمر يومين عددا من المحاور أهمها ضمان حق الطفل في التعليم في حالات الطوارئ في الدول العربية ومبادرة تعليم الإقليمية وإدراج التعليم كمكون أساسي في الخطط التي يتم وضعها في للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ في المنطقة العربية وصياغة ووضع توصيات بهدف إدراج تأمين التعليم كمكون أساسي في الخطط المستقبلية للاستجابة لحالات الطوارئ. وأوضحت مدير إدارة الأسرة والطفولة بالجامعة منى كامل في تصريح لها أن المؤتمر يسعى للخروج بإطار عمل عربي يضمن حق الطفل في التعليم خلال حالات الطوارئ وهو ما يعد إضافة تفصيلية لما ورد في الخطط والمواثيق العربية ولعل أبرزها خطة العمل العربية الثانية للطفولة 2004- 2015 بشأن ضرورة ضمان حصول الأطفال خلال فترات الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ بكافة إشكالها على المساعدة الإنسانية والإستراتيجية العربية للأسرة.

شقيقا المتهم باغتصاب القاصرات لـ عكاظ :

أخونا بريء براءة الذئب من دم يوسف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد 3670
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110705/Con20110705431325.htm

عارف الشهري ـ جدة

أكد شقيقا المتهم باغتصاب القاصرات في جدة، براءة شقيقهما من التهم المنسوبة إليه، وأن تعرف الفتيات المغتصبات عليه كان بسبب عرضه بين عدد من الأشخاص وهو مقيد بالكلبشات، الأمر الذي شكل حافزا للفتيات بتوجيه التهمة إليه، وهو ما رفضه محقق الإدعاء العام لاحقا -بحسب قولهما-، أما في ما يتعلق ببصمة الـ DNA المرفوعة ضمن ملف التحقيق أخذت من قارورة مياه صحية شربها مع أطفاله في أحد مراكز التسوق، وليس كما يذكر في الصحف من أنها رفعت من الضحايا.

وقالا إن شقيقهما من المداومين على صلاة الجماعة، والمشهود لهم بالاستقامة ـ بحسب شهادة إمام الحي، علما بأنه سبق أن نال شهادة أفضل معلم تربوي في المنطقة الغربية، ومعروف عنه الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي، كما أنه لم يسكن شقته إلا منذ عامين، في حين جاءت التهم بأنه يغتصب القاصرات فيها منذ أربع سنوات مضت، إلى جانب ما سيق ضمن دلائل تعرف إحدى الفتيات إلى (دربزين) في العمارة التي يسكنها، ومن ثم التعرف إلى شقته، وهذا الأمر غير صحيح ولا يوجد في العمارة دربزين ـ كما ورد في أقوال الفتاة.

وشددا في ذات الوقت على معرفته التامة بوالد الضحية الأخيرة وأحد منسوبي المباحث الجنائية، اللذين ساهما في توجيه أصابع الاتهام إليه، مجددين ثقتهما التامة بعدالة التحقيق والقضاء اللذين سيثبتان براءة شقيقهما.

وألمحا إلى أن المدعي والد الضحية الأخيرة سبق أن تقدم بدعوى مماثلة ضد أحد الأشخاص وحصل على مبلغ من المال مقابل التنازل عن دعواه.

وقالا إنه لم يتم القبض على شقيقهما، بل إنه هو من توجه إلى إدارة البحث الجنائي بناء على اتصال ورده منها، بعد أن سبق أن تجاوب مع الاتصال الأول قبل ذلك بيومين، وأفرج عنه في حينها، مما يؤكد براءة شقيقهما من التهم المنسوبة إليه، وإن كان هو الجاني لماذا لم يلوذ بالفرار بدلا عن تسليم نفسه لولا ثقته ببراءته -على حد قولهما-.

وأشارا إلى تدهور حالة أبناء شقيقه النفسية، جراء التهم المساقة ضد والدهم، وما يطلعون عليه في وسائل الإعلام المختلفة، لافتين إلى أنهما سيرفعان دعوى ضد الصحف والوسائل الإعلامية التي تسوق التهم دون تأكد من صحتها.

وأخيرا، ذكرا أن زوجة شقيقهما وهي أكثر الناس معرفة به، تصلي ليلا ونهارا، وتدعي بظهور حقيقة القضية، وبطلان الاتهامات الموجهة ضد زوجها، مؤكدة معرفتها التامة بزوجها وأنه لا يمكنه القيام بما جاءت به التهم.

90%من حالات إيذاء الأطفال بالمملكة سببها سوء تعامل الأبوين المنفصلين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=60909&CategoryID=3

الهفوف :عدنان الغزال 2011-07-05 1:22 AM

لا ذنب لهم سوى أنهم أبناء زوجين غير متفقين وصلا إلى طريقٍ مسدود، فكل منهما تحكمت فيه الأنانية وأصر على موقفه، ليدفع الأبناء الصغار فاتورة هذه الخلافات الأسرية من براءتهم، فيقعون ضحية تصرفات الأبوين، ويتعرضون لسوء المعاملة، فلا غرابة بعد ذلك إن تسببت هذه المشكلات الأسرية في التأثير على سلوكياتهم، وقد تصنع منهم مجرمين أو منحرفين خلقياً، ففي دراسة أجريت حديثاً على عينات من المجتمع السعودي، أوضحت أن 90% من حالات إيذاء الأطفال ناجمة عن سوء معاملة الأم والأب المنفصلين.

مراكز للحماية

وكان لا بد من معالجة العنف ضد الأطفال بإنشاء مراكز لحمايتهم، فيذكر المدير التنفيذي لمركز الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد لتنمية الطفل إمام وخطيب جامع آل ثاني في الأحساء الشيخ أحمد بن حمد البوعلي، أنه يوجد في المملكة 29 مركزاً للحماية من العنف ضد الأطفال، 6 منها تتبع للخدمات الطبية بوزارة الدفاع والطيران والبقية تتبع وزارة الصحة والحرس الوطني ووزارة الشؤون الاجتماعية.

بيئة تربوية متكاملة

وتتلخص أهداف هذه المراكز التي أنشئت من أجل حماية وتنمية الطفل - كما يشير البوعلي، خلال كلمته في الورشة الأولى الخاصة بمناقشة أهداف ومهام مركز الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد لتنمية الطفل بعنوان " آليات عمل المركز الواقع والتطلعات"، مساء أول من أمس في فندق كورال بلازا الأحساء، بمشاركة متخصصين في الطفولة من أكاديميين وأطباء - في أن المركز سيكون بيئة تربوية تعليمية لرعاية حياة الطفل، وفطرته، ونموه الخلقي والعقلي والجسمي في ظروف طبيعية سوية لجو الأسرة وفق المفاهيم الإسلامية، وتكوين العادات والاتجاهات الحميدة، والمناقب الاجتماعية المرغوب فيها، والعادات الصحية والسلوكية السليمة المرغوبة دينياً واجتماعياً مستخدمين أحدث التقنيات التربوية في التعليم والتدريب بكوادر مؤهلة ومدربة على التعامل مع هذه الفئة ، وإشباع رغبات الطفل من اللعب والتعلم وحب الاكتشاف.

التوعية باحتياجاتهم

ويلعب الدور التوعوي دوراً هاماً في معالجة قضاياهم، فيرى البوعلي أنه يجب الوعي بخصائص مرحلة الطفولة واحتياجاتها ومشكلاتها، وإكساب الآباء والأمهات ثقافة تربوية تساهم في التنشئة الصحيحة للأطفال وتجنبهم الممارسات الضارة والسلوكيات الخاطئة في هذا المجال، وغرس المبادئ الإسلامية وتنمية الوازع الديني لدى الأطفال .

ويطالب البوعلي بإنشاء مركز معلومات الطفولة وإجراء البحوث ذات الصلة، وتوثيق المعلومات المتصلة بالطفولة لتكون مرجعاً للأفراد والأجهزة المؤسسات، وإعداد البرامج الثقافية الخاصة بالأطفال، وتأليف كتب توعوية وتثقيفية في شؤون الطفولة، وتخصيص مراكز للبرامج الصيفية للأطفال، وتقديم الدورات التأهيلية في مجالات إعداد الكوادر العاملة مع الأطفال، وإجراء الدراسات حول انتهاك حقوق الأطفال وإعداد النشرات والمطبوعات المختلفة التي تساهم في الدفاع عن حقوقهم، والاستفادة من خبرات المؤسسات الأهلية والحكومية المحلية والعربية والإسلامية والعالمية والتي تعمل في مجال دعم حقوق الأطفال وتعزيز ثقافة الطفل، وتوفير المكان المناسب ليتسنى للطفل اللعب والتعلم بأمان والمشاركة بآرائه وتحديد أولوياته وتبادل الخبرات بينه وبين أقرانه، والاستعانة بوسائل الإعلام لتحقيق أهداف المركز والحصول على المعلومات من شتى المصادر الوطنية والدولية وخاصة تلك التي تستهدف تعزيز مكانة الطفل الاجتماعية وضمان صحته الجسدية والعقلية.

يذكر أن المشاركين في الورشة قاموا بإطلاق شعار للمركز يحمل اسم (عطاء)، وشعاره اللفظي "نعمل معاً من أجل مستقبل واعد لطفل سعيد ومبدع"، ورؤيته تنشئة الأطفال نشأة سليمة تجعل منهم أفراداً صالحين لمجتمعهم، وتعود بالخير عليهم وعلى أسرهم ووطنهم، ورسالته توفير البيئة الملائمة لنمو الطفل بدنياً وعقلياً واجتماعياً، وتهيئة الظروف الملائمة اللازمة لنموه وصقل شخصيته واكتشاف مواهبه وتنميتها.

اختلاس اليكتروني يكلف مواطناً 441 ألف ريال من حسابه البنكي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م - العدد 15716
http://www.alriyadh.com/2011/07/05/article647752.html

جدة - ضيف الله المطوع

ألقت شرطة جدة القبض على شاب " 23 "سنة بتهمة المشاركة مع اخرين في قضية الاستيلاء على 441 ألف ريال من حساب احد المواطنيين باحد البنوك بطريقة النصب والاحتيال .

وفي التفاصيل ان قسم شرطة البلد تلقى بلاغا من مواطن يتضمن قيام عدة اشخاص بالاتصال هاتفيا عليه طالبين منه تغيير بيانات الهاتف المصرفي ومنها الرقم السري ، بعد ان عرفوا انفسهم على انهم موظفو البنك الذي به حسابه المصرفي .

ونجح هؤلاء في اجراء عمليات تحويل من حساب المدعي عن طريق الانترنت بلغت 441 ألف ريال الى حسابات عملاء اخرين .

وقام احد العملاء الذي تم تحويل مبالغ الى حساباتهم بالاتصال بالمدعي واخبره ان هناك اشخاصا يريدون شراء جوالات من محله الذي يملكه في الرياض بمبلغ 53 الف ريال .

تعاملت الشرطة بجدية مع البلاغ وتم التنسيق مع شرطة الرياض وتم القبض على احد المتهمين وهو شاب يبلغ من العمر 23 سنة وجرى توقيفه على ذمة التحقيق حيث سيتم احالة القضية برمتها الى دائرة التحقيق في قضايا الأموال على اعتبار انها تندرج تحت القضايا الأليكترونية .

الناطق الرسمي لشرطة جدة العميد مسفر الجعيد أكد ان القضية الآن في طور الاحالة الى دائرة التحقيق الخاصة بقضايا الأموال ، بعد ان تم توقيف احد المتهمين على ذمة التحقيق

كفيف وابنه يقاضيان أمانة جدة بسبب وقوعهما في حفرة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد 3670
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110705/Con20110705431322.htm

سعود البركاتي ـ جدة

يعتزم مواطن وابنه معاقان بصريا رفع دعوى قضائية في المحكمة الإدارية، ضد أمانة جدة، لتعرضهما لإصابات متفرقة جراء سقوطهما في إحدى «حفريات» مشروع تصريف مياه الأمطار، الذي تعمل على تنفيذه إحدى الشركات الوطنية، بإشراف مباشر من الأمانة، في منطقة الحمراء على كورنيش المدينة.

ورغم اهتمام أمين جدة الدكتور هاني أبو راس، بالحادثة التي تعرض لها المواطن وابنه، إلا أنهما أصرا على تصعيد القضية ورفعها إلى الجهات المعنية، ووعد أمين جدة المواطن، في اتصال هاتفي دار بينهما أمس، بالتحقيق في الموضوع لمعرفة المتسبب ومساءلته عن أسباب عدم وجود وسائل السلامة في المشروع، وإيقاع أقصى العقوبات بحق المتسببين.

وقال سعود العريفي: إنه تعرض وابنه قبل يومين لإصابات وكدمات متفرقة، رغم أنهما قدما من الرياض في زيارة خاصة إلى جدة، وأرادا الاستمتاع بالأجواء التي تعيشها جدة هذه الأيام لاسيما على شاطئها، ولم يتوقعا أن يصادفهما مثل هذا الموقف.

وأشار في حديثه لـ «عكاظ»، أن الحفرة التي وقعا فيها وابنه يصل عمقها إلى المتر ونصف المتر تقريبا، وتمتد على مسافة عشرون مترا، وهي لصالح مشروع تصريف مياه الأمطار الذي تعمل على إنشائه إحدى الشركات الوطنية، وأضاف أنه تفاجأ بوجود هذه الحفرة في موقع يرتاده الآلاف من الزوار والسائحين للمدينة، والأحرى بالأمانة أن تعمل على توفير وسائل السلامة في منطقة المشروع، إلا أن هذا لم يكن. من جهته، أوضح الأمين العام لجمعية إبصار للمعوقين في جدة محمد بلو، أنه ورغم إعلان سمو أمير منطقة مكة المكرمة بتهيأه منطقة مكة المكرمة، لتكون صديقة للمعوقين، إلا أن الله شاء أن تكون إحدى الحفر في مدينة جدة على شاطئ البحر الأحمر بحي الحمراء، مصيدة سياحية لأحد المكفوفين وابنه القادمين من منطقة الرياض.

ويعتبر المواطن سعود العريفي من ذوي الإعاقة البصرية أو مايعرف بالمكفوفين، وله تاريخ طويل مع تلك الإعاقة تمتد إلى سنوات عديدة، وله أخ يصغره بعامين وثلاثة أبناء مكفوفين، وهو أحد قلائل المكفوفين الذين جربوا عملية حقن قاع العين بالجينات في روسيا العام الماضي أملا في استعادة بصره، ولا زال يبحث عن العلاج بين أبحاث وتجارب عديدة لدى الأطباء في دول مختلفة من العالم.

خبير علوم وراثية: الحمض النووي دليل إثبات بنسبة100 ٪ إحالة المتهم باغتصاب القاصرات إلى السجن العام .. ومها لا تدخل الحمام بمفردها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد 3670
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110705/Con20110705431324.htm

عبد الله راجح العبدلي ـ جدة

أحالت هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة، الموقوف بتهمة اغتصاب القاصرات إلى السجن العام، وذلك بعد أيام عدة من توقيفه في إدارة البحث الجنائي، حيث اكتملت التحقيقات آنذاك، قبل أن تتم إحالتها إلى الهيئة، التي قامت بدورها بإحالة الموقوف إلى السجن العام ريثما يتم إكمال ملفه.

يذكر أنه لم يعترف بجرمه حتى الآن، وفضل الصمت والإنكار، غير أن الأدلة التي قامت الأجهزة الأمنية برصدها، تعد قيمة وفي غاية الأهمية؛ منها تطابق عينة الـ DNA مع عينات عدة تم رفعها من ملابس وأجسام الفتيات المغتصبات.

من جهته، نفى والد مها أن يكون أي من اختصاصيي علم النفس في وزارة الصحة زار ابنته أو قدم لها العون، كما رددوا عبر الصحف المحلية، مشيرا إلى أن ابنته تعاني من حالة نفسية صعبة لدرجة أنها ترفض الدخول إلى الحمام إلا برفقة والدتها التي تنام في حظنها في النور الذي ترفض أن يطفأ.

واستغرب من تصريح والدة مغتصب القاصرات لإحدى الصحف أمس، بأن ابنها يطالبه بمبلغ من المال، وأنه حضر إليه هو وابنته مها في منزله، وأقسم بالله أنه لا يعرفه ولا يعرف منزله، ولم يزره قط، مشيرا إلى أنه يسكن في الكيلو 14 بينما يسكن المجرم في حي الأجواد، لافتا إلى أنه لن يهدأ له بال حتى يعاقب مغتصب القاصرات الذي هدد ابنته بكيها بجمر الشيشة إن هي وشت به بكلمة واحدة.

من جهته، أوضح محامي القاصرات سلطان الحارثي، أنه سيباشر عمله خلال الأيام القليلة المقبلة، بعد اكتمال جميع الأدلة ضد مغتصب القاصرات، منها الحمض النووي DNA.

وقال «تعرفت الفتيات على الجاني، وتم إخراجه من ضمن طوابير العرض مرات عدة، كما تم التعرف إلى جهاز جواله، كذلك أوصاف سيارتيه التي استخدمها في عمليات الخطف البيضاء والسوداء، وقدمت الفتيات أوصاف الشقة من الداخل، وهو ما طابقته الأجهزة الأمنية، التي رصدت كافة تلك الأدلة، وتم توثيقها في ملف التحقيق، الذي يتم النظر والتدقيق فيه حاليا في هيئة التحقيق والادعاء العام.

مؤكدا العثور على سائل منوي على ملابس بعض الضحايا، بالإضافة إلى الاستعانة بتسجيلات كاميرات المراقبة في مواقع عدة تم إدارجها ضمن ملف القضية، لتقديمها إلى القضاء، مشيرا إلى أن إجراءات التقاضي والإدانة جارية حاليا.

وفي الشان نفسه، استنكر أحد خبراء الجينات والعلوم الوراثية، التشكيك في مصداقية الحمض الوراثي DNA وقال «يعتبر دليل إثبات قاطعا بنسبة 100 في المائة إذا تم تحليل الحامض النووي بطريقة سليمة، وذلك لأن احتمال التشابه بين البشر في الـ DNA غير وارد، بعكس فصائل الدم، التي تعتبر وسيلة نفي فقط، لاحتمال التشابه بين البشر في هذه الفصائل».

وأضاف «تبين بأن استخدام تقنية البصمة الوراثية DNA Genetic fingerprinting شكل ضربة قاضية للتشكيك في القضايا الجنائية، ومن خلال استخداماتها في المعامل الجنائية، اعتمدت نتائجها بنسبة عالية جدا من الدقة، تصل إلى 100 في المائة».

وأكد أنه في عدد من السلطات القضائية في العديد من بلدان العالم، تقدم عينة من الحامض النووي للمدانين في أنواع معينة من الجرائم، لإدراجها ضمن قاعدة بيانات كومبيوترية، وبذلك تساعد المعلومات المحفوظة المفتشين والباحثين

الجنائيين على حل القضايا بتحديد الجناة، عبر مقارنة عينة الحامض النووي المأخوذة من مسرح الجريمة، وهذه الطريقة هي إحدى أكثر التقنيات التي يعول عليها للتعرف إلى شخصية الجاني، على أنه يجب الانتباه إلى أن هذه الطريقة ليست دائما مفيدة للباحثين الجنائيين في الحالات التي تكثر فيها عينات الأحماض النووية في مسرح الحادث.
وتطبق هذه البصمة حاليا في جميع دول العالم في المختبرات والمعامل الجنائية، نظرا لأهميتها كدليل نفي أو إثبات في القضايا.
واليوم بإمكان السلطات القضائية، عبر المختبرات أو المعامل الجنائية، استخدام الحامض النووي الموجود في الدم أو في المني أو في الجلد أو في اللعاب أو في الشعر، الذي عثر عليه في مسرح جريمة لتحديد شخصية المشتبه به، أو المجني عليه، وذلك من خلال البصمة الوراثية Genetic fingerprintin، التي تعني الحصول على البصمة الوراثية لصاحب الحامض المذكور من الترميز الوراثي Genetic code إياه، الذي لا يتطابق مع ترميز آخر.
وقال «يمكن الحصول على بصمة الـDNA من أي مخلفات أدمية سائلة (دم، مني، لعاب) أو أنسجة (لحم ،عظم، شعر) وهذه ميزة مهمة في حالة عدم العثور على بصمات أصابع المجرم».
وبين أن الحمض النووي المذكور يقاوم عوامل التحلل والتعفن، وكذلك العوامل الجوية المختلفة، من حرارة، ورطوبة، وجفاف، لفترات طويلة، فيمكن عمل البصمة من الآثار الحديثة والقديمة جدا.
وأشار إلى أنها تظهر بصمة الحمض النووي على هيئة خطوط عرضية يسهل قراءتها وحفظها وتخزينها في الكومبيوتر لحين الطلب للمقارنة، بعكس بصمات الأصابع، التي لا يمكن حفظها في الكومبيوتر، من هنا شرعت بعض الدول بتأسيس بنك لقاعدة بيانات الحامض النووي لكافة مواطنيها، ودول أخرى اقتصرته على المشتبه فيهم، كي يكون لديها دليل في حالة الاشتباه وفي حالة الاختفاء.
ولفت إلى أن الحامض النووي هو الحامض الرايبوزي منقوص الأوكسجين، ويرمز له بالحروف DNA وهي اختصار للاسم العلمي للحامضDeoxyribo Nucleic Acid، وسمي بالحامض النووي نظرا لوجوده وتمركزه دائما في أنوية خلايا جميع الكائنات الحية، بدءا من البكتيريا والفطريات والنباتات والحيوانات، وانتهاء بالإنسان ما عدا كريات الدم الحمراء للإنسان إذ إنه ليست لها نواة.
والحامض النووي موجود في أنوية الخلايا في صورة كروموسومات، أي أنه يشكل وحدة البناء الأساسية للكروموسومات، وتوجد المعلومات الوراثية أو الصفات الوراثية الخاصة بكل كائن حي، مستقرة على جزيء من الحامض النووي، بصورة شفرة Code، ومتكونة ومبرمجة منذ بداية تكوين كل كائن حي.
ويتواجد الحامض النووي على هيئة سلالم لولبية حلزونية ملتفة حول نفسها، ومجدولة -كما تجدل ظفيرة الشعر- بشكل محكم و دقيق، ملتفة بصورة مستمرة وتحوي نحو ثلاثة مليار سلم.
والسلالم تتكون من مواد كيميائية أساسية طبيعية بسيطة، مكونة من أربع قواعد أمينية نيتروجينية Nitrogenous base ،هي: الأدينين، والجوانين، والسيتوزين، والثايمين. والآدنين يتصل دوما بالثايمين، والجوانين بالسيتوزن، مكونة القواعد الأساسية المذكورة، وتتصل كل واحدة من القواعد بإحدى السكريات الخماسية منقوصة الأوكسجين، ويتصل السكر الخماسي بمركب فوسفوري Phosphate، وتوجد روابط هيدروجينية تربط القواعد النيتروجينية ببعضها، علما بأن ترتيب هذه المواد الكميائية على سلم الحمض النووي هو فريد لكل فرد، حيث يختلف تسلسل القواعد النيتروجينية، المكونة لدرجات سلالم النيوكلوتيدات Nucleotides مع بعضها على جزيء الحامض النووي، من شخص الى آخر، إذ يبلغ عددها بالمليارات على كل شريط من هذا الحامض، وإحتمال تطابق تسلسلها في شخصين غير وارد، ولا يتشابه فيه اثنان على وجه الأرض إطلاقا، حتى التوائم المتشابهين من بويضة واحدة، وحيوان منوي واحد، لا تتشابه بصماتهم كليا، ولهذا يطلق على الحمض النووي DNA اسم (بصمة الحامض النووي) أو (البصمة الوراثية)، ويسمى أيضا (المطبعة الكونية العجيبة) لأنه عند إنقسام الخلايا البشرية وتكاثرها بسرعة كبيرة يتكاثر الحامض النووي بموازاة ذلك، ويعطي صورة طبق الأصل له، حاوية كل المعلومات التي يحملها، منقولة تماما إلى الخلايا الجديدة. وهذا إعجاز في حد ذاته لا تطاوله فيه أعظم المطابع في العالم كما أو كيفا.
ونظرا لأن الحامض النووي هو القائد المسيطر على نشاط الخلية فإنه لا يتحرك من مكانه عندما يريد ان يبلغ أوامره الى أي جزء من الخلية، ولذلك يقوم بصنع حامض نووي آخر، يسمى الحامض النووي الرايبوزي، ويرمز له بالحروف RNA اختصارا للاسم العلمي Ribo Nucleic Acid حيث يقوم الحامض النووي DNA بنقل المعلومات الوراثية الى الحامض النووي RNA بنفس الترتيب والتسلسل، ويقوم الأخير بتبليغ هذه الرسالة للخلية لتقوم بنشاطها منذ تكوين الجنين، فتحدد الصفات الوراثية لهذا الإنسان، وتحدد بصماته، وفصائل دمه، ونوع أنزيماته، ولون بشرته، ولون عينيه..إلخ.

بنتن لـ الحياة: لا علاقة لنا بإشاعة المنح للباكستانيين و إيضاح حقيقتها ليس شأننا

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284857

الرياض – سيف السويلم - عرعر – خالد المضياني
في الوقت لا تزال فيه مكاتب مؤسسة البريد السعودي في مختلف مدن ومحافظات المملكة، تستقبل أعداداً كبير من الجالية الباكستانية لإرسال برقيات إلى الديوان الملكي، من منطلق إشاعة وجود منح مالية تقدّم للباكستانيين جاء رئيس مؤسسة البريد السعودي الدكتور محمد بنتن ليؤكد أن مكاتب البريد ليس من شأنها تفنيد هذه الإشاعة أو نفيها، لكون ذلك ليس من اختصاصها، نافياً أن تكون المؤسسة هي مصدر الإشاعة للحصول على أرباح منها.
وقال بنتن في حديث إلى «الحياة»: «لا نعرف تفاصيل هذه الإشاعة، وليس لدينا علم بشأنها، فما نراه أن هناك أعداد من أفراد الجالية الباكستانية يأتون إلى مكاتب البريد ويبعثون برقيات إلى الديوان الملكي، ونحن نقوم بعملنا المتمثل في إرسالها، إذ إنه ليس من شأننا أن نوضّح لهم بأن يسيرون وراء إشاعة غير صحيحة، فمسألة إيضاح هذا الأمر لا تخصّنا، فالبرقيات لم يتم إرسالها لشخص معيّن، وإنما إلى جهة حكومية، تتمثل في الديوان الملكي، ونحن نرفعها كما هي وفقاً لعملنا.»
ونفى أن تكون المؤسسة استعانت بأفراد من رجال الأمن لمنع الازدحام الشديد الذي تشهده مكاتب البريد خلال الفترة الحالية من الجالية الباكستانية، مشيراً إلى أن الأمر لا يستدعي ذلك، وأن البريد السعودي على استعداد لاستقبال أي عدد من الأفراد، وفقاً لنظام محدد تسير عليه، من دون الاستعانة بأي جهات مساندة، مشدداً على أن البريد لم تكن هو المصدر لإشاعة المنح، مضيفاً: «كيف يكون البريد السعودي هو مصدر الإشاعة، وهو يمثل جهة حكومية مملوكة للدولة، وليس شركة أو جهة خاصة، فما الفائدة من إصدارنا لهذه الإشاعة ونحن جهة حكومية؟.»
وكانت إشاعة المنح انتشرت بشكل كبير لدى الكثير من أفراد الجالية الباكستانية في المملكة، وهو ما دعاهم إلى إرسال البرقيات للديوان الملكي عن طريق البريد السعودي بمختلف مكاتبه، سعياً للحصول على هذه المنح المزعومة، في ما لم يُعرف حتى الآن مصدر هذه الإشاعة التي شكّلت استفادة مادية لمؤسسة البريد، للتوافد الكبير على المكاتب، إضافة إلى أن قيمة إرسال البرقية الواحدة عبر البريد الممتاز تصل إلى 50 ريالاً.
واضطر العاملون في بريد مدينة عرعر (شمال السعودية) إلى الاستعانة برجال الأمن في مواجهة التدفق الكبير للجالية الباكستانية إلى مكتب البريد بعد سريان إشاعات المنح الخاصة بهم .
وبحسب مصدر في بريد عرعر (فضل عدم ذكر اسمه) تم استدعاء الجهات الأمنية والحراسات الخاصة لتنظيم الحركة لإبلاغ المتجمعين بأنها مجرد إشاعة، لكن من دون أن تفلح محاولاتهم، فيما أكد محمد جودت (أحد العمالة الحاضرين) أن مصدر الخبر الإذاعة الباكستانية، مشيراً إلى أنها من أكدت وجود منحة للجالية الباكستانية عبر إرسال برقيات إلى الديوان الملكي.

اختصاصيان لـ الحياة أخطاء في الفهم والتطبيق يعانيها قطاع الطب النفسي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284898

جدة - إيمان السالم

شكا استشاري الطب النفسي ونائب رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي الدكتور محمد شاوش ما يعانيه هذا القطاع في السعودية من أخطاء في الفهم والتطبيق، مرجعاً ذلك إلى عمر تطبيقه في المملكة الذي لا يتجاوز 40 عاماً.

وقال شاوش لـ «الحياة»: «إن ممارسة الطب النفسي بدأت بشكل ضعيف وخاطئ، إذ بدأ كمستشفى في الطائف وهو شهار، وكان يستخدم لحجز المرضى العقليين لعزلهم عن المجتمع، ولم تكن تعالج فيه الحالات النفسية». مؤكداً في الوقت ذاته أن وعي المجتمع بالنسبة للأمراض النفسية وأسبابها وطرق التعامل معها لا يزال قاصراً ويحمل مفهوم الوصمة المجتمعية بشكل يتجاوز ما يوجد في المجتمعات الأخرى في العالم.

وأوضح أن المريض النفسي يصبح منبوذاً، يخشاه الناس ولا يزوجونه ولا يتيحون له الوظيفة. وقال: «حين نرى الدراسات في العالم نجد أن سدس سكان العالم يعانون من مشكلات نفسية، إذ إن الدراسات إن من 20 إلى 30 في المئة من أي مجتمع يمكن أن تعاني أمراضاً أو أعراضاً نفسية كالوساوس أو اضطراب النوم والكآبة والحزن.«

وأضاف: «لو ركزنا على مرض الاكتئاب بحد ذاته، فإنه يعد المرض السادس في الانتشار بين مختلف الأمراض، وفي عام 2020 سيكون مرض الاكتئاب الأول في الانتشار بين النساء والرابع في الرجال، لأن الظروف الاجتماعية والتحولات والضغوط الموجودة في العالم والحروب والتفكك الاجتماعي كلها تعد أسباباً مباشرة لزيادة الأمراض النفسية.«

وشدد شاوش على أهمية التوعية، خصوصاً لمن يذهب إلى الرقية الشرعية، إذ إن غالبيتهم يعانون من أمراض نفسية لكنهم لا يريدون الاعتراف، فيسهل عليهم تقبل كلمات من نوع معيون أو فيه سحر أو شعوذة ولا يرضى أن يقال عنه مريض نفسي، مشيراً إلى أهمية أن يعمل الجميع أن لا أحد محصن من الأمراض النفسية.

ولفت إلى ارتفاع نسبة الأمراض النفسية لدى الأطفال، والتي منها فرط الحركة وتشتت الانتباه حتى وصلت إلى سبعة في المئة، معتبراً في الوقت ذاته أن ضغوطات الحياة اليومية ذات تأثير كامل وشديد على الإنسان.

وتطرق إلى المفارقة في التعامل مع المرض النفسي بين المجتمع المحلي والمجتمعات الأخرى التي يعتبر فيها نوعاً من الرفاهية والترف، فيما لا يزال في البلاد وصمة عار، مطالباً بالتثقيف وتفعيل دور الإعلام في هذا الخصوص، بمساندة وزارة الصحة وعلماء الدين الذين يتحملون جزءاً من المسؤولية في توعية المجتمع.

واتفق مع شاوش المدير العام للشؤون الصحية في منطقة حائل استشاري الطب النفسي الدكتور نواف الحارثي، مضيفاً: «بالفعل نجد الكثير من السعوديين يتقبل بكل أريحية أن يقال عنه معيون أو مصاب بالسحر ولا يتقبل أن يقال له مريض نفسي، ولو حصرنا الشريحة التي تأتي إلينا فهي من المثقفين، وعلى العموم نحن متأخرون كثيراً في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى.«

وطالب الحارثي بتصحيح ثقافة المرض النفسي في الإعلام قائلاً: «في بعض المسلسلات يقومون بنقل صورة خاطئة عن المريض النفسي وكأنه شيء مرفوض وسيئ»، مشيراً إلى تفوق الإعلام المكتوب عن المرئي بنقل الصورة الصحيحة.

وقف ظاهرة الهروب بالتشدد في التأشيرات والرقابة على التحويلات المالية

البقالات والمطاعم غرف عمليات لتهريب العمالة الإندونيسية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد 3670
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110705/Con20110705431232.htm

حمدان الحربي ــ جدة

باتت ظاهرة هروب العمالة المنزلية في المملكة، تشكل خطرا كبيرا من النواحي الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

في هذه الحلقة الرابعة من ملف العمالة نناقش هذه الظاهرة التي تستدعي طرح مجموعة من الأسئلة المهمة حول: ما أبعاد هذا الخطر، ومن هم الذين يقفون وراء هذه الظاهرة؟ وهل هناك مؤشرات تدل على العامل أو العاملة التي تنوي الهرب؟ هذه الأسئلة طرحتها «عكاظ» على عدد من المختصين، الذين كشفوا عن أن البقالات والمطاعم الخاصة ببيع المستلزمات والأطعمة الجنوب شرق آسيوية، تعتبر مراكز عمليات لإدارة شبكات تهريب العمالة وتنظيم عملها وتسكينها وإيوائها.

ودعوا إلى تكامل منظومة الإجراءات لوقف هذه الظاهرة بدءا من التدقيق في منح تأشيرات الدخول والخروج عبر البصمة، مرورا بتشديد الرقابة على التحويلات المالية.

البداية كانت مع عضو لجنة الاستقدام، التابعة للغرفة التجارية الصناعية في جدة، علي القرشي، الذي قال «إن هناك عددا من المؤشرات التي يستطيع صاحب المكتب معرفة الخادمة إن كانت تنوي الهرب، فحين تأتي عاملة سبق لها العمل في المملكة، وتشترط مناطق محددة للعمل فيها مثل جدة أو مكة المكرمة، فإن هذا مؤشر كبير على أنها تنوي الهرب ولديها معارف في هذه المناطق، حينها يكون رد مكتب الاستقدام حاسما؛ إما برفض هذه العاملة بالكلية أو إخبارها أنها ستعمل في منطقة أخرى بعيدة عن هذه المناطق، فإن قبلت فإن المكتب يكون على حذر ويتوقع هروبها في أي وقت. لكن في معظم الأوقات تصادف أن بعض هذه العمالة حين تذهب إلى العمل وتجد أناسا طيبين، فإنها تتأقلم وتستمر في العمل، وقد صادفت حالات مشابهة وبعد متابعتها وجدتها نجحت في الاستمرار في العمل».

المطاعم والبقالات

وأضاف: إن البقالات والمطاعم الخاصة ببيع المستلزمات والأطعمة الجنوب شرق آسيوية تعتبر مراكز عمليات لإدارة شبكات تهريب العمالة وتنظيم عملها وتسكينها وإيوائها، إذ إن هذه المطاعم والبقالات تكون على علاقة مع مافيا تهريب الخادمات التي تنسق للتهريب والتوظيف، من خلال سماسرة يتواجدون في هذه البقالات ويتصيدون الخادمات بتقديم عروض مغرية لهن بالعمل براتب أعلى والحصول على إجازات.

السنده الأكثر هربا

وعن العمالة الأكثر هربا، قال إن الخدم الذين يأتون من جاوه الشرقية وجاوه الوسطى (والسنده) يعتبرون الأكثر هربا وأغلبهم يعملون في مكة قرب الحرم في صناعة (الكوافي) و(الطرح)، ومعروف عنهم الهروب ويكون التخطيط معدا له من إندونيسيا، إذ يتواجدون في مجموعات ولديهم أرقام هواتف موجودة في مكة وجدة يتولون التخطيط ويجري التواصل بينهم عن طريق إندونيسيا، إذ يتصل العامل بأسرته التي تقوم بدورها بالاتصال بمن يتولى تهريبه والتنسيق لذلك.

وأضاف أنه رغم الحملة التوعوية الكبيرة التي تنفذها السفارات ومكاتب الاستقدام بالإيضاح بأن الخادمة التي تهرب ستمنع من دخول المملكة مرة أخرى بعد ترحيلها بعد تطبيق نظام البصمة، إلا أن ظاهرة الهروب ما زالت تشكل رقما كبيرا، ونحن نطالب بأن يتم تطبيق البصمة من السفارة السعودية لتلافي عودتها من المطار.

تحويل الأموال من البقالات

أما يوسف الحربي (مستثمر) فقال: إن المثير للدهشة أن الخادمة الهاربة أو من يقوم بتشغيلها، تستطيع بكل سهولة تحويل الأموال التي تحصل عليها إلى بلادها، إما عن طريق البقالات والمطاعم التي يتواجد سماسرة يقومون بتسهيل تحويل الأموال ولكن برسوم مرتفعة أو عن طريق البنوك المحلية بواسطة الإقامة النظامية التي أخرجها لها كفيلها الأصلي دون أن يكون هناك تعميم للبنوك بحظر التعامل مع الهاربين، أو يكون التحويل عن طريق آخرين يقيمون بصورة نظامية، وعبر البنوك السعودية، وهو الأمر الذي يفسر استمرار هروب السائقين والخادمات لسنوات طويلة.

تكامل الإجراءات

وأكد أن الحل لمثل هذه الإشكالية يكون من خلال تكامل منظومة الإجراءات؛ بدءا من التدقيق في منح تأشيرات الدخول والخروج عبر البصمة، مرورا بتشديد الرقابة على التحويلات المالية للعمالة الآسيوية. وسأل كيف لعامل لا يتعدى أجره 800 ريال تحويل عشرات الآلاف من الريالات سنويا.

وقال إن نشاط تهريب الخادمات يمثل استثمارا جيدا لفئات معينة من أبناء جلدتهم الذين يحترفون استنزاف أموال المواطنين ومقدراتهم، إما عن طريق استقدام عمالتهم المنزلية أو الاستعانة بخادمات من أبناء جلدتهم برواتب عالية خصوصا استغلال المواسم مثل رمضان. وأشار إلى أن المواطن السعودي يخسر الكثير من المال والجهد بسبب هروب الخادمات، وأصبح هذا الأمر مزعجا حتى للذين تتوفر لديهم المقدرة المالية لإحضار البديل، فالأمر لم يعد يقتصر فقط على الخسارة المالية الكبيرة التي تمثلها تكلفة استقدام خادمة واستخراج إقامة لسنة واحدة، بل يتخطى ذلك إلى التعب النفسي والجسدي الذي يواجهه المواطن في سبيل البحث عن البديل في ظل حاجة المنزل إلى عاملة، خصوصا إذا كان الأمر في المواسم المهمة مثل شهر رمضان.

وأوضح أنه إذا كانت تكلفة استقدام عاملة مع تأشيرتها تقارب 11 ألف ريال، فإن المواطن سيدفع نفس المبلغ مرة أخرى بعد هروبها وهذا كثير، والسؤال الذي يبحث عن إجابة لماذا نعطي الفرصة لمجموعة من الخدم والسائقين لممارسة نشاط استثماري مربح لهم، وهو تهريب وتشغيل العمالة برواتب عالية نظير حصولهم على عمولات؛ سواء من الطرف السعودي الذي يقوم بتشغيل العمالة أو من العاملة نفسها؟

سماسرة لتأجير العمالة

أما رأي جمال يماني (مستثمر) فيوضح أن ظهور سماسرة يقومون بدور الوسيط في إيجاد عمالة إنما هم في الحقيقة يقومون بتأجير هذه العمالة برواتب عالية، إذ إنهم هم من يتولون تهريبهم وتسكينهم، والضحية دائما المواطن السعودي، وللاستدلال على ذلك فإننا سنشهد في الأيام القليلة المقبلة قرب شهر رمضان، ارتفاعا كبيرا في رواتب العمالة وتنقلها من منزل إلى آخر بحسبب من يدفع أكثر.

وأضاف: أن تطبيق عقوبة إلزام الخادمة الهاربة بسداد المبالغ التي أنفقها المواطن لاستقدامها، إضافة إلى إلزامها بغرامات أخرى تتناسب مع فترة الهروب، يتم تطبيقها بالتعاون مع سفارة بلد الخادمة، وتكون هي الضامن لتحصيل هذا المبلغ من أسرتها إن لم تلتزم بالدفع ستكون عقوبة رادعة.

وعن الجهات التي يمكن أن تذهب إليها هذه الغرامات، قال: يجب أن تعاد إلى المواطن الخسائر التي تكبدها لإحضار هذه العاملة مع تعويضه تعويضا مجزيا؛ نظير الوقت والجهد الذي بذله لإحضارها، وبعد ذلك يمكن أن تذهب الغرامات إلى صندوق تنمية الموارد أو مراكز التدريب والتأهيل المهني، أو غيرها من الجهات التي تحتاج إلى موارد مالية، كما أنه يجب عدم السماح للعمالة المنزلية الهاربة عند ضبطها بالسفر من دون سداد هذه الغرامات، إضافة إلى تحمل قيمة تذاكر السفر، مع حرمانها من العمل مرة أخرى، واعتقد أنه لو تم تطبيق مثل هذه العقوبات فلن نشاهد ظاهرة الهرب وما يترتب عليها من جرائم أخلاقية وشعوذة.

وطالب بضرورة تشديد الرقابة على المناطق التي تتواجد فيها العمالة، ففي جدة تتواجد العمالة في مناطق الشرفية والسلامة والكندرة وحي الروابي فإذا ما تم تشديد الرقابة على هذه المناطق فإن العمالة لن تجد مكانا يؤويها وبالتالي ستقل ظاهرة الهرب، ولا بد أيضا من توعية الأسر بمخاطر تشغيل العمالة المنزلية الهاربة.

استنزاف أموال

من جهته، رأى خالد الظاهري أن مشكلة هروب العمالة المنزلية أصبحت تمثل ظاهرة ولكي تتأكد من ذلك ما عليك إلا أن تحضر يوما إلى قسم الترحيل وتشاهد عدد الذين يبلغون عن هروب العمالة المنزلية، إذ أصبح هذا الأمر هاجسا يؤرق الجميع ومعاناة مستمرة تستنزف أموال المواطنين، بل وتتسبب في إرباك حياتهم.

وأضاف «كما هو معلوم، فإن الخطر الكبير يكمن في عمل هذه العمالة بعد هروبها في مهن تهدد الأمن الاجتماعي، أو تمثل خروجا على الأنظمة والقوانين وهو ما يتطلب إيجاد حل نهائي لظاهرة الهرب».

ورأى أنه لو تم أخذ تعهدات على العمالة التي تقدم للعمل في المملكة من خلال الجهات المختصة في بلادها بأنه سيتم تطبيق عقوبات رادعة عليها في بلادها فور وصول بلاغ من سفارة بلادها وتعميمها في الحاسب الآلي فور وصولها

البلاد، أعتقد أن ذلك سيحد من الجرائم المترتبة على هروب العمالة، مشيرا إلى أن أسباب الهروب لم تعد تتعلق بسوء المعاملة للخادمة أو عدم تأقلمها مع الحياة الجديدة ولجوئها إلى سفارة دولتها لإعادتها إلى بلادها، بل لأن ذلك الهروب يتم باستغلال اسم المواطن للقدوم ومن ثم العمل الخاص لدى الغير برواتب عالية وشروط مفروضة. وشدد على أن الموضوع ليس في كونه ظاهرة تزايد حدوثها في السنوات الأخيرة، بل إن هذا الأمر أصبح يمثل خطرا حقيقيا على أسر كثيرة في مجتمعاتنا، فعلاوة على الأضرار الأمنية والأخلاقية، فإن ذلك يتسبب في عدم استقرار الخادمات في منازلنا، إذ يتعين علينا إحضار خادمة جديدة وتدريبها بعد هروب الأولى ثم الاستعانة بخادمة أخرى وهكذا دواليك.

الاستئناف: تخفيف حكم مطعون العيون نصرة لأهل الفسق طالبت الجزئية بالتشديد فصدر حكم ثالث بالسجن 18 شهرا و700 جلدة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=60896&CategoryID=5

حائل :خضير الشريهي، بندر العمار 2011-07-05 1:46 AM

بعد شهرين من الحكم عليه للمرة الثانية، كان لمحكمة الاستئناف بمنطقة القصيم رأي ثالث في قضية "مطعون العيون" في حائل عطا الله الرشيدي، فطالبت بتشديد الحكم واعتبرت أن تخفيفه "نصرة لأهل الفسق والفجور ".

وقال المحامي مرداس الدوسري لـ"الوطن" أمس إن القاضي بمحكمة حائل الجزئية عبدالعزيز السويد أصدر حكما جديدا بناء على توجيه "الاستئناف" يعتبر الثالث في القضية، يقضي بسجن موكله 18 شهراً وجلده 700 جلدة، لافتا إلى عدم الأخذ بملاحظاته على الحكم "رغم أنها جوهرية" بحسب قوله.

وأشار إلى أن "الاستئناف" طلبت كذلك الحكم بالحق الخاص لعضو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مضيفا: رغم أن الصك السابق لم يذكر ذلك "ومن بدهيات القضاء ألا يطالب بحق خاص لم يدع به صاحبه"، مؤكداً أنه سيرفع القضية للمحكمة العليا.

طلبت محكمة الاستئناف بالقصيم من القاضي بمحكمة حائل الجزئية عبدالعزيز السويد تشديد الحكم الصادر بحق "مطعون العيون" عطا الله الرشيدي وابن عمه إبراهيم الرشيدي، مؤكدة أن تخفيف الحكم "يعتبر نصرة لأهل الفسق والفجور"، فأصدر القاضي السويد أمس حكما جديدا، يعتبر الثالث في القضية، يقضي بسجن عطا الله الرشيدي 18 شهراً وجلده 700 جلدة إثر مشاجرة نشبت بينه وبين عضو بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سوق برزان قبل 7 أشهر، سدد خلالها عضو الهيئة طعنتين للرشيدي، الذي رفض تنفيذ أوامر عضو الهيئة بتغطية عيني زوجته، واشترك آنذاك ابن عمه إبراهيم الرشيدي في المشاجرة، فصدر بحقه أمس حكم بالسجن 8 أشهر وجلده 150 جلدة .

وذكر المحامي الذي يتولى الدفاع في القضية مرداس الدوسري، أن القاضي السويد قرأ علينا أمس طلب محكمة الاستئناف منه بزيادة الحكم في حق موكلي، مشيرا إلى أن الاستئناف ركزت على أن ما قام به الرشيدي وابن عمه هو منع لرجال الحسبة من القيام بمهامهم، وأن تخفيف الحكم عليهما "يعتبر نصرة لأهل الفسق والفجور" وفقا لما نقله المحامي.

وأضاف الدوسري لـ "الوطن" قائلا: اعتبر القاضي السويد موكلي الرشيدي وابن عمه صائلين رغم أن طعن عضو الهيئة لعطا الله ثبت أنه قام به، فيما كان عطا الله مدبرا، وحكم عليه قبل شهرين بالسجن 9 أشهر و 350 جلدة، وحكم على

إبراهيم بـ4 أشهر و150 جلدة. وقال: قبل 5 أشهر أصدر القاضي طارق السيف حكما بسجن عطا الله 20 يوماً، ولكن محكمة الاستئناف رفضت الحكمين، وقد ترفض الحكم الثالث الذي صدر أمس.

واستطرد: لا أحد يعرف ما الأحكام التي لا تكون "نصرة لأهل الفسوق والفجور"، ولا أعلم تحديداً من المقصود بنصرة أهل الفسوق والفجور، فهذا النص يشمل موكلي عطا الله وإبراهيم، ويشملنا كمحامين ووسائل الإعلام التي نشرت القضية وتابعتها....وأضاف أن حكم محكمة الاستئناف القاضي بطلب الزيادة، تضمن جانبين، فالمحكمة ترى أن الحكم مخفف وهذا التخفيف نصرة لأهل الفسق والفجور، حسب تقديرهم، والعقوبات في الإسلام لها سمات متعددة، وتقضي بأن ترى المذنب وتسمع منه وألا تحكم عليه عن بعد، والأمر الآخر رقابتهم لم تنحصر في الوقائع ولم يلتفتوا لملاحظتنا على الحكم أبداً رغم أنها جوهرية، وطلبوا الحكم بالحق الخاص لعضو الهيئة، رغم أن صك الحكم لم يذكر مطالبة عضو الهيئة بحق خاص، ومن بديهيات القضاء ألا تطالب بحق خاص لم يدع به صاحبه، مؤكداً أنه رفض الحكم، وأنه سيرفع القضية للمحكمة العليا.

الإثيوبيات:عند نقاط التفتيش زوجات وبعد تجاوزها خادمات

إيقاف الاستقدام من إندونيسيا والفلبين والإجازة ورمضان تفتح سوقا سوداء للمخالفات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=60956&CategoryID=4

جازان :حياة المباركي 2011-07-05 5:08 AM

إيقاف تأشيرات الاستقدام من إندونيسيا والفلبين، وإجازة الصيف، وقدوم رمضان، والعيد فتحت سوقا سوداء للخادمات الإثيوبيات، وكذلك تهريبهن إلى المناطق بطريقة مخالفه للأنظمة، وتفشي أوكار الدعارة وبات الأمر يحمل كثيرا من الأخطار على الأسر من أولئك الخادمات، فهن يشترطن رواتب مغرية، وإجازة يومين، والنوم خارج المنزل، والخروج مبكرا....أولئك الخادمات لا يحملن سوى عباءاتهن وجوالاتهن التي لا يهدأ رنينها قط، فهن مخالفات، ولا يحملن أي أوراق ثبوتية، ولا تدري أي أسرة مدى سلامتهن من الأمراض، فالكثيرات منهن مصابات بأمراض يستحيل أن يعترفن بها للأسر التي ترغب في العمل لديهم، والغريب في الأمر أنهن يتقاضين مرتبات عالية جداً بالمقارنة مع باقي الجنسيات، بالإضافة إلى توجه الكثير من المواطنين إلى استغلال دفتر العائلة لتهريب الخادمات عبر النقاط الأمنية بغية المال، والمتعة.

لجأت إليهن مكرهة

التقت" الوطن" ببعض ربات المنازل ممن تعمل أو عملت لديهن عاملة حبشية، (أم ياسر) تقول " بعد انتهاء فترة عمل خادمتي الآسيوية لجأت مكرهة لاستخدام عاملة حبشية نظراً لأنني كنت في مرحلة ولادة، فكان من الضروري وجود عاملة للاعتناء بالمنزل والأطفال وبالفعل قدمت إلي واحدة عن طريق إحدى قريباتي، تعمل لديها عاملة حبشية أحضرت قريبتها للعمل لدي، بعد أن قدمت وصفاً جميلاً لقريبتها وكيف أنها مخلصة ومتفانية في العمل وبالفعل قدمت إلي وكانت كثيرة الشروط لأنها تعلم حاجتي الشديدة لخادمة وبالطبع كان أول الشروط ألا يقل راتبها عن 1500 وأن تكون واجباتها محددة وفي أوقات محددة أيضاً ,إضافة إلى إعطائها يوم إجازة تذهب فيه خارج المنزل، وعند سؤالنا أين هو المكان الذي ستذهب إليه كانت ترفض الإجابة أو تهددنا بترك العمل فوراً"، وتضيف "كنت أرضخ لمطالبها في كل مرة، فالمضطر يركب الصعب."

تكاليف الاستقدام باهظة

عفاف معلمة وأم لخمسة من الأبناء تقول لعجزنا عن دفع تكاليف الاستقدام الباهظة لمكاتب الاستقدام للعمالة النظامية اضطررنا إلى اللجوء إلى العمالة الحبشية وليتنا لم نفعل، وتضيف "فهي دائمة التذمر في كل مرة يطلب منها عمل شيء حتى لو كان بسيطاً ,كذلك كانت تكثر من الاهتمام بنفسها والتحدث بغنج ودلال مع زوجي وإخوتي حين يقومون بزيارتي، وحين أنصحها تهددني بأنها ستذهب إن لم يعجبني تصرفها وستلقى أناسا أفضل منا وهي ليست بحاجتنا بعكس حاجتنا لها."

أم عبد الله تؤكد رضوخها للمطالب الكثيرة من العاملات الإثيوبيات، وتقول "نظراً لكبري في السن وإصابتي بأمراض عدة كان لا بد لي ممن يساعدني خصوصاً أنني لم أحظ بإنجاب بنات فكل أولادي ذكور وهم في سن الشباب أصغرهم انتقل إلى المرحلة الثانوية"، وتضيف أم عبدالله في كل مرة تأتي إلي إحداهن بغرض عرض عملها لدي، وأول شرط لي هو أن تضع النقاب على وجهها في حين أنني سألبي جميع مطالبها حتى لو كان مرتبها عاليا فلا مشكلة لدي إن وافقن على شرطي ,ولكن الجميع كان يرفض العمل لدي بمجرد سماع الشرط، وعند سؤالنا عن سبب تمسكها بهذا الشرط..

قالت "أخاف على أولادي كما أخاف على من تعمل عندي، فهي بالنسبة لي أمانة في عنقي أمام الله، فترك خادمة متبرجة في كامل صحتها وشبابها في بيت جل ساكنيه في ريعان الشباب هو أمر خطير وأشبه بوضع البنزين قرب النار"، وعند سؤالنا لها عن كيفية تدبير أمور منزلها وفي حالة عدم قدرتها هي على ذلك لمرضها أجابت بأن إحدى قريباتها التي تسكن بالقرب منها ترسل خادمتها من الصباح إلى وقت الظهر لتقوم بالأعمال المنزلية، ثم تعود لمنزل مخدوميها، وهكذا حتى أجد لي عاملة ترضى بشرطي.

التسلل إلى المملكة

على الجانب الآخر كان (الطرف القضية) وهن العاملات ذاتهن، (سعادة (تقول قدمنا تسللاً عن طريق دولة مجاورة ونعتمد في تنقلاتنا بين المحافظات على التهريب وعند سؤالنا عن كيفية التهريب أجابت "نتفق مع أحد المواطنين أو المقيمين نظامياً لنقلنا باستخدام كرت العائلة - أي إنهن ينتحلن شخصيات السيدات المسجلات في الكرت في حال طلب منه إثبات عند نقاط التفتيش."-

وعندما سئلت عن طبيعة عملهن تقول لأجل لقمة العيش نعمل أي شيء، وتحكي عن تعرض الكثير من بنات جنسها للخديعة حيث تقول "يعدنا أحدهم بأنه وجد لنا عملا في منزل أو مشغل نسائي إلا أن الوجهة تكون مختلفة لذلك تماماً، فالكثيرات تورطن بالعمل في شبكات دعارة رغماً عنهن، حيث ألمحت إلى أن وراء تلك الممارسات عصابات كبيرة ومنظمة تقتات من وراء هؤلاء النساء.

)لولو) عاملة أخرى من ذات الجنسية تقول أجبرتنا الظروف المعيشية في بلادنا إلى الرحيل لطلب الرزق، إلا أن الأحلام والأماني التي وعدنا بها لا وجود لها في الحقيقة.. وصدمنا كثيراً بالواقع ومجالات عملنا تكون محددة مسبقاً خصوصاً أن معظمنا إن لم يكن جميعنا نقيم بطريقة غير نظامية إلا أن المؤلم هو عدم ثقة الناس بنا ولا أعلم لماذا، وحكت لنا قصة فتاة من بنات جلدتها حيث تقول "قدمت مع مجموعة كبيرة من النساء للعمل في المملكة، وعند وصولهن استلمهن بعض الأشخاص كما هو مخطط له مسبقاً، وهنا تم تقسيم هؤلاء النساء حيث يقوم كل قسم بعمل معين، وكانت من ضمن هؤلاء الوافدات فتاة تدعى (هجر) تبلغ الرابعة عشرة أجبرت على ممارسة البغاء رغم أنها كانت ترغب في العمل كخادمة منزلية ولم يمض سوى أسبوع حتى وجدت منتحرة في الغرفة التي تنام فيها"، (حسناء) أو هكذا رمزت لنفسها وجدناها تتسول أمام مركز تجاري مبينة أنها قدمت عن طريق التسلل منذ ما يقارب الشهر حيث تقول إنها سمعت من قريبات لها أن من تأتي هنا فسوف تجني نقودا كثيرة وتقوم بأعمال سهلة، وعن هذه الأعمال السهلة غير التسول ردت بابتسامة وتوارت خلف الزحام.

سماسرة الحبشيات

الناطق الإعلامي بشرطة منطقة جازان النقيب عبدالرحمن بن سعد الزهراني أوضح أن العمالة الحبشية منتشرة في المملكة بشكل عام وفي جازان بشكل خاص، وذلك لكونها منطقة ذات حدود برية طويلة مما يسهل عملية التهريب .

وأضاف أن عددا كبيرا من الناس يقومون بتشغيلهن لأنهن مجهولات وليس لهن إقامة ولارتفاع أسعار استقدام الخادمات النظاميات، وبين الزهراني أن المواطن للأسف لا يدرك خطورة الإقدام على هذا العمل، والكثيرات من هذه العمالة قد يكن مصابات بأمراض وربما تتوفى في المنزل مما قد يعرضهم للمساءلة القانونية والمسؤولية حيال إيوائها وهي مجهولة الهوية، كذلك هناك العديد من الأسر التي تستخدم هذه العمالة تعرضت للسرقة والمواطن المسكين لا يعلم أنه لا يعرف لهؤلاء مكانا معينا، وذلك لعدم معرفة هوياتهم.

وعن وجود شبكات دعارة بالفعل تقوم باستخدامهن قال "تأتي العاملة وقد تعمل في المنزل وهم لا يعلمون حقيقة عملها الأصلي، ولكثرة هذه العمالة يكثر سماسرة العمالة الحبشية خصوصاً من النساء وأحياناً تجد عاملة تجمع بين الخدمة المنزلية والدعارة والسرقة والتسول."

وأهاب الزهراني بالمواطنين إلى ضرورة توخي الحذر والتبليغ عن هؤلاء حتى نقضي على هذه الظاهرة، فالمواطن هو رجل الأمن الأول، ودورنا لا يكتمل إلا بمساعدة المواطنين وجميعنا في خدمة الوطن.

جمعية بر غميقة تطلقُ مشروع سقيا ل56 أسرة بقرية نثيل:
اعتماد بناء 5 وحداتٍ سكنيّة لفقراءٍ يعيشون في الصفيح والخيام في الليث

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article648186.html

الليث - عبدالله البصراوي

افتتح رئيس مركز غميقة بالليث علي عبد الهادي وقاضى ورئيس جمعية البر الخيرية في مركز غميقة (30 كم شرقي الليث) مشروع سقيا لأكثر من 56 أسرة فقيرة من فقراء الليث بقرية نثيل التي تبعد 7 كلم عن مركز غميقة، وبحضور رئيس مركز غميقة علي الفقيه، ورئيس مجلس إدارة الجمعية وقاضي محكمة غميقة العامة الشيخ يحيى زعكان، والمشرف العام على مشاريع الشيخ أيمن أبو داود الخيرية الشيخ حسن الفضلي، وبحضور المؤسسة المنفذة للمشروع رواسي الليث، ومديرالجمعية الخيرية بعميقة الشيخ منصورالجبيري وعدد كبير من الأعيان والأهالي بمركز غميقة. وقدّم رئيس مركز غميقة بالليث علي عبدالهادي الفقيه الشكر والتقدير للشيخ أيمن إسماعيل أبو داود، قائلاً إن الشيخ صاحب أيادٍ بيضاء على هذه المحافظة منذ سنين، وهو من أكبر الداعمين لجمعيات البر الخيرية بمحافظة الليث، وهذا المشروع إنما هو امتداد لسجل العطاء لأسرة أبو داود، كما لا أنسى أن أشكر القائمين على جمعية البر غميقة، على ما يقدمونه من خلال العاملين بها والمشرفين عليها من عملٍ إنساني جليل للمستفيدين من خدماتها، فهذا شيء مُفرح ويُثلج الصدر وتطيب به النفس ونحثهم على بذل مزيدٍ من الجهد في سبيل تحقيق الهدف المنشود، فيما قال رئيس مجلس إدارة الجمعية الشيخ يحيى زعكان إننا ولله الحمد وبتعاوننا مع شركة أبو داود أنهينا معاناة أهالي هذه القرية بسقيا الماء الذي استفاد منه أكثر من 300 نسمة، وأننا إن شاء الله نعلن للجميع أننا قد حصلنا على دعم الشيخ أيمن إسماعيل أبو داود، بإقامة مشروعي سقيا لقريتي عيار وضهيا، وبناء 5 وحدات سكنية مسلحة لأسر تعيش في الصفيح والخيام، وأن الجمعية، لولا فضل الله أولا، ثم دعم المحسنين لما حققت هذه المشاريع التنموية الإنسانية. وأكد الشيخ يحيى عبده زعكان رئيس مجلس إدارة الجمعية «أن الجمعية تمكنت من إنهاء معاناة أهالي القرية بسقيا الماء الذي استفاد منه أكثر من 300 نسمة». مضيفا «حصلنا على دعم فاعل الخير لإنشاء مشروعي سقيا لقريتي عيار وضهيا وبناء 5 وحدات سكنية لأسر تعيش في الصفيح والخيام». أقامت من جانبه، قال المواطن محمد الحسناني وهو يرى الماء يصل إلى منزله بلا عناء، إنه يوم عظيم لأهالي قرية نثيل وهم يرون هذه النعمة قد أوصلها الله إلى منازلهم دون عناء، سائلين الله أن يجزي القائمين على هذه المشاريع كل خير .وفيما قال العم علي الحسناني: منذ ثلاثين عاماً وأنا لا أحصل على الماء إلا بشق الأنفس، وها أنا اليوم أعيش أسعد أيام حياتي وأنا أرى فضل الله على هذه القرية، فجزى الله الجميع كل خير. إلى ذلك، قام المشرف العام على أعمال شركة أبو داود بتسليم الوحدات السكنية الثلاث الخاصة بالمواطن حسن وقيت الزهراني الذي احترق مسكنه بقرية الحبقة بمحافظة الليث، وهو رجل كبير السن ويعول أسرة مكونة من 18 فردا وأربع زوجات. ودعا الزهراني الله عز وجل أن يبارك في الشيخ أيمن أبو داود الذي قام بتفريج كربته بعد أن فقد هو وأبناؤه مسكنهم بكل ما يحتويه من أثاث وملابس حتى أصبحوا في العراء لا يستظلون إلا السماء ويفترشون الأرض .

الرياض تتصدر المحاكم الجزئية بالمملكة ب19164 قضية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article648140.html

الرياض – أسامة الجمعان

أوضح تقرير صادر عن وزارة العدل أن عدد القضايا التي نظرتها محاكمها الجزئية في المدن الرئيسية بالمملكة خلال هذا العام 1432 ه بلغ 37845 قضية منها 16588 قضية جنائية و 21257 قضية حقوقية .

وتصدرت المحكمة الجزئية بالرياض المحاكم الجزئية بالمملكة بواقع 19164 قضية منها 8033 قضية جنائية و 11131 قضية حقوقية، وحلت المحكمة الجزئية بجدة ثانياً ب 5200 قضية جنائية و 5965 قضية حقوقية من مجملا القضايا .

وقد جاءت المحكمة الجزئية بالمدينة المنورة ثالثاً في القضايا الحقوقية 2852 ب قضية و 1577 قضية جنائية، في حين بلغ عدد القضايا المسجلة في محكمة الدمام ب 1778 قضية جنائية و 1309 قضية حقوقية .

جديرٌ بالذكر بأنَّ نظام القضاء الجديد أسند للمحاكم الجزائية كافة القضايا الجنائية، وبعد نفاذ تعديل نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية لن يكون لدى المحاكم العامة أي من القضايا الجنائية، ما يتوقع معه تضاعف أعمال المحاكم الجزائية خاصة بعد تفرغها الكامل لهذه القضايا، حيث تنظر حالياً بعض القضايا الحقوقية (وفق تصنيف معين يعتمد مبلغ المطالبة)، فضلاً عن نظرها العديد من القضايا الجزائية.

خبراء: المسؤولية الاجتماعية محدودة ... والقطاع الخيري داعم لبرامجها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285194

جدة - بدر محفوظ وإيمان السالم

اعترف محللون وخبراء تخطيط وتدريب دوليون أن المسؤولية الاجتماعية لم تتحقق داخل السعودية إلا بنسب محدودة، مؤكدين أن قصر برامج المسؤولية المجتمعية على فئات محددة، وتشتت الجهود والموارد، فضلاً عن عدم إشراك القطاع الخيري في تلك البرامج وممارستها الفعلية أثرت كثيراً في ظهور نتائج إيجابية ومقنعة على المدى القصير في عملية التنمية المستدامة.

وشدد مستشار المؤسسات الخيرية والتطوعية الدكتور طارق المشهراوي خلال مشاركته في الملتقى الرسمي لقيادات العمل التطوعي ومديري المسؤولية المجتمعية في الشركات المنعقد حالياً في جدة، أن المسؤولية الاجتماعية لم تبرز داخل المؤسسات العربية إلا بنسب ضئيلة جداً، وقال لـ «الحياة»: «إن المسؤولية المجتمعية لم تتحقق داخل مؤسساتنا ولا خارجها ولا لدى أفرادنا إلا بنسب محدودة»، مشيراً إلى أن العمل التطوعي لا يزال قاصراً عن أداء دوره كما يجب.

وأوضح أن العمل التطوعي في المنطقة ليس كما هو في الغرب، إذ إن الغربيين يعتبرون العمل التطوعي إلزاماً على كل فرد، «لكن في دولنا العربية ما زال كثير من الناس لا يمارسون العمل التطوعي كما يجب، على رغم أن لدينا طاقات بشرية لم تستثمر ولم توجه «، لافتاً إلى الحاجة الماسة إلى تضافر الجهود للوصول إلى رقم مقبول في المسؤولية الاجتماعية .

وأوضح أن التربية تعد العامل الرئيس في التوعية بهذه المسؤولية، مؤكداً أهمية أن يكون الفرد مسؤولاً عن تطبيق المسؤولية الاجتماعية التي يحث عليها الدين الإسلامي، إضافة إلى ضرورة منهجة العمل التطوعي في المدارس وفي الأسرة وتربية الأبناء على المشاركة في المجتمع.

من جانبه، أكد خبير التخطيط والتنمية الدولي الدكتور عمر حلبي وجود فجوة في العمل التطوعي، أبرز ملامحها اقتصار الجهود والبرامج على فئات محددة من المجتمع، وعدم تضافر الجهود في مواجهة القضايا التنموية، إضافة إلى تشتت الجهود والموارد، وازدواجية العمل بين برامج المسؤولية المجتمعية، مشيراً إلى أن ضعف الممارسة الفعلية التي تتعارض مع المعايير والالتزامات الأخلاقية، وعدم إشراك القطاع الخيري كشريك في المسؤولية المجتمعية تعد أيضاً من أبرز معالم تلك الفجوة.

وشدد حلبي خلال ورشة عمل نظمت على هامش الملتقى على أن الفصل بين العمل الخيري والمسؤولية المجتمعية ناتج من الفهم الخاطئ للعمل الخيري بمفهومنا الحضاري له، موضحاً أن الفصل بينهما نتج من تلقي أدبيات مفاهيم المسؤولية المجتمعية من خلال المنظور الغربي الذي يفرق بين مفهوم الجمعيات الخيرية وبين منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا تحقيق الاستدامة.

وكانت فعاليات الملتقى شهدت أمس (الثلثاء) جلسات عدة كان من أهمها النظرة العامة لمفهوم المسؤولية المجتمعية، كما شهدت ورشة عمل بعنوان «استدامة سلسلة الإمداد» وسط حضور أكثر من 150 قيادياً وقيادية في القطاعين التطوعي والخاص .

ويواصل الملتقى جلساته، إذ يشهد اليوم (الأربعاء) استعراض تجربة شركة آرامكس، وعرض دراسة حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والصورة الذهنية وإدارة السمعة، وورشة عمل حول دور الإعلام في المسؤولية المجتمعية يقدمها المدرب في مجال العمل الإداري والتطوير المؤسسي صالح بن سليم الحموري، إضافة إلى ندوة بعنوان «المسؤولية المجتمعية.. أخلاقيات وقيم» يقدمها ممدوح أبوالعينين.

الطائف: آلاف المصلين يشيعون جثمان أحمد.. وقاتلته تمثل جريمتها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285204

الطائف ـ عائض عمران

شيع آلاف المصلين في محافظة الطائف ظهر أمس (الثلثاء) جثمان الطفل أحمد الغامدي الذي قتل على يد زوجة والده، في مقبرة عبدالله بن العباس في المحافظة، إذ توافد الأهالي للمقبرة تضامناً مع عائلة الطفل الذي هزت تفاصيل موته المجتمع المحلي خلال الأيام الماضية.

في حين أكدت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن الجانية (زوجة الأب) اعترفت بتفاصيل جريمتها كاملة لدى هيئة التحقيق والادعاء العام ، إذ مثلت أمام لجنة التحقيق أمس فصول الجريمة ابتداء من التفكير، مروراً بالتخطيط والتنفيذ، وانتهاء بوضعه في كيس نفايات ورميه في «عمارة» تحت الإنشاء.

ولم تكن تحمل (زوجة الأب) يداً ناعمة عندما هوت بعصاها على جسد الطفل الذي فاضت روحه بدم بارد، لتعيد بجريمتها حكايات «غول» «الضرة» إلى نفوس أطفال الأب، وهو ما يتضح حالياً من اتساع دائرة النقاش بين الحقوقيين بشأن ضرورة إعادة النظر في أحكام قضايا الحضانة لدى المحاكم الشرعية.

وأوضح المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الزامل لـ«الحياة»، أن محاكم الأحوال الشخصية التي أنشئت أخيراً، في نظام القضاء الجديد من شأنها أن تحد من جرائم «زوجات الآباء» التي بدأت تتصاعد حوادثها في أروقة المحاكم خلال الآونة الأخيرة.

وقال: «إن الحضانة في الشريعة الإسلامية بالنسبة للطفل ما دون السبعة أعوام يعود للأم سواء ذكراً أو أنثى، في حين هناك قولان لما فوق هذا العمر، إذ يرى أحدهما أن الابنة لأبيها، والابن يخير، فيما ذهب الرأي الآخر إلى أن حضانة الطفلة تكون من صالح الأم.»

وأشار إلى أن الاعتبار في قضايا الحضانة يقاس على مصلحة «المحضون»، مؤكداً وجود تضارب في الأحكام القضائية في هذا الشأن، الأمر الذي جلب مشكلات عدة داخل الأسر، الأمر الذي يستدعي صياغة قانون محدد للحد من حوادث التعذيب والقتل والأذى بأشكاله كافة.

جهات رقابية تنظر قضية مواطن ضد هيئة إغاثية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد 3671
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110706/Con20110706431629.htm

عبد الهادي الربيعي ـ الطائف

تنظر الجهات الرقابية في محافظة الطائف شكوى مواطن ضد هيئة إغاثية اتهمها بأنها أوهمته بالعمل بمرتب مميز وعمولات مما دفعه للاستقالة من عمله الأساسي ومن ثم بقي ستة أشهر دون مرتب وفصل من عمله الإغاثي دون مستحقات. وعقب مدير فرع الهيئة الإغاثية في الطائف عواض الثمالي على شكوى المواطن بالقول: إن «ما تضمنته دعوى المواطن يعتبر عاريا من الصحة ولدينا ما يثبت استلامه لمرتباته وحقوق فترة عمله لدى الهيئة وفق مخالصة موقعة منه».

وأضاف: تقدم المواطن بطلب وظيفة مؤقتة وكان الهدف من الوظيفة تأمين مكتب جديد للهيئة لجمع التبرعات غير أنه لم يحقق المردود المادي المتوقع ولم يبذل الموظف الجهد المطلوب لتحقيق أهداف المكتب واستمراريته وذلك ما استدعى فصلة لا سيما أنه يعمل على وظيفة مؤقتة». من جهته، قال الموظف المفصول عبدالكريم القثامي: «لن أعمد لإقناع المتبرعين بتقديم تبرعات تفوق 80 ألف ريال، إذ إن الهيئة قدمت لي وعد التثبيت مقابل جمع أكبر مبلغ من المتبرعين»..

وأضاف: «حققت ما طلبته الهيئة مني إلا أنها بدأت في مماطلتي ولم أقبض رواتب ستة أشهر الأمر الذي دعاني لتقديم شكوى لمحافظة الطائف وديوان المظالم».

الجهات الرقابية تشكو المراقبة لهيئة الخبراء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد 3671
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110706/Con20110706431569.htm

فهد الذيابي ـ الرياض

قدمت لجنة تطوير الأجهزة الرقابية احتجاجا لدى هيئة الخبراء في مجلس الوزراء ضد ديوان المراقبة العامة، مشيرة إلى أن بطء تعاونه يصب في إعاقة أعمال اللجنة التي شكلت بأمر سام.

وفند فريق اللجنة التابع لمعهد الملك عبدالله للبحوث بعض المعطيات التي دعتها لتقديم الاحتجاج، أبرزها أنها طلبت من الديوان تقديم الصورة كاملة لواقع العمل فيه لمعرفة الخلل واتضاح نقاط الضعف التي تعرقل قيامه بأدائه على أكمل وجه، إضافة لطلبها بيانات بمواقع الموظفين ومقارنتها بتخصصاتهم، وبينت اللجنة أن الديوان لم يف بمتطلب هام وهو تقديم إحصائيات بعدد المستندات والعقود المفحوصة من قبله، وتقاريره عن الجهات الحكومية طيلة الخمس سنوات الماضية وما انبثق عنها من توصيات من مجلس الشورى. ورفعت اللجنة خطابا لهيئة الخبراء وهي الجهة التي تعاقدت معها لتنفيذ دراسة التطوير خلال عشرة أشهر بمبلغ تسعة ملايين ريال، على أن تستهدف الدراسة تطوير أداء ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ووزارة المالية وإدارة المباحث العامة، وشرحت فيه مخاوفها من عدم إتمام الدراسة خلال المدة المحددة بسبب بطء الديوان، مشددة على ضرورة التعاون في أسرع وقت.

العواد: الإدارة ليست رقابية ولكنها إشرافية.. وتضع المريض وحقوقه نصب عينيها

البرنامج التعريفي بحقوق المرضى يواصل فعالياته بمجمع الأمل للصحة النفسية.. في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article648185.html

الرياض - حمد بن مشخص

يواصل مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض فعاليات البرنامج التعريفي عن إدارة علاقات المرضى بالمجمع والتي تعنى بمتابعة حقوق المرضى واستقبال الشكاوى والملاحظات وتعتبر من اولى ادارات علاقات المرضى في المستشفيات بالمملكة .

وقال المدير التنفيذي للمجمع الدكتور محمد بن مشعوف القحطاني في كلمته التي القاها في افتتاح البرنامج ان وزارة الصحة (من الوزير الى اصغر موظف) في خدمة المريض، وأشار الى ان مجمع الامل يتعامل مع مرضى يكونون غير مستبصرين بحقوقهم في بعض الحالات وقد لا يستطيعون الابلاغ عن شكاواهم بسبب مرضهم النفسي ولذلك فإن ادارة علاقات المرضى ستكون هي محامي المرضى والجهة الاشرافية على تنفيذ حقوقهم وحفظها .

واشاد د. القحطاني باهتمام وزير الصحة ووكلاء الوزارة والمسؤولين بصحة الرياض وحرصهم على تفعيل إدارة علاقات المرضى ومتابعة عملها وحل كل الإشكاليات التي تواجهها .

وكان حفل البرنامج التعريفي قد حضره مدير إدارة علاقات المرضى بالمديرية العامة للشؤون الصحية سعود العتيبي ومساعد المدير التنفيذي لمجمع الامل بالرياض الدكتور رياض بن عبدالله النملة ورئيسة قسم الدراسات والتطوير بالإدارة العامة لعلاقات المرضى بوزارة الصحة الأستاذة نهلة المقرن ومسؤولون بصحة الرياض وموظفو المجمع من اطباء واخصائيين وفنيين واداريين .

وقالت الاستاذة نهلة المقرن رئيسة قسم الدراسات والتطوير بالإدارة العامة لعلاقات المرضى بوزارة الصحة في كلمتها خلال الحفل ان وزارة الصحة قد اختارت العاملين في ادارة علاقات المرضى بعناية وحرص وتم ربط الادارة بالوزير مباشرة واكدت المقرن ان مجمع الامل بالرياض كان من اوائل المستشفيات التي اهتمت بحقوق المرضى وقد وجدت تجاوبا كبيرا من ادارة المجمع وحرصا على خدمة المرضى والتعرف على مشاكلهم والعمل على حلها .

من جانبه ذكر مدير إدارة علاقات المرضى بمجمع الامل بالرياض الأخصائي الاجتماعي سلمان العواد أن جميع مشاكل المرضى التي تم رصدها خلال الفترة الماضية قامت الإدارة بحلها عدا مشكلة واحدة تم الرفع بها لإدارة علاقات المرضى بالوزارة لاتخاذ اللازم تجاهها، موضحا بأن الإدارة قامت بتنويع الوسائل التي يمكن للمريض أو ذويه الوصول من خلالها لتقديم شكواه وعرض مشكلته من خلال الجولات الميدانية ومناقشة المرضى أو الحضور للإدارة أو عن طريق صناديق الشكاوى أو الاتصال الهاتفي أو عن طريق البريد الالكتروني أو عن طريق نموذج الشكاوى على موقع المجمع على الانترنت أو عن طريق الخطابات والإحالات. مؤكدا على أن هذه الشكاوى يتم التعامل معها بسرية تامة حفاظا على حقوق المرضى .

بعد ذلك استعرض الأخصائي سلمان العواد مهام إدارة علاقات المرضى والتي شملت تعريف المرضى بحقوقهم ومسؤولياتهم وتشجيع المرضى للمشاركة في تقييم مستوى الخدمة وبما يهدف لتطويرها، واستقبال شكاوى المرضى وذويهم والقيام بجولات إشرافية ميدانية للتعرف على المشاكل ورصدها والعمل على حلها بأسرع وقت، والمشاركة في

إجراء البحوث والدراسات الإحصائية المتعلقة بعلاقات المرضى بالمجمع. والقيام بهذه المهام يهدف إلى توفير بيئة مناسبة للمرضى وتعزيز الألفة بينهم وبين العاملين في المجمع والسعي لتحقيق حاجاتهم وحل مشكلاتهم. واكد العواد ان الادارة ليست جهة رقابية ولكنها اشرافية وستضع المريض وحقوقه نصب عينيها .

وقد شهد البرنامج نقاشات بين مسؤولي الادارة واعضاء الفريق الطبي بالمجمع وتم في نهاية اللقاء تكريم عدد من الموظفين الذين كان لهم دور واضح في إنجاح عمل الإدارة وهم الاستاذ خالد المالكي مدير شؤون المرضى والموظف منصور الدخنان والموظف طراد الحربي والموظف اكرم الغامدي والموظف ناصر عبدالمنعم والموظف فرج الصبان.

54 من السعوديين يرون أن تنوع الجنسيات داخل المجتمع مفيد ثقافياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article648044.html

الرياض - محمد الغنيم

كشف استطلاع للرأي العام حول مستوى التواصل بين السعوديين والمقيمين داخل المملكة أن نحو 35% من السعوديين يرون أن المقيمين لا يجدون صعوبة في التأقلم مع عادات وتقاليد المجتمع السعودي .

وبين الاستطلاع الذي أجرته وحدة استطلاعات الرأي بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عبر الهاتف المركز أن نحو 54% من العينة التي شملها الاستطلاع يرون أن تنوع الجنسيات داخل المجتمع يعود بالمصلحة الايجابية ثقافياً، كما أكد نحو 75% منهم أنهم يرحبون بالتواصل مع المقيمين في مواقع البيع والتجارة وكذلك يتعاونون مع زملائهم في العمل من المقيمين .

وأوضح أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن معمر أن المركز يعتزم التوسع في إجراء الدراسات الاستطلاعية وقياس الرأي العام عن طريق الهاتف، حيث شكل المركز فريقا من الخبراء المتخصصين في مجال الدراسات الاستطلاعية الإحصائية وقياسات الرأي العام، كما طور برامج حاسوبية مربوطة بأجهزة الاتصال تقوم بالتحليل الإحصائي المباشر دون تدخل العنصر البشري مشيراً إلى أن المركز أسس وحدة لقياس الرأي العام منذ نحو خمسة أعوام. وقد أجرت العديد من دراسات الرأي التي تناولت أغلب مجالات ثقافة الحوار في المجتمع السعودي .

وأضاف أن وحدة استطلاعات الرأي بالمركز تقدم خدماتها الاستطلاعية لجميع الجهات والقطاعات الحكومية والأهلية، مشيراً إلى مدى أهمية استطلاعات الرأي العام وأهميتها في تكوين صورة أوضح حيال القضايا التي تهم المجتمع.

متابعة شخصية من وزير الداخلية لمشروعي أم الخير و السامر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285198

جدة – «الحياة »
جال أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل أمس على المشاريع المنفذة في منطقتي أم الخير والسامر 3، حيث اطلع على الأعمال الجارية ومدى الإنجاز فيها وما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية، واستمع إلى شرح مفصل عن مراحل العمل التي تمت من أمين جدة الدكتور هاني أبو راس والمدير العام للمشروع المهندس أحمد السليم، ومساعدي » الأمين« لمشروعي السامر وأم الخير.
وأكد مشرفو المشروع أن العمل يتم بالمواقع على مدار الـ 24 ساعة طوال الأسبوع، وقد تم إنجاز العمل وفق الزمن المطلوب فيما تم تجاوزه في مراحل أخرى، موضحين أن الأمانة اعتمدت إنشاء مكاتب لها ولكل الشركات المسؤولة عن المشروع في مواقع العمل حتى تتم مراقبته على مدار الساعة.
ونبّه الأمير خالد الفيصل على وجوب تشديد المراقبة والمتابعة حتى يتم تلافي أي ملاحظات منذ البداية، بهدف عدم ظهور أي ملاحظات في نهاية المشروع، مطالباً برقابة مكثفة ودقيقة.
وتلقى أمير مكة وعداً من «الأمين» بإنجاز مشاريع السدود الخمسة في فترة 40 يوما، فأكد الأمير خالد أنه سيزور المشاريع بعد 40 يوماً للتحقق من ذلك.
وأكد الفيصل أن المشروع يمثل أهمية وأولوية لدى القيادة، موضحاً أن المشروع يسير بطريقة جيدة حتى الآن، بتضافر وتكامل الجهود بين كل الجهات ذات العلاقة، وإدارة المشروع والشركة الاستشارية للمشروع. وقال: «نحن اليوم ننفذ هذه الجولة الدورية على المشاريع، ولقد زرنا مشروع أم الخير والسامر، وحسب ما سمعت من مسؤولي الأمانة وشركة أرامكو أن العمل يسير وفق البرنامج وعلى مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وهو أمر مفرح، وهناك متابعة ومراقبة لكل أعمال المشروع بالساعة وليس اليوم.«
وأضاف: «أود أن أؤكد للقيادة أولاً ثم للإخوة المواطنين أن العمل جاد وأوامر سيدي خادم الحرمين الشريفين تنفذ وتعليماته تتابع بكل اهتمام وجدية ومسؤولية«، منوهاً بأن النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية يتابع هذا المشروع أسبوعياً، وكل شهر يرفع له تقرير عن حجم العمل، ويتم تلقي استفساراته وتوجيهاته عن سير العمل، لذا أؤكد للمواطنين أن هذه المشاريع تسير سيراً حسناً حتى الآن وأن الموعد المحدد لإنجازها سيكون في شهر نوفمبر المقبل.
وأوضح أمير مكة أن الشركة المنفذة تقدم تقاريرها له أولاً بأول، مؤكداً وجود متابعة متواصلة على الميدان وعلى المكاتب وصولاً إلى مقر الشركة في أميركا لجمع المعلومات والدراسات، وذلك لاستخلاص الأفكار الجديدة لمعالجة مشكلات سيول جدة وحتى الآن كل البرامج في موعدها، راجياً أن تتم الدراسة وأن يبدأ التنفيذ على هذا المستوى من السرعة والدقة والإتقان.
وعبّر عن رضاه عن ما تم إنجازه حتى الساعة. وقال: «ذكرنا في تقريرنا المقدم إلى الأمير نايف بن عبدالعزيز أن نسبه الإنجاز بلغت ما يقارب 82 في المئة، فيما بلغت نسبه المشاريع المتعثرة 13 في المئة، ونسبة التوقف كاملاً خمسة في المئة، وأعتقد أنها نسب جيدة على أي مستوى في العالم، وهذا يخالف النظرة والشـــائعات التي كانت موجـــودة عن مكة المكرمة، والتي تشير إلى أن أي مشاريع فيها تتعثر أو تتوقف أو تلغى وهي إشاعات مغرضة ولا أساس لها من الصحة والتقرير تم إعداده من جانب المواطنين أنفسهم وليس من الإمارة أو من الإدارات الحكومية، ويوضح مدى الإنجاز فيها الذي وصل إلى 82 في المئة من نسبة المشاريع، فيما يبلغ غير المنجز 13 في المئة، وتتم حالياً معالجة هذا التعثر ونرجو أن يكون التقرير القادم المشاريع المتعثرة أقل أو صفر.

مكاتب العمل تتوقف عن استقبال العاطلين معإنشاء 18 مكتباً للتوظيف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285191

الرياض - أحمد بن حمدان
تتجه وزارة العمل السعودية إلى إيقاف تقديم خدمات التوظيف من مكاتب العمل والمؤسسات الحكومية التابعة لها وإنشاء 18 مكتباً حكومياً خاصاً بالتوظيف تتوزع على مناطق المملكة يربط بها برنامج «حافز» خلال الفترة المقبلة.وتأتي هذه الخطوة لتزيل الازدواجية وتشتت المرجعية في التوظيف، حيث يتفاجأ الباحث عن عمل بتعدد الجهات الحكومية المعنية بتوظيف السعوديين في القطاع الخاص بين مكاتب العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية والجهات التدريبية الرسمية.
وفيما اكتفى المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي في حديثه إلى «الحياة «بالإشارة إلى أنه مع هذه المبادرة لن تكون هناك ازدواجية في أداء الأدوار بين مكاتب العمل وفروع «هدف» ومكاتب التوظيف الجديدة، مبيناً أنه سيكون هناك تنظيم جديد في هذا الشأن سيصدر قريباً.
وأكدت مصادر رسمية تابعة لوزارة العمل أن مبادرة وزارة العمل ستكون بإنشاء مكاتب توظيف موحدة في كل منطقة يتجه لها العاطل، حيث يتم فيها تأهيله وتوجيهه للوظيفة الملائمة لمؤهلاته وقدراته.
وأضافت: «ستكون هذه المكاتب منظومة واحدة تجمع منسوبين من وزارة العمل ومن صندوق الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني يقدمون خدمات التوظيف والتدريب للعاطلين عن العمل تحت مظلة واحدة ووفق آلية معينة تضمن استفادة الباحث عن العمل من خدمات هذه المكاتب بأسهل طريقة وفي أسرع وقت.«
وأشارت هذه المصادر في حديثها إلى «الحياة» إلى أن توحيد خدمات التوظيف والتدريب في جهاز واحد سيلغي العشوائية التي كانت تواجه الشاب السعودي في رحلة بحثه عن وظيفة، مبينة أن مكاتب العمل ستتوقف عن تقديم خدمات التوظيف بعد إنشاء هذه المكاتب التي سيربط بها برنامج حافز ونطاقات.
وفي ورشة عمل حول توطين الوظائف في غرفة الرياض عقدت اخيراً، أكد وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان أن الوزارة تستعد لإطلاق 21 مبادرة تهدف إلى توطين الوظائف وإحلال السعوديين محل العمالة الوافدة في منشآت القطاع الخاص، ومن ضمن هذه المبادرات إنشاء 18 مكتباً للتوظيف ووضع نظام لحماية الأجور ونظام الأمان الوظيفي ونظام حوافز.
وحددت آخر إحصائية رسمية عدد العاطلين عن العمل في السعودية بـ 500 ألف عاطل وعاطلة، فيما يزيد عدد العمالة الوافدة على 8 ملايين عامل، كما أن حجم القوى العاملة في منشآت القطاع الخاص يشكل 90 في المئة منه عمالة وافدة والبقية من السعوديين.

التربية لا ترد والخدمة لا تعلم : مصير مجهول ينتظر خريجي الانتساب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد 3671
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110706/Con20110706431413.htm

عبدالعزيز الربيعي ـ جازان، ياسمين السهيمي ـ الدمام

يهدد قرار وزارة التربية والتعليم بحرمان خريجات وخريجي الجامعات نظام الانتساب أكثر من ألفي خريجة وخريج في جميع مناطق المملكة، ويجعل مصيرهم مجهولا.

وقالوا في شكوى لـ «عكاظ»: طابقنا بياناتنا في فرع وزارة الخدمة المدنية وكنا ننتظر فقط التعيين، إلا أن القرار تسبب في حرماننا من حقنا في التعيين في الوظائف وأعادنا من جديد إلى دوامة البطالة، بعد أن أوشكنا في الحصول على وظائف».

أحد خريجي علم نفس انتساب جامعة الملك عبدالعزيز نجح في اجتياز اختبار القياس للمعلمين، قال «مشكلتنا أن وزارة التربية ترفض تعييننا معلمين بحجة أننا درسنا انتساب، ونستغرب اعتماد هذه النظام في الجامعات دون اعتماد تعيين خريجيه»، مشيرا إلى أنه دفع أكثر من 40 ألف ريال وتخرج بتقدير جيد جدا واجتاز اختبار القياس، إلا أنه كغيره من خريجي الانتساب صدم بهذا القرار.

من جانبها، قالت م. الشهري «حصلت على درجة البكالريوس انتساب من كلية التربية في الآداب والتربية، وذلك بعد أن سهرت طوال السنوات الماضية من أجل الحصول على هذه الشهادة وتحقيق الحلم الذي طالما كنت أنتظره، ولكن بعد هذه السنوات أصبت بالإحباط بسبب رفض الوزارة الاعتراف بخريجي الانتساب».

وتساءل م. السناني عن جدوى القبول في الجامعات بنظام الانتساب ودفع المبالغ الكبيرة طالما أن هذه الشهادات غير مرغوب فيها في التعليم، مضيفا لماذا لا يغلق برنامج الانتساب في الجامعات؟.

وقال أحد خريجي قسم الشريعة مع دبلوم تربوي «أين نذهب بعد أن أغلقت الأبواب في وجوهنا؟ وما هي الأسباب التي أدت الى حرماننا من المطابقة والتعيين؟.

من جانبها، أشارت نوف الشهري من الدمام إلى أن هناك الكثير من الخريجين حرمتهم الوزارة من التعيين على الوظائف التعليمية، ما تسبب في حرمانهم من الحصول على فرص وظيفية.

وطالبت سعاد العلي من الدمام بإعادة النظر في الخريجين الذين يدفعون مبالغ مالية كبيرة في الدراسة في الجامعات وفق نظام الانتساب وفي نهاية المطاف يبقون على الأرصفة.

«عكاظ» اتصلت بالمتحدث الرسمي في وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني وطلب إرسال فاكس ومضى أسبوع على ذلك دون أية إجابة منه.

ونفى المتحدث الإعلامي في وزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين علمه بذلك القرار، لكنه عاد وقال «سمعت عن رفض الخريجين وعليكم العودة إلى وزارة التربية والتعليم لمعرفة الأسباب».

وبينت مصادر لـ «عكاظ» أن هناك بعض التخصصات في الانتساب لا تقبل في وظائف وزارة التربية والتعليم، ويجب عليهم التقديم كإداريين في الوظائف التي تعلنها التربية.

مختصون ل الرياض: الإنفاق الحكومي يرفع الأسعار على المدى القصير والمتوسط

ارتفاع أسعار المواد الغذائية نهاية شعبان ورمضان ينذر بارتفاع معدلات التضخم في النصف الثاني من 2011

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article648046.html

الرياض – فهد الثنيان

توقع مراقبون اقتصاديون في حديثهم ل"الرياض" ارتفاع معدلات التضخم بالسوق المحلي خلال النصف الثاني من 2011 نتيجة العديد من العوامل من أهمها الإنفاق الحكومي الكبير بدعم برامج الإسكان مما سوف يرفع الأسعار على المدى القصير والمتوسط، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في نهاية شهري شعبان ورمضان، إضافة إلى قيام المدارس الأهلية مع بداية العام الدراسي برفع رسومها مع رفع رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين إلى 5600 ريال، والبدء في تطبيق برنامج "نطاقات" والذي سيرفع الأسعار في القطاع الخاص .

يأتي ذلك في الوقت الذي قالت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" أنها تتوقع ضغوطا تضخمية متوسطة في المملكة في الربع الثاني من العام الحالي، وأن البيانات المتاحة عن التضخم تظهر احتمال استمرار الضغوط التضخمية الداخلية بمعدلات متوسطة خلال الربع الثاني من 2011 .

وقال الدكتور فهد بن جمعة عضو الجمعية المالية الأمريكية أن الأسعار العامة بالسوق المحلي سترتفع على المدى القصير والمتوسط بعد أن شهد العام الحالي الكثير من الأوامر الملكية التي ركزت على رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الحكومي إلى 3 آلاف ريال، والذي من المحتمل أيضا أن يكون نفس الإجراء في القطاع الخاص .

وأوضح ابن جمعة أن برنامج نطاقات الذي بدأ تطبيقه هذا الشهر في المرحلة الثانية لتوظيف السعوديين وإعطاء منشآت القطاع خاص مهلة حتى بداية شوال سوف يساهم برفع أسعار القطاع الخاص، مشيرا إلى أنه في نهاية شهري شعبان ورمضان سترتفع أسعار المواد الغذائية، بعدها مع بداية العام الدراسي ستشهد المدارس الأهلية ارتفاعا في رسومها مع رفع رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين إلى 5600 ريال .

وبين أن الأوامر الملكية تضمنت دعم بنك التسليف ب 30 مليار ريال، ودعم صندوق التنمية العقارية بمبلغ 40 مليار ريال، وإعفاء جميع المتوفين من الصندوق العقاري دون أي شروط، وإعفاء المقترضين من الصندوق من قسطين لعامين، ودعم ميزانية الإسكان بمبلغ 15 مليار ريال، جميع هذه العوامل تدعم رغبات وحاجات المواطن مما سوف يكون لها أثر إيجابي كبير على قطاع العقار في المملكة المتواكب مع ظهور نظام الرهن العقاري وفرض رسوم على الأراضي البيضاء .

ولفت إلى أنه بناء على المعطيات السابقة، فإنه من المتوقع أن تتحرك الأسعار العامة ما سوف يحدث تغيرا في نسب الرقم القياسي لتكلفة المعيشة لعام 2011، المجموعات الرئيسة والمكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة وهي مجموعة السلع والخدمات الأخرى، ومجموعة الأطعمة والمشروبات، ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية، والتعليم والترويح مدعومة بالقوة الشرائية الناتجة عن القرارات الملكية الأخيرة .

وأشار ابن جمعة إلى أنه من المتوقع أن يسجل الرقم القياسي لتكلفة المعيشة (التضخم) لعام 2011 ارتفاعا يصل إلى 5.7% بعد أن كان 5.3% في 2010 على أساس (100 .(1999 =

واسترسل بأنه لو تم حساب الرقم القياسي لتكلفة المعيشة على أساس (100= 2005) فان التضخم لن يتغير، حيث إن المتوسط لإجمالي تكاليف المعيشة على أساس 2005 كان 99.6 نقطة وهذا لا يختلف عن 100 نقطة أساس .
وقال "لو تم حساب التضخم على أساس سنة 2005 لكان أفضل اقتصاديا بحكم أن الفترة السابقة من 1999 لا تختلف كثيرا عن 2005، في الوقت الذي لا يزال سعر الفائدة منخفضا عند 0.25% والإنفاق الحكومي مستمر بمعدلات مرتفعة، حيث من المتوقع أن تنفق الدولة ما يقارب 930 مليار ريال هذا العام .
من جهته قال ل "الرياض" الأكاديمي الاقتصادي عبدالرحمن الصنيع ان استمرار ارتفاع معدلات التضخم يعتبر أمرا مقلقا في ظل غلاء أسعار الكثير من السلع في السوق المحلي ,مفيدا بأن أسعار السلع بالسوق المحلي ارتفعت بالفترة الأخيرة بنسب أكبر من نسب بدل غلاء المعيشة التي صدر القرار الملكي باستمرارها خلال الفترة المقبلة .
ودعا الصنيع إلى ضرورة قيام الأجهزة الرسمية بدراسة أسعار السلع الاستهلاكية التي ارتفعت بشكل كبير على المواطنين جراء الظروف الخارجية ومن ثم رفع توصياتها للجهات العليا لإقرار دعم هذه السلع الاستهلاكية والتي أرهقت أسعارها كواهل المواطنين وتشديد الرقابة بنفس الوقت على تجار المواد الغذائية وخاصة قبل موسم رمضان .
وطالب بأهمية كبح ارتفاعات أسعار العقار وأجور المساكن والتي وصلت إلى أرقام كبيرة تضرر من جرائها الكثير من مختلف شرائح المواطنين عبر إيجاد القروض الميسرة لمختلف شرائح المواطنين للبناء وتملك المساكن مما سيساهم بشكل كبير في خفض معدلات التضخم الحالية بنسب كبيرة.

وزارة العمل لـ عكاظ:

شروط إندونيسيا والفلبين تعد على الحقوق الخاصة للمواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد 3671
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110706/Con20110706431529.htm

سعادة رئيس تحرير جريدة عكاظ سلمه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
إشارة إلى السؤال المنشور في جريدتكم الغراء ـ في زاوية «سؤال لا يهدأ» للمواطن علي الشهري الموجه لمعالي وزير العمل، حول توفير أسواق بديلة لاستقدام العمالة المنزلية بعد إيقاف الاستقدام من إندونيسيا والفلبين.
إن الوزارة حريصة كل الحرص على صون حقوق المواطنين، وفي نفس الوقت تلبية رغباتهم في إطار من الشرعية والشفافية، فمنذ أن أعلنت الوزارة إيقاف الاستقدام من الفلبين وإندونيسيا بتاريخ 1432/7/27هـ الموافق 2011/6/29م، لما أبدته الدولتان من تعنت في فرض شروط الاستقدام التي تتعارض مع الأنظمة المعمول بها في المملكة، لما فيها من تعد على الحقوق الخاصة بالمواطن السعودي، والوزارة تسعى إلى فتح قنوات جديدة لاستقدام العمالة المنزلية من دول لا تضع شروط تعجيزية.
ومع هذا فأبواب الاستقدام مفتوحة على بلدان أخرى مثل نيبال وفيتنام وكينيا وإثيوبيا، إضافة إلى الهند وسريلانكا.
حطاب بن صالح العنزي ـ المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل

الروائح الكريهة تنبعث من محطة معالجة الصرف الصحي

محافظة شقراء.. الكارثة البيئية تهدد السكان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article647989.html

شقراء، تقرير - علي العطاس

أبدى عدد من المواطنين والمزارعين شرقي محافظة «شقراء» انزعاجهم من الروائح الكريهة المنبعثة من محطة معالجة الصرف الصحي، التي تبعد عن المدينة أقل من (3 كم(، الأمر الذي أدى إلى انتشار «البعوض» في منطقتهم، يأتي ذلك نتيجة إهمال الشركة المنفذة للمشروع، وعدم اهتمام الجهات المعنية، حتى أصبح الجميع سواء في المدينة أو المنطقة الصناعية أو أصحاب المزارع، يشتكون من هذا الوضع المزعج .

واستخدمت مواقع أخرى لتفريغ المجاري في منظر غير حضاري، الأمر الذي أدى إلى تحويلها إلى بحيرة لتجميع مياه الصرف الصحي، حيث نفذت بطريقة بدائية وعشوائية، وعمل عليها «سياج» بدائي، وكتب عليها تحذيرات بعدم استخدامها، وأنها غير صالحة للإنسان أو الحيوان!، ولوحظ تفجر البحيرة وخروج المياه منها من عدة جهات، الأمر الذي يؤكد حالة اللامبالاة والإهمال في التنفيذ، إلى جانب أنه لم يحفر لها داخل قاع النفود، فضلاً أن مكانها في أفضل المواقع في النفود الشرقي، الذي يعد من المواقع المتميزة في المحافظة .

من جهته قال «عبدالرحمن الجويد»: إننا أصبحنا في وضع لا نحسد عليه، خاصةً وأننا نسكن المزارع منذ سنوات قبل وجود المحطة، مشيراً إلى أن الروائح الكريهة غطت سماء المنطقة، وكذلك البعوض والحشرات، مبيناً أنهم أصبحوا عاجزين عن محاربتها، بل إنهم بدأوا يفكرون في مغادرة المزارع والمساكن .

وأوضح «يحيى العطيان» أن ما يحصل في هذه المنطقة من عبث في البيئة، إنما هو نوع من أنواع اللامبالاة، فالشركة أصبحت تعبث في البيئة وتسيل مياه المجاري في أكثر من موقع في الصحراء، بل وتفتح «غرف التفتيش» في عدد من المواقع، وبالتالي جريان المجاري على الأرض، وسط غياب المراقبة من الجهات المعنية، خاصة أنهم يملكون » الإبل« و»المواشي .«

وأضاف أن العمل توقف في محطة «الضخ»، وبالتالي فإن المسؤولين عنها يفتحون لهذه المياه القادمة من مجاري المدينة لتجري في الصحراء .

وأكد المواطن «أبو عبدالله» على أن ما يحدث على أرض الواقع يُعد كارثة بيئية، ولا يمكن السكوت عليه، بل هو اهمال ولا مبالاة بحياتنا الصحية، مبيناً أن ما تعمله الشركه في حقهم إنما هو تلاعب صريح، حيث أباحت إطلاق مياه الصرف الصحي في كل مكان من دون احترام لحقوقنا، أو مراعاة لشعورنا، م وهذا ينعكس أثره مستقبلاً على البيئة إن لم يتدارك الوضع وتوضع الحلول .

وفي السياق ذاته ناشد مواطنون المديرية العامة للمياه في منطقة الرياض بالتدخل السريع، مع رفع مقترح بتطوير المحطة، ووضع الحلول العاجلة لهذه المشكلة القائمة، وكذلك إبعاد بحيرة تجميع مياه الصرف الصحي الموجودة بالنفود الشرقي إلى مكان أبعد من موقعه الحالي، حتى تكون المشكلة أخف أثراً.

أوقفته عن العمل وحولته إلى العمل الإداري

القضاء يفصل في قضية مواطن ضد التربية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد 3671
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110706/Con20110706431563.htm

ثامر سودي قمقوم – عرعر

تنظر المحكمة الإدارية في السادس عشر من شعبان الجاري في قضية مواطن ضد وزارة التربية والتعليم، أوقفته عن العمل كمعلم في إحدى مدارس عرعر منذ 10/17/ 1425هـ، وأوقفت راتبه وأصدرت قرارا بتحويله إلى العمل الإداري بدلا من التدريس بسبب وجود قضيتين عليه دون إبلاغه رسميا بذلك.

المعلم سلطان بن زعال سطام العنزي لم يتمكن منذ قرار توقيفه من العمل في أي مكان إداريا بحجة أن له قضية منظورة في الوزارة، وتظلم إلى أكثر من جهة باحثا عن إيجاد حل لمشكلته وتمكينه من العمل في أي مكان إداري، انتهى به المطاف إلى ديوان المظالم وبعد جلسات عدة أصدرت الدائرة الإدارية الخامسة والعشرون في ديوان المظالم الحكم رقم 30/د/ا/25 لعام 1430هـ بإلزام الوزارة ممثلة في الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة الحدود الشمالية بتمكين المدعي العنزي من عمله واعترضت الوزارة، وعقدت جلسات أخرى تغير معها حكم ديوان المظالم حين أصدرت حكما غيابيا على العنزي بمعاقبته بالفصل من الخدمة المدنية نظرا لاشتمال السجل الوظيفي للمدعى عليه على عدة مخالفات سلوكية، كما أصدرت الدائرة التأديبية العشرون في ديوان المظالم حكما أخيرا وقطعيا يرفع لهيئة التمييز ضد العنزي يؤكد الإبقاء على الحكم السابق بمعاقبته بالفصل من الخدمة المدنية بعد حكم ثالث.

يقول لـ «عكاظ» العنزي: إنني موقوف دون أن تصدر الوزارة قرارا بطي قيدي وفصلي من الخدمة، وجعلتني معلقا لم تفصلني ولم تحولني إلى عمل إداري.

وأضاف «إنني بالفعل أخطأت وعوقبت، ولكن لماذا لم أفصل خلال كل هذه السنوات وتركي معلقا دون قرارات فصل أو إيقاف».

أكد لـ «عكاظ» مدير إدارة الإعلام التربوي في الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة الحدود الشمالية عبدالرحمن بنت عليان الحضري، أن قضية المعلم منظورة لدى المحكمة الإدارية، وأن الإدارة العامة للتربية والتعليم تنفذ ما يرد إليها من الوزارة.

السجن والجلد والغرامة لمواطنة حاولت التخلص من زوجها بحبوب مخدرة

اعترفت أمام القاضي بعقوق أبيها وإدمانها تعاطي المخدرات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=61050&CategoryID=3

المدينة المنورة:عبدالعزيز الحربي 2011-07-06 3:32 AM
حكمت المحكمة الجزئية بالمدينة المنورة الأسبوع الماضي على سيدة سعودية (30عاما (بالسجن 5 سنوات و 10 أشهر، والجلد 600 جلدة، وتغريمها 3 آلاف ريال.
جاء ذلك على خلفية قيامها بدس حبوب مخدرة بسيارة زوجها وتبليغ الجهات الأمنية عنه للتخلص منه .
وكانت الجهات الأمنية قد ألقت القبض على سائق في العقد الثالث من عمره على طريق المدينة ينبع السريع وبتفتيش سيارته إثر بلاغ تلقته من سيدة أفصحت عن هويتها وادعت أن زوجها الذي امتهن تهريب المخدرات مقبل للمدينة وبحوزته كمية كبيرة من المخدرات، وقامت السيدة المبلغة بتحديد مكان المخدرات بدقة وأظهرت مخاوفها أن يتمكن زوجها من إدخالها للمدينة، ليصعق الزوج المغدور برجال الأمن يخرجون من سيارته 11 حبة من حبوب الكبتاجون المخدرة، غير أن القرائن المصاحبة للحادثة دعت الجهات الأمنية التحقيق مع السيدة المبلغة التي اعترفت أنها هي من قامت بوضع الحبوب المخدرة بسيارة زوجها للخلاص منه بسبب معاملته السيئة لها.
وعلى ضوء اعترافات السيدة بالمكيدة التي دبرتها بحق زوجها، قدم المدعي العام السيدة إلى المحاكمة مطالباً بتطبيق نظام المخدرات والمؤثرات العقلية عليها، وذلك لقاء حيازتها حبوب الكبتاجون المحظورة ووضعها بسيارة زوجها للإضرار به وتشديد العقوبة عليها كون والدها يدعي عقوقها، وبمثول المتهمة أمام المحكمة اعترفت بصحة دعوى زوجها ووالدها وقيامها باستلام الحبوب المخدرة من شخص ووضعها بسيارة زوجها والتبليغ عنه للتخلص منه، كما اعترفت بصحة دعوى والدها وإدخال الحبوب المخدرة إلى منزله لاستعمالها وعدم الانصياع لأوامره والخروج دون إذنه أثناء إقامتها عنده بعد القبض على زوجها بتهمة حيازة المخدرات والاتجار بها، التي دبرتها له، مبررة أسباب فعلتها بأنها مدمنة على تعاطي المخدرات.
وحكم القاضي على السيدة بالحكم الآنف الذكر وذلك نظراً لما ثبت لديه من إدانة المدعى عليها بالعقوق، واستلام الحبوب المخدرة من شخص أجنبي عنها واستعمالها وانطباق المادة 39 من نظام المخدرات والمؤثرات العقلية عليها، وعزرها لقاء عقوقها لوالدها وإدخال المخدرات لمنزله بالسجن 3 سنوات، وسنتين و 10 أشهر لحيازتها واستعمالها للحبوب المخدرة.

الطامي: نجاح المشروع مرهون بملاحقة التستر وإلزام السعودة للمهن الفنية

الفحص المهني للعمالة يقترب من التطبيق للقضاء على العشوائية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article648064.html

الرياض - محمد طامي العويد

كشف الدكتور مبارك الطامي مدير عام الإدارة العامة للتدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عن قرب العمل بمشروع الفحص المهني للعمالة الفنية بكافة تخصصاتها الفنية بانتظار ربطها كشرط أساسي لاستخراج أو تجديد الإقامة الجديدة بالنسبة للعمالة الوافدة .

وقال الطامي ل»الرياض» ان مشروع الاجتياز المهني للعمالة الفنية سيحقق نقلة إيجابية من حيث سد الطريق على تدفق العمالة الوافدة غير المتخصصة من جهة، وسيفتح من جهة أخرى آفاقاً رحبة لإحلال العمالة الفنية السعودية محل العمالة الوافدة وذلك في كافة فئات المنشآت الخدمية متناهية الصغر والمرتبطة بالحياة العامة كميكانيكا السيارات وكهرباء المنازل والسباكة والتبريد وصيانة الأجهزة بأنواعها .

غير أن مدير عام التدريب المهني بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لم يبد تفاؤله بأن يحقق المشروع نقلة مأمولة وآنية وفقاً للمعطيات النظامية الآنية، مضيفا » المشروع بحاجة لتكاتف جهات عديدة للقضاء على التستر ومن ضمنها قرار صارم من وزارة العمل يلزم السعودة في مهن فنية محددة، وإلا فالغلبة والمنافسة في سوق المهن الفنية ستبقى تحت سيطرة الوافدين .«

وينظم مشروع الفحص المهني الصادر بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 1426/3/4ه ممارسة العمل المهني بموجب معايير معتمدة في مجال الاختبارات المهنية للعمالة الوافدة وتنظيم سوق العمل من خلال تقييم واعتماد كفاءات العاملين فيها وذلك من خلال تطبيق اختبارات الفحص المهني ومنح من يجتاز الرخصة المهنية وتصنيفهم تبعا لمهنهم ضمن الإطار الوطني للمؤهلات المهنية .

وكان مجلس الوزراء قد أشار في قراره إلى اختصاص وزارة العمل بالفحص المهني للعمالة الوافدة، على أن تتولى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تطبيق الاختبارات المهنية لإثبات مدى أهلية العمالة الموجودة في السوق وتوفر المعارف والمهارات الضرورية لديها في المجالات الفنية والمهنية المختلفة .

ويأتي مشروع الفحص المهني المنتظر وسط أرقام تؤكد بأن ما لا يقل عن 80% من العمالة الوافدة التي تسيطر على قطاع المهن الفنية في مجالات الكهرباء والتبريد والنجارة والميكانيكا والاتصالات هي عمالة غير متخصصة، فيما أكدت تقارير أن هذه العمالة استطاعت تحويل قطاع الأعمال المهنية إلى سوق تدريب كبير لكسب الخبرات والتعلم برسوم غير معلنة يدفعها في الغالب طالبو الخدمة، بينما تستحوذ العمالة من أصحاب المهن العلمية والمتخصصة على النسبة الباقية .

وكانت تقارير اقتصادية صادرة من احد البنوك قد أعلنت قبل فترة عن توقف عدد من البنوك عن إعطاء قروض لمشاريع ترتبط بطبيعة هذه المهن وهي ما تسمى ب»الصيانة الخفيفة» بعد تعثر وانسحاب ما لا يقل عن 60% من هذه المشاريع بسبب عدم قدرتها على تسديد قروضها البنكية، وجاء تعثر هذه المشاريع بسبب جدواها الاقتصادية الضعيفة أمام سيطرة الوافدين على المنشآت متناهية الصغر أو منشآت الصيانة الخفيفة .

وعن الدور القادم وسياسة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في الدفع بالشباب السعودي لاقتحام سوق العمل المهني في وظائف الصيانة الخفيفة قال الطامي ان الإحصاءات والأرقام تؤكد أن قطاع الصيانة بأنواعه يستحوذ على أرقام مالية عالية داخل العمل الخاص، مبينا أن المؤسسة سعت وتسعى لتأهيل الشباب في جميع المهن الفنية التي يحتاجها سوق العمل، إلا أن الشباب السعودي حتى وإن حصلوا على مؤهل فني فهم يجدون منافسة شرسة من العمالة الأجنبية لإخراجهم من السوق .

وقال الطامي ان السوق السعودية لقطاعات الصيانة الخفيفة كبيرة ومليئة بالفرص لكن رخص العمالة الوافدة يعتبر من العوامل الطاردة للشباب السعودي من سوق العمل في ظل عدم وجود أنظمة صارمة تلزم مهن محددة بالسعودة وتمنع من لا يسعود من افتتاح محل، مضيفا «طالما بقي السوق مفتوحا للعمالة الرخيصة فلن يستطيع الشاب السعودي المنافسة المرضية في ظل تباين الرواتب واحتياجات الشاب السعودي .«

وأكد أن المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر المعتمدة على العمالة الفنية لن تنجح في جميع القطاعات ما لم يحدد قطاع يقصر العمل فيه على السعوديين على أن يبدأ العمل بقطاع بيع أجهزة الجوال وصيانتها، مشيراً إلى أنه في ظل ضعف الأنظمة فإن المنشآت الصغيرة لن تحل مشكلة السعودة، وأن الكيانات الاقتصادية الكبيرة الموظفة هي الأنسب وحتى يكتسب الشاب السعودي الخبرة والمقدرة على اقتحام سوق العمل، غير أنه أكد أن ذلك لا يمنع من أن نبدأ تدريجياً بقصر بعض المهن على السعوديين مع وضع ضوابط صارمة لا تسمح باختراقها مع عقوبات رادعة ويستلزم ذلك المتابعة الدقيقة .

وعن ارتباط المؤسسة ببرنامج «نطاقات» المعني بدفع عجلة السعودة وموقع مهن الصيانة الخفيفة داخله قال الطامي ان العلاقة تكاملية والمؤسسة تعتبر الذراع التدريبي لوزارة العمل ويقع عليها عبء تدريب الشباب والشابات على المهن المطلوبة لسوق العمل، لافتا إلى أن المؤسسة تهتم بالتدريب وتحسين جودته من خلال ما تقوم به من ضوابط دقيقة للترخيص والمتابعة والانتهاء بتقييم الخريجين في نهاية البرامج التدريبية بما يضمن جودة تلك المخرجات ومناسبتها لسوق العمل .

وقال ان مجال الصيانة مجال خصب للتوظيف وللمؤسسة مساهمة كبيرة مع كثير من القطاعات الموظفة لأعداد كبيرة في مجال التشغيل والصيانة مثل القطاعات العسكرية وعلى رأسها القوات المسلحة، منوهاً إلى وجود لجان تعمل على تفعيل ذلك التعاون، إلا أنه اعتبر أن مجال الصيانة الخفيفة في سوق العمل في ظل الأوضاع الحالية من وجود عمالة رخيصة (وإن كانت غير متخصصة) لن يتيح فرصة حقيقية للشباب السعودي لاقتحام ذلك المجال في الوقت الحالي، مشيراً إلى أن الشاب السعودي لا يستطيع البدء بمشروع خاص في ظل المخاطر الكبيرة بداية من نقص الخبرة وانتهاء بمحاصرته بالعمالة الأجنبية التي تتفق وتنسق بينها لإخراج أي سعودي من السوق بأساليب منافسة شرسة وغير شريفة.

حراس أمن مستشفى يتوقفون عن العمل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285218

الرياض - حسين النعمي

رفض مجموعة من حراس الأمن في مستشفى الملك سعود للأمراض الصدرية في الرياض مزاولة أعمالهم أمس، بسبب تدني رواتبهم وعدم احتساب بدل عدوى لهم أسوة بالعاملين في المستشفيات الصحية. وتجمعوا خارج مقر المستشفى مطالبين الشركة المسؤولة عن تشغيلهم بإعادة النظر في وضعهم الوظيفي.

وقال حارس الأمن سعود الشمري لـ «الحياة»: «أعمل في مستشفى الأمراض الصدرية منذ 3 أعوام براتب لا يتجاوز 1700 ريال فقط، لا يكفي لسد أبسط حاجات عائلتي المكونة من زوجتي وطفلين، ولم تستجب الشركة المتعاقدة مع المستشفى التي نعمل لمصلحتها لمطالبنا المتكررة بزيادة رواتبنا فقررنا التوقف عن العمل حتى تعديل وضعنا.»

وأضاف أن «التأمينات الاجتماعية» تحسم من رواتب حراس الأمن، وبالتالي لا يبقى لحارس الأمن سوى 1500 ريال من راتبه، مشيراً إلى أن الحراس لم يحصلوا على بدل عدوى مثلما يتوافر لجميع موظفي المستشفى الآخرين الذين يخالطون المرضى.

وذكر حارس الأمن أحمد العنزي لـ«الحياة»، أنه اتخذ هذا الموقف لأن الحراس طالبوا الشركة مراراً وتكراراً بتحسين أوضاعهم الوظيفة، ولكن من دون أن يجدوا أي تجاوب، مشيراً إلى أن راتبه قليل جداً لا يغطي مصاريفه الشخصية، ولا يملك سيارة تنقله من منزله المستأجر إلى العمل، كما أن لديه أسرة مكونة من 7 أشخاص.

وقال حارس الأمن سلطان بن مطلق: «نعمل 8 ساعات متواصلة من دون أي امتيازات وظيفية أو احتساب لبدل العدوى، فمن الممكن أن ينتقل أي مرضٍ معدٍ لموظف الأمن ولا يستطيع تحمل كلفة العلاج»، متسائلاً عن كيفية سد حاجات أسرته إذا كان راتبه لا يتجاوز 1800 ريال، داعياً شركته إلى التعامل مع عمالها كما تفعل شركات أخرى لا تقل رواتب حراس الأمن فيها عن 3000 ريال.

من جهته، ذكر مصدر في الشركة المسؤولة عن الموظفين (تحتفظ «الحياة» باسمها) لـ«الحياة» أن مجموعة من حراس الأمن في مستشفى الأمراض الصدرية رفضوا العمل أمس، مشيراً إلى أن إدارة الشركة قررت رفع رواتبهم 200 ريال. وعن خصم نحو 180 ريال من راتب كل موظف لـ«التأمينات الاجتماعية» قال: «لا علاقة لنا بهذا الأمر، فهذا النظام يسري على جميع الموظفين». ورفض التعليق عن موضوع بدل العدوى.

بعد مرور أكثر من شهر على صدور القرار والتحايل على تطبيقه من قبل التجار..المواطنون والمواطنات يتفاعلون.. عبر موقع الإلكتروني

مطالب بسرعة تنفيذ القرار الملكي القاضي بتأنيث محلات المستلزمات النسائية دون شروط تعجيزية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article648133.html

متابعة - أسمهان الغامدي

حظي القرار الملكي القاضي بتأنيث المحلات الخاصة بالمستلزمات النسائية والذي كان من المفترض أن يطبق منذ أسبوعين - بردود فعل ايجابية وتحليلية لكيفية البدء في تطبيقه ومطالب تكشف مدى الوعي السعودي للتصدي لبعض الآراء الازدواجية فيمن تسول له نفسه في التحاليل على القرار أو تغيير نشاطه التجاري بهدف الهروب من تنفيذ القرار، حيث سيوفر أكثر من نصف مليون وظيفة نسوية، وقد أكد المهندس عادل فقيه وزير العمل - في تصريح سابق له - على قرار خادم الحرمين الشريفين بأن جميع العاملين في المحلات النسائية سيكونون من الإناث فقط خلال الأيام القادمة، وأن وزارة العمل ستعمل على برامج عاجلة لتفعيل هذه القرارات وفق جدولة زمنية محددة ستكشف عنها خلال الأسابيع القادمة وترجمتها بشكل تفصيلي واضح، حتى يتمكن كل المتأثرين والمستفيدين من هذه الأوامر التصديرية بالتفاعل مع الوزارة بالشكل المناسب .

مواطنون: من حقنا اختيار ملابس محارمنا دون عزلة نسائية للمحلات مريبة للشك

وكانت قد رأت المواطنة نوره من خلال رأيها عبر موقع "الرياض الإلكتروني" أن تأنيث المحلات الخاصة بالمستلزمات النسائية أمر ضروري بشرط أن تبقى آلية العمل كما هو معمول به الآن حيث تستطيع المرأة أن تأخذ رأي زوجها أو والدها أو شقيقها فيما يخصها، بينما قالت المواطنة "ابتسام من جدة": ما زالت اغلب المحلات على حالها ولم يتم تطبيق القرار فيها وأظن أنه يوجد تسويف من قبل أصحابها والمفروض أن يتم الموضوع خلال فترة محددة .

وتساءلت المواطنة "متابعة" هل يمتلك البائع الأجنبي خبرة أو معرفة باحتياجات السيدات السعوديات؟ ثم إن أي امرأة ستكون الأقدر على تفهم ومعرفة ما تريد وما تريده أية سيدة أخرى مثلها، وأكدت أن المماطلة في تنفيذ القرار هو استمرار لمماطلات سابقة ولن يتحقق الأمر دون عقوبات صارمة للمماطلين .

ورأى المواطن أبو مشعل أنه يوجد الآلاف من الأرامل والمطلقات والمحتاجات ذوات الظروف الخاصة لمثل هذه الوظائف، متسائلا في الوقت نفسه عن الازدواجية في المماطلين لتنفيذ القرار والذي يعزونه للدين، ولا يكترثون لمن تبسط تحت حرارة الشمس المرتفعة على الأرصفة وتواجه برودة الشتاء القاسية، خاتما تعليقه عبر "الرياض" الإلكتروني ب "الله يرزقهن ويكون في عونهن ."

مواطنات: معظم البسطات النسائية تبيع المستلزمات النسائية للرجال والنساء أمام المارة

وأضاف أبو أحمد الحائر من خلال تعليقه أنه لا يوجد من هو فوق القانون ونظام البلد، وأن التجار يعلمون بأن الدولة قادرة على تطبيق النظام وفرض الغرامات المالية، وقال: التجار هم المسئولون مسؤولية وطنية ولابد من صرامة وشدة في التطبيق وإرسال مراقبين ميدانيين .

من جهته نوه المواطن "سعودي- ارض- وطن" أن ما يحصل هو نوع من التحايل الأجنبي والذي يبرر لنفسه تأجيل القرار بأن الفتاة السعودية غير مؤهلة للبيع والشراء، كي يوظفوا بنات جنسهم في المحلات النسائية في وقت تدريب النساء السعوديات كمحاولة منهم في السيطرة على التجارة السعودية .

وتساءل المواطن وجهات نظر عن آلية تطبيق القرار وقال: هل ممكن الرجل يدخل المحل مع زوجته ولا يقول لها جيب لون احمر وموديل كذا، ولا أعلم كيف سيطبق القرار وكيف التعامل مع العوائل فالزوج له الحق في اختيار ملابس زوجته !!

واتفق معه المواطن "أبو مازن المطيري" وطالب بضرورة مراعاة عدم توظيف غير السعوديات، وأن يتم التنبيه بأن لا يقتصر التوظيف على حاملات الشهادات وقال حسب رأيه: المتضررات إما أسرياً أو اجتماعياً ولم يكملن التعليم أولى بالوظيفة وأحوج للراتب

واستنكر المواطن "عبد الحق " في العراقيل الموضوعة دوما أمام تنفيذ أي قرار لا يتوافق وأهواء الازدواجيين وتساءل عن سبب تفضيل اليد العاملة الأجنبية عن الأيدي السعودية الكادحة .

ورأى مواطن من خلال رأيه عبر "الرياض الإلكتروني" أن تنفيذ القرار هو الفيصل في الحد من التستر الحاصل الآن من خلال إدارة المحلات التجارية باسم كفيل سعودي، بينما المالك أجنبي، مشيرا إلى أنه لو عملت المرأة براتب 1200 ريال واستمرت في العمل واكتسبت الخبرة الجيدة لقررت فتح محل باسمها وستدير تجارتها بنفسها، وهذا هو ما يريده المواطن الحق لتحقيق العائد الأفضل لأفراد المجتمع عامة .

من جانبه استنكر الدكتور إبراهيم مبررات بعض التجار بتدريب وتأهيل السعوديات على العمل وقال: متى وأين تم تدريب البنغالي والهندي واليماني وغيرهم من الجنسيات المختلفة؟؟؟

واقترح المواطن "محمد علي" بأن يتم وضع استطلاع للرأي عبر موقع "الرياض الإلكتروني" ويطبق رأي الأغلبية مهما كانت المعوقات والسلبيات التي سيتم التغلب عليها من خلال التطبيق الفعلي، مشيرا إلى أن أغلبية زوار موقع الرياض الإلكتروني هم المتعلمون والمثقفون والمطلعون ونتائج استطلاع آرائهم يجب أن تكون في عين الاعتبار .

بينما رأى المواطن "عبد العزيز الذبياني" أن المحل إذا تم عزله عن المحلات الأخرى حيث تكون الآلية فقط السماح للمرأة بالدخول فلا داعي لتطبيقه، موضحا أن من حق الرجل انتقاء هدية لزوجته ومشاركتها في الاختيار دون وضع قيود وشروط واهية، كما أنه يوجد الآن في الأسواق الشعبية والبسطات نساء سعوديات يبعن الملابس الداخلية للرجال وأمام المارة، متعجبا من الازدواجية الحاصلة الآن .

وقال المواطن "عبد الله الغامدي": اتضح الآن بشكل لا يقبل الشك أن معظم أصحاب محلات المستلزمات النسائية الحقيقيين هم غير سعوديين، وأن السعودي لا يملك من هذه المحلات سوى اسم السجل وبضعة آلاف من الريالات تأتيه آخر كل شهر مقابل السجل، بينما الجزء الكبير من الكعكة يتمتع به الوافد على حساب وطننا وشبابنا وفتياتنا وهذا سر الالتفاف على تنفيذ القرار

وطالب المواطن "بدر 1968" بأن يتم تنفيذ القرار دون شروط تعجيزية ومكلفة على أصحاب المحلات في تغيير الواجهات وعزله عن المحيط الذي قد يوقع رب الأسرة في العديد من الشبهات والشكوك الخطيرة، رافضا أن يسمح لأهله الدخول إلى مكان معزول بطريقة مريبة بالنسبة له .

توقيف انفرادي للمتهم باغتصاب القاصرات في سجن جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد 3671
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110706/Con20110706431423.htm

محمد حضاض ـ جدة

علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أن الموقوف بتهمة اغتصاب القاصرات في جدة والذي تحول إلى قضية رأي عام خلال الفترة الماضية لازال صائما عن الكلام، رافضا التعامل مع كل المحيطين به داخل السجن العام في جدة. وقالت المصادر «إن المتهم يقبع الآن في توقيف انفرادي لرغبة جهات التحقيق في منع مخالطة النزلاء معه، فيما لازال يواصل البكاء من فترة إلى أخرى، ولم يزره أحد من أسرته أو أصدقائه منذ دخوله السجن قبل عدة أيام». وحرص منسوبو السجن العام على توفير مستلزمات الصلاة من سجادة ونحوها، مع توفير كافة الوجبات الثلاث المقررة له كإفطار وغداء وعشاء، ويتوقع استدعاؤه من جهات التحقيق للتحقيق معه خلال الفترة القريبة المقبلة.

في نفس السياق يمثل العنبر الذي يقطن بداخله المتهم باغتصاب القاصرات أحد أشهر العنابر في سجون جدة حيث مر عليه العديد من النزلاء أصحاب القضايا سيئة السمعة. وقد سبق للسجن العام أن استضاف عددا من المتهمين، على رأسهم المجاهر بالرذيلة والذي مكث داخله ما يقارب العام حتى تم الحكم عليه، ونقل على إثر ذلك إلى الإصلاحية وفق التنظيم المعتاد داخل سجون جدة.

يذكر أن هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة، أحالت الموقوف بتهمة اغتصاب القاصرات إلى السجن العام، وذلك بعد أيام عدة من توقيفه في إدارة البحث الجنائي، حيث اكتملت التحقيقات آنذاك، وأحالت الهيئة الموقوف إلى السجن العام ريثما يتم إكمال ملفه، حيث لم يعترف بجرمه حتى الآن، وفضل الصمت والإنكار، غير أن الأدلة التي قامت الأجهزة الأمنية برصدها، تعد قيمة وفي غاية الأهمية؛ منها تطابق عينة الـ DNA مع عينات عدة تم رفعها من ملابس وأجسام الفتيات المغتصبات.

خطأ طبي يمزق رحم أم ويدخل جنينها في غيبوبة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م العدد 3671
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110706/Con20110706431554.htm

سليمان النهابي ـ عنيزة

تسبب عدم اهتمام طبيب في مستشفى الملك خالد في حفر الباطن في تمزق مثانة امرأة واختناق جنينها بعد استنشاقه ماء الرحم ما أدخله في غيبوبة.

وتقدم المواطن صالح السدراني بشكوى إلى إدارة المستشفى في حفر الباطن نيابة عن ابنه زوج السيدة المتواجد خارج المملكة.. وأوضح أن زوجة ابنه دخلت إلى المستشفى للولادة عن طريق الإسعاف، وأعطيت في اليوم التالي تحميلة لتسهيل الطلق الصناعي بإشراف الطبيب المختص، ثم في يوم آخر حضر الطبيب صباحا وأعطاها بعد الكشف تحميلة للطلق الصناعي، ما أدى لاشتداد الألم واستدعي الطبيب وكشف على المريضة، وخرج وذكر أنه سيعود بعد ساعة ونصف الساعة، لكنه نسي المريضة التي ظلت تعاني من الألم وتصرخ وتستنجد نصف ساعة، وتصادف مرور أحد الأطباء الذي سمع صراخها وفتح باب الغرفة فوجدها تتألم، فأمر بنقلها إلى غرفة الولادة من أجل التدخل السريع لإنقاذها، وبعد إجراء العملية تبين تمزق مثانتها بسبب الضغط الشديد على الرحم واختناق الجنين لاستنشاقه ماء الرحم وهو الآن في غيبوبة.

«عكاظ» اتصلت بمدير مستشفى الملك خالد في حفر الباطن وكان في إجازة، واتصلنا بمساعد المدير الدكتور عبدالله المحيميد الذي كان داخل غرفة العمليات منشغلا بإجراء عملية جراحية، ثم كان اتصالنا بالمدير الطبي الدكتور أحمد فؤاد الذي تردد في التعليق على الموضوع، لكنه أوضح أن الأخطاء الطبية تحدث في الكثير من المستشفيات في العالم، وعن حالة المواطنة نورة قال «أحيلت إلى المتابعة في المستشفى لدراستها وستظهر النتائج قريبا».

تطبيق التجارب العالمية الناجحة مطلب مهم

الفجوة بين التعليم العام والعالي.. أين الخلل؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article647992.html

الرياض، تحقيق- أسمهان الغامدي

لازال التعليم العام والعالي يعانيان من فجوة معلوماتية بين مخرجات التعليم العام ومدخلات التعليم العالي، وهو ما لا يتناسب وتطلعات العصر، وكذلك توجهات المملكة التطويرية لجميع أدواتها وإمكاناتها البشرية والمادية والمنهجية، كما أن ذلك قد يؤدي إلى عدم تكوين منظومة متكاملة تواكب التطلع وروح الابتكار لدى جيل » التكنولوجيا«، رغم محاولات واجتهادات القائمين للخروج بنتائج مستقبلية مبهرة .

»الرياض« تُسلط الضوء على الموضوع وتطرح عدة أسئلة: كيف نستطيع ردم تلك الفجوة في ظل هذا التسارع التطويري الذي تشهده المملكة؟، وهل افتقارنا لتطبيق التجارب العلمية العالمية سبب في ذلك؟، وهل هناك قصور في التعاون ما بين التعليم العام والتعليم العالي؟، مع أخذ رأي المختصين والتوصيات التي يرغبون العمل بها .

الاهتمام بالمدخلات

في البداية قال «د.سعد الحسين» -مشرف برنامج التوأمة العلمية العالمية-: إن مخرجات التعليم العالي تحكمها مدخلات التعليم العام، فكلما كانت المدخلات ممتازة وسليمة وملائمة، فإن الفرصة مواتية لأن تكون المخرجات ممتازة، مضيفاً أنه يجب أن ينصب الاهتمام على المدخلات قبل البحث عن المخرجات، مؤكداً على أن وهن التعليم العام لا يعفي مؤسسات التعليم العالي من النهوض بمخرجاتها، أو محاولة انتشال أو معالجة تلك المدخلات، مشيراً إلى أن دليل قصور التعليم العام لدينا، هو إنشاء نظام السنوات التحضيرية في الجامعات، والذي من ضمن أهدافه رفع كفاءة الطلاب وتأهيلهم قبل دخولهم الحياة الجامعية، وكذلك اختبارات القياس الذي تشترطها الجامعات لضمان دخول الطلاب فيها، مما يعني بطريقة غير مباشرة عدم ثقة تلك الجامعات بمخرجات التعليم العام، حتى ولو حصل الطالب أو الطالبة على نسبة تقارب (100%)، ذاكراً أن الطالب الجامعي يكاد لا يلم باللغة العربية ولا قواعدها الإملائية، بل ويفتقر للعديد من المهارات والمعلومات ....الوضع الحالي لا يتناسب مع توجهات المملكة التطويرية لجميع الأدوات والإمكانات البشرية

أركان التعليم

وأضاف: إذا نظرنا إلى أركان العملية التعليمية من (معلم ومنهج ومبنى مدرسي) إلى المخرج وهو الطالب، يتبين لنا بجلاء الضعف الشديد الذي يعتري تلك الأركان الثلاثة، فالمعلم في معظم الحالات يفتقر إلى المهارة وإلى التفاني والتضحية وحب عمله ومهنته، ومناهج التعليم العام تعتمد بدرجة شبه تامة على التلقين والحفظ، ولا مجال فيها للإبداع إلا ما ندر، مبيناً أن مناهج التعليم العام تتكون من خلط كبير، ولمعالجة هذه المشكلة يجب علينا التفريق بين نوعين من المناهج : مناهج العلوم العلمية ومناهج العلوم الاجتماعية، مشدداً على أهمية البحث في مناهج الدول المتقدمة وتطبيق مناهجها العلمية دون تعديل، حيث إن مناهج تدريس المعارف العلمية لا يحتاج إلى خصوصية أو محلية، بل هو نظام عالمي يجب علينا أن نتبناه بكل حذافيره، مع الأخذ في الاعتبار أن العالم اليوم يعيش عصر «العولمة» والمعلوماتية، ولا مجال للانغلاق أو الانزواء جانباً، ذاكراً أنه إذا ما تبنت وزارة التربية والتعليم مناهج الدول المتقدمة، فإنها سوف تكتشف سر نجاح تلك الأمم .

دور الأسرة

وأوضح أنه فيما يتعلق بالمباني المدرسية فإنه لا يخفى المستوى المتردي لتلك المدارس ليس في المناطق النائية فقط، بل أيضاً في المدن الكبرى، حيث إن بعض الطلاب والطالبات يدرسون في حجرات معدة في أساسها لتكون مطبخا أو مستودعا، مؤكداً على أن مناخ التعليم وبيئته يؤثران بدرجة كبيرة على مخرجاته، وأن هذه الأركان الثلاثة) المدرس

والمنهج والمبنى) هي التي تصنع الطالب (المخرج)، لافتاً إلى أنه إذا كانت هذه الأركان سليمة فإن المخرج سليم، مشدداً على أهمية دور الأسرة فهي تتحمل جزء من صنع هذه الفجوة التعليمية، ولو كان لسكان الحي دور في اختيار مدير مدرستهم أو تعيين مجلس الإشراف المدرسي، فإن ذلك سوف يعزز العلاقة بين المدرسة والبيت، مما يعني في النهاية ردماً للفجوة التعليمية، كما أن تشكيل اللجان المشتركة بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم كفيل بأن يوحد الجهود وأن يرسم الخطى على المسار السليم، ذاكراً أن الحل بالنسبة للتعليم العام يكمن في تشكيل فريق تربوي متخصص ومنتقى على درجة عالية من التأهيل العلمي، ليحدد الدول العالمية، ولتكون هي الدول المرجعية أو الأساس، ولتصبح لنا مثالاً نحتذي بحذوها في التعليم دون المساس بالثوابت .

مدارس أهلية

وقال «د.عبد الرحمن الداوود» -وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود-: إن المسؤولية تقع على عاتق كل مؤسسات التعليم سواء التعليم العام أو العالي؛ لأن العلاقة بينهما تكاملية ومشتركة في تحسين مخرجات التعليم وربطها باحتياجات التنمية الشاملة، مضيفاً أنه من خلال طبيعة عمله لاحظ أن هناك شكوى من ضعف تحصيل الطلاب، مما ينعكس على مخرجات التعليم العام، ويكون لدينا في النهاية منتج ضعيف قد لا يتمكن من مواصلة تعليمه الجامعي، مع أنه يحمل بين يديه شهادة ونسبة عالية، موضحاً أنه لو تمعنا في أسباب هذه الفجوة لوجدنا أنها تتمثل في عدة أمور، منها أن التعليم العام يحتاج إلى إعادة نظر في كثير من عناصره الرئيسة، مثل المناهج وتطوير المعلم وطريقة وأسلوب الإشراف التربوي، بالإضافة إلى آلية عمل الإدارة المدرسية، وتقويم وتقييم العملية التعليمة بشكل عام، مشيراً إلى أنه من الضروري متابعة التعليم الأهلي بشكل خاص، حيث يحتاج إلى مزيد من الرقابة في عمله، لكي لا نستمر في وجود أماكن تسمى مدرسة وهي لا تتعدى كونها في ظاهرها مدرسة وفي باطنها شبه مدرسة، والدليل على ذلك أن هناك من الطلاب أو الطالبات ينهون المرحلة الثانوية بمعدلات مرتفعة ولا يتمكنون من الاستمرار في الجامعة بالصورة المطلوبة .

اختبارات القياس

وأضاف: هناك مسؤوليات تقع على مؤسسات التعليم العالي، خاصةً تلك التي تُعنى بإعداد المعلم وتأهيله، حيث يلزمها أن تُعيد النظر في برامجها وخططها لتتواكب مع المتطلبات اللازمة التي يجب أن تكفل للخريج الدخول في مجال التعليم، مبيناً أنه كشفت اختبارات القياس التي أجريت في السنوات الأخيرة لمن تقدم إلى مهنة التعليم، النقص الواضح في كثير من المهارات والأسس التي ينبغي لخريجي الجامعات والكليات المتخصصة إتقانها، لافتاً إلى أنه حينما توجد فجوة بين التعليم العام والتعليم العالي، سوف تتولد آثار سلبية ليس فقط في محيط حقلي التعليم العام والعالي، بل على مستوى التنمية في الدولة، وسنواجه هدراً مادياً وبشرياً لا يمكن تعويضه بسهوله، مشدداً على ضرورة الاستفادة من الخبرات الوطنية المتخصصة، والتي سبق أن عايشت تلك التجارب العالمية ودرست في الجامعات العالمية المتخصصة، حيث إن جلب الخبراء الأجانب لا يغني عن ابن الوطن الذي قد اكتسب الخبرة العالمية وهو في الوقت نفسه يفهم البيئة المحلية وطبيعتها ويفهم المجتمع وتركيبته ومتطلباته .

غياب الأسس

وقالت «د.فوزية البكر» -عضو هيئة التدريس في كلية التربية-: جيد أننا نقر بوجود هذه الفجوة، فالتعليم كغيره تعتمد مخرجاته على مدخلاته، وعلى طبيعة الفلسفة والسياسات والممارسات التي تتم داخله، مضيفةً أن التعليم لدينا وخاصةً خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، لم يكن مبنياً على أسس تربوية، حيث إن من كان يضع السياسات التعليمية لم يكن له علاقة بالتربية والتعليم، بل لم يكن هناك حسابات تعليمية تأخذ بعين الاعتبار مثلاً إتقان المهارات الأساسية في اللغة والعلوم والرياضيات و»التكنولوجيا»، والتي يحتاجها الطالب بعد التحاقه بالتعليم العالي، مشيرةً إلى أنه لم يُهتم كذلك بالإرشاد المهني، وكيف يختار الطالب التخصص في الجامعة، وما هي المهارات الشخصية التي لابد من تدريب الطالب عليها حتى ينجح في سوق العمل لاحقاً، مثل القدرة على العمل الجماعي وقبول الآخر رغم الاختلاف .

لا يوجد فجوة

ونفى «د.عبد الله العجاجي» -عميد كلية التربية في جامعة الملك سعود- أن يكون هناك أية فجوة تعليمية بين مدخلات التعليم العام ومخرجات التعليم العالي، موثقاً رأيه بأنه لا يوجد ما يدعم هذا القول بشكل علمي دقيق، حيث إن الشواهد التي أمامنا ومنها قدرة الطلاب والطالبات في مؤسسات التعليم العالي على تحقيق نتائج جيدة جداً، تشير إلى عدم وجود الفجوة، إضافةً إلى قلة الأعداد التي تترك التعليم العالي من الطلاب والطالبات، وبالتالي فنحن في الجامعات لا نعاني من مشكلة «التسرب» بين طلاب وطالبات مؤسسات التعليم العالي، موضحاً أن التسرب الدراسي ليس له علاقة بالفجوة التعليمية، حيث إنه لا يوجد طالب عاقل أو طالبة عاقلة يرغب في ترك التعليم، إلاّ لظروف قاهرة لم يستطع التغلب عليها، وهذه الظروف إما أن تكون معيشية أو أسرية أو اجتماعية أو نفسية، مشيراً إلى أن التسرب من التعليم لا شك تمثل مشكلة

يجب أن ينظر إليها الجميع أياً كان حجمها، ذاكراً أن التعليم يلعب دوراً محورياً في أي سياسات أو خطط أو برامج تستهدف الإصلاح الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة .

مسار جديد

وأوصى «د.سعد الحسين» بإنشاء تعليم موازٍ يبدأ منذ المرحلة الابتدائية، هدفه التركيز على خمسة محاور رئيسية: العلوم، الرياضيات، اللغة الانجليزية، اللغة العربية، والانتماء الوطني، حيث يترك التعليم القائم حالياً على مساره ويضع مساراً جديداً مختلفاً كلياً عن القديم في المناهج والأسلوب وطرق التدريس، بالإضافة إلى إنشاء مدارس تعنى بالرياضيات والعلوم على غرار مدارس تحفيظ القرآن، وأن تتبنى وزارة التربية والتعليم حملة جهاز «حاسب محمول» لكافة طلاب وطالبات التعليم العام .

وأوصى «د. عبد الله العجاجي» بالاستفادة من الخبرات العالمية المتميزة في مجال التربية والتعليم، وعمل عقود شراكة مع تلك المؤسسات العالمية ذات التجارب الناجحة، لنقل الخبرات وتعزيز التعاون لبناء البرامج الأكاديمية المتخصصة، بالإضافة إلى التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم ممثلة بمشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم، وبين وزارة التعليم العالي ممثلة بالكليات التربوية، لدعم المشروعات التطويرية لهذه الكليات، لتجويد مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والتدريبية .

سياسة موحدة .....وأوصت «د.فوزيه البكر» بإعادة صياغة السياسات التعليمية التي تم وضعها قبل خمسين عاماً الماضية، وأن يتبعوا سياسية تعليمية موحدة تعتمد الدين أساساً والوطن الواحد مقصداً، ثم تعتمد صقل المهارات الأساسية من رياضيات وعلوم ولغة عربية وانجليزية و»تكنولوجيا» ومفاهيم علمية وإنسانية، مع فتح المجال للطالب في جميع التخصصات دون التضييق عليه في مسارات إدارية وشرعية وعلمية .

وأوصى «د.عبد الرحمن الداوود» بأن تكون هناك مناشط ولقاءات وبرامج في مدارس التعليم العام، لتثقيف الطلبة وتعريفهم بالبيئة الجامعية وبالتخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم، وألاّ يسجل الطالب إلاّ في التخصص الذي يرغبه، وأن تكون لديه القدرة في الاستمرار فيه والتخرج منه، بالإضافة إلى عدم ربط القبول في الجامعات بنسبة الثانوية العامة، بل بمطالب التنمية، إلى جانب العناية بالتوجيه التربوي والمهني لطلبة الثانوية العامة، والعناية باختيار أعضاء هيئة التدريس، و تفعيل مراكز التوجيه والإرشاد الطلابي في كلا النوعين من التعليم.

مصادر لـ الحياة: توقيف 5 رجال حرضوا نساء وأطفالاً على التجمُّع

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285258

الرياض – ناصر الحقباني

علمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن هيئة التحقيق والادعاء العام في السعودية أوقفت خمسة أشخاص الأحد الماضي بعد أن قررت تقديمهم للمحاكمة، لدورهم في التغرير بنساء وأطفال للتجمع على طريق عام، أمام مبنى وزارة الداخلية في الرياض، للمطالبة بإطلاق معتقلين في قضايا ذات صلة بالإرهاب، من دون محاكمة. وأوضحت المصادر أن ما قام به الأشخاص يمثل سلوكاً خاطئاً وأسلوباً مخالفاً للأنظمة والتعليمات في المملكة، حيث القضاء الشرعي وحده القادر على الفصل في الاتهامات الموجهة للموقوفين كافة، مشيراً إلى أن الخمسة الذين ستقدمهم هيئة التحقيق والادعاء العام للمحاكمة، وهم من الرجال، سبق أن قاموا بفعل مشابه وأطلقوا بعدما أقروا بذنبهم وتعهدوا بالالتزام بعدم تكرار ذلك والتزام الأنظمة والتعليمات المعلنة....وقالت إن الخمسة قاموا بتحريض عدد من النساء والأطفال من ذوي المعتقلين في السجون من أجل التجمع بصفة غير مشروعة ومطالبتهم بإطلاق ذويهم الذين تورطوا في أعمال ذات صلة بقضايا الإرهاب، واستغلوا فترة الظهيرة، وقت خروج الموظفين، ما أدى إلى إرباك حركة المرور وتعطيل المصالح العامة.

ويذكر أن السعودية تشهد حالياً، محاكمة علنية بحضور وسائل الإعلام لمتهمين شاركوا في تنفيذ تفجيرات أو الإعداد لها أو إيواء مطلوبين أمنياً والتستر عليهم أو تمويل الإرهاب والأسلحة والذخائر.

السعودية تعدّ مشروعاً لمنع المتسللين والمهربين من دخول جازان... خلال 5 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285220

جازان – محمد الطفيل

تعمل وزارة الداخلية على مشروع لمنع المهربين والمتسللين القادمين من اليمن من دخول منطقة جازان. واستعانت لأجل هذا بخبراء عالميين درسوا حاجات دوريات حرس الحدود من المعدات والكاميرات الحرارية وحواجز منع التسلل لتوفيرها.

ويحاول غالبية المخالفين التسلل إلى السعودية عبر منطقة جازان، مستغلين التضاريس الجبلية الوعرة والقرى الحدودية المتداخلة مع القرى اليمنية. وعلى رغم ذلك نجحت دوريات حرس الحدود في القبض على نحو 180 ألف شخص عام 1431هـ.

وجالت «الحياة» على بعض المراكز الحدودية البرية والبحرية في المنطقة للتعرف على جهود الجهات الأمنية في القبض على عشرات الآلاف من المتسللين والمهربين خلال الأعوام الأخيرة.

وأكد نائب قائد حرس الحدود في منطقة جازان اللواء محمد الشهري لـ«الحياة» أن وزارة الداخلية تسعى من خلال مشروعها الجديد إلى منع التسلل والتهريب بشكل نهائي في غضون الأعوام الخمسة المقبلة.

من جهته، ذكر قائد المنطقة حرس الحدود في منطقة جازان اللواء عبدالعزيز الصبحي لـ«الحياة» أن دوريات حرس الحدود تمركزت في مناطق حدودية استراتيجية للقيام بمهامها بعد ردع المتسللين الذين حاولوا الدخول إلى حرم حدود منطقة جازان خلال الحرب عليهم.

وأضاف أن العمل على مشروع تطوير حرس الحدود الذي تشرف عليه وزارة الداخلية بدأ منذ أشهر، إذ أجرى عدد كبير من الخبراء على مستوى العالم بما فيهم رجال حرس الحدود دراسة مستفيضة عن حاجات رجال حرس الحدود من المعدات والأجهزة الرقابية ونظام الكاميرات الحرارية وحواجز منع التسلل، وسيتم بناء أكثر من حاجز على الحدود السعودية اليمنية، وتصنيفها وفقاً لمعايير هندسية ورقابية عالية المستوى.

وقال: «ما قامت به دوريات حرس الحدود خلال الأعوام الماضية جسد نقلة نوعية ومميزة، إذ استطاعت إيقاف التهريب والتسلل وإدخال الممنوعات إلى الأراضي السعودية بنسبة عالية جداً، ونعمل حالياً على إكمال النسبة تماماً حتى يتم تأمين الحدود كاملة، خصوصاً أن «حرس الحدود» استطاعت أن تصل إلى أعلى نقطة في جبال فيفا وحتى المراكز الحدودية التي تربطنا بقطاع عسير.«

ولفت إلى أن طبيعة الميدان وتنوع التضاريس وصعوبة الوصول إليها يمكن أن يسهم في دخول بعض الممنوعات، إلا أن الأمر اختلف اليوم عمّا كان عليه قبل 5 أعوام، إذ أصبحت الحدود أكثر أماناً، وجرى الانتهاء من بناء عدد كبير من أبراج المراقبة في مناطق حساسة مجهزة بكل حاجات رجال الأمن في البرج بما في ذلك الكاميرات الحرارية.

الجيش يساند حرس الحدود

أكد رئيس قسم الشؤون العامة الناطق الإعلامي باسم حرس الحدود في منطقة جازان العقيد عبدالله بن محفوظ، أن كتائب من الجيش السعودي تتمركز في أماكن استراتيجية داخل الحدود السعودية لمساندة حرس الحدود في حال تطلب الأمر، مشيراً إلى أن جهوداً بذلت خلال الأشهر الماضية لتحديد منطقة آمنة تفصل بين الحدود اليمنية والسعودية.

ولفت إلى أن لدى المراكز والقطاعات الحدودية أسماء المطلوبين أمنياً والمنتمين إلى الفئة الضالة ويتم تحديث البيانات باستمرار ولدى الدوريات استعدادات كافية للتعرف على المطلوبين .

وتابع» :رجال حرس الحدود لا يراقبون أو يمنعون التسلل فحسب بل يقومون بإجراءات كبيرة وخطيرة يمكن أن يكونوا ضحايا لها مثل مواجهة المتسللين المسلحين أو الذين يحملون أمراضاً خطرة والدواب المريضة، ورغم ذلك تقوم كـل المراكـز والقطاعـات ببـذل الجهود لتوثيق ذلك عملياً من خلال نظام البصمة والتصويـر والتحقيق وغير ذلك من الإجراءات التفصيليـة المجهدة، ومركز المعلومات يمكن أن يبين لنا أحدث المعلومات عن أي متسلل خلال ثوانٍ معدودة.«

وشدّد على أن الأوضاع حالياً آمنة تماماً ويجد رجال حرس الحدود دعماً كبيراً من القيادة.

وتشهد مراكز خلب والخوبة التي شهدت معارك مع المتسللين هدوءاً تاماً بعد نزوح سكانها وبقائها لفترة تحت مراقبة الجيش السعودي الذي قام بمسحها من كل القنابل والمتفجرات ثم وجهت إمارة منطقة جازان أمانة المنطقة بتهيئة مراكزها لعودة السكان إلى مساكنهم.

عوائق المياه الضحلة والشعب المرجانية

تواجه دوريات حرس الحدود المتمركزة في جزيرة فرسان (40 كيلو متراً عن مدينة جيزان)، مشكلات تعوق عملها من بينها المياه الضحلة والشعاب المرجانية.

وذكر القائم بأعمال قائد قطاع حرس الحدود في جزيرة فرسان المقدم سامي حبودل لـ«الحياة»، أن 7 مراكز بحرية و 9 نقاط تفتيش ودوريات بحرية وبرية تعمل في قطاع فرسان، تواجه بعض العوائق مثل المياه الضحلة والشعاب المرجانية ووعورة المساحات البرية مثل الجبال، مؤكداً أن مشروع وزارة الداخلية لتطوير حرس الحدود الجديد سيلبي الحاجة إلى الدعم بالمركبات والأجهزة الرقابية.

ولفت إلى أن نسبة المتسللين عبر جزيرة فرسان قليلة جداً نظراً لإحكام السيطرة على موانئها والبحر بين فرسان وجازان.

180ألف متسلل ومهرب خلال عام

ألقت دوريات حرس الحدود في منطقة جازان القبض على نحو 180 ألف متسلل ومهرب خلال عام واحد.

وأوضحت في إحصائية عن نشاطها خلال العام 1431هـ، أنها ضبطت 174599 متسللاً و 5090 مهرباً لـ24565 كيلو غراماً مواد غذائية و 18670 كيلو غراماً من الدقيق، و 28325 كيلو غراماً من شمة و 12365 كيلو غراماً من التنباك، و 3347 كيلو غراماً من الدخان، و 2288655 ريالاً سعودياً و 35249 رأس ماشية.

كما ضبطت دوريات حرس الحدود 68729 قطعة من الذخيرة و 201 أسلحة منوعة و 3 قنابل و 357 ديناميت، إضافة إلى 350 سلك تفجير ديناميت و603 زجاجات خمر و 2272735 كيلو غراماً من القات و 5985 كيلو غراماً من الحشيش، و 15539 حبة مخدرة وأكثر من كيلو ونصف الكيلو من الهيروين.

تنظيم زواج السعوديين .. مازالت الثغرات قائمة

المصدر: جريدة الرياض الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م - العدد 15712
http://www.alriyadh.com/2011/07/01/article646737.html

هيام المفلح

المشروع الذي أقره مجلس الشورى هذا الأسبوع بخصوص تنظيم زواج السعوديين من غيرهم يحمل في طياته نقاطاً إيجابية ، ربما على رأسها تحديد الفارق الزمني بين الزوجين على ألا يتجاوز 25 عاماً ، وهذا قد يراه البعض كبيراً ولكن نسبة إلى الفروق الشاسعة في الأعمار التي شهدتها بعض الزواجات الماضية يعتبر ولاشك مقبولاً . كما أنه من الجيد اشتراط الموافقة على الزواج أن يكون الزواج " متوافقاً مع الضوابط الشرعية، وخلو الراغبين بالزواج من الأمراض المانعة من الزواج، ومن أثر المخدرات ." وهذه الشروط ستمنع بعض المتلاعبين من عقد صفقات زواجات - خارجية - تظلم " بنات الناس " الأجنبيات وتمنع تورطهن في الزواج من المدمنين أو العاجزين أو المختلين عقلياً كما كنا نشهد ونقرأ سابقاً ..

وكنا نتمنى لو أن المجلس استطاع إقرار فقرة تنص على تحديد سن زواج البنات حتى لا يترك المجال لاجتهادات فردية قد تتغلب فيها المصالح الشخصية على حقوق البنات فتضيع .

هذا لا يمنع من الإشادة بتبني المجلس لموقف مرن حيال زواج السعودي أو السعودية من المولود أو المولودة لأم سعودية وأب غير سعودي ، فمن حق هؤلاء أن تكون لهم الأولوية في تسهيل الزواجات ، علماً أن مواطناتنا المتزوجات من غير السعوديين كنّ يأملن - ولن ييأسن - أن يحصلن لأولادهن وبناتهن على الجنسية السعودية ، حتى لا يعانون من التمييز في المعاملة بكل المجالات ، أسوة بما يحصل عليه أبناء السعوديين المتزوجين من أجنبيات .

فالذي يحصل أن أبناء هذه الفئة من السعوديات ، وإن نصت القوانين على أن يعاملوا معاملة خاصة كالسعوديين ، إلا أن التطبيق شيء والقانون شيء آخر ، فقد شكت لي إحدى المواطنات أن بناتها غير السعوديات يعانين الأمرّين في الحصول على قبول في مدرسة حكومية قريبة من بيتهم ، وذلك لتعنت المديرة التي تصر أن مدرستها من حق السعوديات فقط، ولا مكان فيها للأجنبيات ، علماً أن إحدى البنات تم قبولها بذات المدرسة العام الماضي - بعد نضال شرس من الأم - بينما رفضت المديرة قبول أختها هذا العام بذات المدرسة ، ومازالت البنت بلا مدرسة حيث لم ينفع مع المديرة نضال ولا يحزنون !

هناك معاناة أخرى - أرجو الالتفات إليها بقوة - لأن بنات الجاليات السعوديات المتواجدات خارج المملكة يعانين منها ، فحين يعود أهاليهن إلى المملكة ويستردون جنسيتهم السعودية ، تلاقي بناتهن وضعاً صعباً ، إن كنّ متزوجات من غير السعودي ، حيث تمنع من حصولها على الجنسية السعودية بينما كل أهلها أصبحوا سعوديين رسمياً ، بحجة أنها على ذمة زوج أجنبي .. أليس من حق بنت السعودي أن تحصل على جنسية والدها بغض النظر عن جنسية زوجها ؟ أليس في هذا ضمان وأمان لها وحماية لأولادها ؟

تكدس نزلاء السجون

المصدر: جريدة عكاظ السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م العدد 3667
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110702/Con20110702430618.htm

خالد ابو راشد

قرأت في صحيفة عكاظ مؤخرا موضوعا بعنوان (تكدس نزلاء السجون) وقطعا العنوان وحده يكفي عن الدخول في تفاصيل الموضوع وسبق أن كتبت ثلاثة مقالات بعنوان (سجن وجلد وضياع مستقبل) المقصود منها أنه جرت العادة على أن الغالبية العظمى من الأحكام التعزيرية تكون سجنا وربما سجن وجلد وما ينتج عن ذلك من ضياع مستقبل المحكوم عليه، في حين أن بعض المخالفات لا تستوجب السجن وخاصة إذا كانت مجرد شجار بدون إصابات أو سوء سلوك أو محادثة امرأة وخلافه، فهذه السلوكيات وإن كانت مرفوضة شرعا، إلا أن هنالك عقوبات بديلة يمكن تطبيقها كالعمل في مؤسسات الخدمة الاجتماعية مجانا لمدة من الزمن أو تقديم خدمات للمجتمع وأمثلة كثيرة الهدف منها الإصلاح، في حين أن عقوبة السجن دمار للمستقبل فتكون النتيجة ضياعا وليس إصلاحا على الرغم من أن المخالفة لا تستوجب أن تكون نتيجتها النهائية ضياع المستقبل. وطالبت بأن تكون تلك العقوبة البديلة إلزامية وفق معايير محددة، وها نحن الآن نواجه مشكلة أخرى للتوسع في تطبيق عقوبة السجن وهي تكدس نزلاء السجون وأنا واثق أن جزءا كبيرا منهم بسبب أحكام تعزيرية كان يمكن لها أن تأتي بعقوبات بديلة عن السجن حفاظا على مستقبل المحكوم عليه إن كانت مخالفته لا تستوجب السجن من المرة الأولى مما ساهم في أزمة تكدس نزلاء السجون خاصة لو علمنا أن المحاكم الجزئية تصدر يوميا أحكاما بالسجن والجلد الأمر الذي يؤدي فعلا إلى تكدس كبير للنزلاء في السجون، فأتمنى فعلا الأخذ بالعقوبات البديلة في المخالفات التي تستوجب عقوبة تعزيرية خاصة وأن عقوبة التعزير ليست قاصرة على السجن فقط.

التأشيرة الأمريكية وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م - العدد 15713
http://www.alriyadh.com/2011/07/02/article646819.html

د. مشاري بن عبدالله النعيم

إن بلدا مثل الولايات المتحدة ترى أن لها الحق أن تتعامل بعنجهية وتعالٍ كبيرين مع طالبي تأشيرة الدخول لأراضيها، وهي تنطلق من شعورها بأننا بحاجة إلى التعلم في جامعاتها، ولعل هذا هو الواقع، فهي تقول إما أن تتحملوا أسلوبي في التعامل أو ابحثوا عن مكان آخر فنحن لسنا بحاجة إليكم ولا نرغب أصلا في قدومكم إلى بلادنا مهما كانت الأسباب .

أن تقرر دولة ما من يدخل إليها من عدمه فهذا حق من حقوقها التي لا ينازعها عليها أحد أما أنها تعلق تصريح هذا الدخول دون أن تبدي الأسباب فهذا أمر يجب التوقف عنده كثيرا، فما يحدث لطلابنا الراغبين في الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية أمر مستغرب من دولة ترتكز على قيم حقوق الإنسان وتدعي أنها بلد الشفافية والوضوح بينما هي راسخة في البيروقراطية وعدم الاكتراث بحقوق الآخرين، فعندما تعلق الحكومة الأمريكية تأشيرة بعض الطلاب السعوديين لمدة تزيد على 6 أو 7 شهور دون أن تبدي اي سبب منطقي لهذا التأخير أو حتى تجيب على توسلات هؤلاء الطلاب الذين ينتظرون الفرج كي ترد عليهم سفارة وقنصليات الولايات المتحدة في المملكة إما بنعم أو لا، فهذا أمر يثير علامات استفهام كبيرة نتمنى من المسؤولين في السفارة توضيحها، فإما أن تعطيهم التأشيرة أو تقول لهم ابحثوا عن خيار آخر، لكن ما يحدث كل يوم، وهي معاناة يعيشها عدد كبير من ابنائنا، هي رد السفارة الامريكية بأن التأشيرة تحت الاجراء النظامي وأنه عليهم الانتظار، دون تحديد زمن محدد (مثل باقي السفارات الأخرى التي تحدد موعدا واضحا فإما إيجابا أو سلبا) بينما لا تكترث سفارة دولة الديموقراطية وحقوق الانسان بأحد ولا تكلف نفسها بأن تجيب على استفسارات المنتظرين ودون أن تفكر ولو لحظات في أن هذا التأخير يؤثر على مستقبل اشخاص كل ذنبهم أنهم فكروا أن يتعلموا في "أمريكا ."

المسألة هنا غير مبررة وغير واضحة، وأنا هنا أنطلق من تجربة شخصية فقد قدم ابني للحصول على تأشيرة للدراسة في أمريكا في نهاية العام الفائت وحتى هذه اللحظة لم يصل اي خبر عن هذه التأشيرة سوى قول ممثلي القنصلية وعبر الإيميل (لأنه لا يحق لأي إنسان الاستفسار عن تأشيرته عبر الهاتف) أن التأشيرة تحت الاجراءات النظامية. لقد طلبت شخصيا أكثر من مرة أن أعرف اسباب التأخير وهل هناك اي ملاحظات على الطلب وما إذا كان هناك تحفظات على الاسم ولم يكن هناك أي رد (رغم أن جميع أفراد الأسرة لديهم تأشيرة دخول لأمريكا). إنني أستغرب من هذا الصلف الزائد عن الحد، فكما ذكرت سابقا من حق الولايات المتحدة أن تقبل أو ترفض أن يدخل أحد ما إلى أراضيها لكن ليس من حقها أن تعلق الناس، خصوصا الراغبين في العلاج أو في الدراسة بهذا الشكل الغريب، لأن عدم الاكتراث هذا يتنافى مع أبسط حقوق الانسان التي تنادي بها امريكا لأنه من الأولى أن يكون هناك وضوح في التعامل مع طالبي التأشيرة ويمكن هنا أن تحدد مواعيد ثابتة (حتى لو كانت بعيدة أي أن تقول مثلا 6 شهور بحد اقصى لاستخراج التأشيرة (وبعدها يكون القرار واضحا سواء منحت التأشيرة أو لم تمنح .

إنني أفكر بجد في موضوع "التأشيرة الأمريكية" التي أصبحت تمثل عائقا لدى كثير من الطلاب لدينا، حتى بعد أن يمنح الطالب تأشيرة غالبا ما يكون لديه هاجس تجديد التأشيرة، فكم طالب وطالبة منعوا من الحصول على تأشيرة دخول لأمريكا بعد أن قضوا بضع سنوات في الدراسة هناك، وكم واحد اضطر لتغيير مكان الدراسة بسبب هذا الصلف الأمريكي غير المبرر. والحقيقة هي أننا نتحمل جزءا كبيرا من المشكلة لأننا نشجع ابناءنا على الدراسة في هذا البلد وكأنه لا يوجد بلد غيره، بينما كان من الأولى أننا نبحث عن خيارات ونفتح مجالات جديدة للدراسة في بلاد أخرى والأهم من ذلك أن نبدأ بتطوير برامجنا الدراسية في جامعاتنا المحلية لأن المستقبل يجب أن يكون في تطوير التعليم المحلي لا الذهاب للخارج من أجل الدراسة .

إن بلدا مثل الولايات المتحدة ترى أن لها الحق أن تتعامل بعنجهية وتعالٍ كبيرين مع طالبي تأشيرة الدخول لأراضيها، وهي تنطلق من شعورها بأننا بحاجة إلى التعلم في جامعاتها، ولعل هذا هو الواقع، فهي تقول إما أن تتحملوا أسلوبي في

التعامل أو ابحثوا عن مكان آخر فنحن لسنا بحاجة إليكم ولا نرغب أصلا في قدومكم إلى بلادنا مهما كانت الأسباب. هذه النظرة الاستعلائية موجودة ولا يمكن لأحد من العاملين في قنصليات وسفارة الولايات المتحدة في المملكة أن ينكرها.
على أنني لا أعلم أن هذه الرؤية صحيحة أم لا، لأنه على سفير الولايات المتحدة أن يصحح هذه الرؤية وأن يعمل على تغيير هذا الشعور العام لدى السعوديين (حتى أولئك الذين حصلوا على تأشيرات بشكل اسرع) بأن سفارة الولايات المتحدة تعاملهم معاملة سيئة دون اي مبرر لذلك، فالكل متهم حتى يثبت براءته .
إنني أكرر سؤالي لسفير الولايات المتحدة في المملكة عن المبررات التي تجعل تأشيرات الطلاب تتأخر دون تحديد نهاية واضحة للطلب، وهذه الأسئلة تنطلق من الحرص على مصلحة ابنائنا وبناتنا، لأنه من غير المنطقي أن يكون الطلب مفتوحا دون نهاية وأنه يأخذ 7 شهور دون أن يكون هناك اي ملاحظات أو استفسارات من القنصلية ومع ذلك يكون الرد أن الطلب تحت الاجراء النظامي، أود من سعادة السفير أن يوضح ما هو هذا الإجراء النظامي حتى نطمئن، فنحن لدينا استعداد أن ننتظر 7 شهور أخرى، طالما أننا نعرف هذه الإجراءات التي يبدو أنها سرية جدا وكأنها أحد الأسرار الحربية التي لا يمكن البوح بها .
إجراءات الحصول على التأشيرة واضحة في كل بلاد العالم ومن حق طالب التأشيرة أن يعرف متى سيحصل على هذه التأشيرة أو متى سيتم البت في طلبه، ولعلي أعيد وأكرر مرة أخرى أن هذا من أبسط حقوق الإنسان، فأتمنى أن تقف سفارة الولايات المتحدة مع هذه الحقوق، وأنا على يقين أن سعادة السفير وغيره من العاملين في السفارة والقنصليات يعون أهمية بناء جسور من الثقة لدى السعوديين كي يستعيدوا تلك الصورة الزاهية التي كانت في أذهانهم عن بلد الحرية والديموقراطية.

مأساة الطفل أحمد مع حضانة الطفل

المصدر: جريدة الرياض الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م - العدد 15714
http://www.alriyadh.com/2011/07/03/article647047.html

ناصر الحجيلان

فُجع المجتمع حينما سمعنا قصة الطفل أحمد الغامدي (أو إياد كما كان اسمه في السابق) الذي قتلته زوجة والده بكل وحشية في دورة المياه بضرب رأسه الصغير على البلاط عدة مرات ثم أجهزت عليه بعصا حديدية، وفقًا لما طالعتنا به صحيفة الوئام الإليكترونية وغيرها من الصحف السعودية الإلكترونية والورقية بعد ذلك .

قصة الطفل أحمد، الذي لم يتجاوز الأربع سنوات، أخذت مراحل شدت معها قلوب الناس وعقولهم فالقصة بدأت على أنها قضية اختطاف، ففتحت الباب للمساعي الإنسانية على النطاق العام والجهود الأمنية بشكل رسمي في البحث عن الطفل؛ وقد وضعت مكافآت مالية لمن يدلي بأي معلومة عن مكان وحال الطفل. ولم يكن وقتها أحد قد فهم حقيقة العائلة المفككة التي كان يعيش فيها هذا الطفل. ولكن بعد ذلك تبين أن والده قد طلق أمّه منذ قرابة الأربع سنوات، أي منذ كان عمر هذا الطفل بضعة أشهر وهو في رعاية سيدة غريبة تزوجها والده فيما بعد. وتوالت الأخبار من جهة الأم الحقيقية، فتحدثت عن معاناتها في المطالبة بأبنائها ومشكلاتها الشخصية في زواج وطلاق آخر، ثم بدأ تراشق الاتهامات بين الأم والأب عبر الإعلام لدرجة أن الكثيرين عابوا على والد الطفل تواجده النشط على الإنترنت للتعليق حول موضوع اختفاء ابنه بينما المتوقع أن يكون في موجة البحث عن فلذة كبده. وجاء آخر تطورات هذه القصة في اكتشاف مقتل الطفل الذي بررته القاتلة بأنه كان يتعبها لشقاوته !

الحقيقة أن هذه القصة المؤلمة بكل المقاييس ليست الأولى من نوعها في مجتمعنا؛ فقد ذهب ضحية انفصال الأب والأم الكثير من الأطفال، ممّن تعرضوا لاعتداء نفسي أو جسدي، أو حتى أقله معاناة عاطفية أثرت في تركيبة شخصياتهم وحدّدت الكثير من معطيات مستقبلهم بمجرد فقدانهم لصمام الأمان وهو العائلة المتماسكة. وليست قصة الطفلة " بلقيس" أو "غصون" ببعيدة عن أذهاننا فقد تعرض أمثال هؤلاء الأطفال لإعاقات عقلية مستديمة، وبعضهم فقد حياته؛ وذلك كونهم وضعوا في ذمّة شخص غريب عنهم أو غير كفؤ .

ومع تكرار هذه المآسي إلا أن المجتمع لازال يسمع عن قصص حضانة للأطفال لغير الأكفاء، فمثلا يأخذ الأب الأطفال وهم لازالوا في سنّ رعاية، ويرمي بهم عند سيدة تزوجها بعد ذلك؛ ويطلب منها أن تحبهم وتحنو عليهم متناسيًا أنها غريبة عنهم، وهي في الغالب لاترى فيهم سوى وجه غريمتها؛ فتنكّل بهم وتتمنى أن يختفوا من أمامها. وقد يكون الأمر ذاته في بعض الحالات حينما يبقى الأطفال مع أمهم التي تتزوج رجلا غريبًا عنهم، ومع أن هذا الرجل ليس لصيقًا بالطفل مثل المرأة، فإن ضرر زوج الأم قد يكون في الأغلب من الناحية النفسية من سباب وشتم وتحقير، وفي بعض القصص قد يتطوّر ذلك إلى اعتداء جسدي أو جنسي حسب الحالة النفسية والعقلية للرجل .

والمعقد في الأمر أنه لايمكن التعميم دائمًا، فليس كل أم تستحق أن تكون أمًا فتستحق أن يوكل إليها أمر العناية بأبنائها، فكم من أم مفرطة أو أنانية تنسى عواطفها في حالة لاحت لها فرصة زواج أو خلافه. والشيء ذاته مع بعض الرجال الذين لايمكن أن نقول إن كل من بلغ منهم قادر على أن يفتح بيتًا ويصبح زوجًا وأبًا؛ فهذه مسؤولية كبيرة وليست لعبة يدخلها من باب تكملة الواجهة الاجتماعية فحسب. وعند حصول الانفصال، قد يستخدم أحد الأبوين الأطفال سلاحًا للتنكيل برفيقه فيحرمه منهم لتعذيبه وليس حبًا فيهم؛ وهنا مصيبة أخرى .

وعند التفكير بقوانين أكثر صراحة لتنظيم الحضانة في المجتمع، فلابد من النظر إلى الشخصين بطرق أكثر دقة لمعرفة أيهما أجدر بالحضانة؛ فإذا كان الأصل أن الحضانة للأم بالنسبة للأطفال، فإنها تفقد هذا الحق إذا ثبت عليها ما يكشف عن اختلال شخصيتها سواء من سلوكها أو تفكيرها. كما يسقط الحق عن الأب إذا ثبت أنه غير قادر على رعاية الطفل، ويكفي أن يكون مشغولا عنه. وهنا لابد من التفكير بأطراف أكثر حيادية بالنسبة للأطفال مثل الأجداد .

وتوجد قوانين شرعية في هذا الخصوص، لكن الظلم في مثل هذه المواقف يحصل حينما تدخل بعض الاعتبارات أو التدخلات التي لاتجعل الصورة واضحة أو متوازنة. وينبغي أن توضع أولوية للتفضيل بين الأجداد، فإذا أعطيت الحضانة

للأجداد من جهة الأم، فهذا يتيح لأمّهم زيارتهم والعناية بهم، وكذلك يمكن للأب ترتيب الزيارة والاهتمام، بينما لو كان الطفل لدى جدته من أبيه فقد تتعذر الزيارة على الأم لاعتبارات اجتماعية .ولابد من مراعاة القدرة الجسدية للجد أو الجدّة، وفي كل الحالات، فالأجداد أولى من الأبوين في الاهتمام بأحفادهم، لأن لديهم الوقت والحب الصادق .

ومن المهم ألا تُعطى الحضانة لأي طرف كان على وجه الإطلاق دون متابعة لتغيرات الأوضاع؛ لأن الأهلية، وبالتالي الأحقية، مرتبطة بشروط يجب أن تكون واضحة ودقيقة ويمكن التثبت منها بشكل دوري. فقد تتغير حال الحاضن من مؤهل إلى عاجز عن العناية بالطفل لتغير في الصحة أو العمل أو السفر أو خلافه. وهنا تبرز أهمية وجود جهة حكومية متخصّصة بالاهتمام بأمور الأطفال في مثل هذه العوائل المفككة؛ بحيث يكون هناك فريق مكون من حقوقيين وأخصائيين نفسيين وتربويين وأطباء يمكن لهم زيارة الطرف الحاضن بشكل دوري ومفاجئ والتحقق من المسكن والعناية بالطفل وحالة الطفل الجسدية والنفسية. ويمكن عمل مقابلة للطفل حتى يتعرف المختصون إن كانت هناك أمور سيئة تحصل للطفل مثل الاعتداء أو خلافه، كما أن هذه الجهة يمكن لها التواصل مع مدارس الأطفال لأخذ تقارير عن المستوى الدراسي والحالة النفسية للأطفال، وإن كانت هناك مشكلات معينة يمكن لهم التدخل لحلها خصوصًا تلك التي لها علاقة بالوضع الاجتماعي للطفل .

وسنكمل في الجزء الثاني من هذه المقالة، الحديث عن الجهات المعنية بمصلحة الطفل وفق القوانين في عدد من البلدان، للأخذ بأفضل ما فيها، ومحاولة الاستفادة منه بما لا يتعارض مع الإسلام.

قتل الطفولة : من المُتسبب ؟!!

المصدر: جريدة المدينة الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م العدد 17601
http://www.al-madina.com/node/313294

د . محمد عثمان الثبيتي

أحدثت قصة الطفل أحمد الغامدي بدءاً من اختفائه وانتهاءً بوجوده مقتولاً ـ في أبشع صورة يمكن أن يتخيلها العقل ـ أكثر من علامة استفهام حول الممارسات التي تواجه الأطفال سواءً أكان ذلك إيذاءً نفسياً أم اعتداءً جسدياً أم حرماناً تعليمياً ، والمؤلم في هذا كله أن المُتسبب فيها هم من كان يُؤمل فيهم منْحه كل المتضادات لتلك الممارسات السلبية.

ملف مؤرق كهذا يجب أن يُفتح بكل موضوعية بعيداً عن الإسقاطات الجوفاء المُنادية بأن هذا حق من حقوق الأسرة ليس لأي أحد التدخل فيه ؛ لأن الوقائع التي بدأت تبرز على سطح المشهد الاجتماعي مؤشر خطير على فقدان الأهلية لبعض الأسر في القيام بدورها الطبيعي تجاه أطفالها ، الأمر الذي يعني أننا أمام تحديات لا يُستهان بها لمعالجة هذا الوباء الذي بدأ ينخر في جسد الطفولة ، ويُكسِّر نظرتها البريئة تجاه الحياة ، ويُحطِّم طموحاتها المستقبلية ، ويئد آمالها في مهدها.

إن البدء في دراسة هذه الظاهرة ـ علمياً ـ مطلبٌ حتميٌ للوقوف على مُسبباتها ، ومعرفة دوافعها ، بهدف وضع الحلول السليمة لها ، في خطوة أولى للحد من انتهاك حُرمة الطفولة ، وضمان عدم تعاظمها ، لكي لا نفقد المزيد من الطاقات البشرية التي من المُحتمل أن تقود مُجتمعها في المُستقبل ، ناهيك عن أن الحفاظ عليها من أبسط مُتطلباتها كفئة لها حقوق بعيداً عن أي اعتبارات أخرى ، وعدم إحالة الدافع لارتكاب مثل هذه الجرائم مباشرة إلى الإصابة بالمرض النفسي أو أنه تحت تأثير مُسكر أو مُخدر ـ مع وجاهة هذين السببين واحتمال توافرهما ـ إلا أننا حملناهما الكثير في تبرير ما يُرتكب من جرائم ، وهذا يُعطي الجاني أملاً في أنْ يجد له مخرجاً للنجاة من العقاب الدنيوي ، وتناسى أن العقاب الأخروي أشد وأمضى.

لقد أكدت الحادثة المُفجعة جانباً عدوانياً لدى بعض الأشخاص ، قد تعود إلى ترسبات ماضوية وانعكاسات لواقع كان يعيشه ، أو انتقاماً من شخص أو ردة فعل لحالة خاصة ، لكن الأدهى والأمَّر أن تصدر مثل هذه الجريمة من حواء التي يكتنز قلبها عاطفة على الكبير قبل الصغير ، وتتميّز كينونتها بالتضحية والإيثار ، وتتداح رقتها على متن الزمن لترسم للحياة إطاراً جميلاً لا يقدر على خَطه سواها ، مؤلم جداً أن تتحول طبيعتها الأنثوية الحنونة إلى شخصية عدوانية متوحشة تُصفي حساباتها مع شغب الطفولة بالموت ، لا والموت المُخطط له.

وقع هذه الجريمة يختلف عن أن أي جريمة أخرى ؛ لسبب بسيط يعود إلى أن المجني عليه طفل ـ لا حول له ولا قوة ـ والجانية زوجة أب ـ من المُفترض أن تكون في مقام الأم ـ وبين ضعف الطفل وتجبُّر الزوجة نُطالب بأن يكون العقاب تعزيرياً من جنس العمل ؛ لكي تطمئن الأنفس الغضة على نفسها ، وترتدع الأنفس الجبّارة عن ممارسة طيشها الجنوني ، وإبراز حقدها الدفين على حساب براءة الطفولة.

نساء مضطهدات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م العدد 3669
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110704/Con20110704431049.htm

خالد الغنامي

«نساء مضطهدات» هو اسم الكتاب الجديد للدكتورة موضي الزهراني، وهو عبارة عن بحث نفسي – اجتماعي يستعرض قصص عشر من النساء السعوديات في عشرة فصول، ومقدمة تستعرض أوجه العنف الذي تتعرض له المرأة وأسباب رضاها بالعنف وخطوات مقترحة تؤدي لرفض العنف والخروج من قمقمه. كل واحدة من هؤلاء النساء العشر لها قصة طويلة حزينة مع ظلم الرجل واضطهاده ومعاناة المرأة مكسورة الجناح مع زوج مدمن للمخدرات أو أب يريد أن يستأثر بمرتبها أو أخ جاهل يحبسها ويعذبها لأسباب لا يقرها عقل ولا دين. تستعرض الباحثة في أسلوب روائي دقيق الوصف حياة هؤلاء النسوة العشر والتجربة التي عشنها مع الاضطهاد. ثم تعقب على القصة بتحليل نفسي لشخصيات القصة ونقاط الضعف في موقف الضحية، ثم تقدم تجربتها في مجال حماية المرأة بصورة إرشادات تحتاجها المرأة المضطهدة، فتبين أن حب المرأة لزوجها مدمن المخدرات وصبرها العقود المتتابعة على ضربه لها وإهانته لها ليس هو التعبير الصحيح عن المحبة. وأن الفعل الواجب هو اللجوء لأجهزة الدولة ودور الرعاية ومراكز علاج مدمني المخدرات. فالمدمن لا يملك مجرد القدرة على تقدير التضحيات التي تراق من أجله، ربما يشعر بذلك بعد معافاة الله له مما هو فيه، أما وهو في حالته تلك، فلا بد من الحلول القاسية التي سيقدر قيمتها فيما بعد. الخوف هو أحد العوامل الأساسية في معاناة هذه الشريحة من النساء، والذي ترى الباحثة أنه لا خيار أمام المضطهدة إلا مواجهته مبكراً من أجل نفسها ومن أجل أطفالها، خصوصاً وأنها في النهاية ستتغلب عليه مع مضي العمر وذهاب الشباب والقدرة على الخروج من حياة البؤس لخيار أفضل. كما أنه لم يفت الباحثة أن تسوق قصة واحدة للمرأة «الأنموذج» التي صرخت في وجه الاضطهاد باللجوء لمؤسسات الدولة والمحاكم التي أنصفتها من الظلم. في ختام البحث هناك تدوين لأسماء وعناوين الجهات الحقوقية السعودية التي يمكن أن تلجأ إليها المضطهدة، مما يشي بنية صادقة لدى الباحثة في تخفيف معاناة من عاشت معاناتهن، وهذا البحث قدير حقيقة بأن يدعم وينتشر بين صفوف النساء لما فيه من توعية كبيرة للنساء بحقوقهن ودخول في التفاصيل الدقيقة والمطبات الصعبة التي قد تواجهها المرأة وكيفية الخروج منها بأخف الأضرار.

مجرم جدة وزواج القاصرات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م - العدد 15715
http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647457.html

عبدالله بن بخيت

قرأتُ عما سمي بالذئب في جدة. ذاك الرجل الذي يختطف صغيرات السن ويفعل بهن الفاحشة. هذه الحادثة هي هدية من السماء للمجتمع السعودي. أحداث في التاريخ الاجتماعي رغم ما فيها من ألم ومأساة إلا أنها تنطوي على دروس لا تنسى .

في زمن مضى نسمع أن هذه الحوادث تجرى في أمريكا وبريطانيا والسويد ولكنها لا تحدث عندنا. ما الذي تغير؟ هل أفسدت الفضائيات الناس أم أفسدتهم الإنترنت أم الجوالات أم السفر إلى الخارج؟ لماذا يحدث هذا الآن ولم يكن يحدث في الماضي؟ إنه التعتيم يا أخي. كان إعلام الصحوة يقوم على أننا أخيار والآخرون أشرار. اشتغال الصحافة السعودية اليوم في مهمتها الأساسية كشف عن الحقيقة. نحن بشر مثل الآخرين .كل إنسان شريف شعر بألم الجريمة وأن المعتدى عليهن بناته. انتقلت التجربة والتصقت في وجدانه .

الدرس الأول يكشف لنا عن قيمة حرية الصحافة، أما الدرس الثاني الأخطر فهو علاقة هذه الجريمة بزواج القاصرات. ترى ما الفرق بين مريض جدة هذا، وبين الراغبين في الزواج من القاصرات؟ رجل يتزوج فتاة عمرها ثماني سنين. إذا نزعنا عن كليهما الأبعاد الثقافية والجريمية لرأينا أن كليهما يريد أن يمارس الجنس مع طفلة. وأن كليهما يعاني من شهوة لا يشبعها إلا الاعتداء على الطفولة. افترقا في وسيلة الوصول إلى إشباع هذه الشهوة لكنهما لا يختلفان من حيث البنية النفسية. مريض زواج القاصرات أكثر حذراً وذكاء أو أقل تهورا. دخل على المجتمع من بوابة التخلف الواسعة. قرر إرضاء شهواته المريضة مستغلا وقوف بعض الأنظمة والسياقات الاجتماعية في صفه. بينما رجل جدة الذي يخطف الأطفال ويفعل فيهن الفاحشة يعرف حقيقته الإجرامية أو ربما لا يملك القدرة على الدخول في تعقيدات الزواج أو لا يملك القدرة على إدارة شهواته بالمستوى الذي يجعله يدفنها في عفن التخلف بطريقة نظامية. الفرق بين الاثنين فرق شكلي فقط. زوج القاصرة قرر أن يلبي نداء شهواته بدعم من قوى الظلام في البلاد ويرضى بالقليل، ومجرم جدة قرر أن يرضي شهواته ولكنه كان طامعا في الكثير .

من يضمن أن ذاك الرجل الذي تزوج القاصرة علناً لم يفعلها من قبل سطوا واعتداء؟ !

نعرف طبيعة المجتمعات المحافظة. لا تريد الفضيحة. إذا كان القدر فتح لنا ملف مريض جدة فلماذا لا نعيد فتح ملف كل الذين تزوجوا قاصرات والتحقيق معهم عن أي سوابق في هذا الاتجاه. الجريمة ضد الأطفال يجب أن تلاحَق إلى آخر يوم في حياة المجرم .طالما أن هذا الرجل أو ذاك يملك الشهوة المريضة ليس بالضرورة أن ينتظر حتى يحققها بالطرق التي يساعده عليها المتخلفون أو المرضى من أمثاله. لابد أن في حياته تجربة(ولو عابرة) يجب البحث عنها وعقابه عليها .

تقدم رجل في الأربعين من العمر إلى المحكمة في أمريكا متهماً رجلاً في الستين بالاعتداء عليه جنسياً عندما كان طفلًا. احتج الستيني بأن هذه الحادثة لها أكثر من ثلاثين سنة. فقال له القاضي: المعتدي على الأطفال يتحمل وزر جريمته حتى آخر يوم في حياته .

إذا أردنا أن نستفيد من هذه الهدية التي أرسلها لنا الرب فعلينا فتح ملفات كل الرجال الذين تزوجوا قاصرات والتحقيق معهم للبحث في ماضيهم.

الحياة
AL HAYAT

الحضانة في السعودية ... ملف شائك

المصدر: جريدة الحياة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284646

جمال بنون

لو كنت مسؤولاً عن ملف التحقيق لمقتل الطفل أحمد الغامدي الذي قتلته زوجة الأب، الحادثة التي هزت المجتمع السعودي لبشاعتها، لضمنت اسم مركز الشرطة الذي ظل (من دون قصد) يماطل الشكوى التي رفعتها أم الطفل المطلقة من أجل الحصول على حضانة ابنها وظلت تراجع إدارة الشرطة من أجل يستمعوا إلى استغاثتها أو يساعدوها، بدلاً من »التطنيش« أو عدم الاكتراث، بل حتى عدم تقديم المشورة. ولكنت طالبت أيضاً بالتحقيق مع الجهات الأخرى التي لجأت إليها الأم المكلومة لتحصل على حضانة أبنائها بعد أن تزوج الأب امرأة أخرى. وكل هؤلاء أعتبرهم شركاء (من دون قصد) في مقتل الطفل أحمد الغامدي. أسأل الله أن يربط على قلب والدته ويعوضها خيراً، وتعازينا إلى إخوته.

أعدت قراءة تصريحات خال الطفل «يحي البارقي» الذي كان يتحدث بلسان أخته أم أحمد، وجدت في حديثه حالة من الإرهاق والتعب من شدة الحزن نتيجة إهمال بعض الجهات الاستماع إلى مناجاة أمه من أجل أن تحصل على الحضانة، وحسب ما نشر يقول البارقي» :والدة أحمد طالبت بحضانته أكثر من مرة، وذلك بتقديم شكاوى متعددة في قسم شرطة السلامة.

إلا أن قسم الشرطة لم يعر شكاواها أي اهتمام، كما أن شقيقته لم تدخل المحاكم ولم يصدر لها حكم من المحكمة. ويضيف أن شقيقته المكلومة كانت تريد حضانة أطفالها وتسعى جاهدة للحصول على حضانتهم ولكن الأقدار اقتضت أن نشهد هذه النهاية. وبيّن أن شقيقته ربة منزل تحمل مؤهل المرحلة المتوسطة وأن أطفالها لم يزوروها مطلقاً طوال فترة تواجدهم مع والداهم وزوجته، ولم تكن تعرف عنهم أي شيء. وأشار إلى أن والدهم أخذهم عنوة من الأم .«

انتهى كلام خال الطفل المغدور، لكن ملف القضية يجب أن يكون مفتوحاً، يجب أن نعترف بأن الزوج متسبب (من دون قصد) في هذه الجريمة البشعة، فقد أراد أن يعاقب طليقته بحرمانها من مشاهدة أطفالها، ومهما صوّر للآخرين أن زوجته كانت تحب أطفاله وأنها كانت تتصدق يوميا خلال فترة اختفائه، وأن الطفل أحمد تربى في أحضان زوجته .يجب أن نعترف بأن لا أحد يستطيع أن يمنح الطفل الدفء الحقيقي والعناية والاهتمام كما تعطي الأم ابنها، أنا لا ألوم كل زوجات الآباء فمنهن من ضربن مثالاً للأمومة الصادقة في التفاني والإخلاص.

قضية الطفل أحمد تفتح ملف الحضانة في السعودية؛ فهذا الملف شائك منذ سنوات طويلة ومعلق في المحاكم، وكثير من قضايا الطلاق لا تزال تتنقل ملفاتها في أروقة المحاكم من دون جدوى ما بين كسل القضاة وتعاطفهم مع الأزواج مع عدم إلزامهم بإكمال كل الأوراق المتعلقة بالطلاق بين الطرفين ونظرتهم القاصرة تجاه القضايا الأسرية، ولهذا يتهرب كثير من الآباء والأزواج من الالتزام بالمصروف الشهري وفق القواعد الشرعية وحق الحضانة للأم، فمعظم حالات الطلاق في المحاكم أو الشرطة لا يتم تنفيذها بالشكل الصحيح، ولهذا تبقى عالقة بين الطرفين فتكون نتيجتها إما أن يضيع الأبناء وسط خلاف الزوجين، فيتلقفهم أصحاب الفكر الضال والمتشدد ومروجو المخدرات والسلوك غير السوي، فنسهم بذلك في خلق جيل قاعدته هشة، ضائعة حقوقه مسلوبة إرادته، لا يجد من يرشده أو يخطط لمستقبله، تائه ما بين أمه وأبيه المنفصلين وأخواته من أمه أو من أبيه، أمام حالات الطلاق المرتفعة في السعودية التي تصل الى70 حالة يومياً وهو رقم مرتفع ومخيف، ويهدد الأمن الأسري والاجتماعي في السعودية، ويدعم هذا غياب المسؤولية الاجتماعية من قبل الجهات الحكومية في ظل عدم وجود ضوابط وقوانين تنظم عملية التعدد والحقوق الكاملة والمسؤولية لكل طرف، فكل القوانين لدينا في المحاكم تهتم بشأن الطلاق إذا تقدم الرجل، تنتهي خلال يوم أو أسبوع، وإن تقدمت المرأة لطلب خلع ماطلت المحكمة أشهر وقد لا تنتهي لسنوات، حسناً؛ خلال فترة النظر في القضية، هل كلفت الجهات المعنية لمتابعة حال الأسرة والأطفال كيف يتم التعامل معهم، وما هي أحوال هذه الأسرة، لا أشك أن مثل هذه البيوت تتحول إلى كرة لهب بين طرفين، الأطفال هم الضحية. من بين القضايا العديدة التي تمتلئ بها محاكمنا.

أذكر لكم قضية موجودة في محكمة جدة لسيدة سعودية تطلقت منذ عدة سنوات يعيش ابنها معها، إلا أن قضية الحضانة أوقفت الكثير من أعمالها، فالأب يرفض الاعتراف بابنه ولا يرغب في تسهيل مهمة إجراء استخراج شهادة ميلاده، والقضية منذ سنوات والطفل كبر وهو الآن في سن الدراسة والدته غير قادرة على أن تدخله المدرسة، كما أنها لا تستطيع أن تعالجه نظرا لكونه لا يحمل هوية أو بطاقة رسمية تثبت هويته، وعلى رغم أن الأم تعيش في مدينة أخرى، فإنها تأتي لحضور الجلسات إلى جدة، ومع ذلك طليقها لا يحضر، ويماطل مستغلاً موقعه الاجتماعي كمسؤول حكومي! أوردت هذه القصة فقط لتروا أن المناصب تلعب دوراً كبيراً في تعطيل وتضييع الحقوق.

قضايا الطلاق لا تنتهي في أي من المجتمعات الحضارية البشرية، إنما تتطور إدارات المحاكم والجهات المتعلقة بشكوى الطلاق، نحن بحاجة إلى وزارة أو جهة حكومية تتعلق بالأسرة والطفل، لأن الطفل والأسرة هما عمود المجتمع وكيانه الحقيقي وبه تبني الدول مستقبلها وخططها ومن دون الأسرة واستقرارها، لا قيمة لأي منجز حضاري أو اجتماعي .إذا كانت الأسرة مفككة وغير قادرة على التخطيط .

أسهمت هذه الحالة في ارتفاع معدلات الجريمة والعنف الأسري، واعتداء المحارم. في الدول المتقدمة توجد وزارة للأسرة والطفل تعنى بكل شيء فيما يتعلق بحياته ومستقبله، كما أنها تسهم في تحسين أحوال الأسرة ومعالجة المشكلات بالتعاون مع الجهات الحكومية.

قتل الأطفال وقانون الحضانة!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م العدد 3670
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110705/Con20110705431276.htm

خلف الحربي

بين فترة وأخرى تطالعنا الصحف بأخبار جرائم بشعة يكون ضحاياها أطفالا عاشوا في أسر فككها الطلاق، ويطول الجدل بين الناس حول مسؤولية زوجة الأب أو زوج الأم أو الوالدين الأصليين عن هذه الجرائم البشعة، بالنسبة لي أرى أن السبب الدائم في حدوث أغلب جرائم العنف الأسري هو غياب مدونة الأحوال الشخصية وبقاء قضايا الطلاق معلقة في المحاكم لسنوات طويلة.

ومن الغريب حقا أن أغلب المحاكم في الدول الإسلامية تحكم بين الناس استنادا إلى قوانين وضعية ولكنها تملك قوانين للأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة الإسلامية تنظم مسائل حضانة الأطفال والنفقة، بينما محاكمنا التي تحكم بين الناس بالشريعة الإسلامية مازالت تقاوم وجود قانون واضح للأحوال الشخصية وترك الأمر برمته لتقديرات القضاة، وقد تمر سنوات طويلة دون أن يصدر حكم يحسم مسألة الحضانة أو يلزم الرجل بدفع نفقة لمطلقته، ما أنتج أوضاعا اجتماعية في غاية التعقيد وهي أوضاع بخلاف أنها غير إنسانية فإنها لا تتفق إطلاقا مع مقاصد الشريعة الإسلامية!.

لا أعلم سر تأخر إقرار قانون الأحوال الشخصية رغم أن وزارة العدل شاركت عبر خبرائها في إقرار النظام الخليجي الموحد للأحوال الشخصية الذي يعرف باسم (وثيقة مسقط)، ولكنني أعرف العديد من القصص التي تدمي القلب بسبب غياب مثل هذا القانون؛ ففي إحدى المرات روت لي إحدى المعلمات في رسالة مطولة قصصا تراجيدية لأمهات يحضرن إلى مدرستها ويتوسلن إلى الحارس وإدارة المدرسة كي يشاهدن بناتهن اللواتي حرمن من رؤيتهن لسنوات، وأن المشهد غالبا ما ينتهي بالأحضان الطويلة والنحيب المتواصل حتى تطال عدوى البكاء بقية المعلمات والطالبات اللواتي يخشين أن يواجهن مثل هذا المصير المظلم في يوم من الأيام!.

وفي رسالة أخرى تروي إحدى السيدات كيف طرد طليقها ابنها إرضاء لزوجته وتركه يهيم على وجهه في شوارع ينبع في الثانية صباحا، ولم تستطع أن تفعل شيئا وهي في جدة سوى الاتصال بالشرطة الذين تعاطفوا معها ونجحوا في إقناع الأب باستعادة ابنه كيلا يتعرض لمكروه.

مثل هذه القصص المؤلمة هي التي تنتج شخصيات معقدة وتتسبب في حدوث جرائم بشعة، مثل هذه القصص المؤلمة لا يمكن الحد منها إلا بوجود قانون واضح للأحوال الشخصية مثل سائر الدول الإسلامية، فقد لا يرى القاضي مشكلة في تأجيل الحكم في قضية حضانة الطفل لثلاث أو أربع سنوات ولكنها مدة كافية تماما كي يحترق قلب الأم حتى يتفحم!.

الحياة
AL HAYAT

قيادة السيارة... حق اختياري

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284901

حسن بن سالم*

مضى أكثر من ست سنوات ولم نشهد من حينها بحثاً أو مراجعة للموقف الشرعي من قضية قيادة المرأة السيارة! على رغم الضرورة والحاجة الملحة في مراجعة وإيضاح الموقف الشرعي والتي كان من المفترض أيضاً أن تكون سابقة لذلك الوقت، ولعلي أشير هنا إلى ما ذكره مدير إدارة البحوث والدراسات في مجلس الشورى الدكتور حمد العسعوس حين قال: كنا في زيارة لبلجيكا بمعية وفد من مجلس الشورى برئاسة رئيس مجلس الشورى آنذاك وعضو هيئة كبار العلماء الشيخ محمد بن جبير - رحمه الله – وأثيرت قضية قيادة المرأة السعودية السيارة، وحينها اندفع أحد أعضاء المجلس ضد مبدأ قيادة المرأة، وبرر موقفه بأن هناك فتوى صادرة من هيئة كبار العلماء بتحريم قيادة المرأة السيارة، فرد عليه الشيخ ابن جبير قائلاً: فتوى التحريم لم تصدر عن هيئة كبار العلماء. وإنما أصدرها عالم واحد، وكانت عبارة عن ردة فعل للمظاهرة التي حدثت في الرياض وأضاف قائلاً بأن ركوب المرأة بمفردها مع السائق الأجنبي أخطر عليها من قيادتها السيارة بنفسها.«

وهذا الرد المعتدل العقلاني من الشيخ محمد بن جبير يدل على عدم إلزامية المجتمع السعودي بفتوى فردية صدرت في ظروف معينة لها أحكامها وظروفها الخاصة بها، وكذلك أنها لم تكن صادرة من أعلى مؤسسة دينية في المملكة، بحيث تبقى تلك الفتوى أو غيرها من الفتاوى الممانعة والمحرمة للقيادة المرتبطة بوقت وظروف معينة تظل في نهاية الأمر فتوى يجوز مخالفتها، ويجوز أن تتغير مع الزمن بتغير الظروف التي أملتها على هذا العالم أو ذاك! اللافت هنا هو أن أعداداً كبيرة من عامة أفراد المجتمع رجالاً ونساء لم ينتظروا سنوات لحسم الموقف الشرعي من هذه القضية، بل هم أدركوا بعقولهم أن السيارة ما هي إلا مجرد وسيلة نقل إلى جانب وسائل النقل الأخرى، وليست أكثر من ذلك ليتم تحريمها، وأدركوا من واقع مشاهدتهم أن قيادة المرأة السيارة هو أمر ممارس في جميع الدول العربية والإسلامية التي يتشاركون معها في الدين والعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية ومن غير تمييز بين قيادة الرجل أو المرأة لها، ولاحظوا أن المرأة قادرة على أن تجلس خلف مقود السيارة من دون أن تتخلى عن حجابها وعن لباسها المحتشم، وأن التجارب الشخصية التي تسنت لكثير من العوائل السعودية المقيمة في الخارج للدراسة والعمل أتاحت الفرصة للعديد من النساء لتعلم القيادة والحصول على رخصتها وقيامها بقضاء حوائجها وحوائج أبنائها وشؤونها الخاصة، وأن تلك التجارب أثبتت أن المحاذير والمفاسد المترتبة على قيادة المرأة ما هي إلا أوهام متوهمة وأن القيادة لا تفضي إلى الفساد أو الانحلال كما يريد تصويره بعض الممانعين، وأن الحاجة إلى القيادة باتت ضرورة حياتية، فالمرأة السعودية عاملة وموظفة وطبيبة ومدرسة وطالبة وليس كل ولي أمر يملك من الوقت الكافي لتلبية وقضاء مشاوير أهل بيته.

كل تلك المبررات والمشاهدات النظرية والعملية من حولهم جعلت الكثيرين يحسمون موقفهم الواضح من هذه القضية بضرورة المبادرة بسن القوانين والأنظمة التفصيلية المتعلقة بالسماح لقيادة المرأة، خصوصاً في ظل عدم وجود ما يمنع قيادة المرأة من الناحية النظامية وتساويهما في الحق ذاته ومن غير تمييز للجنس، وفي المقابل تجب الإشارة هنا إلى قضية مهمة متعلقة بالعقبة الأخرى وهي المجتمع، بأن الحقوق الطبيعية التي يتساوى فيها جميع المواطنين وخاصة الاختيارية يبرز فيها وبصورة أساسية حق الفرد في تحديد اختياراته والقبول أو الرفض لها ويتضاءل في مقابلها أهمية وقيمة رأي المجتمع بصورة عامة، بحيث لا يكون من صلاحية الأغلبية أن تمنع حقاً طبيعياً من حقوق الأقلية، وذلك لأنه حق اختياري، فالقضايا الحقوقية الاختيارية التي لا تكون ملزمة لجميع أفراد المجتمع لا تخضع للاستفتاءات أو التصويت؛ لأن من حق كل فرد وبكل بساطة أن يأخذ ويعمل به أو يرفضه ولا يعمل، وعلى سبيل المثال لو أخذنا وعملنا منذ عقود بالتصويت على تعليم المرأة وكان الأكثر مع الرفض فهل يحرم بقية المؤيدين وإن كانوا أقلية من تعليم بناتهم! هكذا الأمر في القضايا الاختيارية غير الملزمة كقيادة السيارة ومشاركة المرأة في الانتخابات ونحو ذلك، أما القضايا التي تمس كل فرد من أفراد المجتمع وتكون ملزمة لجميع أفراده، فهي التي يكون عليها التصويت والاستفتاء ويتعين فيها على

الأقلية الالتزام والعمل برأي الأكثرية، ولذلك يجب أن نبشر وأن نطمئن الرافضين والممانعين في قيادة المرأة السيارة بأنه لو سمح للمرأة السعودية بذلك فلن تجبر أي امرأة على القيادة، بل سيظل الأمر اختيارياً يترك لقناعة المرأة وولي أمرها، ويجب أن يفهم المعارضون بأنه لو كان «س» من الناس لا يمانع أن تقود زوجته أو ابنته سيارتها بنفسها، فليس ثمة أي حق لـ«ش» من الناس من التدخل في ذلك، ويقال حينها: لكم خياركم ولنا خيارنا، ولكم حياتكم ولنا حياتنا، ولكم قناعتكم ولنا قناعتنا، دعوا كلا وشأنه، فالله لم يجعلكم أوصياء على خلقه، فأنتم لن تكونوا أحرص من الآخرين على أعراضهم ومحارمهم!

المعاقات حركياً في خطاب مفتوح للمسؤولين

الخجل يقتلنا كلما حملنا السائق ..فأين السيارات المجهزة التي أمر بها ولي الأمر ؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م - العدد 15717
http://www.alriyadh.com/2011/07/06/article648197.html

صيتة بنت مبارك الشهراني*

نحن نساء من هذا الوطن «معاقات حركيا» نعاني الأمرّين :مرارة الإعاقة من جهة وظروف الحياة والبيئة المعيقة لنا فوق الإعاقة من جهة أخرى .

نتمنى الرفع بخطابنا هذا ومن منبر الرياض إلى ولي امرنا خادم الحرمين الشريفين للنظر في احتياجاتنا ومطالبنا كي نعيش حياة كريمة ميسرة تخفف لنا من حدة الإعاقة على أقل تقدير .

فإلى متى هذا التجاهل من قبل المعنيين بتنفيذ القرارات فقد انتهى بنا العمر و نحن ننتظر !

ها نحن نرفع لكم بعض من المشاكل الأساسية التي تعاني منها المرأة المعوقة وهي كالآتي :

اولا : المواصلات فلا يخفى عليكم دورها المحوري في حياة الإنسان بصفة عامة فما بالكم بمن تحمل ظروف الإعاقة فنحن النساء نجد الحياء الشديد وبالغ الحرج من حمل السائق لنا أثناء الصعود والنزول من السيارة فحتى من الناحية الشرعية هذا لا يليق وهذا ماحمل الكثيرات منا لشبه عزلة اجتماعية تفادياً للحرج فالخادمة ليس لديها القدرة على تحمل ذلك ، وكثيرا منا ظروفها المادية لا تسمح لها بتأمين السيارة المجهزة بمصعد الرافعة ولا يخفى عليكم المرسوم الملكي الصادر من قبل خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله – فها نحن ننتظر التنفيذ من اربع سنوات حتى مع اكتمال كافة الإجراءات المطلوبة ولم يبق سوى تعميد الصرف .

ثانيا : تخفيض الحد الأعلى لسنوات التقاعد «للمعوقات حركيا» بخدمة عشر سنوات براتب كامل «اسوة بدول الخليج» فالمعوقة الأم التي أنجبت ومع ماحدث لها من مضاعفات الحمل والولادة فوق ظروف الإعاقة هذا يسبب لها كثير من المشاكل في العمل من حيث الإجازات المرضية والتغيب .

ثالثا : تقليل ساعات العمل فبعض من المعوقات قادرات على العمل والإنتاج ولكن غير قادرات على تحمل الجلوس مدة طويلة فهذا يسبب لهن تقرحات جلدية والمزيد من التقوس في العمود الفقري وتورم في الأرجل والأقدام وجميعها تؤثر على صحة المعوق بصفة عامة فكيف بالمرأة المعوقة وتكوينها الضعيف فتقليل ساعات العمل للمعوقة حركياً يحافظ على صحتها وبالتالي يكون التزامها بالعمل وإنتاجها أكثر .

رابعا : توفير المسكن وذلك لحاجة المرأة للاستقرار النفسي لا سيما المعوقة وخاصة لمن كانت مطلقة أو أرملة وأماً لأبناء وذلك في تهيئة المسكن اللائق حسب ما تقتضيه تسهيل حاجتها في الحركة وتوفير الخدمات والمرافق التي تلائم ظروفها الصحية ونظرا لإقامتنا مع آخرين قد يصعب ان نتصرف في منازلهم ، لذا نرجو الاهتمام باستثناء الفتيات المعوقات من شروط التقديم لصندوق التنمية العقارية و منحهن الأولوية في التقديم وإعادة النظر في الشروط بأن تكون ارملة أو مطلقة فالكثيرات منا مابين يتيمة أو لم تتزوج بعد وإن كانت متزوجة فإن زوجها غالبا من ذوي الاحتياجات الخاصة ولانريد أن نكون نحن وظروفنا عالة على الغير .

خامسا : التأمين الصحي من خلال فتح ملفات دائمة «للمعوقات حركيا» في المستشفيات الرئيسية وتكون هناك عيادات مخصصة لاستقبالنا فنحن نعاني من طول فترة الانتظار ولا يخفى عليكم توجيه ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز -حفظة الله- برقم(3/2585) وتاريخ 1427/5/10ه المتضمن فتح ملفات طبية لذوي الإعاقة وأسرهم بالمستشفيات العسكرية المجاورة لمنطقة سكنهم وتوفير بعض المستلزمات الطبية التي تستخدم في حياتهم اليومية

. سادسا : إعفاء المعوقات من التعيين خارج منطقة إقامتهن، واستثناؤهن في حال النقل من مدينة لأخرى من مدة الخدمة المحددة لتقديم النقل .
سابعا : تخصيص حد أدنى لإعانات المعوقة ب (1500) فالإعانة الحالية لا تكاد تفي بالمستلزمات الطبية والاجهزة التعويضية وصيانتها فنحن ندفع منها اجرة الخادمة المرافقة الدائمة للمعوقة .
ثامنا : تفعيل قرار خادم الحرمين الشريفين بإعفاء المعوقين عن سداد رسوم تأشيرات الاستقدام والإقامة للخدم من «خادمات وسائقين وممرضات» فحتى الآن لم ينفذ هذا القرار لماذا ؟؟؟
أخيرا : نحن في أمس الحاجة لتنفيذ القرارات فورا فنحن المتضررات اولًا وآخرا ولاننسى في هذا الخطاب تحميل «الرياض» أمانة توصيل هذه الرسالة لمن يهمه الأمر عاجلا.

حقوق الانسان في العالم

ارتياح في واشنطن والأمم المتحدة لتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق

الحوار الوطني البحريني ينطلق غداً

المصدر: جريدة الاتحاد الجمعة29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=62575&y=2011

ينطلق غداً الحوار الوطني البحريني الرامي لبدء عملية الإصلاح السياسي في البلاد إثر احتجاجات فبراير ومارس الماضيين ، وسط مبادرات إيجابية آخرها لجنة تقصي الحقائق الدولية التي أمر العاهل البحريني بتشكيلها أمس الأول.
وأكدت الحكومة البحرينية أمس، أن لجنة تقصي الحقائق التي كلفها الملك حمد بن عيسى بالتحقيق في الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد، سيتاح لها الاطلاع على ملفات رسمية ومقابلة شهود سراً. واللجنة المؤلفة من 5 أعضاء من الحقوقيين والخبراء القانونيين الدوليين التي كشف النقاب عنها قبل انطلاق الحوار الوطني المقرر غداً وقالت حكومة البحرين في بيان أمس، إن نظماً قليلة تأخذ على عاتقها فحص أسباب وتداعيات الاضطرابات التي تحدث أثناء فترة حكمها. وأضافت أنها تأمل أن توفر هذه المبادرة منبراً لتخفيف بعض التوترات الناجمة عن الأحداث التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية.
وصرح هادي الموسوي المسؤول في جمعية "الوفاق الوطني" التي تعتبر أهم أحزاب المعارضة الشيعية أمس، أن حزبه "لم يتخذ قراراً بعد حول المشاركة في الحوار أم لا". وتابع النائب السابق عن الوفاق "لطالما كنا من دعاة الحوار. لا عقد لدينا حيال الحوار لكننا لا نرغب في المشاركة في حوار محكوم بالفشل". ويعتبر حزبه أنه أقل تمثيلاً من المطلوب عبر 5 شخصيات من أصل 300 شخصية مدعوة للمشاركة في الحوار. ووعد ملك البحرين بأنه لن يتم التساهل مع أي شخص يثبت تورطه في انتهاكات، عند إعلانه إنشاء اللجنة، الأمر الذي رحبت به واشنطن واعتبرته "خطوة أولى مهمة".
ورحبت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي أمس، بهذا الإعلان مشيرة إلى أن اثنين من القانونيين الخمسة الذين عينتهم السلطات البحرينية ينتمون إلى لجنة حققت بالانتهاكات في ليبيا منذ فبراير الماضي.
وقالت "اثق بهؤلاء الأشخاص" الذين هم "على قدر كبير من الاحترام" متحدثة عن "معرفتهم العميقة بالقضاء والقوانين الدولية".

سموها أكدت أن العالم العربي أكثر المناطق تضرراً.. الشيخة موزا: ملتزمون بحماية الحق في التعليم

المصدر :جريدة الشرق الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=248791

نيويورك-قنا:
أكدت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المبعوث الخاص لليونسكو للتعليمين الأساسي والعالي أن حماية الحق في التعليم في أوقات الصراع هي إحدى أعلى أولوياتها. وقالت سموها إنها تؤمن أن التعليمَ ليس ترفاً لأن الحقَ في التعليم هو الحقُ في أن يكون للإنسان مستقبلٌ والانتقاص من هذا الحق إمعانٌ في الظلم لأن ضياع الحق في التعليم بسبب الصراع يوسع دائرة تداعيات الصراع لتطولَ تكلفتُهُ الجيلَ الآتي.
وأشارت صاحبة السمو في كلمتها خلال مشاركتها بالحدث الجانبي لمجلس الأمن حول موضوع "الاعتداءات على المدارس والمستشفيات أثناء الصراعات المسلحة" الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك. أمس "أنا على يقين أنكم تتفقون معي على وجوب عدم استمرار تلك الانتهاكات دون عقاب. نحتاج أن نرسل للجميع وخاصة لتلك الدول المتورطة في الصراعات - رسالة واضحة مفادها أننا جادَّون في التزامنا بحماية الحق في التعليم". وأكدت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر أن حرمان الأطفال من الحق في التعليم والحق في متابعة تعليمهم في جوٍ من الأمن يعني حرمانهم من الحق في مستقبل واعد.
كما ذكرت صاحبة السمو في حلقة النقاش التي أقيمت خلال الجلسة أن العالم العربي بصفة خاصة هو أكثر المناطق تضرراً من انتهاكات الحق في التعليم،
وأضافت أن ضياعُ التعليم يعني فرصة ضاعت إلى الأبد، "ضاعت على أطفال أصبح الفقر والجهل قدرَهُم المحتومَ وعلى أمم سُرق منها الأمل في غدٍ أفضل".
تفاصيل
سموها شاركت بالحدث الجانبي لمجلس الأمن حول الاعتداءات على المدارس والمستشفيات أثناء الصراعات المسلحة..
الشيخة موزا: حماية الحق فى التعليم أثناء الصراع على قمة أولوياتي
نطالب جميع الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أي إجراءاتٍ من شأنها إعاقة التعليم واستخدام المدارس لأغراض عسكرية
حرمان الأطفال من التعليم يعني حرمانهم من مستقبل واعد
التعليم ليس ترفاً وإنما الحقُ في أن يكون للإنسان مستقبلٌ
العالم العربي أكثر المناطق تضرراً من انتهاكات الحق في التعليم
الهجوم على المدارس يعني الهجوم على التعليم وبالتالي على الحضارات
الهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين انتهاك للقانون الدولى وحقوق الإنسان
تعزيز آلية الرصد والإبلاغ لضمان عدم السكوت عن الهجمات التي تشن ضد المدارس
ندعو لوضع حد صارم لانتهاكات الحق فى التعليم وتحميل مرتكبيها المسؤولية الكاملة
نيويورك-قنا:
شاركت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المبعوث الخاص لليونسكو للتعليمين الأساسي والعالي صباح امس بالحدث الجانبي لمجلس الأمن حول موضوع "الاعتداءات على المدارس والمستشفيات أثناء الصراعات المسلحة"، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك.
وألقت صاحبة السمو كلمة أكدت فيها أن حماية الحق في التعليم في أوقات الصراع هي إحدى أعلى أولوياتها.
وقالت صاحبة السمو، إنها تؤمن أن التعليمَ ليس ترفاً لأن الحقَ في التعليم هو الحقُ في أن يكون للإنسان مستقبلٌ والانتقاص من هذا الحق إمعانٌ في الظلم لأن ضياع الحق في التعليم بسبب الصراع يوسع دائرة تداعيات الصراع لتطالَ تكلفتُهُ الجيلَ الآتي.

وأضافت إن ضياعُ التعليم يعني فرصةً ضاعت إلى الأبد، "ضاعت على أطفال أصبح الفقر والجهل قدرَهُم المحتومَ وعلى أمم سُرِق منها الأمل في غدٍ أفضل"....وأشارت صاحبة السمو إلى أن الأمين العام يقدم في تقريره السنوي حول الأطفال والصراعات المسلحة أدلةً موثّقة عن وجود تَوَجُّهٍ متزايدٍ في التدمير المباشر والمادي للمدارس وإغلاقِها نتيجة للتهديد والترهيب واحتلالِها عسكرياً واستخدام المدارس معاقل لتجنيد عناصر تحارب في الصراعات المسلحة التي تنشب عبر العالم. ....واستطردت قائلة: إننا جميعاً متفقون على أن التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان وأن الهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين هي مسائل تمسُّ حقوق الإنسان.."، هذه الهجمات تنتهك القانون الدولي ولقد سبق وأن تناولها المجلس في قراراته. ومع التسليم بأن عمل المجلس في التصدي لتلك المشاكل كان حاسماً، إلا أن الوقت قد حان ليتخذ المجلس خطوات إضافية".

آلية الرصد

وقالت سموها إنه في عام 2005 اعتمد المجلس آلية الرصد والإبلاغ لضمان الإبلاغ عن ستة من أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان أثناء الصراعات. وبعد أربع سنوات، اتخذ المجلس خطوة مهمة أخرى حين اعتمد قراراً يقضي بتوسيع نطاق الآليةِ المُوْجِبَةِ لتطبيق آلية الرصد والإبلاغ لتشمل قتل الأطفال وتشويهم واغتصابهم وارتكاب العنف الجنسي بحقهم.." إننا بحاجة إلى استخدام تلك القرارات منطلقاً لتعزيز آلية الرصد والإبلاغ ولضمان عدم السكوت عن الهجمات التي تشن ضد المدارس".

وأوضحت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر أنه لتحقيق ذلك، "علينا أن نضمن أن الهجمات التي تشن ضد المدارس ستعتبر حُكْماً من الآليات الموجِبَةِ لإدراج الأطراف التي تنتهك حقوق الإنسان في قوائم المنتهكين. كما ولا بد أن نضيف إلى قوائم موجبات التطبيق هؤلاء الذين يرتهنون المدارس في الصراعات العسكرية من خلال احتلالها أو تدميرها أو ممارسة الترهيب ضدها"....وقالت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر: "لقد قرأنا باهتمام وجزع تقريرَ الأمين العام، وعلى الرغم من كل ما أُنجزّ حتى اليوم، تتزايد الهجمات على المدارس والطلاب والمدرسين".

خطوات ملموسة....واضافت "أنا على يقين أنكم تتفقون معي على وجوب عدم استمرار تلك الانتهاكات دون عقاب. نحتاج أن نرسل للجميع وخاصة لتلك الدول المتورطة في الصراعات — رسالة واضحة مفادها أننا جادَّون في التزامنا بحماية الحق في التعليم"....واوضحت أن الأيام المقبلة ستسمح لنا أن نتخذ الخطوات الملموسة التالية:

أولا: باعتبارنا للهجمات على المدارس والمستشفيات دواعٍ موجبةٍ لإدراج مرتكبي تلك الانتهاكات في تقرير الأمين العام حول الأطفال والصراعات المسلحة نكون قد أسهمنا في زيادة وعي الأسرة الدولية بهذه القضية. كما نرسل بهذه الطريقة أيضاً رسالةً بالغة الأهميةِ مفادُها أن مجلس الأمن يعتبر أن الهجمات على التعليم تتساوى في أهميتها مع الانتهاكات الأخرى التي ترتكب بحق الأطفال....ثانياً: يجب أنْ نضمنَ أنَّ آلية الرصد والإبلاغ سترصد الهجمات ضد الأطفال بما في ذلك الهجمات ضد الطلاب أو العاملين في سلك التدريس بشكل منهجي وشامل، والهدف من هذا الرصد هو أن نثبت أن المجلسَ عازمٌ على أن لا يسمح لهذه الأعمال الإجرامية أن تمر من دون عقاب. .ثالثاً: يجب أن نصرَّ على خطط عمل ذات آجال زمنية محددة تتضمن التزامات بوقف الهجمات على المدارس بما فيها الهجمات على الأطفال أو العاملين في سلك التدريس....وأخيراً يجب أن نطالب جميع الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أيةِ إجراءاتٍ من شأنها أن تعيق التعليم بما في ذلك استخدام المدارس لأغراض عسكرية....

الحرمان من المستقبل

وأكدت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر أن حرمان الأطفال من الحق في التعليم والحق في متابعة تعليمهم في جوٍ من الأمن يعني حرمانهم من الحق في مستقبل واعد. "وأنا على يقين من أنكم تدركون هذه المشكلة وستصوتون على هذا الأساس"....وخاطبت سموها أعضاء مجلس الأمن قائلة إن "أمامكم فرصةٌ هائلة لإنقاذ الأطفال من هجمات تشن عليهم ولِمَدِّ جسرٍ آمنٍ يَعبُرونَ عليه إلى مستقبلٍ رَحِبٍ. إن في أيديكم السلطة، وأحثكم على أن تستخدموها".

كما ذكرت صاحبة السمو في حلقة النقاش التي أقيمت خلال الجلسة ان العالم العربي بصفة خاصة هو أكثر المناطق تضرراً من انتهاكات الحق في التعليم، "على سبيل المثال ما شهدته العراق من انتهاكات للمدارس وكيف رأينا الكثير من الطلبة في منازلهم خوفاً من التعرض لهذه الاعتداءات، وكيف ساد الصمت الدولي آنذاك".

"ولكن يجب ان لا نفقد الأمل بوضع حد صارم لهذه الانتهاكات وتحميل مرتكبيها المسؤولية الكاملة وهذا فقط يأتي بدعم قرار الاعتداءات على المدارس والمستشفيات أثناء الصراعات المسلحة المقرر التصويت عليه في مجلس الأمن يوليو المقبل، فالهجوم على المدارس يعني الهجوم على التعليم وبالتالي الهجوم على الحضارات".

ناقشت سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم.. صاحبة السمو تلتقي بالأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك-قنا:التقت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المبعوث الخاص لليونسكو للتعليمين الأساسي والعالي امس بمقر الأمم المتحدة سعادة السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك على هامش الحدث الجانبي لمجلس الأمن حول "موضوع الاعتداءات على المدارس والمستشفيات أثناء الصراعات المسلحة". تم خلال الاجتماع مناقشة سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم وعدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

يوفر بوابة معلومات حول حقوق الإنسان د. العبيد: قطر قدمت دعما كبيرا لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق

المصدر :جريدة الشرق الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=248781

القاهرة-السيد السعدني:
كشف المدير العام لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية الدكتور العبيد أحمد العبيد أن دولة قطر بذلت جهوداً حيثية من أجل تقديم العون للمركز وقيامه بأداء مهمته على خير ما يرام. ....وأشار العبيد إلى أن قطر قدمت مجهودات كبيرة سواء مالية أو لوجستية للمركز وهو ما أدي إلى تحقيق نتائج متميزة،وأضاف العبيد أمام لجنة حقوق الإنسان الدائمة العربية والتي تعقد اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تجربة قطر في العمل على إنشاء هذا المركز بالعاصمة القطرية الدوحة غنية جداً حيث استطاعت الحصول على الدعم الإقليمي والعربي والدولي لإنشاء وتأسيس المركز بدولة قطر حيث حصلت على دعم دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك على دعم الجامعة العربية وعلى دعم منظمة المؤتمر الإسلامي ومن القمة العربية الأمريكية بالإضافة إلى المؤتمر الإقليمي العربي الخاص بالمؤسسات الوطنية العربية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وهذا الأمر كان له مردود إيجابي جداً على عمل المركز ووفقا لأهدافه الخاصة بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والإقليمي وطبقا للمعايير الدولية. ...وقال إن المركز يعمل على دراسة احتياجات المنطقة في مجال التدريب والتوثيق بالتعاون الكامل مع المكاتب الإقليمية للمفوض السامي لحقوق الإنسان في العديد من المكاتب مثل بيروت وفلسطين وبنكوك وأديس أبابا بالإضافة إلى التعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة وبعثاتها المنتشرة في المنطقة ويعمل المركز على التدريب في المجالات المتعددة منها إجراءات وسبل الإعداد لصياغة التقارير الخاصة بالآليات التعاقدية وغير التعاقدية والمراجعات الدورية الشاملة وطرق المتابعة وتنفيذها والعمل مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك الاهتمام بالقضايا التوعية والتثقيف للأفراد المكلفين بإنقاذ القانون والمنظمين الرسميين.
وكشف مدير مركز الأمم المتحدة بالدوحة على أنه من المتوقع أن يوفر المركز بوابة معلومات متطورة جداً ومصنفة حول قضايا حقوق الإنسان في كل ما يتعلق من منشورات أو معلومات أو تشريعات أو اتفاقيات ووثائق تتعلق بالصلاحيات المنوطة بالمركز وذلك عبر توفير قاعدة بيانات حديثة ومتجددة حول حقوق الإنسان وهو ما يمكن المركز من نشر هذه المعلومات من خلال شبكة المعلومات الدولية وسيؤدي إلى دعم وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
وأكد مدير مركز الأمم المتحدة بالدوحة أن دولة قطر تقدم من الجهد الكثير للارتقاء بعمل المركز الذي صدر بناء على مبادرة منها وتم إبرام اتفاقية استضافة المقر من حكومة قطر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ 22 ديسمبر 2008 وهو الأمر الذي بمقتضاه رحبت الأمم المتحدة بمبادرة قطر لاستضافة المركز خاصة أن قطر قدمت الدعم للإنشاء والتأسيس وغيرها من الأمور الأخرى.
وقال المدير العام لمركز الأمم المتحدة بالدوحة إن المركز قام بمجهودات كبيرة من أجل المساعدة في مراجعة التشريعات القانونية وتدريب كل من له علاقة بهذا الأمر في الدول والجهات الوطنية وكذلك تقديم المشورة اللازمة بشأن برامج تثقيف وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

الأقاليم الصحراوية: المشاركة في الاستفتاء لبنة أخرى في مسار تعزيز الوحدة الترابية

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=134759

توجه الناخبون بالأقاليم الصحراوية، صباح أمس الجمعة، إلى صناديق الاقتراع للتصويت على مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء الشعبي، في خطوة نحو ترسيخ مزيد من الديمقراطية والحداثة وإضافة لبنة أخرى في مسار تعزيز الوحدة الوطنية والترابية وتحصينها.

وحسب ما جرت معاينته في عدد من مكاتب التصويت، فإن الفترة الصباحية من عملية الاستفتاء، شهدت إقبالاً كبيرا من طرف الهيئة الناخبة في تعبئة تامة وحماس، لتثبيت هذه الوحدة الراسخة، في ظل الإجماع الوطني لتوطيد دولة الحق والقانون وتقوية دور المؤسسات.

وتجسد هذه المشاركة، ذات الدلالات الوطنية العميقة، الرغبة الأكيدة للسكان المحليين المعتزين بوطنيتهم في التصدي لخصوم الوحدة الترابية، والانخراط في عملية البناء الديمقراطي وتعزيز أسس التنمية.

وفي هذا السياق، أبرز الباحث الأكاديمي سعيد بوشكوك، من العيون، أهمية هذه المحطة التاريخية في دعم مسلسل الإصلاحات، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساهمة في مسيرة التنمية، في إطار الوحدة والدفاع عن الثوابت الوطنية.

وأضاف، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن مشاركة سكان الأقاليم الصحراوية في هذا الورش الدستوري، يجسد مدى تمسكهم غير القابل للمساومة بالوحدة، وتشبثهم بدولة المؤسسات، وتطلعهم نحو بناء مستقبل أفضل، في إطار الجهوية الموسعة كخيار استراتيجي، لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء، وتطوير هياكل الدولة، والرفع من مستوى التنمية في مختلف مظاهرها.

من جانبه، اعتبر عضو المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، محمد طالب (العيون)، المشاركة المتميزة لسكان الأقاليم الصحراوية في هذه الاستشارة الشعبية درسا كبيرا لخصوم الوحدة الترابية، الذين لا يتوانون في معاكسة المغرب في وحدته الترابية، ويعملون جاهدين على الترويج لمغالطات وافتراءات بعيدة كل البعد عن الواقع.

وأوضح طالب، وهو فاعل حقوقي، أن التصويت بنعم من أجل إنجاح هذا الورش الدستوري، سيمكن المملكة من تقوية دور مؤسساتها، وتوسيع فضاء الحريات، وتعزيز مكانتها في مجال حقوق الإنسان وتكريس اختيارها الديمقراطي.

وعبر عدد من المواطنين في الأقاليم الصحراوية عن اعتزازهم بالمشاركة والتصويت بنعم لفائدة مشروع الدستور الجديد، مؤكدين تطلعهم إلى بناء مغرب تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية، وتتحقق فيه المواطنة الكاملة.

وفي هذا الإطار، أبرز الداه سبويه (العيون)، البالغ من العمر 48 سنة، وهو من العائدين إلى أرض الوطن، أن تصويته لفائدة مشروع الدستور، جاء بعد دراسة متأنية لمضامينه ومقتضياته، واقتناعه بعمق الإصلاحات التي نص عليها، وكذا بأهمية الإجراءات القانونية الواردة فيه، التي تتيح إمكانية المتابعة والمحاسبة.

وعبر سيبويه عن أسفه لعدم تمكن إخوانه المحتجزين في مخيمات تندوف من المشاركة في هذه اللحظة التاريخية، معبرا عن الأمل في أن يتدخل المجتمع الدولي، من أجل فك الحصار عنهم، وتمكينهم من العودة إلى وطنهم، من أجل المساهمة في بناء بلدهم.

وبدوره، أكد السالك رحال، من العيون، البالغ من العمر 36 سنة، وهو إعلامي، أن تصويته بـ "نعم" لفائدة مشروع الدستور الجديد، يأتي من أجل إنجاح هذه المحطة التاريخية، التي أراد لها جلالة الملك محمد السادس أن تكون منعطفا حاسما، للرقي بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة العريقة في الديمقراطية.

من جانبه، أبرز جولي إبراهيم، وهو أحد شباب مدينة العيون، أنه صوت لفائدة مشروع الدستور الجديد قناعة منه بأهمية الإصلاحات التي أتى بها، والتي تستجيب لطموحات وتطلعات الشباب.
وقال محمد لمين الراكب، رئيس جمعية العائدين للوحدة والتنمية، بالسمارة، إن تصويته بـ "نعم" على مشروع الدستور، نابع من قناعته التامة بجدوى الإصلاحات التي جاء بها هذا المشروع، وبكونه كفيلا بتحقيق المساواة وتخليق الحياة العامة.
من جهته، أكد حنيني مولاي خطري، رئيس الجماعة القروية لتفاريتي، أن جميع مكونات المجتمع بالأقاليم الصحراوية تجردت في هذه اللحظة التاريخية من انتمائها السياسي والقبلي، وتعبأت من أجل إنجاح هذا الاستفتاء الدستوري، مبرزا أن هذه المشاركة تحمل في عمقها رسالة واضحة لأشقائنا المغرر بهم للعمل، من أجل الحسم النهائي لمشكل الصحراء المفتعل، وتدعيم الجهوية المتقدمة التي أقرها مشروع الدستور الجديد.
وأبرز رئيس جهة وادي الذهب الكويرة، المامي بوسيف، أن هذه المحطة تشكل حدثا تاريخيا ومشهودا، يؤسس لعهد جديد في مسيرة البناء الديمقراطي.
ونوه بوسيف بالانخراط المكثف لسكان الجهة في ورش الإصلاح الدستوري، الذي يعد واجبا وطنيا، لتكريس الخيار الديمقراطي والتنموي، الذي تبناه المغرب منذ عدة سنوات.
وأضاف أن المشاركة المكثفة في هذا الاستحقاق على غرار الاستحقاقات السابقة تعكس وبجلاء تشبث السكان بالوحدة الوطنية والدفاع عن مقدسات البلاد في وجه خصوم الوحدة الترابية للمملكة.
من جانبه، أبرز محمد الشريف، رئيس جمعية الناس بالداخلة، أهمية هذا الاستحقاق التاريخي حول مشروع الدستور، الذي سيمكن المغرب من أن يكون نموذجا لعدد من البلدان في مجال الإصلاحات السياسية والاجتماعية.
وأشاد الشريف بالتعبئة القوية والمتواصلة لمختلف مكونات المجتمع المدني بالمنطقة، من أجل إنجاح هذا الورش المهم في تاريخ المملكة.
ومن أجل إنجاح هذا الاستحقاق وتمكين المواطنين من أداء واجبهم الوطني في أحسن الظروف، وضعت المصالح المعنية رهن إشارتهم على مستوى الأقاليم الصحراوية 757 مكتبا، منها 447 بجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، و 183 بجهة وادي الذهب الكويرة، و127 بإقليم السمارة.

الأسرى في سجون الاحتلال يبدأون إضرابا شاملا بعد غد

المصدر :جريدة الشرق الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=248905

رام الله – وكالات:
قال وزير شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين عيسى قراقع: إن أسرى سجن عسقلان شرعوا بتنفيذ إضراب تحذيري عن الطعام لمدة ثلاثة أيام ابتداء من يوم أمس، احتجاجاً على عملية المداهمة والقمع التي جرت بحقهم أول أمس.
وأشار إلى أن هذه الهجمة تأتي في سياق السياسة التعسفية التي أعلنها رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الهادفة إلى التضييق على الأسرى وسلبهم لكافة حقوقهم الإنسانية والمعيشية، بفرض عقوبات فردية وجماعية عليهم، أبرزها الحرمان من التعليم والزيارات وزج الأسرى في العزل الانفرادي.
وكان أسرى عسقلان قد أرسلوا بياناً إلى وزارة شؤون الأسرى جاء فيه "إن قوات القمع الإسرائيلية اقتحمت السجن، وكان رد المعتقلين بالتكبير والطرق على الأبواب وإعلان النفير دفاعاً عن كرامتهم وحقوقهم، وأن هذا الاحتجاج هو بداية لمعركة الدفاع عن حقوق الأسرى بعد أن أعلنت كافة السجون حالة الاستنفار والاستعداد لمواجهة هذه الهجمة الإسرائيلية غير المسبوقة". وجاء في البيان: "إن الأسرى في كافة السجون سيخوضون إضراباً شاملاً يوم الأحد 3 يوليو، رداً على السياسة الإسرائيلية التي تستهدف حقوقهم وكرامتهم الإنسانية، داعين جماهير الشعب الفلسطيني وكافة المؤسسات إلى التضامن معهم وإعلانها انتفاضة في وجه الجلاد".
وكانت الوحدات الإسرائيلية الخاصة المعروفة باسم "النحشون" اقتحمت أول أمس غرف وأقسام المعتقلين وأجبرتهم على التعري، فيما جرى مداهمة الغرف والأقسام وتفتيشها ونقل أربعة معتقلين إلى سجون مختلفة، وهم: كمال الترابي، رائد الحروب، أسعد الشولي، ومحمد أبو ربيعة.
وكان نتنياهو أعلن في الرابع والعشرين من الشهر الماضي عن إجراءات عقابية بحق الأسرى الفلسطينيين احتجاجاً على استمرار أسر شاليط منذ خمس سنوات في قطاع غزة.
يشار إلى أن هناك قرابة سبعة آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية بينهم نائل وفخري البرغوثي اللذان أمضيا 34 عاماً متواصلة في الأسر.

سالم آل شافي السفير القطري في كندا لـ" الشرق": الحرية والديمقراطية والحوار واحترام الآخر وحقوق الإنسان مرادفات للسياسات القطرية

المصدر :جريدة الشرق الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=249172

مبادرات الشيخة موزا واهتمامها بالاستثمار في الأجيال لهما أصداء عالمية
حرية الإعلام وأرقى أساليب التعليم والاستثمار في المستقبل علامات مضيئة فى المسيرة القطرية
قطر قدمت مساعدات إنسانية وجهودا دبلوماسية داعمة للأخوة في ليبيا
اختيار الخطوط القطرية لمحطة مونتريال صائب والتوقيت يأتي في أوج موسم السفر
أجرى الحوار في العاصمة الكندية أوتاوا-خالد سلامة:
كعادتها عندما تصل الخطوط القطرية إلى أي محطة جديدة فإنها تجلب مع أجنحة الضيافة القطرية هواء جديدا وأجواء احتفالية أقل ما توصف به أنها أجواء من الفخامة ولمسات تعبر عن الضيافة العربية الخالصة التي تكتسي باللون العنابي وعراقة التاريخ وعبق الشرق.
عندما أعلنوا في مطار مونتريال أن رحلة القطرية لاحت في الأفق وتقترب من مطار مونتريال تذكرت مسيرة القطرية منذ البداية كما تذكرت أيضا أنني كنت على متن معظم الرحلات الافتتاحية لأكبر محطاتها في الشرق الأدنى وأوروبا.
حشد كبير من المدعوين ورجال الأعمال كانوا في انتظار القطرية وكان هناك العديد من الشخصيات المهمة والإعلامية التي حضرت الحفل ولاشك أن دور سعادة السفير القطري كان واضحا خاصة أنه استطاع خلال فترة وجيزة للغاية أن يصبح من الوجوه الدبلوماسية الشهيرة والشخصيات التي يسعى كل من له علاقة بالشأن الدبلوماسي وغير الدبلوماسي للتعرف إليه نظرا لما قام به من نشاط مكثف خلال الفترة الماضية من جهة ونظرا لما يقترن به اسم قطر من مبادرات رائدة إقليميا ودوليا على كثير من الأصعدة السياسية منها والإنسانية وحقوق الإنسان والتعليم والصحة والرياضة وغيرها من المبادرات الرائدة التي تحسب لقائد المسيرة القطرية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين.
مبادرات سمو الشيخة موزا حرم صاحب السمو الأمير كان لها أيضا أصداء كبيرة في الغرب نظرا لارتباط مبادرات سموها بالاستثمار في أغلى عنصر وهو العنصر البشرى الذي يحتاج إلى تعليم رائع وصحة وتوجيه.
حاولت أن أرسم صورة في مخيلتي لمقر السفارة، فتداعت لي كل الصور والذكريات الحلوة لأهل قطر ودوحتها الجميلة ولكنني آثرت الانتظار حتى الوصول إلى المقر المؤقت للسفارة وهو المقر الذي لا يمكن أن تخطئه على الإطلاق. لماذا؟ لأنه في أعرق وأفخم فنادق أوتاوا والذي يجاور مباشرة مقر الحكومة الكندية، حيث يجتمع يوميا كافة رموز الحكم في كندا.
ترحيب أصيل من سعادة السيد سالم مبارك آل شافي أول سفير قطري مقيم في كندا أعاد إلينا رائحة وأصالة الدوحة مما جعلنا نشعر أننا في الدوحة.
إنجاز دبلوماسي في وقت قياسي
طوال جلستنا مع سعادة السفير القطري في كندا كان يتوافد على مقر السفارة المؤقت شخصيات مهمة عديدة جاءت للسلام على السفير القطري الجديد في كندا وكلهم اتفقوا على شئ واحد "جئنا نسلم على هذا السفير الجديد النشيط الذي نجح في أيام قليلة في بناء جسور من الثقة وعلاقات وطيدة مع مختلف الشخصيات السياسية بداية من حاكم كندا العام إلى العديد من الشخصيات السياسية من نواب في البرلمان وسناتورز وغيرهم الوجوه الكندية البارزة "
توقيت مهم

سعادة السفير سالم مبارك آل شافي سفير دولة قطر إلى كندا تحدث إلى "الشرق" حيث تطرق الحديث إلى عدة محاور أكدت كلها على التقدير الكبير الذي تكنه القيادة الكندية لدولة قطر قيادة وشعبا كما تثمن ما تلعبه دولة قطر من دور رائد في العديد من القضايا العربية والإقليمية وأدوارها الشامخة التي تقوم بها جنبا إلى جنب مع قوات التحالف الدولي حفاظا على المدنيين وحقوق الإنسان في ليبيا.

الحوار مع سعادة سفير قطر لدى كندا كان شاملا وممتعا.. فإلى محاور اللقاء:

• سعادة السفير كيف بدأت مهمتكم كأول سفير قطري يتسلم مهام عمله في أول سفارة قطرية في كندا؟

• قدمت في 17 مارس 2011 وتشرفت بتمثيل بلدي كسفير في كندا التي تعد من دول العالم الكبرى وثاني أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، كما أن كندا لها أهمية لدى قطر نظراً لمجالات التعاون العديدة في المجالات الاقتصادية والتجارية والتعليمية وغيرها والإمكانية الكبيرة لتطوير هذه العلاقات الثنائية، وبالفعل قدمت أوراقي إلى سعادة السيد ديفيد جونستون الحاكم العام وقائد القوات المسلحة الكندية.

• كيف لمستم الاستقبال والتعاون من الجانب الكندي بعد تقديم أوراق اعتمادكم؟

• منذ البداية لمست تعاونا مميزا والجميع هنا مسرورون بافتتاح السفارة القطرية في كندا وهذا ما أكد عليه الحاكم العام لكندا خلال الزيارة التي قام بها لدولة لقطر قبل بضعة أسابيع من افتتاح السفارة وأستطيع القول إن انطباعي كان ممتازا، كما ظهر اهتمام الجانب الكندي بالعلاقات السياسية.

• سعادة السفير مع تصاعد نجم السياسة القطرية بفضل السياسة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الأمير كيف ينظر الكنديون للسياسة القطرية بصفة عامة وانفتاحها على العالم؟

• منذ اليوم الأول لمست تقديرا كبيرا من كافة الشخصيات الكندية تجاه قطر والسياسة القطرية حيث ينظر الكنديون بإعجاب واحترام شديدين لما تقوم به دولة قطر في العديد من الملفات منها حقوق الإنسان حيث تتمتع فيه دولة قطر بمكانة متقدمة كثيرا، كما يقدر الكنديون دولة قطر ودورها على المستوى الدولي بداية من الوساطات الإقليمية والعربية إلى ما قامت به مؤخرا على الصعيد الإنساني.

• كيف ينظر الكنديون إلى دور قطر في الملف الليبي مؤخرا؟

• تعلم أن كندا تاريخيا تقدس حقوق الإنسان لذا فإن النظرة الكندية نظرة إيجابية لما قامت به دولة قطر من دور في ليبيا يأتي ليترجم حرص صاحب السمو الأمير على حماية المدنيين سواء في ليبيا أو في أي دولة أخرى. كما ينظر الكنديون إلى قطر بوصفها رائدة في حقوق الإنسان ورائدة في التعليم ورائدة في حقوق المرأة ورائدة في الصحة وهو ما يؤكد عليه الكثير مما قامت به دولة قطر مؤخرا واستضافتها مؤتمرات لتمكين المرأة والشباب والأسرة ومؤتمرات حوار للأديان والديمقراطية في الشرق الأوسط وحرية الصحافة وهذا كله أظهر أن هذه المواقف تتوافق من حيث المبدأ مع المواقف الكندية.

• سعادة السفير ذكرت المشاركة القطرية في المهمة الليبية وهذا شئ لفت أنظار العالم وكان له دور مساعد في نصرة الشعب الليبي فكيف تعلق على ذلك؟

• وجود دولة قطر وجهودها ومشاركتها في هذه المهمة تظهر مدى اهتمامها بحماية المدنيين وقد رأت الدولة وانطلاقا من ذلك الاهتمام بحياة الأشقاء المدنيين في ليبيا واستناداً إلى قراري مجلس الأمن 1970 و 1973 المتعلقين بحماية المدنيين وفرض حظر جوي فوق الأجواء الليبية التحرك بالتنسيق مع مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة. وكان هناك توافق دولي إقليمي على ضرورة عمل شئ لوقف حمام الدم الذي يجرى في ليبيا والممارسات التي تتم ضد المدنيين الذين كانوا يقومون بتظاهرات سلمية، وبناء عليه دعمت دولة قطر تحرك جامعة الدول العربية بهدف التوجه للأمم المتحدة وتم إصدار قرارات كما أشرنا. وتطبيقا لهذا القرار وبوصف قطر عضوا في منظومة الأمم المتحدة شاركت قطر في هذا العمل لتنفيذ القرار وحظر الطيران.

• ولكن دور قطر لم يتوقف عند مجرد المشاركة في فرض الحظر تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة؟

• انطلاقا من مسؤوليتها القومية وانطلاقا من الثوابت العربية والسياسات التي اختطها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين قامت قطر بدور كبير في المجال الإنساني وقدمت المساعدات الإنسانية في ليبيا وقامت بإخلاء العديد من الأخوة سواء المصريون أو السودانيون وبعض الليبيين، كما أصدر حضرة صاحب السمو الأمير توجيهاته السامية. واستضافت دولة قطر مجموعة الاتصال الأولى بشأن ليبيا كنواة اعتراف بالمجلس الوطني الليبى وكانت استضافة قطر خطوة تم على أثرها الاعتراف بالمجلس من قبل العديد من الدول علما بأن دولة قطر كانت من أولى الدول بعد فرنسا التي اعترفت بهذا المجلس كممثل شرعي للشعب الليبي وتبعتها في ذلك عدة

دول مما أضفى الشرعية والقانونية على هذا المجلس.
• الاعتراف والشرعية كانا الأساس لوجود والاعتراف الدولي بالمجلس الوطني الليبي ولكن الدعم القطري كان لافتا أيضا في هذا المجال حتى يستطيع المجلس ممارسة مهامه فكيف واصلت قطر دعمها للمجلس؟
• تلا ذلك عقد مؤتمر دولى آخر وهو الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال حول ليبيا الذي عقد مؤخرا في إيطاليا وأعلن خلاله معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أن قطر قررت التبرع بـ 500 مليون دولار لصالح صندوق مخصص لدعم ليبيا، كما تبرعت الكويت بـ 180 مليون دولار كتبرعات ومساعدات إنسانية بخلاف العسكرية للمجلس الانتقالي. كما تم أيضا الإفراج عن بعض الأموال المجمدة للحكومة الليبية وتوجيه بعضها للمجلس الانتقالي بعد أن أقر إنشاء الصندوق الذي تبرعت له قطر.
• في الوقت الذي تتنافس فيه دول كثيرة على تسيير رحلات إلى تورنتو اختارت قطر وجهة مونتريال فكيف كان انطباع الجانب الكندي عن هذا الاختيار؟
• لقد كان اختيارا صائبا من قبل السيد أكبر الباكر وهذا ما لمسته من خلال مقابلاتي مع الجانب الكندي وخاصة مع من وقع الاتفاقية عن الجانب الكندي والذي أكد على صحة اختيار قطر لمونتريال وهذا ما عززته أيضا آراء العديد من الشخصيات المهمة التي قابلتها والذين أثنوا كثيرا على حسن الاختيار
• بدأت الخطوط القطرية بتسيير ثلاث رحلات أسبوعيا فكيف استقبل الكنديون هذه الخطوة؟
• لاقى إعلان الخطوط الجوية القطرية عن تسيير رحلاتها ما بين الدوحة ومونتريال الكندية ترحيبا شديدا في أوساط السفر والسياحة وقد جاء توقيت تسيير الرحلات وتدشينها موفقا للغاية حيث أتى في بداية موسم السفر والإجازات للعديد من الجاليات في طليعتها الجاليات العربية سواء من الكنديين أو من المهاجرين الجدد أو الطلاب.
وكما أوردت وسائل الإعلام الكندية فإن سعادة السيد تشاك سترال وزير النقل والبنية التحتية والاتصالات أعرب عن سعادته بإنجاز الاتفاقية الكندية القطرية قائلا إن كلا من كندا وقطر توصلتا بنجاح إلى إنجاز اتفاقية في مجال النقل الجوي يتم بموجبها السماح بتسيير رحلات منتظمة بين البلدين لأول مرة. وأكد الوزير أن هذه الاتفاقية تأتي لتلبي احتياجات كل من كندا وقطر في مجال سوق السفر وتضع إطارا يسمح بتقديم خدمات جوية مباشرة، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية تمثل خطوة مهمة في تطوير العلاقات الكندية القطرية. وأوضح الوزير أن الاتفاقية الكندية القطرية تؤمن فرصا لكل من الخطوط القطرية والخطوط الكندية لتشغيل رحلات بين البلدين، كما تقدم مرونة في تحديد أسعار تذاكر السفر والشحن بين كندا وقطر طبقا لقوى الطلب والعرض في سوق السفر والطيران.
التعاون الاقتصادي والغاز المسال
• إن كنا نتكلم عن الجانب الاقتصادي والطيران والسياحة لابد أن نتكلم عن مجال الغاز الذي يرتبط دائما باسم قطر.
• تم توقيع اتفاقية بين شركة راس غاز واحدى الشركات المتخصصة في عمليات الغاز وتوزيعه، وعليه تقوم قطر بتزويدهم بالغاز الطبيعي المسال وهي الشركة التي ستقوم بالتوزيع في كندا طبق اتفاقية كبيرة ومفتوحة حيث تم توقيع الاتفاقية قبل فتح السفارة ونتابعها حاليا. وتشير التقارير إلى أنه بالرغم من أن كندا لديها غاز طبيعي فإن تطوير شبكات التوزيع وتأمين الإمدادات وتنويعها كان على رأس أولويات كبريات الشركات الكندية العاملة في الطاقة ومن هذه الشركات شركة ريبسول التى تشترك مع كانابورت في واحدة من أكبر وأحدث مرافق استقبال وتسييل الغاز الطبيعي المسال في مدينة صغيرة في شمال كندا تعرف باسم "سانت جونز" بإقليم نيوبرونزويك. كانا بورت تعد من المرافق الأحدث في شمال أمريكا وواحدة من أربع مرافق لتسييل الغاز في كافة أرجاء كندا. كما تعد هي الأكبر والأضخم على السواحل الشرقية لكندا إذا ما أخذنا في الاعتبار القدرة التخزينية لمرافق كانا بورت على الاستيعاب والتى تقدر بحوالي 10 مليارات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي المسال من خلال ثلاثة خزانات رئيسية تبلغ الطاقة الاستيعابية لكل منها حولي 3.3 مليار قدم مكعبة من الغاز الطبيعي المسال. تقوم كنابورت بالعمل كشركة عالمية لإسالة الغاز الطبيعي وتقوم باستقبال الغاز المسال وتحويله إلى حالته الغازية مرة أخرى في مرافقها في سانت جونز بمقاطعة نيوبرونزويك بكندا.
وتبلغ طاقة ضخ الغاز في كنابورت مايزيد على حوالي 1 مليار قدم مكعبة من الغاز الطبيعي يوميا تقوم بضخها وتوزيعها في الأسواق الكندية وأسواق الولايات المتحدة. ويتم شحن وتوزيع الغاز الطبيعي من سانت جونز عبر خطوط أنابيب بحرية إلى مناطق مجاورة.
• أيضا من المجالات المتميزة بين قطر وكندا التعاون في المجال العلمي والتعاون مع مؤسسة قطر فكيف تنظرون إلى التعاون في هذا المجال؟
• كل الفضل بعد الله يعود إلى سياسة دولة قطر في مجال التعليم وجهود سمو الشيخة موزا حرم سمو الأمير حفظهما الله، تلك الجهود التي نجحت في استقطاب الجامعات من كافة أنحاء العالم وكان من ضمنها جامعة نورث أتلانتيك كوليدج، وعلى حد علمى فإن عدد الطلاب المقيدين بها يبلغ حوالي 5000 طالب تقريبا منهم 2500 بدوام كامل و 2500 بدوام

جزئي وبها أكثر من 700، أعضاء التدريس بالكلية، وهذا تعاون جيد ونحن ننظر إلى تعاون أكبر في مجال الجامعات الكندية وتعاون من خلال الصحة والرعاية الطبية، وهناك برامج عديدة يمكن التعاون من خلالها مع كندا من خلال البرامج التدريبية الكبيرة من زمالات للأطباء، وهو من المجالات التي تشتهر بها كندا وهناك تعاون بين كندا وبعض الدول العربية في هذا المجال. أيضا هناك مجال خصب للتعاون ما بين مستشفيي سيك كيدز في قطر وكندا وهي خدمة رائدة لقطاع كبير من الأطفال ممن يعانون من أمراض شفاهم الله منها.

• سعادة السفير سيكون افتتاح السفارة نواة للعديد من الخدمات كيف تلقون الضوء على هذا الملف؟

• افتتاح السفارة سيسهم في تعزيز الخدمات وزيادة ابتعاث القطريين والخدمات التجارية وإعطاء قانونية للتعاملات التجارية خاصة أن كندا بلد يعمل بنظام المقاطعات التي تختلف القوانين للأعمال فيما بينها بالرغم من وجود نظام فيدرالي فضلا عن أنه يوجد في قطر أكثر من 5000 كندي يقيمون بالإضافة إلى رجال الأعمال الذين يأتون للسياحة.

• ما هي الخدمات التى تقدمها السفارة حاليا من المقر المؤقت؟

• حتى الآن لنا حوالي شهران من افتتاح السفارة إلى أن ننتقل من الفندق إلى مبنى مستقل ونقدم التأشيرات والتصديقات سواء للعرب أو الأمور التجارية والتصديق وبالنسبة للكنديين العمل بالتأشيرة وقت الوصول ساري العمل بها ولكن قد يريد البعض أن يحصل على تأشيرة مسبقا يحصل عليها من هنا.

• سعادة السفير دور قطر في المؤتمرات دور فاعل ونعلم أن هناك مشاركات كندية كثيرة في المؤتمرت الدولية؟

• دولة قطر دورها كبير في المؤتمرات على مستوى الأمم المتحدة والمستويين الإقليمي والدولي، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو التعليمي أو فيما يتعلق بتنمية الإنسان وحقوق الإنسان. ودولة قطر تستقطب الناس من كافة دول العالم وكذلك الصحافة والإعلام. وهذا النشاط الدبلوماسي المتعدد الأطراف يعكس اهتمام الدولة. ولاشك أن المؤتمرات التي تنظمها دولة قطر لا تحظى فقط بالنجاح ولكنها تحظى بنسبة مشاركة عالية ويحرص الجميع من كافة أنحاء العالم على المجئ إلى قطر التي تعد بيئة ملائمة ومثالا يحتذى خاصة في ظل مناخ الحرية الإعلامية وحقوق الإنسان وغيرها التي تحرص عليها الدولة، واهتمامها بترسيخ السلم والأمن الدوليين والعلاقات القائمة على الاحترام المتبادل بين الشعوب وتحقيق التنمية المستدامة لمصلحة بني البشر في شتى مناطق العالم.

السفير القطري في سطور

سعادة السيد سالم مبارك آل شافي

سفير مفوض فوق العادة لدولة قطر في كندا

: التحق بالخارجية القطرية وعمل بإدارة الشؤون الأوروبية والأمريكية في الدوحة

:عمل في بعثة الدائمة للأمم المتحدة في جنيف

:عمل بإدارة الشؤون الأوروبية والأمريكية بديوان عام الوزارة

: عين وزيرا مفوضا ونائب رئيس بعثة قطر الدائمة لدى الأمم المتحدة

حاصل على ماجستير العلاقات الدولية من جامعة إكستير ببريطانيا عام 2002

شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والقمم وجلسات الأمم المتحدة في العديد من دول العالم.

الجمعيات الحقوقية ناقشت تشكيل لجنة تنسيقية واستراتيجية وطنية مع وزارة الحقوق

المصدر:صحيفة الوسط البحرينية الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://www.alwasatnews.com/3223/news/read/570924/1.html

ناقشت عدد من الجمعيات الحقوقية التي اجتمعت أمس الاثنين (4 يوليو/ تموز 2011) مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، الحاجة إلى تشكيل لجنة تنسيقية بين الجمعيات الحقوقية والوزارة، ناهيك عن الحاجة إلى استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان.

وشارك في الاجتماع الأول الذي جمع الجمعيات الحقوقية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بوزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، بعد استحداث قطاع حقوق الإنسان في الوزارة، كل من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان وجمعية الحقوقيين وجمعية المرصد والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فيما اعتذرت كل من جمعيتي الإنسان والحريات العامة ودعم الديمقراطية عن الحضور. وفي هذا الصدد، وصف الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي الاجتماع بـ «الإيجابي»، وقال: «تم التأكيد خلال الاجتماع على عدة أمور، أهمها أن تكون هناك اجتماعات مستمرة بين الجمعيات والوزارة، وأن تكون هناك لجنة تنسيق بين الجانبين بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والأمور ذات العلاقة، إضافة إلى الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان».

وأشار الدرازي إلى النقاشات تضمنت اقتراحاً من الوزارة بعقد مؤتمر لحقوق الإنسان كل عامين لمناقشة الأمور المختلفة، كما تمت مناقشة تخصيص موازنات خاصة للجمعيات الحقوقية، حتى تعمل بشكل حرفي من دون الاعتماد على تمويل من جهات أخرى.

وقال: «تطرق الاجتماع إلى مسألة المراجعة الدورية الشاملة، وخصوصاً أن البحرين ستناقش تقريرها الثاني بموجب هذه الآلية في العام المقبل أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، وأشارت الوزارة إلى أنه ستتم إعادة تشكيل لجنة التسيير حتى تكون الرؤية واضحة بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين».

وتابع «أكدنا خلال الاجتماع أهمية التنسيق مع الوزارة لمنع أي انتهاكات في حقوق الإنسان مستقبلاً، وتقوية الجبهة الداخلية لحقوق الإنسان عبر الممارسات المتعددة، كما أكدنا أن تعديل قانون الجمعيات في البحرين يجب أن يأخذ في الاعتبار خصوصية الجمعيات الحقوقية، وأن يتم إفراد جزء خاص في القانون يراعي طبيعة عمل الجمعيات الحقوقية».

وختم الدرازي بالقول: «نتطلع أن تكون هناك صفحة جديدة من التعامل والثقة والاحترام المتبادل بين جميع الأطراف، لأننا نريد أن يخدم الجميع السجل الحقوقي لمملكة البحرين، حتى وإن كان هناك اختلاف في الأسلوب وطريقة العمل»

الأميرة بسمة: آراء الشباب تخدم مسيرة المجتمع التنموية

المصدر :جريدة الرأي الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=411937

عمان - بترا - افتتحت سمو الاميرة بسمة بنت طلال امس الاثنين في حي نزال عيادة الصحة الانجابية لجمعية امان الاردنية.

واعربت سموها عن تهانيها للجمعية على هذا الانجاز بانشاء العيادة، مشيرة الى ان اختيار الجمعية لهذا المقر لا بد وان يكون قد بني على دراسة ومعرفة وخبرة وهو ما يعكس الحرص على استغلال كامل طاقات الجمعية في هذه المنطقة الحيوية من عمان.

واشادت سموها بالشراكة القائمة بين الجمعية والاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة ومنتدى برلمانيي افريقيا والدول العربية للسكان والتنمية بما يجمع بينهم من اهداف وغايات مشتركة، مقدرة التشبيك بين الجمعية والمجلس الاعلى للسكان ووصفته بانه الاسلوب الصحيح للعمل في مجال الصحة الانجابية.

وكان الامين العام لمنتدى برلمانيي افريقيا والدول العربية للسكان والتنمية العين مروان الحمود القى كلمة في الاحتفال قال فيها ان هذا الانجاز تم خلال فترة وجيزة استطاعت فيه جمعية امان الاردنية وهي احدى مؤسسات المجتمع المدني، توفير خدمة صحية لابناء وبنات الوطن تعبيرا عن اهتمامها بالانسان وحسن ادارة الموارد البشرية وتوجيهها نحو الافضل دائما.

وقال الحمود ان الامن والاستقرار والطمانينة واحترام حقوق الانسان وتدعيم حرياته هو ما يصون الانجازات ويؤسس لحياة كريمة للاردنيين في كل مواقعهم.

من جهتها اوضحت رئيسة جمعية امان الاردنية نهى المجالي ان الجمعية تسعى بالتعاون والتنسيق مع شركائها في القطاعين الحكومي والاهلي داخل المملكة وخارجها وفي مقدمتها الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة/ اقليم العالم العربي الى تحقيق اهدافها وغاياتها.

واعربت رئيسة الجمعية عن القناعة الراسخة لدى الجمعية باهمية العمل مع الشباب والاستثمار بهم تعليما وتدريبا وتاهيلا وتمكينا مستمرا لهم من خلال توفير بيئات صحية آمنة وداعمة وصديقة تحرص على تزويدهم بالمعرفة والمعلومات الصحيحة والمهارات اللازمة والاتجاهات الايجابية حول صحتهم الانجابية. واشارت احدى الشابات في مركز الخدمات الاجتماعية الى ان برنامج تدريب الشباب والارتقاء بمهاراتهم يحظى باهتمام كبير من قبل ادارة الجمعية باعتبارهم هم وحدهم من يملك بعدي الزمن حاضره ومستقبله.

وجالت سموها في اقسام العيادة واطلعت على الاجهزة الحديثة للعيادة والطاقم الطبي والتمريضي العامل فيها، مثلما استمعت منهم الى شرح حول الخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي في منطقة حي نزال.

والتقت سموها مجموعة من الشباب والشابات في مركز الخدمات الاجتماعية التابع للعيادة حيث عبرت عن سعادتها البالغة لما رأت من تركيز على الشباب في العيادة وتمنت تكثيف هذه النشاطات لتعم الفائدة على الشباب في جميع المناطق وبخاصة في المناطق النائية والاقل حظا.

واعربت سموها عن تقديرها لجمعية امان الاردنية على نهجها هذا متمنية من كل الجهات المماثلة ان تسير على مثل هذا النهج لان الشباب هم الاساس في بناء المستقبل.

وخاطبت الشباب بالقول «باننا معنيون باعطائكم الفرص والامل والوعد وانتم عليكم ان لا تبخلوا علينا بالتعبير عن افكاركم وآرائكم لان من شأنها ان تخدم مسيرة مجتمعنا التنموية الشاملة والمستدامة».

وكان مدير البرامج في الجمعية الدكتور محمود قظام السرحان عرض مهام المركز الاجتماعي واهدافه المتمثلة في تقديم المشورة للشباب والشابات في المجالات الصحية والاجتماعية لترسيخ انماط الحياة الصحية لديهم وتوسيع الخيارات

امامهم حاضرا ومستقبلا. وقال ان المركز يعمل الى جانب ذلك على صقل مهارات الحياة المعاصرة للشباب والشابات على حد سواء واكسابهم قيما واتجاهات ايجابية جديدة.
وفي نهاية الاحتفال وزعت سموها الدروع التكريمية على شركاء الجمعية والداعمين لها.
وحضر الاحتفال العين محمد الذويب وممثل منظمة الصحة العالمية في الاردن الدكتور هاشم الزين والامينة العامة للمجلس الاعلى للسكان الدكتورة رائدة القطب وامينة سر تجمع لجان المرأة الوطني الاردني مي ابو السمن وعدد من المسؤولين وجمع من ابناء المجتمع المحلي في حي نزال.

الشرق

خلال ورشة عمل نظمتها حماية الطفل والمرأة..
المشاركون:المنطقة بحاجة إلى آليات جديدة لتحسين أوضاع مساندة الطفل

المصدر :جريدة الشرق الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=249328

العبيدلي: المؤسسة تعكف على تطوير خط (919) للوصول لكل طفل في قطر
د.الجابر: "خط المساندة الدولي" يعتبر الواجهة الأمامية لمحاربة الإساءة ضد الأطفال
د. وسام: أغلب البلاغات التي ترد لخط المساندة القطري عبارة عن اعتداءات جسدية
سمية تيشة:
أكد المشاركون على ضرورة إيجاد برامج صديقة مبنية على حاجة الطفل وتوقعاته، وأهمية إشراك الأطفال في تحسين أوضاع خطوط مساندة الطفل في المنطقة ووضع تصوراتهم في نوعية الخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى الاتصال الاكثر من الاطفال من ذوي الاحتياج لافتين إلى ضرورة إحداث التغيير باستهداف صانعي القرار لتغيير السياسة والقوانين أو اصدار قوانين جديدة من أجل حماية الحقوق للطفل وتطبيقها.
وأوضحت السيدة فريدة العبيدلي — مدير عام المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة — أن خط المساندة (919) يعتبر وسيلة تواصل فعَّالة للغاية، ليس فقط بالنسبة للحالات بل على صعيد المؤسسات المعنية بالدولة، حيث أصبح أكثر حيوية لاسيما أن الخط يعمل على مدار 24 ساعة، مشيرة إلى أنّ للمؤسسة طموحات كبيرة لتطوير الخط بحيث يصل لكل طفل في قطر، منوهة بأن الخط ليس فقط يعنى باستقبال البلاغات، بل هناك آلية فورية لتحويل الحالة إلى الجهة المعنية بالمؤسسة والبت فيها وبلورتها من قبل الاخصائية لتلقي الخدمة المطلوبة، هذا بالاضافة إلى تقديم الاستشارات..
جاء ذلك خلال ورشة عمل تدريبية نظمتها المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة حول "المناصرة وخطوط مساندة الطفل" بالتعاون مع منظمة CHI الخاصة بمساندة خطوط الطفل، للعاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتستمر لمدة ثلاثة أيام متتالية، يتم من خلالها مناقشة ابرز القضايا المتعلقة بخطوط المساندة، وعرض لتجارب البلدان التي دشنت فيها خطوط مساندة الطفل.
مناصرة حقوق الطفل
وأضافت العبيدلي إن دولة قطر خطت مراحل متقدمة نحو التنمية الشاملة المستدامة في مختلف القطاعات، وإرساء منظومة حقوقية رائدة تشريعية ومؤسسية في مجال تفعيل واحترام حقوق الانسان بصفة عامة وحقوق الطفل والمرأة بصفة خاصة، موضحة أن المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة تعتبر من أبرز هذه الانجازات، إذ حرصت منذ إنشائها على العمل بمبدأ الشراكة المجتمعية الوطنية والدولية، مشيرة إلى أن من ثمرة هذا التعاون انضمام المؤسسة في مطلع عام 2009م إلى منظمة تشايلد هيلب لاين إنترناشونال، وعلى إثره حازت دولة قطر على العضوية في هذه المنظمة ممثلة عن منطقة الشرق الأوسط وذلك في عام 2010م.

وأضافت العبيدلي إن محاور النقاش في هذه الورشة جاءت متنوعة لتغطي مفهوم المناصرة، واستعراض أبرز التجارب والخبرات الناجحة في هذا المجال، مؤكدة على أهمية هذه الورشة التي تجسد التعاون بين المحلي والعالمي من خلال التنسيق بين المؤسسة ومنظمة CHI الخاصة بمساندة خطوط الطفل، وقالت " إن خط أمان 919 الذي أنشأته المؤسسة كان نتاجا لهذا التعاون مع المنظمة، وأشارت إلى أن هذه الورشة ستبحث الطرق المثلى لمساندة الطفل وتعزيز التوعية بحقوقه ومناصرته" متأملة الخروج بنتائج طيبة لدعم الترويج لمساندة حقوق الطفل، وتفعيل دور المجتمع المدني من خلال بث الوعي.

وأوضحت أن مثل هذه الورش تعمل على تأسيس آليات حول كيفية المساندة، هذا بالاضافة إلى إحداث التغيير والتأثير حول مفاهيم المجتمع حول هذه القضية، لافتة إلى أنّ عملية العنف شيء طبيعي في كل المجتمعات ويمكن أن يحدث في إطار الاسرة أو المدرسة والنادي أو الشارع، وقد يكون مقصودا أو غير مقصود ومباشرا وغير مباشر،

وبينت العبيدلي أن المؤسسة سبق أن نظمت ورشة عمل مع منظمة اليونسكو، الا أن هذه الورشة تعتبر عالمية لأنها تستقبل 14 دولة، جميعها أعضاء في المنظمة، لذلك فإن التوصيات التي ستخرج بها مناقشات الوفود سيكون لها ثقل، وستجد الاهتمام والتفعيل من قبل المؤسسات المعنية بهذه الدول.

محاربة الإساءة

من جانبه أوضح الدكتور خليفة الجابر — الممثل الإقليمي لخط مساندة الطفل الدولي (CHI) وتضم ما يقارب (40) دولة من مختلف انحاء العالم — أنّ المساعي جارية لتكثيف الدورات في مجال حماية الطفل ومناصرتهم للحصول على جميع حقوقهم، مشيراً إلى أنَّ خط مساعدة الأطفال الدولي يعتبر الواجهة الامامية لمحاربة الإساءة ضد الأطفال، وأنّ من ابرز التحديات التي تواجه المنظمة كيفية الوصول إلى اكبر عدد من الاطفال وتوعيتهم بخط المساندة، حيث إنّ الأسر هي من تقوم بهذا الدور، ولا بد من المواصلة على تشجيع الاطفال باللجوء لخط المساندة في حال تعرضهم لأية مشكلة.

ولفت د. الجابر إلى أنَّ منظمة خط مساعدة الطفل تهدف إلى توعية الطفل بحقوقه وحمايته من أي عنف، أو إساءة؛ بتعليمه ومشاركته من خلال الوعي لديه بخدمات الخط ومشاركته الفعالة في نشاط المنظمة، وتقييم أعمالها ومتابعة تنفيذها للبرامج، وهي منظمه حديثة، غير حكومية وغير ربحية تعتمد في ميزانيتها على الاشتراكات السنوية، بالإضافة إلى التبرعات من بعض الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية، لمواصلة عملها في مجال حماية الاطفال، فضلا عن توعية العاملين في المجال على كيفية مساعدة الاطفال والتواصل معهم، مبينا أن الكثير من الدول قطعت شوطا كبيرا في مجال حماية الطفل، وأن الهند بالرغم من كثرة عدد سكانها إلا أنّ الاطفال هم من يقومون بالاتصال وطلب المساندة في حال تعرضهم لأية مضايقات.

وختاما أكد الممثل الإقليمي لخط مساندة الطفل الدولي (CHI) أن المنظمة تعمل حالياً على نشر ثقافة المناصرة وخطوط مساندة الطفل لأخذ حقوقه كاملة، مشيداً بجهود قطر في قضية حماية الطفل والمرأة على حد سواء.

خط 919

الدكتورة وسام الدد — أخصائي الطب النفسي بالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة — قالت إن المؤسسة انضمت لمنظمة CHI ومقرها جنيف في 2009م، وتم إنشاء خط المؤسسة 919 في بداية يونيو 2010م والذي يعمل على مدار 24 ساعة، ويعتبر فرصة جيدة للأطفال للاتصال بالمؤسسة والإبلاغ عن أي نوع من أنواع الاعتداءات، وطلب الدعم النفسي والمشورة وتقديم العلاج، موضحة أنّ المؤسسة تستقبل كثيرا من البلاغات الواردة من الاطفال أنفسهم، الذين استطاعوا معرفة معلومات عن الخط ونوعية الخدمة المقدمة للأطفال، خاصة بعد الاعلان عن الخط في كل مكان، ووضع أرقام التليفونات على البروشورات، والحملات والمحاضرات، وأشارت إلى برنامج التواصل مع المدارس، مؤكدة أن المؤسسة لا تألو جهدا في تقديم التوعية بوسائلها المختلفة، من أجل تمكين الاطفال من القدرة على التبليغ عن الاعتداءات التي يتعرضون لها.

وقالت د.الدد إن الغالبية العظمى من البلاغات التي ترد إلى خط المساندة القطري (الكول سنتر) عبارة عن اعتداءات جسدية، وعدد من الاعتداءات الجنسية التي لا تكشف عن حجم الارقام لأن الاطفال لا يملكون الجرأة للحديث حول هذه الأمور، الا أنه ومن خلال المحاضرات التي تقدم في المدارس بدأ يظهر شيء من الوعي بالنسبة للأطفال، كما يقوم الاطفال بالتبليغ عن مشاكل المدارس، سواء كانت تعليمية أو قضايا طلابية، لافتة إلى أنّ المؤسسة تنظم برنامجا مستمرا لتثقيف وتوعية الطلاب بعنوان برنامج التواصل مع المدارس، هذا بالاضافة إلى أنه ومن خلال حملة أوقفوا الصمت استطاعت المؤسسة أن تقدم 32 محاضرة للطلاب عن حماية الاطفال من العنف الجنسي.

هذا وشهدت الورشة عددا من المحاضرات ركزت على المفهوم العام للمناصرة وأنواعها من الناحية السياسية

والاجتماعية والسياسات والاجراءات، ومن الناحية الانسانية، قدمها السيد رافي برساد من منظمة خط مساندة الطفل الدولي (CHI) تناول من خلالها أدوات المناصرة من ناحية التواصل المباشرة مع الأدلة وعن طريق الحملات بالإضافة إلى التعامل مع الإعلام، كما وتتطرق إلى بناء استراتيجية المناصرة واهميتها في الجانب السياسي والاقتصادي.
من جانبه تحدث السيد التاغريشا شابمان — خط مناصرة الطفل بهولندا — عن علاقة المناصرة مع خط مساندة الطفل وسلط الضوء على بعض البيانات والاحصائيات المتعلقة بالمناصرة.
انتقدت ضعف الإعلام اليمني في حماية الطفل.. رجاء المصعبي: تلقينا " 5000" اتصال نتيجة التأثيرات السلبية على الأطفال بسبب الثورة
الدوحة-الشرق:
انتقدت رجاء عبدالله أحمد المصعبي — رئيسة المؤسسة العربية لحقوق الانسان في اليمن — وسائل الإعلام وقالت إن مشكلة اليمن مع الاعلام طويلة، لارتباطها بالمصالح الشخصية، مؤكدة أن التعريف بخطوط المساندة يحتاج إلى دعم الاعلام، موضحة أن خط المساندة باليمن يقدم المساعدة النفسية والقانونية للأطفال، والكبار أيضاً ممن يطلبون المساعدة.
وترى المصعبي أن الاعلام أصبح إعلام مصالح، يركز فقط على أخبار القتلى والمقطعة أشلاؤهم، دون النظر للآثار النفسية التي تسببها هذه الصور وتأثيرها على نفسية الاطفال، في الوقت الذي من المفترض أن يروج فيه الاعلام للخدمة التي تقدم لأفراد المجتمع مجاناً، وأضافت إن خدمة خط الارشاد تحتاج إلى تعريف، لذلك فقد فضلت المؤسسة النزول الميداني للمدارس باعتبار أن الخط يستهدف الاطفال، موضحة أنّ عمل المؤسسة في مناطق الاعتصامات في كل من التحرير التي تضم 19 مدرسة، بينما تضم منطقة معين 48 مدرسة حكومي 69 خاصة، لذلك فقد واجه الفريق صعوبة في العمل الميداني بهذه المنطقة.
وأشارت المصعبي إلى التأثيرات السلبية التي تحدث للأطفال نتيجة الثورة والضرب المدفعي والتخريب، حيث ارتفعت نسبة التبول اللاإرادي بين الاطفال من أقل من 5،% الى 20 % من الاتصال والبلاغات التي ترد عبر الخط، معتبرة ذلك بمثابة الكارثة، بينما كانت نسبة البلاغات في السابق لا تتجاوز 2000 بلاغ في السنة، الا أن الآن وفي غضون ثلاثة أشهر بلغت 5000 اتصال، 20 % منها بلاغات تبول لا إرادي، هذا بالاضافة إلى بلاغات الفوبيا، والطرش اللاإرادي، وذلك بسبب أن الاطفال أثناء نومهم يقومون مفزوعين من أصوات القصف، وتساءلت أين دور الذين يريدون التغيير من هذه الحالات.
ونوهت المصعبي بأن المؤسسة تقدم خدماتها للأطفال الذين يلجأون لعيادات المؤسسة، هناك حالات لا تستطيع المؤسسة التدخل فيها، ويمكن تحويلها لجهات الاختصاص، واشارت إلى خط التواصل المباشر مع (199) الخاص بالأمن العام، لافتة إلى أن هناك تعاونا كبيرا جدا مع وزارة الداخلية والمستشفيات الحكومية، التي تستقبل الحالات التي يتم تحويلها وتقديم الخدمات الطبية مجاناً، وكذلك هناك تعاون مع وزارة التربية والتعليم، موضحة أن الطلاب تعرضوا للتشويش وعدم الاستقرار الدراسي منذ بداية الثورة حتى الآن مما أثر على نفسياتهم ومعنوياتهم.
أكدت أن الأهالي يبلغون عن حالات التحرش.. نوال فرج: مشكلة الأطفال في السودان تكمن في العنف المدرسي
الدوحة-الشرق:
قالت السيدة نوال ابراهيم فرج — خط مساندة الطفل بالسودان — أنّ أغلب الاتصالات التي ترد لخط مساندة الطفل في السودان تتمحور حول ظاهرة العنف في المدارس وفي الاحياء، لافتة إلى أنّ خط مساندة الطفل يقدم العديد من الخدمات ابرزها الاستشارات النفسية والقانونية وتقديم حلول مناسبة للمشاكل الأسرية..
وأشارت إلى أنه قد تم تدشين خط المساندة في عام 2009، وهو غير مقتصر على شكاوى الأطفال، حيث يقدم خدمات استشارية ونفسية وقانونية، مبينة أنه قد تم تخصيص (4) محامين للرد على استفسارات الاهالي حول أي اجراء قانوني في حال مواجهتهم أي نوع من أنواع العنف.
ونوهت بأن اغلب الاتصالات تأتي نتيجة العنف في المدارس والاحياء، اما العنف الجسدي او التحرش الجنسي فاغلب البلاغات تكون من قبل الاهالي لقلة الوعي من قبل الاطفال حول قضايا العنف الجسدي، لافتة إلى أنّ خط مساندة الطفل تم تدشينه في الخرطوم العاصمة، إلا أنّ هناك (16) وحدة تستفيد من خدمات هذا الخط، بحيث يتم تحويل المكالمات للاخصائي الاجتماعي مباشرة في الوحدة، موضحة أنه قد تم توظيف الإعلام في الوصول إلى الأطفال المهمشين، في حين يتم توعية الأحياء وسكانها من خلال تنظيم سلسلة من الدورات والمحاضرات التثقيفية في مجال حماية الطفل، مبينة أن خط مساندة الطفل وهو (6969) متاح لجميع الاطفال للتواصل مع المختصين في حال تعرضهم لأي شكل من أشكال العنف النفسي أو الجسدي، وقد تم اختيار هذا الرقم لكي يسهل حفظه.

كاريكاتير

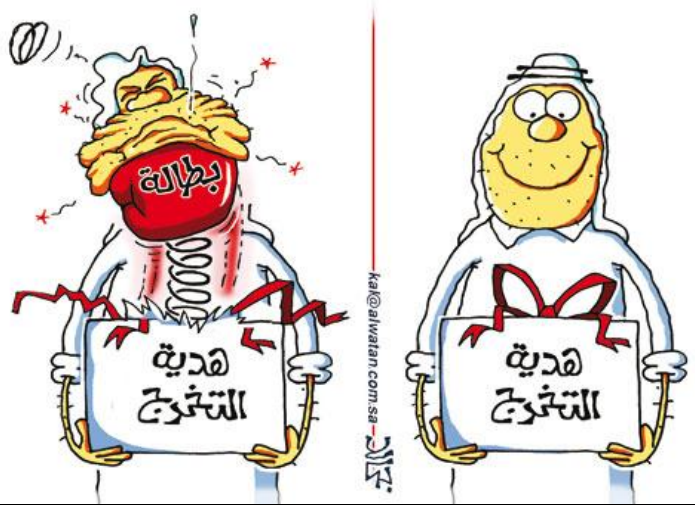

المصدر: جريدة الوطن
الجمعه29 رجب 1432 هـ - 1 يوليو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1977

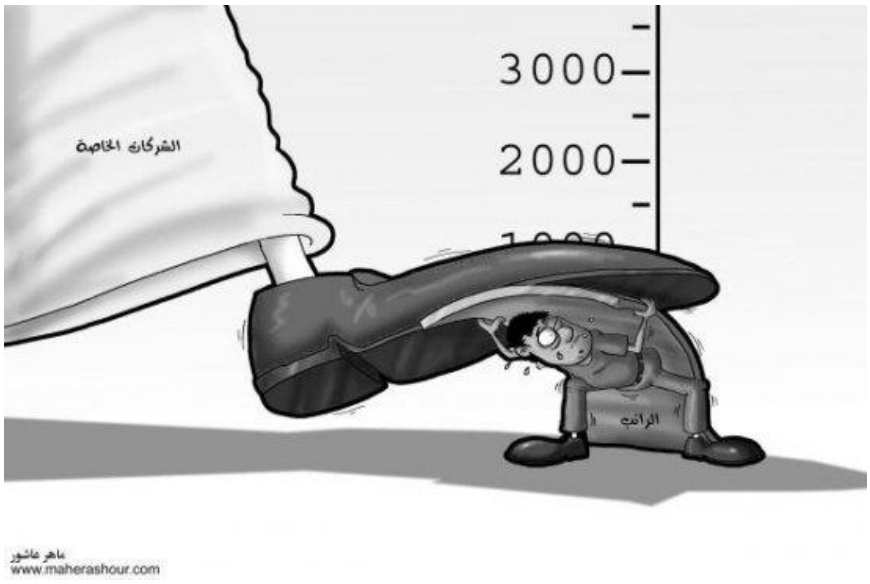

المصدر: جريدة الحياة
السبت1 شعبان 1432 هـ - 2 يوليو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/283945

المصدر: جريدة الحياة
الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235973

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد2 شعبان 1432 هـ - 3 يوليو 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110703/cartoon.htm?pic=mf.jpg&nam=مفرح الزيادي&sms=8775

المصدر: جريدة الحياة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284647

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين3 شعبان 1432 هـ - 4 يوليو 2011م

http://www.al-jazirah.com/20110704/cartoon.htm?pic=slim.jpg&nam=رشيد السليم&sms=6689

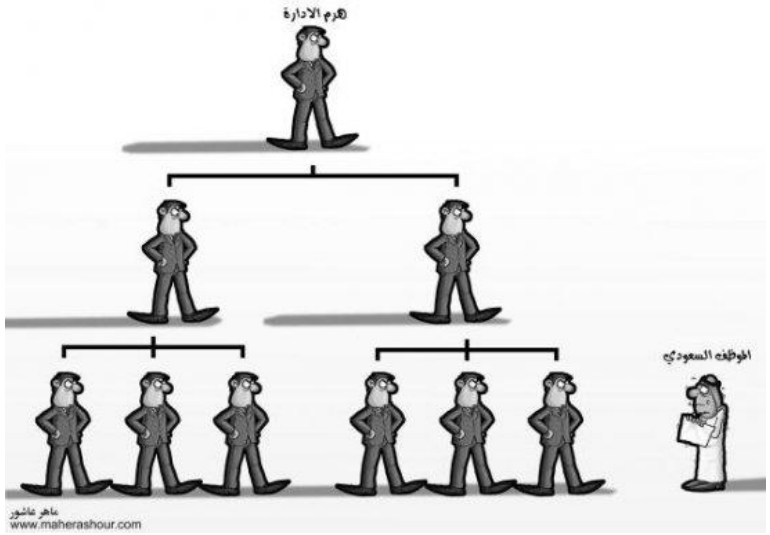

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/284902

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء4 شعبان 1432 هـ - 5 يوليو 2011م

http://www.al-jazirah.com/20110705/cartoon.htm?pic=marz.jpg&المـرزوق=&namsms=6694

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285225

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء5 شعبان 1432 هـ - 6 يوليو 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110706/cartoon.htm?pic=ma المـاضي=di.jpg&namsms=6569&